

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة العربي بن المهدي * أم البواقي *
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

الشعبة: تحليل اقتصادي

التخصص: إحصاء واقتصاد تطبيقي

رقم التسجيل:

السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة (1990-2008)

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

إشراف الأستاذ:

د. سعودي محمد الطاهر

إعداد الطالب:

مزعاش عبدالقادر

لجنة المناقشة:

- أ.د. سعدي رجال أستاذ التعليم العالي جامعة أم البواقي رئيسا.
- د. سعودي محمد الطاهر أستاذ محاضر جامعة باتنة مقررا.
- د. ديلمي لخضر أستاذ محاضر جامعة باتنة عضوا.
- د. سحنون محمد أستاذ محاضر جامعة قسنطينة عضوا.

* السنة الجامعية: 2011/2010 *

الإهداء

ثقتي و رجائي و غايتي رضوانه و غفرانه

الله رب العالمين (جل جلاله)

إلى /مصاييح الهدى والعروة الوثقى والحجة على أهل الدنيا

سيدنا محمد(ص) و آله و صحبه الطيبين المنتجبين.

إلى /من قال الله تعالى بحقهما:

(و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

والدي العزيز .. رمز العطاء و الكفاح

والدتي العزيزة .. فخراً و حباً و وفاءً

حفظهما الله و أبقاهما.

إلى /ينابيع الإخلاص والوفاء

أختي وأخوأي ... فخراً و اعتزازاً

إلى /الملائكة النوارس

منير - زكرياء - أيوب - أكرم

رعاهم الله وحفظهم

إلى /كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

الطالب

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى والسلام على من اختارهم هداية لعباده خاتم النبيين و سيد البشر والمرسلين أبي القاسم المصطفى محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله و صحبه الأطهار النجباء الميامين.

و بعد فإني أجد نفسي في نهاية بحثي هذا – أقر رغبة في إهداء شكري المتواصل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور سعودي محمد الطاهر لقبوله مشكورا الإشراف على هذه المذكرة ، و العناية بها و توبييها فقد كتبتها في رحاب رعايته الفائقة و بين ظلال توصياته السديدة وملاحظاته القيمة، حيث كان لجهوده المخلصة الحسية و المعنوية الأثر الفاعل في انجاز هذا الجهد، فكان مثلما عرفناه منبعاً للعلم والمعرفة والخلق الرفيع فجزاه الله عني خير الجزاء متمنيا له دوام العافية والتوفيق.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة رئيس و أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين بقبول مناقشة هذه المذكرة و إبداء ملاحظاتهم البناءة عليها و تقويم ما جاء فيها، مما يبعتها عن الخطأ و خدمة للعلم، داعيا من الله تعالى أن يحفظهم.

و ختاماً أتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة، و قد ذكره قلبي و لم يذكره قلمي.

الطالب

الإهداء

ثقتي و رجائي و غايتي رضوانه و غفرانه

الله رب العالمين (جل جلاله)

إلى /مصاييح الهدى والعروة الوثقى والحجة على أهل الدنيا

سيدنا محمد(ص) و آله و صحبه الطيبين المنتجبين.

إلى /من قال الله تعالى بحقهما:

(و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)

والذي العزيز .. رمز العطاء و الكفاح

والدتي العزيزة .. فخراً و حباً و وفاءً

حفظهما الله و أبقاهما.

إلى /ينابيع الإخلاص والوفاء

أختي وأخوأي ... فخراً و اعتزازاً

إلى /الملائكة النوارس

منير - زكرياء - أيوب - أكرم

رعاهم الله وحفظهم

إلى /كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي

الطالب

شكر و تقدير

الحمد لله الذي أعطى كل شيء خلقه ثم هدى والسلام على من اختارهم هداية لعباده خاتم النبيين و سيد البشر والمرسلين أبي القاسم المصطفى محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله و صحبه الأطهار النجباء الميامين.

و بعد فإني أجد نفسي في نهاية بحثي هذا – أقر رغبة في إهداء شكري المتواصل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور سعودي محمد الطاهر لقبوله مشكورا الإشراف على هذه المذكرة ، و العناية بها و توبييها فقد كتبتها في رحاب رعايته الفائقة و بين ظلال توصياته السديدة وملاحظاته القيمة، حيث كان لجهوده المخلصة الحسية و المعنوية الأثر الفاعل في انجاز هذا الجهد، فكان مثلما عرفناه منبعاً للعلم والمعرفة والخلق الرفيع فجزاه الله عني خير الجزاء متمنيا له دوام العافية والتوفيق.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى الأساتذة رئيس و أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم مشكورين بقبول مناقشة هذه المذكرة و إبداء ملاحظاتهم البناءة عليها و تقويم ما جاء فيها، مما يبعتها عن الخطأ و خدمة للعلم، داعيا من الله تعالى أن يحفظهم.

و ختاماً أتقدم بالشكر و التقدير إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة، و قد ذكره قلبي و لم يذكره قلمي.

الطالب

فهرس المحتويات:

الصفحة	الموضوع
II	الإهداء
III	الشكر
IV	فهرس المحتويات
VIII	فهرس الجداول
IX	فهرس الأشكال
X	فهرس الملاحق
أ	المقدمة
01	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية
02	المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية وطبيعة دورها
02	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية
04	المطلب الثاني: تطور دور السياسة المالية في المدارس الفكرية الاقتصادية
04	أولاً: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي
06	ثانياً: السياسة المالية في التحليل الكينزي
09	ثالثاً: السياسة المالية في التحليل النقدي
10	رابعاً: السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية
11	خامساً: السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانبي العرض
12	المطلب الثالث: طبيعة و دور السياسة المالية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة
12	أولاً: دور السياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصادياً
13	ثانياً: السياسة المالية في الدول الاشتراكية
16	ثالثاً: السياسة المالية في الدول النامية (السائرة في طريق النمو)
17	المبحث الثاني: أهداف السياسة المالية
17	المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
18	أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي
19	ثانياً: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي
22	المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

22	أولاً: معنى تخصيص الموارد
23	ثانياً: تدخل الدولة لتخصيص الموارد
24	ثالثاً: إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد
24	المطلب الثالث: السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني
25	أولاً: طرق توزيع الدخل الوطني
26	ثانياً: كيفية إعادة توزيع الدخل عن طريق السياسة المالية
28	المطلب الرابع: السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية
28	أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية
29	ثانياً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية
33	المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي
34	المطلب الأول: النفقات العامة
34	أولاً: مفهوم النفقة العامة
35	ثانياً: تقسيمات الإنفاق العام
37	ثالثاً: ظاهرة زيادة الإنفاق العام وأسبابها
39	رابعاً: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة
41	المطلب الثاني: الإيرادات العامة
41	أولاً: الإيرادات الاقتصادية
42	ثانياً: الإيرادات السيادية
45	ثالثاً: الإيرادات الائتمانية (القروض العامة)
46	رابعاً: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة
48	المطلب الثالث: الموازنة العامة
48	أولاً: ماهية الموازنة العامة
54	ثانياً: العجز الموازني العام
64	الفصل الثاني: اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي العام
65	المبحث الأول: التوازن الاقتصادي و السياسة المالية
65	المطلب الأول: تطور التوازن في الفكر الاقتصادي
65	أولاً: مفهوم التوازن الاقتصادي
66	ثانياً: الفكر الكلاسيكي والتوازن الاقتصادي
71	ثالثاً: النظرية الكينزية و التوازن الاقتصادي

74	المطلب الثاني: التوازن الحقيقي و التوازن النقدي (منحنى IS-LM)
75	أولاً: التوازن في السوق السلعي (IS)
77	ثانياً: التوازن في سوق النقد (منحنى LM)
79	ثالثاً: السياسة المالية والتوازن الاقتصادي العام (IS - LM)
82	المطلب الثالث: التوازن الخارجي
82	أولاً: من خلال ميزان المدفوعات
83	ثانياً: ميزان المدفوعات و تقلبات سعر الصرف
84	ثالثاً: السياسة المالية و التوازن الخارجي
87	المبحث الثاني: التكامل بين السياستين النقدية و المالية في إطار التوازن الاقتصادي
87	المطلب الأول: مضمون السياسة النقدية
88	أولاً: تعريف السياسة النقدية
88	ثانياً: أهداف السياسة النقدية
90	ثالثاً: أدوات السياسة النقدية
92	المطلب الثاني: الجدل الفكري القائم حول فعالية السياستين النقدية و المالية
95	المطلب الثالث: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية و المالية
98	المبحث الثالث: الإصلاحات الاقتصادية (المدعومة)
99	المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي
101	المطلب الثاني: مضمون برامج الإصلاحات الاقتصادية
101	أولاً: سياسات جانب الطلب (التثبيت الاقتصادي)
104	ثانياً: سياسات جانب العرض (التعديل الهيكلي)
108	المطلب الثالث: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي
108	أولاً: مقارنة الامتصاص أو الاستيعاب
110	ثانياً: مقارنة ميزان المدفوعات
116	الفصل الثالث: السياسة المالية وتوازنات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2008)
117	المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري
117	المطلب الأول: مرحلة التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1989)
117	أولاً: تنظيم الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتظار (1962-1966)
118	ثانياً: مرحلة التنمية المركزية (1967-1979)
122	ثالثاً: مرحلة التنمية اللامركزية وملامح الإصلاح (1980-1989)

124	المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و التحول نحو اقتصاد السوق
124	أولاً: الإصلاحات الذاتية
128	ثانياً: مرحلة الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية
134	ثالثاً: مرحلة الإنعاش الاقتصادي ومواصلة الإصلاحات(1999-2008)
137	المبحث الثاني : تحليل محاور السياسة المالية المطبقة خلال الفترة (1990-2008)
137	المطلب الأول: خصائص و مكونات الموازنة العامة في الجزائر
137	أولاً: الخصائص القانونية للموازنة العامة في الجزائر
139	ثانياً: مكونات الموازنة العامة في الجزائر
143	المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990 - 2008)
147	أولاً: تحليل تطور نفقات التسيير
151	ثانياً : تحليل تطور نفقات التجهيز
152	المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990 - 2008)
154	أولاً: مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة
156	ثانياً: مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة
160	ثالثاً: مستوى الضغط الضريبي في الجزائر
161	المبحث الثالث: وضعية التوازن الاقتصادي العام خلال الفترة (1990 - 2008)
162	المطلب الأول: التوازن المالي الداخلي (رصيد الموازنة العامة)
164	المطلب الثاني: التوازن النقدي (التضخم)
168	المطلب الثالث: التوازن الخارجي
168	أولاً:رصيد ميزان المدفوعات
171	ثانياً:مؤشرات المديونية الخارجية
175	ثالثاً: تطور احتياطات الصرف
177	المطلب الرابع: التوازن الاجتماعي (البطالة)
183	الخاتمة
187	قائمة المراجع
196	قائمة الملاحق
202	الملخص

فهرس الجدول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي	108
02	تطور الاستثمارات (1967-1979)	120
03	توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب السنوات و مجالات الاستثمار (2004/2001)	136
04	الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2008 الجدول "أ"	140
05	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية (الجدول ب)	142
06	توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2008 حسب القطاعات الجدول "ج"	143
07	تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2008)	144
08	تطور هيكل نفقات التسيير (1990-2008)	149
09	تطور إيرادات الموازنة العامة (1990-2008)	153
10	مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة (1990-2008)	154
11	مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة (1990-2008)	157
12	تطور الضغط الضريبي في الجزائر (1990-2008)	161
13	تطور رصيد الموازنة العامة (1990-2008)	162
14	تطور معدل التضخم وفق مؤشر أسعار عند الاستهلاك (1990-2008)	165
15	تطور بنود ميزان المدفوعات (1990-2008)	168
16	تطور مؤشرات المديونية (1990-2008)	172
17	تطور احتياطات الصرف (1990-2008)	176
18	تطور البطالة و الشغل: (1990-2008).	177

فهرس الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	أثر التغير في الطلب الكلي على الأسعار حسب النظرية الكلاسيكية	67
02	العرض الكلي في المدرسة الكلاسيكية	68
03	الطلب الكلي و العرض الكلي وتحديد مستوى التوازن في الفكر الكلاسيكي	68
04	التوازن في ظل نظرية كمية النقود (صيغة المعاملات)	70
05	المستوى التوازني للدخل الوطني(الطلب الكلي - العرض الكلي)	72
06	التوازن في سوق النقد عند كينز	74
07	التوازن الحقيقي (منحنى IS)	76
08	التوازن في سوق النقود (منحنى LM)	77
09	التوازن في السوقين النقدي و السلعي (IS-LM)	79
10	أثر السياسة المالية في التوازن الكلي العام	80
11	منحنيات (Bop, LM, IS) والتوازن الكلي	84
12	السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت	85
13	السياسة المالية في ظل سعر الصرف العائم	86
14	إستراتيجية السياسة النقدية للوصول إلى الأهداف النهائية	89
15	السياسة المالية التوسعية و التزاحم الاستثماري	93
16	تطور معدلات نمو النفقات العامة (1990-2008)	146
17	تطور هيكل النفقات العامة (1990-2008)	147
18	تطور هيكل نفقات التسيير (1990-2008)	150
19	تطور إيرادات الموازنة العامة (1990-2008)	154
20	مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة (1990-2008)	156
21	مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة (1990 - 2008)	157
22	تطور مكونات الجباية العادية(1990-2008)	159
23	تطور رصيد الموازنة (1990 - 2008)	163
24	تطور معدل التضخم وفق مؤشر أسعار الاستهلاك (1990 - 2008)	165
25	تطور بنود ميزان المدفوعات (1990-2008)	169

173	تطور مخزون المديونية الخارجية (1990-2008)	26
174	تطور مدفوعات خدمات المديونية (1990 - 2008)	27
175	تطور المديونية وفق معياري الملاءة و السيولة (1990-2008)	28
178	تطور البطالة و الشغل (1990-2008)	29
180	تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990 - 2008)	30

فهرس الملاحق:

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
196	تطور الناتج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات (1990 - 2008)	01
197	تطور مساهمة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (1990 - 2008)	02
198	تطور أسعار الصرف وأسعار البترول (1990 - 2008)	03
199	تطور مكونات الجباية العادية (1990 - 2008)	04
200	تطور الكتلة النقدية (1990-2008)	05
201	تطور خدمات المديونية (1990 - 2008)	06

المقدمة

إن من أهم الصعوبات التي تواجه مسألة التنمية في وقتنا المعاصر، هو البحث عن الموارد المالية و تعبئتها لاستخدامها وتوجيهها في قنوات الإنفاق وفق الأولويات المحددة في خطط التنمية الوطنية، و لما كانت التنمية عملية واعية و تزداد أهمية هذا الوعي بالنسبة للدول النامية التي تنتظرها تحديات كبيرة و معقدة، في الوقت الذي لا تتمتع فيه إلا بإمكانيات و موارد محدودة، فإنه لا بد من أن يكون الاختيار الوحيد هو التشبث بالمنهجية العلمية من قبل صانعي السياسات الاقتصادية الكلية.

و من هنا تأتي أهمية الدراسات والأبحاث على صعيد الاقتصاد المالي و السياسة المالية، و هذه الأخيرة تحتل مكانة هامة بين السياسات الاقتصادية الأخرى، لأنها تستطيع أن تقوم بالدور الأعظم في تحقيق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني ومعالجة ما يتعرض له من أزمات ، و ذلك بفضل أدواتها المتعددة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، العجز الموازي) التي تعد من أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني فبالإضافة إلى الآثار التوزيعية و التخصصية لهذه الأدوات توجد آثار استقرارية تتمثل في أثر الإنفاق الحكومي و الضرائب على المتغيرات الاقتصادية الكلية، و من ثم التأثير على التوازن العام للاقتصاد الوطني.

و المكانة الكبيرة التي تحتلها السياسة المالية اليوم في الفكر الحديث، كانت على النقيض من ذلك في الفكر التقليدي فقد كان مطلوباً منها أن تكون محايدة تماماً اتساقاً مع طبيعة الفكر السائد آنذاك، إلا أنه بظهور الأزمات الاقتصادية و تعاقبها، و بصفة خاصة الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929-1933) التي حلت بالمنظومة الرأسمالية، حدث تحول جذري في طبيعة دور السياسة المالية حيث تخلت عن حيادها و أصبحت تتدخل في كافة نواحي الاقتصاد الوطني، و يمكن القول بأن هذا التحول الذي لحق بالسياسة المالية قد نبع من الإسهام الكبير الذي قدمه الاقتصادي الشهير جون ماينرد كينز في مؤلفه "النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود"، و الذي أكد من خلاله على فشل آليات السوق و حدها في علاج المشاكل الاقتصادية و خاصة مشكلة الكساد العظيم، لذا طالب كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق أدوات السياسة المالية و أكد أنه لا يمكن تحقيق التوازن الاقتصادي المنشود دونها، و نتيجة لذلك اتخذت السياسة المالية مفهوماً وظيفياً و أصبحت ذات معنى أوسع من المعنى التقليدي(الضيق)، فهي تعني وفقاً للمفهوم الكينزي، مجهودات الحكومة لتحقيق الاستقرار و تشجيع النشاط الاقتصادي وذلك بتكييفها لمستويات و أنواع النفقات و الإيرادات العامة بحيث تؤثر على مستويات الدخل الوطني و العمالة و من ثم التأثير في مستوى الطلب الكلي، و منه الوصول في الأخير إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي و العرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة، كما أن التوازن الكلي يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها و تتمثل في أسواق السلع و النقد بالإضافة إلى القطاع الخارجي و التي يتم الربط و التنسيق بينها في

إطار السياسة الاقتصادية الكلية، و لقد توسع إطار التوازن و لم يبقى توازنا رقميا يقتصر على إقامة معادلة بين النفقات و الإيرادات في الموازنة العامة للدولة، بل أصبح الأهم من ذلك هو تحقيق التوازن الاقتصادي. لذا أصبح على السياسة المالية أن توازن مالية الدولة بما يتفق ويتلاءم مع أهداف و توازنات الاقتصاد الوطني.

و لقد واجه الاقتصاد الجزائري مع نهاية الثمانينات كغيره من الاقتصاديات النامية ، اختلالات مالية و اقتصادية على المستوى الداخلي والخارجي، أدت إلى تعثر جهود التنمية وتراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي. ما جعل الحكومة تقوم بإصلاحات عميقة مست جميع جوانب السياسة الاقتصادية الكلية، و العمل على توفير الإجراءات التنظيمية و القانونية للعمل على انتقال الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق، الذي أخذ فيها جانب السياسة المالية مكانة هامة، إذ مع التغيرات الحاصلة في الاقتصاد أصبح من الأولويات دراسة الإجراءات و السياسات المالية التي تم اتخاذها، ومن ثم إعادة النظر في بعضها لتوفير أفضل الآليات لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرسومة، و لتهيئة أفضل السبل و تسهيل عمل السياسة المالية التي لها علاقة وطيدة مع متغيرات النشاط الاقتصادي الوطني، و منه بوضعية التوازن الاقتصادي العام.

و لذلك فإن دراسة موضوع السياسة المالية و طبيعة دورها في النشاط الاقتصادي يعتبر واحدا من الموضوعات الهامة وأكثرها مثارة للنقاش، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية المطبقة في الجزائر ومدى مساهمتها في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة محل الدراسة (1990-2008) وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل.

I- إشكالية البحث:

مما سبق يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

ما هي طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في ظل التحولات التي يشهدها الاقتصاد الوطني من أجل معالجة الإختلالات التي يعاني منها، ومن ثم الوصول إلى تحقيق التوازن الاقتصادي العام؟.

و يتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الأهداف الأساسية التي تستطيع السياسة المالية الوصول إلى تحقيقها ؟ وكيف تستعمل أدواتها لهذا الغرض؟

2- ما هي أسباب الإختلالات الاقتصادية والمالية التي تعاني منها الدول النامية عامة والجزائر خاصة، و ما هي الإجراءات المتخذة والحلول المقترحة من طرف هذه الدول والمؤسسات المالية الدولية؟

3- ما هو الإطار المناسب لتحقيق التنسيق والتكامل بين كل من الدور الذي يمكن أن تمارسه أدوات السياسة المالية وباقي أدوات السياسة الاقتصادية وخاصة السياسة النقدية منها؟

4- هل الإصلاحات الاقتصادية عامة والمالية خاصة التي قامت بها السلطات الجزائرية ساعدت على استعادة توازنات الاقتصاد الوطني؟ وما هي الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن تطبيق هذه الإصلاحات؟

II- فرضيات البحث:

تتمثل فرضيات البحث في:

- 1- تزداد فعالية السياسة المالية عندما يتم التنسيق بينها وبين السياسة النقدية في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة مثل النمو والتشغيل وتوازن ميزان المدفوعات و استقرار الأسعار ومكافحة التضخم.
- 2- عدم كفاءة و فعالية السياسات الاقتصادية والمالية المتبعة في الجزائر تعتبر السبب الرئيسي في ظهور الإختلالات الاقتصادية بنوعها الداخلي و الخارجي .
- 3- الإختلالات الاقتصادية و المالية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني هي ذات طابع هيكلي.
- 4- لم تسهم السياسات والإجراءات التي تم تبنيها في إطار برنامج الإصلاحات الاقتصادية المدعومة من طرف المنظمات الدولية في علاج المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري بقدر ما زاد في تفاقمها.
- 5- تشكل التبعية إزاء المتغيرات الخارجية (سعر النفط و سعر الصرف) عائقا أمام تحقيق التوازنات المالية الداخلية والخارجية.

III- أسباب اختيار الموضوع:

يرجع اختيار الموضوع للأسباب التالية:

- 1- تعتبر الدراسات المالية مدخلا رئيسيا لدراسة المشاكل الاقتصادية التي تمس الاقتصاد من تيارات تضخمية أو انكماشية، كما أنها تتعلق بمشاكل تمويل التنمية الاقتصادية.
- 2- أهمية السياسة المالية ضمن المنظومة الاقتصادية و الاجتماعية، مما يتطلب تجسيدها عن طريق قرارات واضحة المعالم وتتأسس على منطق علمي يراعي الواقع الحقيقي للمجتمع والظروف المحيطة به.
- 3- التعرف على واقع السياسة المالية في الجزائر من خلال التعرف على أهم مؤشراتها (الايردات العامة، الإنفاق الحكومي والعجز الموازي) في الفترة(1990-2008).
- 4- التعرف على الواقع الجزائري المعقد بتعدد حجم مشاكله المترابطة وهو الأمر الذي يقتضي إيجاد الحلول البديلة.

IV- أهداف البحث:

من أهداف البحث ما يلي :

- 1- تقديم إطار نظري مرجعي للسياسة المالية بهدف مسايرة السياق الاقتصادي و الاجتماعي الجديد، و هذا من حيث تحديد أهداف هذه السياسة و تحديد آلية عمل أدواتها أيضا.
- 2- إبراز علاقة السياسة المالية بالسياسات الاقتصادية الأخرى و خاصة السياسة النقدية، من الناحية النظرية وأنواع الأهداف التي يمكن تحقيقها في وجود التنسيق و التناقضات التي يمكن أن تحدث في غيابها.
- 3- إبراز اختلالات وتشوهات الاقتصاد الجزائري عبر مراحلها المختلفة التي مر بها ابتداء من مرحلة إضفاء السيادة الوطنية ، ثم مرحلة النظام المركزي المخطط وأخيرا التحول نحو اقتصاد السوق .
- 4- تقييم أداء السياسة المالية خلال الفترة (1990-2008)، و معرفة مدى تحقيقها للأهداف الاقتصادية العامة للدولة، واستعادتها لتوازنات الاقتصاد الوطني.
- 5- كشف النقائص و المشاكل التي تعاني منها السياسة المالية ، ومحاولة تقديم الخيارات المتاحة للوصول إلى السياسة المالية الأكثر كفاءة للاقتصاد الوطني.

V- أهمية البحث:

نظرا للإختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني ، فإن أهمية البحث تتبع من الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة المالية في معالجة هذه الإختلالات، فالسياسة المالية لها تأثير فعال و كبير على متغيرات النشاط الاقتصادي، فهي تؤثر في مستوى التوظيف، الادخار، و في الاستيراد والتصدير، وفي الإنتاج والاستهلاك، و في مستوى الأسعار، حيث تحدد السلطات المالية هدفا ماليا للموازنة العامة لتحقيق أهدافا عامة اقتصادية واجتماعية، و يكون للسياسة المالية في الإنفاق والادخار الأثر الكبير في تحقيق الغرض من الموازنة.

وأخيرا تتضح أهمية البحث والمتمثلة في أهمية عمل الدولة المالي اقتطاعا وإنفاقا للتأثير في النشاط الاقتصادي للبلاد وبما يتلاءم مع تحقيق توازن الاقتصاد الوطني فالنفقات تخلق آفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، أما الإيرادات تعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية للتنمية الاقتصادية.

VI - المنهج المستخدم في البحث:

تم الاعتماد على المنهج الاستقرائي في المعالجة النظرية لموضوع السياسة المالية و كيفية اندماجها ضمن منظومة التوازن الاقتصادي العام ، وعند تناول الدراسة التاريخية المتعلقة بتطور الاقتصاد الجزائري كما تم استخدام الأسلوب الاستنباطي عند القيام بتحليل المعطيات الاقتصادية و المالية في الجانب التطبيقي.

VII - إطار البحث:

يتحدد الإطار العام للبحث بجانبين الزماني و المكاني. فالإطار المكاني يرتبط بدراسة الواقع الاقتصادي الجزائري ، أما الإطار الزمني فقد ركز البحث على الفترة (1990-2008) وهي بذلك تشمل فترة الإصلاحات الاقتصادية، كما عرفت هذه الفترة انجاز برنامج الإنعاش الاقتصادي منذ سنة 2001.

VIII - خطة البحث:

قسم البحث إلى ثلاثة فصول:

*تناول الفصل الأول الإطار النظري للسياسة المالية، و تم التطرق فيه إلى: مفهوم السياسة المالية و طبيعتها دورها؛ ثم أهداف السياسة المالية؛ و أخيرا أدوات السياسة المالية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي.

* و خصص الفصل الثاني لاندماج السياسة المالية في منظومة التوازن الاقتصادي العام و تناول: التوازن الاقتصادي و علاقته بالسياسة المالية؛ و التكامل بين السياستين المالية و النقدية في إطار التوازن الاقتصادي العام؛ بالإضافة إلى برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة.

* أما الفصل الثالث فتطرق إلى السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008) و تناول: تطور الاقتصاد الجزائري ؛ ثم تحليل تطور أدوات السياسة المالية في الجزائر في الفترة (1990-2008)، و أخيرا تحليل مؤشرات و توازنات الاقتصاد الجزائري و في الفترة نفسها أيضا.

و في الختام نشير أن الطالب قد واجه صعوبات في انجاز هذا البحث تمثلت خاصة في تضارب الإحصائيات من مصدر لآخر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للسياسة المالية

إن تحديد ماهية السياسة المالية هو تحديد ضمني للسياسة الاقتصادية و الاجتماعية التي يتبعها كل مجتمع نظرا لوجود ارتباطات عضوية بين السياسة المالية، التوجه السياسي و كذا وضعية التنمية الاقتصادية. فالسياسة في إطارها الاقتصادي و الاجتماعي تعرف على أنها مجموعة من الاختيارات المتعلقة بمجموعة من الأهداف، و مجموعة وسائل لتحقيق هذه الأهداف و ذلك لتحسين وضع معين أو تغييره. كذلك فإن هذه الاختيارات في حد ذاتها مرتبطة كل الارتباط بالقيم المذهبية و الفلسفية و التاريخية للمجتمع و التي تحدد بدورها دور الدولة و تعاملاتها مع الفرد و المجتمع على حد سواء و هذا ما ينطبق أيضا و بصفة خاصة على السياسة المالية.

و قد شهدت السياسة المالية تطورات و تحولات جوهرية، نتيجة تطور الأفكار و النظريات التي تأخذ بها الدولة لمعالجة الأزمات الاقتصادية، و قد كان للأزمة الاقتصادية الكبرى عام 1929 التي تعرضت لها الاقتصاديات الغربية الأثر البالغ في هذا التحول، فمنذ ذلك الحين أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، و معالجة ما يتعرض له من هزات و أزمات، لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المتعددة التي يصبو إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها المتعددة التي تستطيع أن تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع.

و يتم دراسة هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

*المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية و طبيعتها دورها.

*المبحث الثاني: أهداف السياسة المالية؛

*المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية المعتمدة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: مفهوم السياسة المالية و طبيعتها دورها

تمثل السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية العامة، حيث تستخدمها الدولة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي، و يختلف الدور الذي تلعبه السياسة المالية باختلاف طبيعة و تطور النظام الاقتصادي والسياسي للبلد، فضلا على أن تطور السياسة المالية استند إلى تطور الأفكار و النظريات الاقتصادية التي تأخذ بها الدول لمعالجة الأزمات الاقتصادية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية

ظل و مازال تطور السياسة المالية مرادفا و مرافقا لتطور المالية العامة، النفقات العامة و الإيرادات العامة، إذ تحتاج معظم البلدان إلى الإنفاق العام لتمكين من القيام بواجباتها الملقاة على عاتقها و تسيير المصالح العامة، و هذه الأخيرة حصلت تطورات كبيرة في مفهومها، ففي الوقت الذي كانت مهام الدولة تقتصر على توطيد الأمن الداخلي و الخارجي و إقامة العدالة بين الأفراد (مفهوم تقليدي)، أصبحت اليوم تشمل كل النواحي الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية (مفهوم حديث للمالية العامة). أي أنها تمارس وظائف عدة منها القيام بالمشاريع العمرانية و تحسين الأوضاع المعيشية و حماية الاقتصاد الوطني و زيادة الثروة الوطنية و نشر العلم و حفظ الصحة العامة و تأمين مياه الري و الشرب و معالجة الأزمات الاقتصادية و هكذا فإن الدولة تحتاج إلى المال مع ازدياد تلك الوظائف⁽¹⁾.

إلا أن علم المالية، و بالتالي السياسة المالية لم تأخذ الشكل الحالي إلا في الثلث الأول من القرن التاسع عشر، و أول من بحث في الأصول المالية بحثا عميقا هو العالم الفرنسي بودان عام (1756)، ثم ظهرت مؤلفات تحتوي على قواعد واضحة لأوضاع السياسة المالية و النظام الضريبي في أوروبا، منها مؤلف⁽²⁾ "روح القوانين" لمونتسكيو، و في عام (1776) نشر الاقتصادي الإنكليزي آدم سميث كتابه المعروف "ثروة الأمم" و فيه القواعد الواضحة والصريحة لمختلف أنواع الضرائب، ثم بعد ذلك جاءت الثورة الفرنسية الكبرى التي قلبت القضايا المالية رأسا على عقب و كانت فاتحة عهد جديد في تاريخ المالية العامة و التشريع المالي، و في مطلع القرن العشرين أصبح علم المالية علما مستقلا له مؤلفاته و قواعده الصريحة و تقاليده، و في ضوء تلك التطورات و التغييرات تكونت أسس و مفاهيم السياسة المالية.

و يزخر الفكر المالي بتعاريف مختلفة للسياسة المالية نسوق بعضها على سبيل المثال لا الحصر على

النحو التالي:

تعرف السياسة المالية على أنها: " سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج الإنفاق العام و الإيرادات العامة لتحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج الوطني، العمالة، الادخار، الاستثمار، و ذلك من

(1) حسن عواضة و عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة (الموازنة العامة - الضرائب - الرسوم) دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلود للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص: 9.

أجل تحقيق الآثار المرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة فيها على كل من الدخل و الناتج الوطنيين و مستوى العمالة و غيرها من المتغيرات الاقتصادية⁽¹⁾.

و هناك تعريف آخر للسياسة المالية يفيد بأنها: "دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام و ما سيتبع هذا النشاط من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، و هي تتضمن فيما تتضمنه تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام و الإيرادات العامة و كذا تكييفاً نوعياً لأوجه هذا الإنفاق و مصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة في مقدمتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و تحقيق الاستقرار في كافة جوانب الاقتصاد الوطني، و تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات".⁽²⁾

كما تعبر السياسة المالية عن: "البرنامج الذي تخططه الدولة عن عمد، مستخدمة فيه مصادرها الإيرادية و برامجها الإنفاقية، لإحداث آثار مرغوبة و تجنب الآثار غير المرغوبة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع".⁽³⁾

و من معاني السياسة المالية: " استخدام أنشطة حكومية مالية معينة في تنمية و استقرار الاقتصاد، و هذه الأنشطة هي أدوات السياسة المالية المتمثلة في الضرائب ، النفقات، إدارة الدين العام، و الموازنة العامة، و يجب أن تنسق و تدمج مع الضوابط النقدية و الاقتصادية و ضوابط الائتمان".⁽⁴⁾

و يضاف إلى ذلك بأن السياسة المالية هي "مجموعة من الإجراءات و التدابير المالية التي تتخذها الدولة انطلاقاً من المذهب الاقتصادي المتبع، و في إطار النظام الاقتصادي المطبق و في مرحلة معينة من مراحل تطور المجتمع التي تعكس أوضاعاً داخلية أو ظروف دولية، من أجل ضبط و تحصيل و تنمية مواردها المالية بكفاءة و حسن تخصيصها في مجالات الإنفاق المتعددة التي تحقق أهدافاً اقتصادية، اجتماعية ، سياسية و أحياناً ثقافية".⁽⁵⁾

و من خلال التعريفات السابقة، يمكن تلخيص النقاط الأساسية والمشاركة التي يجب أن يشتمل عليها أي تعريف للسياسة المالية، و يضع الإطار العام لها، و ذلك على النحو التالي:

- تعتبر السياسة المالية أحد أدوات السياسة الاقتصادية، تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف معينة و باستخدام أدوات معينة؛

(1) محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص:182.

(2) عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972، ص:21.

(3) حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:15.

(4) السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية و ضبط التضخم، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص:23.

(5) صالح صالح، السياسة النقدية و المالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامي، دار الوفاء، ط1، 2001، ص:90.

- السياسة المالية هي برنامج مالي، تمتد آثاره إلى جميع المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و حتى الثقافية؛
- تتميز السياسة المالية عن غيرها من السياسات الاقتصادية بأدواتها المستخدمة وهي ثلاث: النفقات العامة، الإيرادات العامة، الموازنة العامة، و تستطيع تكيفها كمياً ونوعياً للوصول إلى أهداف المجتمع المرغوبة؛
- تؤثر السياسة المالية على العديد من المتغيرات الاقتصادية الوطني (الدخل، الاستثمار، الادخار، العمالة...)، وهو ما يؤهلها إلى إحداث الآثار المرغوبة و تحقيق أهداف المجتمع المختلفة من تنمية و استقرار، عدالة... الخ. و معالجة الإختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني؛
- تستمد السياسة المالية طريقة عملها من النظام الاقتصادي المتبع (اشتراكي، رأسمالي)، كما تأخذ بعين الاعتبار درجة النمو التي وصل إليها المجتمع (دول نامية، دول متقدمة)؛
- ضرورة وجود تنسيق و تكامل بين السياسة المالية و باقي السياسات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الثاني: تطور دور السياسة المالية في المدارس الفكرية الاقتصادية

لقد اختلفت طبيعة السياسة المالية و الدور الذي يمكن أن تلعبه في النشاط الاقتصادي من مرحلة لأخرى، مستندة في ذلك إلى طبيعة الأفكار و النظريات السائدة في كل مرحلة، وعليه يمكن تتبع تطور دور السياسة المالية في بعض المدارس الاقتصادية الرئيسية على النحو الآتي:

أولاً: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي

خلال الفترة التي سادت فيها النظرية الكلاسيكية و بالتحديد في القرنين الثامن و التاسع عشر ومطلع القرن العشرين، كانت الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية تقوم على أساس سيادة النظام الاقتصادي الحر و الذي يرى أنه من غير المقبول أن تتدخل الدولة في غير المجالات المحددة لها ، فضلاً عن ذلك تعمل قوى السوق على تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي بشكل تلقائي وعند مستوى التشغيل الكامل، وعليه فحسب الكلاسيك، لا بد من الحيولة دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأن نشاط الأفراد أفضل بكثير من نشاط الدولة، كما أن تدخل الدولة سيعوق القطاع الخاص عن التصرف بحرية تامة، وسيحرم القطاع الخاص من رؤوس الأموال اللازمة لزيادة الإنتاج و تنمية الاقتصاد الوطني. و بالتالي فكل تدخل للدولة في غير المجالات المعهود إليها (الدفاع الخارجي و الأمن الداخلي و القضاء و ضمان المرافق العامة) هو إخلال بالتوازن الطبيعي الذي تحققه القوى التلقائية للسوق، و تبديد و تحويل لجزء من الموارد الاقتصادية عن استخداماتها المثلى التي لا يحققها إلا القطاع الخاص، لهذه الأسباب آمنت النظرية الكلاسيكية بمبدأ الحياد المالي في ظل مفهوم الدولة الحارسة⁽¹⁾.

و من الطبيعي كي يضمن الاقتصاديون الكلاسيك تحقيق مبدأ الحياد المالي لا بد أن يقتصر دور الدولة على الوظائف التقليدية التي حددتها النظرية في الحصول على الإيرادات العامة لتغطية النفقات التقليدية للدولة الحارسة، فضلاً عن ذلك أكدوا ضرورة المحافظة على توازن الموازنة، و هذا يعني أن السياسة المالية هي سياسة

(1) لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2004، ص ص: 35 - 36.

محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع و المراكز الاقتصادية القائمة، فلم يكن للضرائب مثلا أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية و اجتماعية، و كذلك يرفضون مسألة اللجوء إلى القروض العامة، و في الوقت ذاته يرفضون مسألة وجود العجز في الموازنة العامة و بشكل أشد من الفائض فيها، ذلك لأن وجود العجز يتطلب المزيد من الضرائب لسده الأمر الذي يتنافى مع الفروض الكلاسيكية، إذ أن المزيد من الضرائب يكون على حساب مدخرات الأفراد، و من ثم على الاستثمار الخاص الذي يعدونه الممول الرئيسي للأنشطة الاقتصادية، و كذلك وجود الفائض يعني أن الدولة قد تبادت في فرض الضرائب و يؤدي هذا إلى الآثار السابقة نفسها، و لذا لم يكن للموازنة أية أهمية اقتصادية، فلم تكن إلا وثيقة للموازنة الحسابية السنوية، إذ كان التساوي الحسابي الدقيق بين النفقات العامة و الإيرادات العامة قاعدة مهمة جدا في المالية التقليدية والتي تعرف بقاعدة توازن الموازنة⁽¹⁾.

و في ضوء ما تقدم يمكن الحكم على سلامة السياسة المالية في ضوء مبدأ توازن الموازنة العامة، لا في ضوء مبدأ التوازن الاقتصادي العام، طالما اعتقد الكلاسيك أن الأخير يتحقق تلقائيا، و هم بذلك أعفوا السياسة المالية من أي دور في التوازن الاقتصادي، و قصر دورها على تحقيق التوازن الحسابي، و هكذا نجد أن أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي تنحصر بالآتي⁽²⁾ :

1- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على وصف أن النفقات هي التي تسوغ الإيرادات وتحدد حجمها، و حصر النفقات العامة في أضيق الحدود الممكنة، و يقتصر دورها في تلبية الحاجيات الأساسية للمجتمع و هذا يتماشى مع ما يدعو إليه الفكر التقليدي؛

2- تقليص الميزانية إلى أقل حجم ممكن، إذ اعتقد الكلاسيك أن أقل الميزانيات حجما أكثرها سلامة للاقتصاد الوطني؛

3- دور الموازنة هو ضمان التوازن بين الإيرادات العامة و النفقات العامة، و بالتالي رفض اللجوء إلى عجز الموازنة بالالتجاء إلى القروض لتغطية النفقات العامة، إلا في الحالات الاستثنائية وفي أضيق الحدود الممكنة مع الأخذ بالوسائل الكفيلة لسدادها في أقصر وقت ممكن؛

4- تفضيل الضرائب على الاستهلاك على الضرائب على الادخار، طالما أن هذا الأخير هو مصدر تكوين رؤوس الأموال، إذ يفترض أن الادخار يتحول كليا إلى استثمار، و أن أفضل الضرائب تلك التي تميز من العلاقات القائمة فيما بين الدخل أو فيما بين الثروات.

لكن هذه الأسس التي بنى عليها الفكر الكلاسيكي سياسته المالية المحايدة أخذت في التلاشي تدريجيا، وأثبت فشلها وعدم فعاليتها في معالجة الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الرأسمالي، لاسيما أزمة الكساد

(1) علي خليل وسلمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2000، ص: 254.

(2) مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي (نظرية مالية الدولة و السياسة المالية للنظام الرأسمالي)، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999، ص:

العالمي الكبير عام 1929 التي تمثلت أساسا في نقص الطلب و انتشار البطالة و انهيار أسواق البورصات وهو وضع عجز الفكر التقليدي عن إيجاد حل له، فقد بدا واضحا أن التمسك بهذه السياسة المالية السلبية لا يحقق الأهداف الاقتصادية المرغوبة، بل أن يلحق الضرر البالغ باقتصاديات الدول. و لم تكن هذه الظروف و التطورات لتمر دون أن تفرض على صانعي القرار أن يعيدوا النظر في كثير من القضايا التي كانت تعتبر عندهم في حكم المسلمات وفي مقدمتها فلسفة الدولة ومدى تدخلها في النشاط المالي و الاقتصادي للمجتمع، وأصبحت الظروف مهياً لظهور نظرية جديدة تقدم تفسيرات وحلولاً مقبولة للأزمة وتتبع سياسة مالية ايجابية.

ثانيا: السياسة المالية في التحليل الكينزي

في الوقت الذي يؤكد فيه الكلاسيك على أنه لا وجود للكساد، أبرزت فترة الانهيار الاقتصادي مشكلة البطالة و انخفاض الدخل الوطني بصورة لم تعرف من قبل و بالتحديد في العقد الثالث من القرن الماضي، فقد كان من غير المتصور أمام هذه النتائج السيئة أن تقف السياسة الاقتصادية و منها المالية موقفها الحيادي التقليدي و كان عليها أن تتدخل لإعادة التوازن الاقتصادي، إذ كان لشدة هذا الكساد الدور الكبير في إجبار الدولة على إعادة النظر في فكرة الحياد و أفسحت المجال لأوجه نظر أخرى مختلفة تتطلب قيام الدولة باستخدام السياسة المالية بشكل أكثر فعالية و دقة متمثلة بالتوسع في الإنفاق العام لمحاربة البطالة و لإعادة الانتعاش الاقتصادي، الأمر الذي اقتضى خروج السياسة المالية من حيادها التقليدي لتتولى مسؤولية هذه الأهداف، بمعنى أنه يمكن أن يسمح بوجود عجز أو فائض في الموازنة، إذا كان هذا علاجاً للكساد والتضخم الذي يصيب الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

و في هذا الإطار جاء الاقتصادي الانجليزي جون ماينرد كينز بنظرية جديدة، و التي ضمنها عام 1936 في كتابه الشهير " النظرية العامة في التوظيف و النقود و الفائدة " و التي قام فيها في بدراسة وتحليل الأزمة التي حلت بالنظام الرأسمالي، واستخلص منها ما يثبت عدم صحة التحليل الكلاسيكي الذي كان سائداً حتى وقت حدوث الأزمة ، فكانت الآراء التي طرحها وطريقة التحليل التي استخدمها والوسائل التي استحدثها لإنقاذ النظام الرأسمالي من السقوط نابعة من انتقاده لمبادئ الفكر الكلاسيكي*، إذ أشار كينز إلى أن السياسة المالية هي أكثر الأسلحة أهمية في مكافحة البطالة و الكساد، و أن السياسة المالية ترجع إلى المالية العامة التي تغطي كلا من (الإنفاق الحكومي والضرائب والاقتراض العام) رافضاً بذلك قانون ساي للأسواق و ما تفرع عنه من مسلمات في إطار النظرية الكلاسيكية، و فيها الإيمان باتجاه النظام الاقتصادي الرأسمالي تلقائياً نحو التوازن الاقتصادي، بل على العكس من ذلك أوضح أن الاقتصاديات الرأسمالية تتعرض للإختلالات الدورية و حالات الركود المزمنة*.

(1) عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، الدار الجامعية للطباعة و النشر، جامعة الموصل، 1988، ص: 9.

* للمزيد حول أوجه النقد لأفكار المدرسة الكلاسيكية أنظر في ذلك:

- سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة، الكويت، 1982، ص: 197-202.

* في هذا الصدد أشار كينز إلى هذه المسألة بأنها تعكس جوهر نظريته إذ مع تزايد الدخل الوطني بتزايد الميل الحدي للإدخار و من ثم ينخفض الميل الحدي للإستهلاك ، مما يستدعي زيادة الميل الحدي للاستثمار حتى يتحقق التوازن ولكن مع زيادة مستوى الدخل و تزايد الاستثمار تنخفض الكفاية الحدية

و مضى كينز في تحليله و بكل قوة إلى استنتاج أنه لا يمكن إحداث مستويات مصطنعة أعلى من الطلب الكلي الفعال للاقتصاديات الرأسمالية بصورة تلقائية (الفروض الكلاسيكية)، لذا أكد كينز للخروج من أزمة الكساد على أهمية التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي لتنشيط و رفع الطلب الكلي الفعال إلى المستوى الكافي لتحقيق التوظيف الكامل عن طريق تطبيق جملة من السياسات و منها ما كان في مجال السياسة المالية بخفض الضرائب و زيادة الإنفاق أو كلاهما معا و خصوصا في مجال الخدمات و الأشغال العامة، و هنا سيفعل المضاعف فعله، و بالتالي تعويض النقص في الطلب الكلي حتى لو أدى ذلك إلى عجز الموازنة العامة، لذلك فقد دافع كينز و بقوة عن سياسة التمويل بالعجز بوصفها سياسة ملائمة في سنوات الكساد، و بذلك تخلى عن القواعد التقليدية للسياسة المالية متخذا و أتباعه مفهوما جديدا لها يتمثل في المالية الوظيفية أو المحضرة بدلا من مفهوم المالية المحايدة، و أصبحت أداة رئيسية للتأثير في مستوى النشاط الاقتصادي و الاجتماعي.

و انتهى كينز في تحليله إلى أن التوازن لا يتحقق تلقائيا، بل أن النظام الرأسمالي يظل الحالة الغالبة لمدة طويلة في مستوى أقل من مستوى التشغيل الكامل، و كان من المنطقي أن ينعكس هذا التحليل على السياسة المالية، بحيث يستلزم خروجها عن الحياد التقليدي، والذي بدوره يفرض عليها مسؤولية ضمان توازن التشغيل الكامل، و يمكن تمثيل انعكاس التحليل الكينزي على النظرية المالية بصفة أساسية فيما يأتي⁽¹⁾:

1- أصبحت الضرائب و القروض تتخذ في كثير من الأحيان وسيلة لا لمجرد الحصول على إيراد مالي للموازنة العامة للدولة فحسب بل لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية.

2- اتسعت دائرة الخدمات العامة و زاد الإنفاق العام و تعددت أهدافه و آثاره الاقتصادية و تغير هيكله.

3- تدخلت الدولة في كثير من الميادين الاقتصادية من خلال أدوات السياسة المالية، و أصبحت الخطة المالية جزءا لا يتجزأ من الخطة الاقتصادية و الاجتماعية؛

4- اتخذت الموازنة العامة للدولة طابعا وظيفيا فلم تعد تهدف إلى مجرد توازن حسابي بين جانبي الإيرادات و النفقات العامة بل أصبحت تهدف إلى تحقيق التوازن الاقتصادي.

و في نفس السياق لا بد من الإشارة إلى مساهمة مدرسة ألفن هانسن و بالتحديد في الأربعينيات من القرن الماضي استنادا إلى النظرية الكينزية (نظرية الموازنة الوظيفية)، إذ تبنت أسس جديدة للسياسة المالية تتماشى مع المفهوم الوظيفي لها ألا وهي السياسة التعويضية في القواعد الآتية⁽¹⁾:

1- إذا سادت البطالة الإجبارية فإن السياسة المالية التوسعية سوف ترفع من الطلب الكلي وصولا إلى حجم الناتج عند مستوى الاستخدام الكامل.

لرأس المال (التي تعبر تقريبا عن معدل الربح) مما يجعل الميل الحدي للاستثمار كلما تزايد الدخل الوطني، وهنا تظهر مخاطر عدم التوازن بين الادخار و الاستثمار، وتظهر أفاق انخفاض الدخل الوطني، وظهور شبح البطالة و الركود و الكساد.

⁽¹⁾ عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997، ص: 157-159.

⁽¹⁾ حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص: 35.

2- إذا ساد التضخم فإن السياسة المالية الانكماشية كفيلا بتخفيض مستوى الطلب الكلي و من ثم انخفاض الإنفاق الكلي وصولا إلى حجم الناتج الوطني مقاسا بالأسعار الثابتة دون التضخم.

3- إذا ساد الاستخدام و الاستقرار في المستوى العام للأسعار فإن مستوى الإنفاق النقدي الإجمالي يحافظ على مستواه لمنع حدوث بطالة أو تضخم.

و قد أدت هذه السياسة المالية إلى المساهمة في معالجة الكساد الكبير الذي حدث عقب الحرب العالمية و نجحت هذه السياسة و أدت نتائج طيبة عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتقدمة، ولكن عند تطبيقها في اقتصاديات الدول المتخلفة و النامية لم تحقق أهداف التنمية الاقتصادية و لم تأتي بالنتائج كما هو مرجو، فقد اهتمت السياسة بالعمل على زيادة حجم الطلب الفعال ليؤدي ذلك إلى رفع عجلة التنمية الاقتصادية، لكن ذلك أدى إلى انتشار موجات التضخم و ارتفاع الأسعار و لم تحقق التنمية المعدلات المرجوة و ذلك لتجاهل منحى العرض الكلي في هذه الدول و لطبيعة اقتصادياتها و عدم مرونة الجهاز الإنتاجي و ثنائية هيكلها الاقتصادي، كما تبين للاقتصاديين في الدول المتقدمة ارتفاع مستمر في مستوى الأسعار و ازدياد حجم البطالة الإجبارية. و أن ارتفاع مستوى الأسعار و ظهور بوادر التضخم يقتضي تخفيض حجم الطلب الفعال للقضاء على التضخم و لكن إنقاص الطلب الفعال مع وجود بطالة إجبارية يزيد من حجم هذه البطالة، كما أن استمرار وزيادة نسبة البطالة الإجبارية في الدول المتقدمة لم يوقف من موجات التضخم.

وعلى هذا لا يجب الاستمرار بالتمسك بقواعد المالية التعويضية كأساس لا يتغير لرسم السياسة المالية لكل من الدول المتقدمة و النامية بل يجب تطوير أسس هذه السياسة للتلاؤم و النظم الاقتصادية المعاصرة و درجة التقدم التي وصلت إليها اقتصاديات الدول المتخلفة فيجب أن تأخذ في الحسبان عند استخدام أدوات السياسة المالية آثارها على كل من العرض الكلي و الطلب الكلي و اختيار الأدوات التي تحدث الآثار الاقتصادية المرغوب فيها و تجنب الاقتصاد الآثار الجانبية غير المرغوب فيها.

ثالثا: السياسة المالية في التحليل النقدي

أحرزت وجهة نظر النقوديون قبولا واسعا في أواخر السبعينيات من القرن الماضي وخصوصا بعد أن ساد الاعتقاد بأن سياسات تحقيق الاستقرار الكينزية قد أخفقت في احتواء التضخم الركودي(*) في الوقت الذي ارتفعت فيه معدلات التضخم و البطالة و بنسب عالية، إذ اعتقد النقوديون و صناع السياسة بأن السياسة النقدية هي الأمل الوحيد لوضع سياسة فعالة و مضادة للتضخم، و أن السياسة المالية ليس لها أثر في المستوى العام

(*) في هذه الظاهرة يصاحب الارتفاع المتواصل في الأسعار تزايد معدلات البطالة و تباطؤ معدلات النمو،. للمزيد في ذلك ينظر:

- أحمد زهير شامية، النقود و المصارف، دار زهران للطباعة و النشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان- الأردن، دون تاريخ نشر، ص: 377-380.

لأسعار و في النشاط الاقتصادي على الأقل في الأجل القصير، و أن عدم استخدام السياسة المالية ينطلق من موقفهم المعارض للتدخل الحكومي الواسع و اعتقادهم بأن الاقتصاد الحر الخاص هو اقتصاد مستقر لا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع (إعادة الروح للنظرية الكلاسيكية) و يعتقد أنصار المدرسة النقدية أمثال (ملتن فريدمان و كارل برونر و ملتزر و ليرلد و فليب كادجان وغيرهم) بأن اليد الخفية التي تحدث عنها آدم سميث يمكن أن تعود إلى العمل من جديد في ظل سياسة الحرية الاقتصادية التامة، و هم بذلك يقفون موقفا معارضا ضد أنصار مدرسة استخدام السياسة المالية كوسيلة لتحقيق التوازن في النشاط الاقتصادي، إذ يعتقد النقديون أن تطبيق سياسة مالية توسعية بحثة^(**) من طرف الحكومة من شأنه أن يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص في أسواق المال، مما يؤثر سلبا على الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا ما يطلق عليه النقديون بأثر المزاحمة^(***)، و بذلك يقلل هذا الأثر من فاعلية السياسة المالية التوسعية لأن السياسة المالية هنا لا تؤدي سوى آثار توزيعية بين القطاع العام و الخاص، نظرا لأن زيادة النفقات الحكومية يصحبها غالبا انخفاض في النفقات الخاصة بالفرد نفسه، و في هذه الحالة لا معنى بالمرّة للتوسع في النفقات الحكومية سوى تأمين الدعم للتوسع الحكومي⁽¹⁾.

و لكل ما سبق نجد أن النقديون وعلى رأسهم ملتن فريدمان يعارضون أي إجراءات تدخلية عبر السياسة المالية التي من شأنها أن تؤدي إلى تزايد العجز الحكومي ثم التضخم الذي يمثل المشكلة الاقتصادية الرئيسية لهم و يحبذون وضع القواعد بصفة أساسية للسياسة الاقتصادية مشيرين في ذلك لأهمية النصوص الدستورية محل حالة التوازن السنوي للموازنة لا اعتقادهم بأن السياسة المقيدة هذه تسهم في تحديد الأسواق لممارسة نزعتها التصميمية الذاتية في مواجهة الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة، و هم بذلك يعبرون عن رغبتهم في العودة إلى الأسس التقليدية للسياسة المالية، و في الوقت نفسه تمثل توجهات ومحاولات المدرسة النقدية، لإحياء الجذور الفكرية للمدرسة الكلاسيكية.

رابعاً: السياسة المالية في تحليل التوقعات العقلانية

في خضم الجدل الدائر بين المدرستين النقدية و الكينزية بشأن فاعلية السياستين المالية و النقدية ظهر إلى الوجود فرضية جديدة تقود إلى استنتاجات جديدة في مضمار السياسات الاقتصادية الحكومية⁽¹⁾ التي تبنتها مجموعة صغيرة من الاقتصاديين الشباب المنتمين إلى التيار النيوكلاسيكي خلال عقد السبعينات من القرن الماضي، أطلق على هذا التيار بأصحاب نظرية التوقعات العقلانية التي أصبحت على جانب من الأهمية في التحليل الاقتصادي.

^(**) يقصد بالسياسة المالية البحتة التغيير في الضرائب و الإنفاق الحكومي دون أن يصاحبه تغيير في عرض النقود، للمزيد ينظر:

- جيمس جواريتيني و ديجار استروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام و الخاص)، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و آخرون، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، 1988، ص: 430.

^(***) يحدث أثر المزاحمة نتيجة منافس الحومة للقطاع الخاص في الحصول على الموارد للتمويل، وانتزاع القطاع لتلك الموارد، للمزيد ينظر:

- عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2003، ص: 433-434.

⁽¹⁾ باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة طه عبد الله و عبد الفتاح عبد الرحمان، جامعة الملك سعود، 1987، ص: 478-481.

⁽¹⁾ عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 444.

و يستند أنصار هذه النظرية إلى أن سلوك الوحدة الاقتصادية (أفراد أو منشأة) يتحدد من خلال تعظيم المنافع إلى أقصى حد ممكن و تقليل الخسائر إلى أدنى الحدود الممكنة، و كذلك يقرون أن أمام كل وحدة اقتصادية كما معيناً من المعلومات تمكن من استخدامها بكفاءة عالية في بناء توقعاته حول قراراته المستقبلية، بالإضافة إلى ذلك فهم يقرون بمرونة كل من الأجور والأسعار و وضوح السوق (النظرة الكلاسيكية)، لما من شأنه الحفاظ على حالة الأسواق في توازن دائم⁽²⁾.

و من هذه الفروض وغيرها ينتهي أنصار المدرسة إلى أن الوحدات الاقتصادية عقلانية للسياسة الحكومية الاقتصادية بفعل ما تحصل عليه من المعلومات و ما تكسبه من خبرة عن المتغيرات الاقتصادية عبر الزمن ستكون قادرة على التوقع الصحيح و الواقعي لتلك المتغيرات و بالتالي فلن يكون هناك لمثل هذه التغيرات في السياسة الحكومية إلا تأثير ضئيل لا يؤخذ بالحسبان ولا سيما في المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد كالإنتاج و الاستخدام⁽³⁾.

و لتوضيح ذلك نفترض مثلاً وجود حالة من الركود الاقتصادي وأن الحكومة عازمة على معالجة هذه الحالة باستخدام سياسة مالية توسعية، فمن الطبيعي أن يتوقع الأفراد ارتفاع الطلب الكلي و توفر فرص أكبر للعمل وارتفاع الأسعار و الأجور نتيجة للسياسات التوسعية الحكومية، لذا فإن العاملين سوف يسعون للحصول على أجور أعلى و لن يرضوا بالعمل إلا إذا كانت أجورهم متناسبة مع توقعاتهم بارتفاع الأسعار، و لكن ارتفاع الأجور مع ارتفاع الأسعار سوف يحد من الطلب على الأيدي العاملة و بالتالي فإن السياسة الحكومية التوسعية ستبوء بالإخفاق ولن تحقق الغرض المنشود منها بزيادة فرص العمل و تخفيض معدلات البطالة من خلال زيادة الطلب و الإنتاج، و بالمثل إذا ما توقع الأفراد تخفيض الضرائب كإجراء لتنشيط الطلب الاستهلاكي، فمن الطبيعي أن التوقعات العقلانية نتيجة تخفيض الضرائب لا بد أن يؤدي ذلك إلى عجز في الموازنة العامة، و لا بد من تغطية هذا العجز أو تسديد الدين، ففي هذه الحالة تلجأ الحكومة إلى الاقتراض عن طريق زيادة الضرائب مستقبلاً، لذلك فإن السلوك العقلاني وفقاً لهذه التوقعات يقتضي المحافظة على مستوى الاستهلاك الحالي و استخدام أي زيادة في الدخل المتاح نتيجة تخفيض الضرائب لأغراض الادخار بدلاً من زيادة الطلب الاستهلاكي، وذلك لمواجهة زيادة الضرائب في المستقبل (بناء على التوقعات العقلانية) ، و بهذا تصبح السياسة الحكومية التوسعية عديمة الجدوى.

خامساً: السياسة المالية في تحليل اقتصادي جانبي العرض

تؤكد مدرسة اقتصادي جانبي العرض على دور السياسة المالية في إنعاش جهاز الإنتاج الرأسمالي، أو العرض الإجمالي^(*) بدلاً من التأكيد على دور السياسة المالية في إنعاش الطلب الكلي الفعال و التوظيف، عن

(2) جيمس جوارتيني و آخرون، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام و الخاص)، مرجع سابق، ص ص: 463-467.

(3) جيمس جوارتيني و آخرون، الاقتصاد الكلي القائم على الفطرة السليمة، ترجمة عباس أبو الثمن، منشورات منتدى بغداد الاقتصادي، الطبعة الأولى، 2006، ص ص: 148-150.

(*) طبقاً لأفكار هذه المدرسة يمثل العرض الكلي المحرك الرئيسي للاقتصاد و أهم عنصر في التحليل الاقتصادي، إذ لا ترى هذه المدرسة إمكانية حدوث فاض في العرض الكلي، إيماناً منهم بقانون ساي للأسواق، للمزيد ينظر :

طريق الإنفاق حسب رؤية المدرسة الكينزية، إذ تعتمد تحليلاتهم في ذلك على خفض الضرائب و الحد من التدخل الحكومي في مجال تحديد الأسعار و الأجور لتفعيل آلية السوق الحرة أداة لتخصيص الموارد المثلى و ليس عن طريق تأثير تدفقات الدخل و الإنفاق، فمعدلات الضريبة تؤثر في الأسعار النسبية للسلع، و بالتالي في العرض من اليد العاملة و رأس المال، و هذا ما يؤكد أنصار هذه المدرسة من رفع قيمة المكافأة بعد اقتطاع الضريبة بالنسبة للأنشطة التنموية مثل العمل والادخار و الاستثمار مقارنة بوقت الفراغ والاستهلاك، و من جهة أخرى يتمثل تحليل التغيير في الضريبة في معدل عائد العمل و الادخار وليس النظر إلى تأثير تغيير الضريبة في الدخل المتاح للإنفاق، فخفض الضرائب مثلاً عن العمل أو الفائدة أو أرباح الأسهم يسهم و بشكل فعال في زيادة الادخار و الاستثمار و الذي ينعكس بدوره بصورة إيجابية على العرض الكلي و من ثم على النشاط الاقتصادي⁽¹⁾.

و ردا على الاعتراضات الموجهة من طرف عدد من الاقتصاديين النقويين لثورة الثمانينيات المالية، و خصوصا مسألة التخفيضات الضريبية المبالغ فيها، فإن تلك التخفيضات التي نادى بها أنصار جانب العرض قد أخفقت باعتبار أن للتخفيضات الضريبية تأثيرا سلبيا في الإيرادات السيادية للدولة و من ثم ستؤدي إلى زيادة عجز الموازنة، و نجد أن الادعاء الأساسي لأنصار جانب العرض و ردهم على ذلك قد استند إلى منحنى لافر^(**) الشهير و يؤكدون أن خفض الضرائب سيؤدي إلى زيادة هذه الإيرادات و من ثم يسهم في العمل على توازن الموازنة العامة و الفكرة الأساسية هنا تتلخص في أن تخفيض معدلات الضريبة بما تمثله من حوافز لإنعاش الاقتصاد الوطني سيؤدي إلى اتساع القاعدة الضريبية و من ثم حصيلة ضريبة أكبر غزارة. و من الواضح أيضا أن أنصار هذه المدرسة على خلاف أنصار المدرسة النقدية يعطون للسياسة المالية و بالذات السياسة الضريبية أهمية أكبر في مكافحة التضخم أو مواجهة المشكلة الأساس و هي الركود بوصفها ناجمة إلى حد كبير عن جمود النظام الضريبي و الذي يقضي على المبادرة و يخلق تشوهات في الأسعار النسبية و من ثم تخفيض موارد المجتمع، و لكن النقطة الأساسية التي يمكن ملاحظتها أيضا من تتبع أفكار هذه المدرسة أنها لا تخبرنا ما هو حجم التخفيض في معدل الضرائب اللازم الأخذ به في الظروف المختلفة، و لعل أهم الأسس العامة للسياسة المالية التي استندت إليها هذه المدرسة هي⁽¹⁾ :

- 1- إجراء تخفيض كبير في الضرائب المباشرة و في هذا الخصوص يولي أنصار هذه المدرسة أهمية خاصة لخفض المعدلات الحدية للضرائب على رأس المال و الضرائب على الدخل.
- 2- أن يكون النظام الضريبي أقل تصاعدياً، أي الحد و بشكل ملموس من الطابع التصاعدي للضرائب المباشرة.

- باري سيجل، مرجع سابق، ص ص: 465-466.

(1) بول.آ. سامويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، دار الأهلية، عمان، 2001، ص ص: 467-468.

(**) يوضح منحنى لافر العلاقة بين معدلات الضريبة و إيرادات الضريبة و فكرته الأساسية هي أن مردود الضريبة يرتفع ثم ينخفض شيئاً فشيئاً مع تزايد الضغط الضريبي، ذلك لأن معدل الضريبة المرتفع يدفع إلى التهرب الضريبي فضلاً عن أنه يضر بحوافز العمل و الادخار و الاستثمار، مما يؤدي إلى انحدار النشاط الاقتصادي، و من ثم حصيلة الضرائب و ينتهي تحليل هذا المنحنى إلى تخفيض معدل الضرائب بقود إلى زياد العائد الكلي.

(1) بول.أ. سامويلسون، مرجع سابق، ص : 469.

3- أن يكون الحد من الضرائب مصحوبا بتخفيض الإنفاق الحكومي.

4- أن يصمم النظام الضريبي بحيث يشجع الإنتاجية و العرض بدلا من التلاعب بالطلب الإجمالي.

المطلب الثالث: طبيعة و دور السياسة المالية في الأنظمة الاقتصادية المختلفة

ينبغي أن تتسق السياسة المالية في طبيعتها و تكوينها و أهدافها و طريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي تعمل من خلاله (في إطاره)، كما ينبغي لها أن تأخذ بعين الاعتبار درجة التطور التي بلغها الاقتصاد و الظروف المحيطة به، لذلك فإننا سنحاول أن نقف هنا في إيجاز على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة، و الاشتراكية، و النامية على النحو التالي:

أولاً: دور السياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة اقتصاديا

ففي هذه الدول، حيث يقوم القطاع الخاص أساسا بوظيفة الإنتاج، نجد أن محور اهتمامات السياسة المالية هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي و السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعا لأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة. فإذا حدث و حل بالاقتصاد الرأسمالي المتقدم حالة من الكساد، و ذلك بأن كان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاما على الدولة أن تكيف مستوى إنفاقها و ما تجبیه من ضرائب و ما تحصل عليه من إيرادات أخرى و أن تلجأ إلى التمويل بالعجز كي تملأ الثغرة بين الدخل الوطني عند مستوى العمالة التامة و مستوى الإنفاق الكلي الحالي، و بعبارة أخرى فإنه في الحالة السابقة، تستخدم السياسة المالية لزيادة مستوى الطلب و رفع الإنفاق الكلي حتى يتساوى مع قيمة الإنتاج (العرض الكلي من السلع و الخدمات) الذي يتحقق عند مستوى العمالة الكاملة لعمل الإنتاج، و يمكن رفع مستوى الطلب الكلي بواسطة السياسة المالية بأكثر من طريقة و لعل من أهم هذه الطرق:

1- زيادة مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات، أي زيادة الإنفاق العام؛

2- اتخاذ الخطوات اللازمة لرفع مستوى الإنفاق الخاص و تشجيعه بزيادة المدفوعات و الإعانات التحويلية (كالمنح و الإعانات) و تخفيض الضرائب؛

3- زيادة الإنفاق العام و الإنفاق الخاص معا، أي بزيادة مشتريات الحكومة من السلع و الخدمات و زيادة المدفوعات التحويلية أو خفض الضرائب.

و تؤدي زيادة الطلب بواسطة السياسة المالية حيث توجد طاقة إنتاجية معطلة في الجهاز الإنتاجي في حالة الكساد، و حيث يتمتع جهاز الإنتاج بدرجة مرونة عالية، إلى زيادة العمالة و الإنتاج و عندما يزيد الطلب يزيد العرض، و يقترب الاقتصاد الوطني شيئا فشيئا من حالة العمالة الكاملة. كذلك تلجأ الدولة إلى أسلوب التمويل بالفائض إذا زاد الطلب الكلي على السلع و الخدمات زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة مماثلة في الدخل الحقيقي للمجتمع تلافيا لحدوث تضخم نقدي، فإذا حدث و حل بالمجتمع الرأسمالي حالة التضخم فإن

السياسة المالية تستخدم لخفض مستوى الطلب و مستوى الإنفاق الكلي حتى يتعادل مع قيمة الإنتاج مقوماً بالأسعار الجارية.⁽¹⁾

و بصفة عامة، فإنه يمكننا القول إجمالاً، أن المجتمعات الرأسمالية هي تلك التي تبرز فيها أهمية الدور الذي يلعبه الاستثمار الخاص كعامل محرك في ميزانية الاقتصاد الوطني و من ثم ينحصر دور السياسة المالية في تلك المجتمعات في تهيئة البيئة المواتية لازدهار الاستثمار الخاص و نموه من جهة، و في العمل على التخفيف من حدة التقلبات التي قد تطرأ على مستوى النشاط الاقتصادي الكلي، و التي قد تخل بتوازن ميزانية الاقتصاد الوطني عند مستوى التشغيل الكامل دون تضخم من جهة أخرى. و يتضح من ذلك أن دور السياسة المالية في المجتمعات الرأسمالية- ولو أنه دور فعال و هام في كثير من الأحيان لتحقيق الاستقرار في مستوى التشغيل و الدخل- إلا أنه ليس بالدور الايجابي إذ تقتصر رسالتها على مؤازرة و مساندة الاستثمار الخاص و سد أي ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على مستوى الدخل نتيجة لنقص حجم الاستثمار الخاص، أو زيادة الإنفاق النقدي الكلي عن القدر الذي يهيئ للمجتمع عمالة كاملة دون تضخم.

ثانياً: السياسة المالية في الدول الاشتراكية

مع ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و قيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي "السابق" في عام 1917، وازدهار المفاهيم الاشتراكية والنزعات نحو التأميم وغيرها، لم يعد يكتفى بوجود دور الدولة إلى حد كونها متدخلة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي كما هو الحال في النظام الرأسمالي، بل تعدى إلى دور المنتج الأكبر (الدولة المنتجة) في النظام الاشتراكي حيث تحملت الدولة مسؤولية الإنتاج و التوزيع على المستوى الوطني وفق ما تضمنته الخطة الوطنية الإنمائية الشاملة. لتصبح الاستثمارات العامة العامل الأهم و الأساس في تحقيق النمو الاقتصادي. و بالتالي أصبح النموذج للدولة المنتجة يقترب من سيطرة تكاد تكون كاملة لوسائل الإنتاج، واختفاء دور الأفراد تقريباً في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج.

وقد ترتب على ذلك عدد من النتائج لعل من أهمها:

- أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات وخنقى في هذا النموذج النشاط الفردي إلى حد كبير؛
- نشاط الدولة المالي في المجتمعات الاشتراكية اتسع كثيراً بعد أن وضعت وسائل الإنتاج تحت تصرف الدولة حيث كان الاقتصاد الاشتراكي في معظمه يتشكل من القطاع العام. و اعتمد هذا الاقتصاد على التخطيط كأسلوب لتنظيم النشاط الاقتصادي و الاجتماعي في إطار تركيب هيكلي للاقتصاد تنتهي فيه ظاهرة سيطرة القطاع الخاص على رأس المال. و يصبح فيه التخطيط فعالاً و جماعياً و شاملاً لكل وحدة إنتاجية و إدارية في كل القطاعات و المستويات المركزية والمحلية؛
- المبدأ السائد في المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي

(1) عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالي للاقتصاد العام- مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997، ص:50.

الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءا لا يتجزأ من نشاطاتها الاقتصادية، و بالتالي أصبحت الخطة المالية بمثابة تعبير نقدي عن خطة الإنتاج كما أن الإنتاج المادي هو الأساس للتخطيط المالي. فالدولة تقوم بتحديد احتياجاتها العامة طبقا للخطة ثم تقوم بتأمين مصادر الإيرادات لمواجهة الأعباء المطلوبة،

- يعتبر التخطيط المالي الاشتراكي وسيلة لتحديد الموارد المطلوبة و كيفية استخدامها بما يتفق و توزيع الناتج الوطني، و وسيلة لتحقيق النمو المستمر و المخطط، أما الموازنة العامة للدولة الاشتراكية، فتمثل الخطة المالية الرئيسية السنوية في المجتمع الاشتراكي، و هي الأداة المالية و الاقتصادية لتجميع الموارد العامة و توزيعها لتنفيذ أهداف الخطة الاقتصادية حيث تعكس عناصر الموازنة (إيرادا و إنفاقا) مدى ارتباطها بفروع الاقتصاد الوطني. بحيث بلغت الموارد العامة من القطاع الاشتراكي مائة بالمائة في الاتحاد السوفيتي السابق وكان يعاد توزيعها بين الاستثمار و الاستهلاك أي بين قنوات التراكم الضروري لنمو الاقتصاد القومي، وبين حاجات المجتمع للخدمات.

و هكذا فإن مفهوم المالية العامة أو النشاط المالي في الدولة الاشتراكية المسمى بالتخطيط المالي أصبح جزءاً هاماً من التخطيط الاقتصادي العام، بمعنى آخر فإن التخطيط المالي الاشتراكي يعمل على توجيه الأموال النقدية المطلوبة لتنفيذ الخطة الاقتصادية العامة بفرعيها الإنتاجي والخدمي، كما يعمل على تحقيق الرقابة النقدية على أعمال المؤسسات و الإدارات العامة⁽¹⁾. و منه نجد أن علم المالية أصبح جزءا من الاقتصاد السياسي الاشتراكي.

مما سبق يمكن القول أن للسياسة المالية في الدول الاشتراكية خصائص متميزة، وهي نتيجة منطقية لطبيعة الاقتصاد الاشتراكي وهذه الخصائص هي⁽¹⁾:

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن ملكية عناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا سابقا؛

- كبر حجم النفقات الاستثمارية و ذلك للحصول على الإيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا؛
- القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية؛

و مما يؤكد توافق السياسة المالية مع طبيعة النظام الاقتصادي، الذي من خلاله أن القروض لا تلعب دورا كبيرا كمصدر الإيرادات الميزانية في البلاد الاشتراكية، حيث أن توازن الميزانية يؤمن دائما بواسطة المصادر الغزيرة و التخطيط الحريص للمصروفات⁽²⁾.

و بمراعاة ما تقدم من اعتبارات بشأن طبيعة اقتصاديات المجتمعات الاشتراكية و الأدوار الهامة التي تقوم بها المالية فيها، فإن السياسة المالية بالتبعية تلعب هي الأخرى دور كبيرا إذ يصير العامل المحرك في

(1) فحطان السيوفي، السياسة المالية في سورية (أدواتها، ودورها الاقتصادي)، منشورات وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، 2008، ص 14-15 .

(1) طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص:34.

(2) السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص:199.

ميزانية الاقتصاد الوطني لتلك المجتمعات هو الاستثمار العام، لا الاستثمار الخاص كما هو الحال في الدول الرأسمالية، و من ثم تبرز أهمية إنفاق القطاع العام و كذا إيرادات هذا القطاع في النهوض بمستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع و في الحيلولة دون تدهور هذا المستوى تدهورا قد لا يؤدي بما تسعى السياسة المالية إلى تحقيقه من غايات اقتصادية و اجتماعية داخلية في صميم ما يهدف إلى بلوغه النظام الاشتراكي.⁽³⁾

في الواقع أن أهمية السياسة المالية في هذه البلدان أصبحت تضعف تدريجيا في الوقت الحالي، بل يمكن القول أن الاقتصاد الاشتراكي الذي يقوم على سيطرة الدولة لعناصر الإنتاج وعدم الاعتراف بالملكية الخاصة للقطاع الخاص، قد بدأ يغير من هذه النظرة نظرا للفشل والإفلاس اللذين أصابه، وطبيعي أن تفشل السياسة المالية عن معالجة الانهيار الاقتصادي الذي أصابه، حيث تشير الكثير من الدلائل إلى أن معظم الدول التي توسعت في النشاط العام اتجهت إلى نظام السوق (ابتداء من 1990) و الاعتراف تدريجيا بالملكية الفردية أو ما يسمى بالخصوصية باعتبارها جزءا من آلية النظام الاقتصادي.

و أخيرا و مهما كان الدور الذي تقوم به السياسة المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية و الاشتراكية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية، و بالتالي فالأمر يستدعي إيجاد نوع من التناسق بينها و بين غيرها من السياسات و على الأخص السياسة النقدية و الائتمانية حتى تدعم كل منهما الأخرى بقدر الإمكان.

ثالثا: السياسة المالية في الدول النامية (السائرة في طريق النمو)

من المعلوم أن التنظيم المالي و دور أدوات السياسة المالية يختلف من بلد نام إلى آخر وفقا لدرجة ومستوى النمو الاقتصادي لهذا البلد أو ذلك. و من المفيد أن نشير هنا إلى أهم الخصائص العامة التي تميز الدول المتخلفة اقتصاديا⁽¹⁾:

1- تتميز اقتصاديات هذه الدول بتدني في الدخل الوطني ومنه بتدني متوسط دخل الفرد ، وعدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج الوطني، عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم إذ نجد نظام خليط يجمع بين خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي، كما تعتمد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية للخارج، و ضعف الادخار و الاستثمار الإنتاجي، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك مع انتشار البطالة والأمية... الخ.

2- عدم مرونة جهازها الإنتاجي وعدم قدرته على تشغيل مواردها الإنتاجية العاطلة وبالتالي فإن هذه البلدان تفتقر إلى جهاز إنتاجي قوي يتمتع بالكفاية والمرونة مما يقتضي أن التوسع في الطلب النقدي سيولد تضخما.

3- تعاني اقتصاديات الدول النامية من معدلات كبيرة في عجز موازنتها العامة، وتعود هذه العجز إلى ضعف الموارد المالية الضريبية نتيجة سيطرة حالة الركود وكثرة الإعفاءات والتهرب الضريبي، وتخلف التشريع

(3) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص: 51-52.

(1) طارق الحاج، مرجع سابق، ص: 35-36.

والأنظمة الضريبية، وضعف وتخلف الجهاز الإداري والفني العامل في مجال الضرائب. من جهة وإلى نمو الإنفاق العسكري وعدم ترشيد الإنفاق العام من جهة أخرى، إلى جانب زيادة أعباء الديون الخارجية مما حتم التمويل بالعجز.

و لعل من أهم ما يجب عمله لتحقيق التنمية في مثل هذه الدول هو العمل على إيجاد سياسة إنتاجية واقعية تراعى الإمكانيات المتاحة والأولويات ، والعمل على تعبئة الموارد و حسن إدارتها و توجيهها وتعطي أهمية كبيرة للاستثمار على حساب الاستهلاك وبالتالي إعطاء المالية العامة دورا هاما على صعيد تعبئة الموارد وتخصيصها لقنوات الإنفاق المناسبة في إطار الموازنة العامة للدولة، وبالتالي السعي لإيجاد سياسة مالية تلعب فيها أدوات السياسة المالية (الضرائب، القروض ، النفقات العامة) دورا هاما في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁾.

و لذا من الأهمية بما كان وضع برامج محددة وواقعية لتعبئة الإيرادات العامة وحسن إدارتها وتوجيهها، لأن مشكلة نقص الموارد تعتبر أحد أهم المشاكل التي تواجه عملية التنمية في الدول السائرة في طريق النمو لذلك يتوجب عليها أن تعمل على إعادة النظر في النظام الضريبي و تختار ما يتلاءم وظروفها الاقتصادية و الاجتماعية بعيدا عن التقليد الأعمى للأنظمة الضريبية في الدول الرأسمالية المتقدمة بحيث تلعب الضريبة دورا اقتصاديا لضبط الاستهلاك وتشجيع الادخار والاستثمار وتوجيه الإنتاج في المجالات الملائمة و تحقيق العدالة الضريبية، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق وتوجيهه إلى المجالات الاستثمارية.

من خلال ما تقدم نجد أن السياسة المالية تركز جل اهتماماتها في تعبئة الموارد الرأسمالية لتمويل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كهدف أساسي في البلدان النامية، فهذا هذا لا يعني إهمال الأهداف الأخرى من استقرار الاقتصادي، و تقليل التفاوت الشديد في توزيع الدخل والثروات ومستويات الاستهلاك بين الأفراد، و تشغيل الطاقات المعطلة ورفع كفاءتها الإنتاجية، فكل هذا يساعد بلا شك في إحداث التنمية الاقتصادية، بل أن المسألة لا تعدو أن تكون ترجيحاً للأهمية النسبية لهدف على هدف آخر مما تمليه ضرورات التطور الاقتصادي⁽¹⁾.

مما سبق نجد أن السياسة المالية تعد هامة جدا لمواجهة مشاكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول النامية نتيجة قصور الجهود الخاصة في هذه البلدان عن مواجهة التحديات الاقتصادية الجسيمة من جهة وضعف الأجهزة النقدية فيها من جهة أخرى ، وهكذا تستطيع الدول النامية أن تستخدم السياسة المالية إلى جنب بعض السياسات الأخرى كالسياسة النقدية مثلا، لتطوير البنيان الاقتصادي وفي إطار برنامج متكامل للإصلاح الاقتصادي يهدف أساسا إلى زيادة الاستثمار والإنتاج وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة والقضاء على البطالة تدريجيا ومن ثم الانطلاق في طريق التنمية.

(2) عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، دون تاريخ نشر، ص:328.

(1) عبد المنعم فوزي، مرجع سابق، ص:45.

المبحث الثاني: أهداف السياسة المالية:

تستطيع السياسة المالية من خلال الأدوات التي تستخدمها أن تحقق الأهداف المتعددة التي ينشدها الاقتصاد الوطني، فالسياسة المالية تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها، بالإضافة إلى تخصيص الموارد وتوجيهها نحو استخداماتها المثلى وأخيرا تستطيع السياسة المالية أن تحقق التنمية الاقتصادية، ولهذا نحاول في هذه الفقرة التطرق إلى الدور الذي تقوم به السياسة المالية في تحقيق الأهداف السابقة وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي له أهمية كبيرة خاصة في الدول النامية لارتباطه الوثيق بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن تحقيق التنمية الاقتصادية يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع هدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي حتى يحصل الأفراد على ثمار ومكاسب التنمية، إذ أن غياب الاستقرار الاقتصادي يحول الكثير من الاستثمارات المنتجة إلى استثمارات غير منتجة تتمثل في المضاربة على العقارات، وتخزين السلع، بدلا من الاستثمار في الأنشطة الحقيقية صناعية كانت أو زراعية. وفيما يلي نتعرض لمفهوم الاستقرار الاقتصادي ودور السياسة المالية في تحقيقه.

أولاً: مفهوم الاستقرار الاقتصادي

الاستقرار الاقتصادي اصطلاح مزدوج يتضمن السعي إلى تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتحقيق درجة مناسبة من الاستقرار في المستوى العام للأسعار⁽¹⁾.

1- التشغيل الكامل:

التشغيل الكامل في معناه الواسع يتمثل في الاستعمال الأمثل لعوامل الإنتاج و هي العمل و رأس المال و بصيغة أخرى الاستعمال الذي يسمح بالحصول على أكبر إنتاجية ممكنة مما يستلزم إخضاع عوامل و وسائل الإنتاج هاته⁽²⁾، أما التشغيل الكامل في معناه الضيق، فإنه يتمثل في التشغيل الكامل لليد العاملة و يعتبر هذا المعنى أكثر استعمالا و يتمثل في تخفيض البطالة إلى البطالة الإرادية اللازمة للسير الحسن للسوق، فالتشغيل الكامل إذن لا يعني بالضرورة انعدام البطالة و إنما يتطلب الأمر اختفاء نسبي لظاهرة البطالة وتهيئة الفرص الوظيفية المنتجة لكل الأفراد المؤهلين والذين يبحثون عن فرص العمل عند معدلات الأجور السائدة⁽³⁾.

2- استقرار الأسعار:

يعني استقرار المستوى العام للأسعار عدم وجود اتجاه عام واضح طويل الأجل للتغير (ارتفاعا و انخفاضاً)، أو تقلبات حادة قصيرة الأجل في المستوى العام للأسعار⁽⁴⁾، و يتمثل هدف استقرار الأسعار ليس في

(1) سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات الكويت، 1973، ص: 162.

(2) J.Genereux , *Politiques économiques* , édition Seuil , Paris;1996, P:05

(3) سلوى علي سليمان، مرجع سابق، ص: 163.

(4) - نفس المرجع، نفس الصفحة.

الحصول على نسبة تضخم معدومة و لكن ضعيفة نسبيا (من 1% إلى 3%) بحيث لا يكون لها تأثير قوي على المتغيرات الاقتصادية الأخرى⁽⁵⁾.

إن الاستقرار الاقتصادي ليس إلا أحد الظروف الأساسية لإحداث التنمية والذي ينبغي أن يتدعم بغيره من الظروف المطلوبة لإنجاح السياسات الخاصة بالتنمية الاقتصادية، أي أن يرافقه ويلزمه زيادة في معدل النمو الاقتصادي، فمعروف أن تحقيق التشغيل الكامل يؤدي إلى الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي ومستويات المعيشة ومستويات الأسعار المؤقتة، بينما تؤدي التقلبات في مستويات الأسعار إلى تقلبات مناظرة في النشاط الاقتصادي بين البطالة والكساد من ناحية وبين التضخم وارتفاع مستويات الأسعار من ناحية أخرى مما يؤدي إلى خلق مشاكل اقتصادية على المستوى الفردي وعلى المستوى الوطني. وهنا نتساءل كيف يمكن أن تكون السياسة المالية في خدمة الاستقرار الاقتصادي؟

ثانيا: دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

تلعب السياسة المالية دورا هاما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وخاصة وقت الكساد أو وقت الرواج نظرا لتأثيرها في كل من مستوى التشغيل ومستوى الأسعار ومستوى الدخل الوطني.

و بالنظر إلى أسباب ومصادر الإختلالات والتقلبات الاقتصادية التي تعصف بالاستقرار الاقتصادي في أي مجتمع من المجتمعات يمكن إرجاعها إلى سبب رئيسي مع عدم تجاهل أسباب أخرى تتعلق باقتصاديات الدول المتخلفة وهو : ظهور فائض أو عجز في الطلب الكلي.

لذا فإن دور السياسة الاقتصادية في تحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي هو العمل على استقرار مكونات الطلب الكلي وذلك بالتحكم في كل من الاستهلاك و الاستثمار الخاص باعتبارهما من مكوناته الأساسية. وتعتمد السياسة الاقتصادية للوصول إلى هذا الهدف على العديد من الإجراءات و الأدوات وتنحصر أهمها في⁽¹⁾:

- أدوات السياسة المالية: من خلال استخدام السياسة الضريبية و الإنفاقية و مالهما من تأثير على الطلب الكلي انخفاضا و ارتفاعا؛
- أدوات السياسة النقدية التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة؛
- سياسة الأجور و الأسعار باعتبار أن تغير الأجور و الأسعار له تأثير على مستوى كل من الاستثمار و الاستهلاك، لذا فإن البرنامج المتكامل للاستقرار الاقتصادي يتطلب نوعا من الرقابة على ما تسلكه المؤسسات و نقابات العمال من سياسات تتعلق بالأجور و الأسعار.

⁽⁵⁾ J.Genereux ; OP. Cit , P:06

⁽¹⁾ سلوى علي سليمان، مرجع سابق، ص ص: 166- 168.

ونقتصر هنا على معرفة دور السياسة المالية، وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية ليس من الناحية النظرية فقط، بل وأيضا من الناحية التطبيقية ونحن نعلم أن الموازنة العامة للدولة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها عجزا أو فائضا، ومن هنا يمكن تتبع أثر السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الحالتين التاليتين:

1 - السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز (التوسعية):

تستخدم في حالة الفجوة الانكماشية (البطالة) أي في حالة ظهور عجز في الطلب الكلي، وتتلخص المشكلة في هذه الحالة في أن الطلب الكلي لا يتناسب مع حجم العرض الكلي من السلع والخدمات، وذلك أن الطلب الكلي يتوازن مع العرض الكلي عند مستوى أقل من التشغيل الكامل أي هناك عجز في الطلب الكلي، ويترتب على ذلك أن الادخار المخطط عند مستوى التشغيل الكامل يزيد على الاستثمار مضافا إليه عجز الموازنة العامة، فهنا يكون لزاما على الدولة أن تتدخل لمنع استفحال المشاكل الاقتصادية وبالتالي زعزعة الاستقرار الاقتصادي باستخدام السياسة المالية⁽²⁾.

أما كيف يتأتى للسياسة المالية لعلاج هذه المشكلة فيتم ذلك عن طريق رفع مستوى الطلب الكلي إلى المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل، ويحقق بالتالي الخروج من أزمة الكساد وما ترتب عليها من بطالة، ويتم ذلك إما بالتوسع في النفقات أو تخفيض الضرائب إما كل على حدة أو مزج الاثنين معا بنسب مختلفة، طبقا لطبيعة وحجم المشكلة موضوع المعالجة.

أ- التوسع في النفقات:

تستطيع الدول من خلال السياسة الإنفاقية أن ترفع من مستوى الطلب من خلال إقامة المشروعات العامة الاستثمارية وشق الطرقات والمدارس والمستشفيات.... الخ. أو من خلال توسع الحكومة في منح مختلف الإعانات الاجتماعية مثل إعانة البطالة والشيخوخة، ونتيجة ذلك تزداد الدخول الشخصية والإنفاق الشخصي ليس فقط بمقدار الإنفاق العام بل بصورة مضاعفة بفعل مضاعفة الاستثمار⁽¹⁾، أي أن هذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يحفز على الاستثمار ويزيد من العمالة.

ب- تخفيض الضرائب:

كما تستخدم الدولة الضرائب في مواجهة الكساد من خلال الأثر التعويضي للضرائب، حيث يمكن أن يسهم تخفيض الضرائب في زيادة الاستهلاك وزيادة الاستثمار، ويمكن زيادة الاستهلاك عن طريق رفع مستوى دخول الفئات المنخفضة الدخل نظرا لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لهذه الفئات، مما يعني أن زيادة دخول هذه

(2) عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي ، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد، 2003، ص:72.

(1) وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988، ص:224.

الفئات يوجه للاستهلاك، ومن الممكن زيادة دخول الأفراد في هذه الفئات عن طريق تخفيض التصاعد بالنسبة للضريبية المطبقة على الشرائح الأولى من الدخل⁽²⁾.

وفيما يتعلق بالاستثمار فالسياسة الضريبية يمكن أن تعمل على زيادته من خلال تخفيض الضرائب على الأرباح مما يشجع المنتجين على الاستثمار وبالتالي على زيادة الإنتاج. ولا بد أن نذكر في الأخير أن سياسة زيادة حجم الإنفاق أكثر فعالية من تخفيض الضرائب لأن مضاعف الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب⁽³⁾.

2- السياسة المالية المتمثلة في التمويل بالفائض (الانكماشية)

تستخدم في حالة الفجوة التضخمية أي في حالة ظهور فائض في الطلب الكلي وهذه الحالة معاكسة تماما للحالة السابقة، وفي هذه الحالة تنحصر مشكلة الاستقرار الاقتصادي في أن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي أي أن هناك طلبا نقديا فائضا، حيث أن الاستثمار أكبر من الادخار مضافا إليه عجز الموازنة العامة ففي هذه الحالة وفي ظل ظروف ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي فإنه يقود إلى التضخم وارتفاع الأسعار، وبالتالي فإن على السياسة المالية أن تخفض مستوى الطلب الكلي وتسحب الطلب النقدي الزائد أي امتصاص القوة الشرائية الزائدة، عن طريق إحداث فائض في الميزانية برفع معدلات الضرائب القائمة أو زيادة حصيلتها الضرائب باستحداث ضرائب جديدة على أنواع أخرى من السلع، كما أن السياسة الإنفاقية تعمل على ترشيد الطلب الاستهلاكي من خلال خفض بنود الإنفاق العام، وعلى ذلك تتكون السياسة المالية المستخدمة للحد من التضخم من جانبين، الجانب الأول هو زيادة الضرائب و الجانب الثاني هو تخفيض النفقات العامة.

أ- زيادة الضرائب

هنا نفرق بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فيترتب على زيادة الضرائب المباشرة على الدخل وخاصة التصاعدية منها امتصاص جانب من القوة الشرائية لدى الأفراد بقدر يتناسب مع حجم الدخل أي اقتطاع جزء من دخول الأفراد الذي كان سينفق على السلع والخدمات المختلفة ومنه تخفيض الطلب الكلي. ويمكن أن تساهم الضرائب غير المباشرة في الحد من الاستهلاك حيث أن زيادة هذا النوع من الضرائب يترتب عنه انخفاض الطلب الكلي غير أن أثر الضرائب غير المباشرة في تخفيض الطلب الكلي يتوقف على أنواع السلع التي تفرض عليها هذه الضرائب، أي أن الزيادة في الضرائب غير المباشرة تقتصر على السلع التي يؤدي ارتفاع أسعارها على انخفاض الطلب عليها، الأمر الذي يتوقف على مرونة الطلب على مختلف السلع. فمثلا إذا زادت الضرائب على السلع الكمية فإنها تؤدي إلى تخفيض الطلب عليها ويتوقف مقدار الانخفاض في الطلب على درجة مرونة الطلب السعرية لهذه السلع.

ب - تخفيض النفقات العامة

(2) سهير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000، ص: 335.

(3) طارق الحاج، مرجع سابق، ص: 203-205.

إنّ عملية تخفيض النفقات العامة تساهم في الحد من التضخم لكون زيادة النفقات عن الإيرادات العامة من أسباب وجود التضخم، غير أن تخفيض بعض بنود النفقات العامة يكون صعب المنال مثل خدمات الصحة والتعليم والأجور.... الخ، وهذا لا يمنع تخفيض بعض النفقات العامة مثل بعض أنواع الاستهلاك الحكومي أو تأجيل تنفيذ بعض الاستثمارات لفترة زمنية قصيرة. ونظرا لصعوبة تخفيض النفقات العامة من الناحية الواقعية فإن أثرها في الحد من التضخم محدود، ومن ثمة فإن السياسة المالية التي تهدف إلى تخفيض الطلب الكلي أي الحد من التضخم يجب أن يركز على زيادة الضرائب وخاصة الضرائب المباشرة⁽¹⁾.

المطلب الثاني: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يسعى الإنسان في حياته اليومية إلى إشباع حاجات متعددة مثل التعليم، الغذاء... الخ، كما أن هذه الحاجات تتزايد مع مرور الزمن والتقدم الحضاري، و هو ما يتطلب وجود موارد لتلبية هذه الحاجات. يقصد بالموارد جميع العناصر المستخدمة في إنتاج السلع و الخدمات و غالبا ما تسمى بعناصر أو عوامل الإنتاج و تتمثل في الأرض و العمل و رأس المال و التنظيم.

- تشمل الأرض جميع الموارد الطبيعية التي توجد على سطح الأرض و باطنها كالأراضي الزراعية و الغابات و المياه و المعادن وغيرها،
- يشمل العمل جميع المجهودات البشرية الفكرية و الجسدية،
- يشمل رأس المال كل الاستثمارات و المباني و الآلات المستخدمة في الإنتاج،
- أما التنظيم فيمثل نوعا خاصا من العمل و هو الجهد الذي يقوم به نخبة من العمال الذين لديهم خبرات ومهارات عالية⁽¹⁾.

غير أن المشكلة هي تعدد الحاجات الإنسانية والندرة النسبية للموارد المتاحة، ويترتب على هذه المشكلة الاقتصادية ضرورة تحديد السلع التي يتم إنتاجها والكميات المنتجة من هذه السلع. بما يتوافق و يلبي جميع حاجيات ورغبات الأفراد.

و لكي يتخذ المجتمع القرارات الخاصة بتحديد السلع التي يتم إنتاجها وتخصيص الموارد بين الاستخدامات المختلفة يجب أن تتوفر وسيلة تنظيمية لاتخاذ هذه القرارات، وتوجد وسيلتان لاتخاذ هذه القرارات هما⁽²⁾ : جهاز السوق ، تدخل الدولة.

(1) سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص:345.

(1) أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة، عمان، 2002، ص ص:20-23.

أولاً: معنى تخصيص الموارد

يقصد بتخصيص الموارد عملية توزيع الموارد الاقتصادية المتاحة على مواقع الإنتاج المختلفة و استخدامها بشكل أمثل بغية الحصول على التشكيلة المناسبة من السلع و الخدمات ، التي تلبي حاجات الأفراد بأعلى درجة ممكنة⁽³⁾، ويشمل التخصيص العديد من التقسيمات:

- تخصيص الموارد بين القطاع العام و القطاع لخاص.
- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك.
- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام و الخاص.
- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة و الخدمات الخاصة.

أي أن مشكلة تخصيص الموارد تتلخص في الاختيار بين العديد من أوجه التفضيل، مثل التفضيل بين حاجة و أخرى أو بين غرض و آخر، أو قطاع اقتصادي و آخر، و في جميع الأحوال يتضمن الاختيار التضحية ببعض الحاجات و الأغراض في سبيل إشباع الحاجات التي تنال تفضيل الأفراد⁽⁴⁾.

و كما أشرنا سابقاً أن هناك وسيلتان لاتخاذ القرارات المتعلقة بتخصيص الموارد. فالوسيلة الأولى أي جهاز السوق يميزها قوى العرض والطلب ونظام الثمن المؤسسان على مبدأ سيادة المستهلك واختياره، أما الوسيلة الثانية أي تدخل الدولة فيميزها فرض الضرائب والقيام بالنفقات العامة وصياغة السياسة المالية في إطار الموازنة العامة.

ثانياً: تدخل الدولة لتخصيص الموارد^(*)

من المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد إما بالمبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعياً وراء الربح أو بالإقلال من إنتاج السلع الضرورية وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه الموارد لإنتاج هذه السلع كما قد تفرض ضرائب على السلع الكمالية.

تعمل السياسة المالية في مجال تخصيص الموارد على حسن توجيه وتخصيص الموارد في الحالات التي يلاحظ فيها تقصير من جانب الأفراد والمؤسسات وتظهر أهمية إعادة تخصيص الموارد في حالات كثيرة منها:

1- حالة الموارد ذات الأهمية الإستراتيجية وغير المتجددة كالنفط والغاز؛

(2) سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبه الله، مرجع سابق، ص: 275.

(3) نزار العيسى و إبراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار و مكتبة الحامد، عمان، 2006، ص: 14.

(1) رياض الشيخ ، المالية العامة ، مطابع الدجوى، القاهرة ، 1989 ، ص: 158.

(*) لمزيد من التفصيل حول تخصيص الموارد أنظر: سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبه الله، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 273-310.

2- حالة الموارد التي من المتوقع أن تشتد ندرتها في الأمد البعيد كالموارد المائية، ويتطلب في مثل هذا الوضع تنظيم إنتاج هذه الموارد وترشيد استهلاكها بالطريقة التي يراها صانع السياسة الاقتصادية عامة و السياسة المالية على وجه الخصوص مناسبة، كأن يرفع من أسعار استهلاكها لإجبار الأفراد على الاقتصاد في استخدامها وفي نفس الوقت البحث عن بدائلها، لأنه في حالة ترك أسعار هذه الموارد منخفضة في الوقت الحاضر لا شك أنه يؤدي إلى الإسراف والتبذير في استخدامها ويؤدي أيضا إلى وقوع كوارث في المستقبل عندما ينضب مصدرها دون توفير البدائل المناسبة⁽²⁾.

وعند الحديث عن السلع الجماعية يجب أن نفرق بين الإنتاج العام لهذه السلع وتوفيرها من طرف الحكومة، فقد تقوم الدولة بالإنتاج المباشر لهذه السلع الجماعية عن طريق المشروعات العامة، وقد يتم إنتاج بعضها في القطاع الخاص لحساب الدولة فمثلا إذا أرادت الدولة توفير خدمات التعليم والعلاج فيمكن أن تقوم ببناء المدارس أو المستشفيات عن طريق شركات القطاع العام أو عن طريق شركات القطاع الخاص، حيث تقوم الدولة بتمويل و توفير هذه السلع بموارد الموازنة العامة وتقدمها دون مقابل أو بأسعار أقل من تكلفة إنتاجها.

ثالثا: إجراءات السياسة المالية لإعادة تخصيص الموارد

هناك إجراءات تساعد على تخصيص الموارد وتوجيهها إلى المجالات التي تنفق وفق الأولويات والأهداف الاقتصادية للدولة، هذه الإجراءات تشمل كل من المنتجين والمستهلكين.

1- بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة؛
- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛
- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها؛
- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشآت الصغيرة؛
- الإنفاق الحكومي مثل برامج التدريب والتأهيل والطرق والمواصلات وغيرها من صنوف الإنفاق المتعلقة بالبنية الأساسية للاقتصاد.

2- بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى المستهلكون بطبيعة الحال للحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى المنتجون إلى البيع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها وقد تكون أقل من ذلك (تدعيم الأسعار) وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانة مالية (إعانة استغلال).

⁽²⁾ رياض الشيخ، مرجع سابق، ص: 160.

وأخيرا نخلص إلى أنّ السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دورا هاما في تغيير أنماط الإنتاج.

المطلب الثالث: السياسة المالية ودورها في إعادة توزيع الدخل الوطني

إن تحقيق العدالة الاجتماعية يعتبر مطلب أساسي و ضروري لكل سياسة تستهدف ضمان الاستقرار الاجتماعي وتحقيق التنمية و التقدم الاقتصادي.

وفي الواقع أن فكرة العدالة الاجتماعية تقوم في أبسط معانيها على مفهوم فلسفي و أخلاقي يختلف محتواه و مضمونه باختلاف الظروف الاجتماعية و الاقتصادية، لذا فإن مفهوم العدالة مفهوم نسبي و من المتصور أن يكون له معنى مختلف عند كل فرد تقريبا⁽¹⁾. ويرتبط هذا المفهوم بظواهر محددة تتعلق بتوزيع الدخل و الثروات و ظاهرة الرفاهية الاقتصادية و الاجتماعية، ومنه فإن توافر العدالة التوزيعية أو عدم توافرها، يرتبط بوجود أو عدم وجود عدالة في توزيع الدخل، أو الثروات⁽²⁾.

إن صور التفاوت الاجتماعي و الكثير من المظاهر المنافية للعدالة الاجتماعية-الناجمة عن تفاوت الدخل والثروات- و التي لا تزال سائدة سواء في الدول المتقدمة أو المتخلفة، يؤدي إلى ظهور العديد من النتائج السلبية على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي، وهنا نتساءل ما هي أسباب التفاوت في توزيع الدخل وكيف تعمل السياسة المالية على إعادة توزيعها ؟

أولاً: طرق توزيع الدخل الوطني

يتحدد توزيع الدخل في كل مجتمع بالشكل السائد لملكية وسائل الإنتاج، و يتحقق التوزيع بالدرجة الأولى لصالح أولئك الذين يملكون وسائل الإنتاج أي أن عملية توزيع الدخل تتأثر بتوزيع ملكية عوامل الإنتاج وقد لا يكون توزيع الدخل بين الأفراد عادلا من وجهة نظر المجتمع. وهناك نوعان من توزيع الدخل⁽³⁾:

1- التوزيع الوظيفي:

ويقصد بالدخل الوظيفي الدخل الذي تجنيه عناصر الإنتاج المختلفة أي توزيع الدخل الوطني بين مختلف عناصر الإنتاج ويتكون من النسب المئوية لنصيب كل من الأجور والأرباح والفوائد والريع من الدخل الوطني، وجرى العرف عند استخدام التوزيع الوظيفي للدخل لدراسة تفاوت توزيع الدخل على تقسيم عوائد عوامل الإنتاج إلى مجموعتين⁽⁴⁾، تضم الأولى الأجور أما الثانية تضم عوائد عناصر الإنتاج الأخرى وتسمى عوائد الملكية. ويقاس التفاوت في توزيع الدخل باستخدام التوزيع الوظيفي للدخل عن طريق إجراء مقارنة بين النسبة

(1) السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص: 604.

(2) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق ص: 357.

(3) السيد عطية عبد الواحد، مرجع سابق، ص: 459.

(4) سهير محمود معتوق، أمينة عز الدين عبد الله، مرجع سابق، ص: 250.

المئوية لنصيب إجمالي الأجور من الدخل الوطني وبين النسبة المئوية لنصيب إجمالي عوائد حقوق الملكية من الدخل الوطني وبديل التقارب بين النسبتين على أن التفاوت في توزيع الدخل منخفض والعكس بالعكس.

2- التوزيع الشخصي للدخل:

هو توزيع الدخل بين أفراد المجتمع أو بين الأسر عند كل فئة من فئات الدخل ثم تجرى مقارنة بين النصيب النسبي لكل مجموعة من الأفراد والأسر عند مختلف فئات الدخل من الدخل الإجمالي، وعند الحديث عن التفاوت في توزيع الدخل والثروة الوطنية يبرز التساؤل عن العوامل التي تقف وراء التفاوت الشديد في توزيع الدخل الوطني؟

هناك أسباب متعددة تقف وراء التفاوت في الدخل منها ما يرجع إلى خصائص إنسانية، ومنها ما يرجع إلى ما يتمخض عن سير العملية الاقتصادية، ممثلة في بيع عوامل الإنتاج أو بيع خدمات عوامل الإنتاج ، ومن هذه الأسباب نذكر⁽¹⁾:

- الاختلاف في حجم ما ينقل من ملكية وسائل الإنتاج من شخص إلى آخر عن طريق الإرث أو التصرفات غير العوضية كالهبات؛
- التفاوت في الفرص المتاحة للفرد وتمثل في المواهب والقدرات الذهنية و العلمية والمهارات الجسدية للأفراد بالإضافة إلى القدرات الطبيعية الموروثة والمكتسبة؛
- التفاوت في توزيع السلطة الاقتصادية و القوى الضاغطة الاجتماعية بين فئات المجتمع، أي التفاوت في تملك الثروات المدرة للدخل والتي يملكها الأفراد ولا يخفى أن الفئات الاقتصادية القوية قد تكون قادرة على توجيه السلطة إلى خدمة مصالحها جزئياً، وهكذا تعمل القوانين على تركيز الثروة لدى فئة معينة وتنتقل هذه الثروة من جيل لآخر؛
- طبيعة أسواق السلع و الخدمات، ومدى ما يسود فيها من عناصر المنافسة و الاحتكار، فمع تغلغل مظاهر الاحتكارات ترتفع الأرباح الاحتكارية و الدخل غير المكتسبة و بالتالي تزداد الفوارق بين الطبقات.

فهذه العوامل وغيرها تساهم في تحديد نمط توزيع الدخل الوطني والثروة الوطنية، وخلق درجة من التباين في المراكز الاجتماعية والاقتصادية للأفراد وهنا يتسم الدخل بعدم العدالة في توزيعه وفي غير صالح الطبقات العاملة عموماً، وأصحاب الدخل الثابتة والمحدودة على وجه الخصوص، ومن هنا تبرز أسباب متعددة اجتماعية واقتصادية تحتم تقليل هذا التفاوت وذلك بإعادة توزيع الدخل الوطني التي ينبغي أن تقوم بها الدولة ليس إرضاءً فقط لمتطلبات اجتماعية وإنما أيضاً لمتطلبات الاستقرار والأمن الاقتصادي ومنه تكون مبررات إعادة التوزيع اجتماعية واقتصادية في آن واحد.

ثانياً: كيفية إعادة توزيع الدخل عن طريق السياسة المالية

(1) عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص: 357.

يقصد بإعادة توزيع الدخل والثروة إدخال تعديلات على التوزيع الأولي للدخل والثروة بغرض تقليل التفاوت في المجتمع، ومن هنا فإن أي سياسة مالية تتبعها الحكومة يجب أن تقلل من التفاوت، وبشكل عام أن الأدوات المالية التي يمكن أن تستخدم من طرف الحكومة لإعادة توزيع الدخل الوطني متعددة إلا أنها تنظم في مجموعات ثلاثة⁽²⁾:

1- تحديد أسعار السلع والخدمات وأسعار عوائد عناصر الإنتاج :

فقد تلجأ الدولة أحيانا وضع حد أدنى للأجور، أو التسعير الجبري أو زيادة أسعار السلع الكمالية وغير الضرورية، كما تقوم بدعم أسعار السلع الضرورية المحدودة الدخل، أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الأساسية.

2- تعديل الدخل الشخصية من خلال السياسة الإنفاقية من جهة وسياسة ضريبية من جهة أخرى:

فمن خلال النفقات التحويلية وما تقدمه الدولة من خدمات مجانية أو شبه مجانية لأصحاب الدخل المتدنية، لا شك أنه يرفع من الدخل الحقيقية لهم، كما أن الحكومة تستعمل سياسة الإنفاق العام لهذا الغرض، لأن الإنفاق العام يؤدي إلى إحداث تعديلات في توزيع الدخل الحقيقي طبقا لما يلي:

- زيادة الإنفاق العام على السلع والخدمات لإشباع الحاجات العامة تؤدي إلى تخفيض كمية السلع والخدمات المتاحة لإشباع الحاجات الخاصة؛
- تؤدي السياسة المالية إلى تغيير نمط توزيع الدخل الحقيقي من خلال زيادة الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية التي يستفيد منها محدودي الدخل مما يؤدي إلى رفع دخولهم الحقيقية.

كما تعمل الضرائب التصاعدية على الدخل الشخصية على الحد من التفاوت في توزيع الدخل فهي تقلل من مدى التفاوت في توزيع الدخل الصافي، كما أنها نقص بالتالي من درجة تركيز الثروات في المستقبل وهكذا فإن الضرائب التصاعدية على الدخل لها أثرها في تغيير نمط ملكية الموارد إذ أنها تعمل على تعديل نمط المدخرات أكثر مما تعمل على تعديل نمط الاستهلاك.

3- تغيير نمط ملكية الموارد:

قد تلجأ الدولة إلى تغيير نمط ملكية الموارد، وذلك بفرض الضرائب التصاعدية على التركات والهبات وعلى ملكية رأس المال، وإعادة توزيع الملكيات بين الأغنياء و الفقراء إما مباشرة أو من خلال استثمار عام يؤدي إلى رفع إنتاجية رأس المال البشري للفقراء من خلال تحسين الخدمات الصحية العامة، وإتاحة الفرص اللازمة للتعليم، وإجراء برامج للتدريب و التكوين .

و مما سبق نجد أن السياسة المالية بشقيها الإيرادي و الإنفاقي تعمل على خفض التفاوت في توزيع الدخل عن طريق تقليلها للتفاوت بين الدخل القابلة للإنفاق، ومنه تقلل احتمال تكديس كميات كبيرة من الثروات والدخول لدى فئات معينة من أفراد المجتمع دون غيرها.

⁽²⁾ طارق الحاج، مرجع سابق، ص:208.

المطلب الرابع: السياسة المالية و دورها في التنمية الاقتصادية أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية

إن المتتبع لمختلف المفاهيم و التعاريف المرتبطة بموضوع التنمية الاقتصادية يستطيع أن يلاحظ أن هذه المفاهيم قد ميزت بين كل من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

فالنمو الاقتصادي هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المتعمد والذي لا يستدعي تغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع ويقاس بحجم التغير الكمي في المؤشرات الاقتصادية " الإنتاج الوطني، الدخل الوطني... إلخ وينطبق هذا المفهوم عادة على البلدان المتقدمة؛ أما **التنمية الاقتصادية** فهي التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الدولة، و يقتضي بالضرورة تغيير الهيكل الاقتصادي للمجتمع، وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية، و ينطبق هذا المفهوم على البلدان المتخلفة⁽¹⁾.

و سنبرز فيما يلي بعض المفاهيم و الخاصة بموضوع التنمية الاقتصادية التي صيغت من قبل بعض المفكرين والباحثين الاقتصاديين:

- تعرف التنمية الاقتصادية على أنها عملية لا يمكن الحكم عليها و تحليلها إلا في المدى الطويل، فهي لا تعني نمو في الناتج الوطني الإجمالي فقط، بل أيضا إجراء تغييرات تقنية و مؤسسية ملموسة في هيكل الاقتصاد الوطني ، من خلال زيادة الكفاءة في عناصر الإنتاج ، و تخصيص الموارد المتاحة و توزيعها بين القطاعات الاقتصادية كافة⁽²⁾.

- كما يطلق لفظ إستراتيجية التنمية الاقتصادية للدلالة على البعد الزمني الذي تستغرقه عملية التغيير، وبالتالي فإن إستراتيجية التنمية الاقتصادية تعني تصورا لمسار عملية التنمية الاقتصادية التي تمثل حقبة تاريخية كاملة، أي أنها تستغرق جيلا كاملا وتستند إلى خمسة أسس:

1- مقدمات التنمية : تتمثل في ضرورة تصفية نظام التخلف والتبعية بما فيه ملكية رأس المال الأجنبي لوقف تبيد الفائض الاقتصادي.

(1) محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999، ص: 40.

(2) حسين فتح الله سعد، التنمية المستقلة: المتطلبات و الاستراتيجيات و النتائج و دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص ص: 22- 24 .

- 2- جوهر التنمية : وهو عملية التصنيع دون الإضرار بالزراعة، فمهمة التصنيع هي تحريك العملية الشاملة للتنمية، أي تصحيح الهيكل المشوه للاقتصاد القومي والتوصل إلى هيكل آخر أكثر كفاءة.
- 3- قاعدة التنمية: تتمثل في القطاع العام وتلك ضرورة موضوعية في ظل عدم وجود الفئات الاجتماعية القادرة على إحداث التراكم الرأسمالي اللازم للتنمية وعلى ذلك لا بد من توسيع المهام الاقتصادية للدولة.
- 4- أسلوب التنمية: نظرا لعجز قوى السوق عن تحقيق التنمية ونظرا لعدم سيادة الإنتاج السلعي في البلدان المتخلفة فليس هناك مناص من الاعتماد على التخطيط كأسلوب للتنمية.
- 5- هدف التنمية: الإنسان هو الهدف الأساسي للتنمية وعلى ذلك يكون إشباع الحاجات الأساسية له هو هدف التنمية .

- التنمية الاقتصادية، كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، تعرف بأنها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل نمو السكان، فإنّ متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع⁽¹⁾. ويقصد بعبارة (عملية) هنا تفاعل مجموعة قوى معينة، خلال فترة زمنية طويلة، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في بعض متغيرات الاقتصاد الوطني.

من خلال التعاريف السابقة نجد أن التنمية عملية طويلة المدى تهدف إلى إحداث تغييرات جذرية ترمي

إلى القضاء على التبعية و التخلف الاقتصادي

ثانيا: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تقتضي التنمية الاقتصادية توفير الموارد المالية اللازمة للتنمية وتلعب السياسة المالية وخاصة في الدول النامية، دورا هاما في تعبئة الموارد الرأسمالية اللازمة لتمويل التنمية، وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، وتستخدم الدولة كل الوسائل والإمكانيات لتوفير المال اللازم للوصول إلى هذا الهدف، وترجع أهمية السياسة المالية في توفير هذه الموارد إلى قيام الدولة بدور رئيسي في إحداث التنمية من خلال البرامج والخطط التي تتبناها والتي أصبحت تقع على عاتقها بالإضافة إلى ضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لتمويلها ، ضف إلى ذلك ضعف الادخار الخاص مع سوء استخدامه⁽²⁾.

ومن أجل التخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية وكسر دوائر الفقر والخروج من دائرة التخلف يستلزم على الدولة القيام بوضع وتنفيذ خطط إنمائية متكاملة، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويلها، والقيام بهذه الجهود التنموية يتطلب انتهاج سياسة مالية فعالة لتعبئة الموارد وتنمية المدخرات الخاصة ورفع القدرة الادخارية ومنه توجيهها لتمويل برامج التنمية. ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية يجب أن تتجه في المقام الأول نحو تحقيق هدفين أساسيين وهما⁽³⁾:

(1) كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص:417.

(2) عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مرجع سابق، ص:331.

(3) محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، بدون تاريخ نشر، ص:58.

- ✓ تعبئة الموارد المالية لتمويل الاستثمارات الاقتصادية والاجتماعية؛
- ✓ قيامها بدور توجيهي من خلال ما تقدمه من حوافز وضمانات مالية للجهود الخاصة ومن خلال تحسين دوافع العمل والاستثمار.

و تنقسم مصادر التمويل إلى داخلية وأخرى خارجية، ونركز الحديث على مصادر التمويل الداخلية على اعتبار أن السياسة المالية تلعب دورا كبيرا في توفير هذه الموارد وتوجيهها نحو الاستخدامات المختلفة وفقا للأولويات التي يضعها المخطط الاقتصادي وذلك على النحو التالي:

1- الادخار العائلي:

يعبر الادخار العائلي على ذلك الجزء من الدخل المتاح و الذي لم يتم التصرف فيه، وبالتالي يمكن القول بأن الادخار العائلي بمفهومه الواسع هو الفرق بين الدخل المتاح و الإنفاق الاستهلاكي، ويمكن تعريف الادخار العائلي بالمعادلة التالية: **الادخار العائلي = الدخل المتاح للإنفاق - (الإنفاق الاستهلاكي + الضرائب)**.⁽¹⁾ و تتميز البلدان المتخلفة بانخفاض الدخل الوطني وبالتالي انخفاض نصيب متوسط الفرد منه، هذا بالإضافة إلى سوء توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع وهذا من شأنه أن يضعف المقدرة الادخارية لدى الأفراد، زيادة على ذلك اتجاه أصحاب الدخول المرتفعة إلى تقليد الأنماط الاستهلاكية في الدول المتقدمة والتوسع في الإنفاق الترفي، كما أن انتشار هذه الأنماط الاستهلاكية لدى فئة الأغنياء ينتقل تدريجيا عن طريق المحاكاة إلى الفئات الأخرى الأقل دخلا، وبالتالي يخصص جزء كبير من موارد العملة الصعبة لاستيراد السلع التي تشبع رغبة هذه الفئات، هذا بالإضافة إلى افتقار هذه الدول إلى أسواق ومؤسسات منظمة كل هذه العوامل تجعل هذه المجتمعات تتسم بضالة مدخرات هذا القطاع⁽²⁾.

و لهذا يجب على الدولة من خلال سياستها المالية أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجيههم إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة، وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.

2- مدخرات قطاع الأعمال⁽³⁾: و ينقسم إلى

أ- **مدخرات قطاع الأعمال العام:** تتكون من حصيلة ما يؤول للحكومة من أرباح المشروعات المملوكة لها و يتحدد الربح بالفرق بين أسعار السلع المنتجة و نفقات الإنتاج مع افتراض ثبات مستوى الضرائب و الواقع أن معظم مشروعات قطاع الأعمال العام في الدول النامية تعاني من مشاكل خطيرة نتيجة عدم توفر الكفاءة الإنتاجية لهذه المشروعات و كذلك ارتفاع مستوى النفقات الخاصة بهذه المشاريع سواء النفقات الخاصة بنفقات الأجور و العاملين أو النفقات الخاصة بمستلزمات الإنتاج و هو ما يؤدي في غالب الأحيان إلى تحقيق خسائر كبيرة على مستوى هذه المشروعات.

⁽¹⁾ عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية (دراسة حالة الجزائر: 1970-2004)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006، ص: 24.

⁽²⁾ حسنين أحمد سعيد، مبادئ في النظرية الاقتصادية، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1971، ص: 36.

⁽³⁾ للتوسع أنظر: عمار زيتوني مرجع سابق، ص: 36-38.

ب - مدخرات قطاع الأعمال الخاص: و هو ما تقوم به المنشآت و الشركات الزراعية و الصناعية و التجارية و الخدمية الخاصة بادخاره و تعتبر مدخرات هذا القطاع أهم مصادر الادخار جميعا في الدول المتقدمة اقتصاديا. و يتوقف ادخار قطاع الأعمال على الأرباح المحققة و على سياسة توزيع الأرباح و على طبيعته و برامجه و خطته في المستقبل. و تستطيع الدولة أن تزيد من ادخار هذا القطاع بتخفيض الضرائب المفروضة عليه، كما أن إعفاء جزء أو كل الأرباح غير الموزعة والاحتياجات المختلفة التي يعاد استثمارها تساهم في رفع حجم مدخرات هذا القطاع.

3- الادخار الحكومي:

يتمثل الادخار الحكومي في الفائض المحقق على مستوى الموازنة الحكومية حيث تتميز البلدان النامية بانخفاض معدل الادخار الحكومي فيها و مع ذلك فإنه يعد عنصرا هاما من عناصر تكوين المدخرات الوطنية في هذه البلاد و من المعلوم أن الادخار الحكومي يتوقف على مرحلة النمو الاقتصادي التي تجتازها الدولة فالبلاد التي قطعت مرحلة كبيرة في مجال التنمية الاقتصادية يرتفع بها معدل الادخار الحكومي عن غيرها من الدول التي مازالت في المراحل الأولى للنمو⁽¹⁾.

و فيما يلي بعض القواعد التي تؤدي إلى رفع نسبة الادخار الحكومي في الدول النامية⁽²⁾:

- تطوير النظام الضريبي بإعادة النظر في قوانين الضرائب و نظم التقدير و التحصيل؛
- استحداث ضرائب ملائمة جديدة بهدف إخضاع جميع الأنشطة و منع التهرب الضريبي حتى يتحقق ركن العدالة.
- ترشيد الإنفاق العام.
- الإقلاع تدريجيا عن التوسع في اعتمادات الدعم و ما يترتب عليها من زيادة الاستهلاك.
- التخلص من العمالة الزائدة و خلق فرص عمالة منتجة في قطاعات الاقتصاد الوطني الأخرى.

4- الضرائب:

تتلخص أهمية اللجوء إلى هذا المصدر التمويلي في أنه يحقق ادخارا إجباريا عاما يعوض الادخار الاختياري المفقود ذلك أنه عندما لا توجد مدخرات كافية لتمويل الضرائب سيؤدي ذلك إلى تأجيل أو تخفيض الاستهلاك و تحويل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار، و باستقطاع الفوائض الاقتصادية و تحويلها من القطاعات المختلفة إلى القطاع العام لتسيير الاستثمار العام و لإصلاح نمط الاستثمار لها بما يوائم قرارات و أهداف التنمية⁽³⁾.

(1) حمدي زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة، دار النهضة العربية، مصر، 1971، ص:128.

(2) محمد عبد العزيز عجمية و إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2003، ص:244.

(3) محمد مبارك حجير، مرجع سابق، ص: 105.

و نظرا لكون الضرائب تمثل إيرادا عاديا في الموازنة العامة فإن اختيار هذا المصدر في تمويل عملية التنمية يعني العمل على المحافظة على توازن الموازنة العامة أو عدم زيادة العجز فيها، فاللجوء إلى الضرائب يعني عدم الرغبة في اللجوء إلى المصادر الاستثنائية التي يترتب عليها إيجاد أو زيادة عجز الموازنة. و مع ما للضرائب من دور في تمويل عملية التنمية إلا أن هناك حدودا قصوى لإمكانية اللجوء إلى هذا المصدر تعرف بحدود الطاقة الضريبية، حيث لا يمكن تجاوز هذه الحدود دون إضرار بالاقتصاد الوطني⁽¹⁾. لذلك فإن الدول تلجأ إلى مصادر تمويلية أخرى عندما يكون اللجوء إلى زيادة الضرائب منطويا على آثار اقتصادية و اجتماعية سيئة، و تتمثل هذه المصادر في القروض العامة و التمويل بالعجز، أو ما يسمى بالإصدار النقدي الجديد.

5- القروض العامة:

تعتبر القروض العامة الداخلية و الخارجية سبيلا آخر تلجأ إليه الدول النامية من أجل تعبئة الموارد المالية لتمويل عملية التنمية، فقد سبق الإشارة إلى أن للضرائب حدودا قصوى لا يمكن تجاوزها، و أنه يجب اللجوء عند بلوغ الضرائب الطاقة القصوى إلى مصادر تمويلية أخرى، و منها القروض العامة، سواء ما كان منها داخليا، و هي القروض التي تحصل عليها الدولة من السوق المالي المحلي، أو خارجيا و هي القروض التي تحصل عليها الدولة من مصادر أجنبية.

و يستند اللجوء إلى القروض إلى نظرية الاستهلاك الذاتي للقروض، و تتمثل في أن القرض يمحو نفسه بنفسه بمرور الزمان، و ذلك بسبب أن العبء الحقيقي للدين يتضاءل نتيجة زيادة السكان و زيادة الثروة الوطنية و هبوط قيمة النقود، كما يستند اللجوء إلى القروض الداخلية إلى كون هذه القروض لا تزيد المديونية الإجمالية للاقتصاد الوطني، و مع ذلك فإنه ينبغي ملاحظة مصدر القروض و مآله في الإنفاق، فإذا كان مصدر القرض أموالا كانت موجهة وجهة استهلاكية ترفيهية، أو وجهة إنتاجية غير ملائمة لعملية التنمية، أو كانت مكتنزة فإنه يمكن اعتبار سياسة الاقتراض غير سليمة من هذه الجهة، كذلك يمكن تبرير سياسة الاقتراض حين يستخدم القرض في تمويل مشروعات إنتاجية تعطي عائدا مباشرا يكفل سداه، أو حين تكون مشروعات التنمية المعنية مما يستطاع معه فرض رسوم أو ضرائب خاصة على المستفيدين منها لخدمة الدين⁽²⁾.

إن اللجوء إلى سياسة الاقتراض العام لتمويل عملية التنمية تعني إتباع سياسة عجز الموازنة العامة، ذلك أن القروض العامة تعتبر مصدر إيراد غير عادي يوجه لتغطية الإنفاق العام، أي عندما يكون هذا أكبر من حجم الإيرادات العامة العادية. و قد تلجأ الدولة لمصادر التمويل المتمثلة في القروض الأجنبية نتيجة قصور التمويل المحلي عن الوفاء باحتياجات تمويل عملية التنمية، و هو يمثل أيضا إتباعا لسياسة عجز الموازنة.

(1) عبد الحميد قاضي، مقدمة في التنمية و التخطيط الاقتصادي، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1989، ص: 176

(2) محمد مبارك حجير، مرجع سابق، ص: 162-163.

و مما ينبغي التنبيه إليه أن القروض العامة تختلف عن الضريبة من حيث أن الضريبة وسيلة تمويلية إجبارية بدون مقابل، أما القروض العامة فقد تكون إجبارية، و قد تكون اختيارية، كما أنها وسيلة ذات ثمن و هو الفائدة. وفي الأخير نشير إلى أن القروض العامة لا يمكن للدولة أن تتماهى في اللجوء إليها، ذلك أن مقدرة الدولة على طرح القروض مقيدة بالطاقة الإقتراضية و المقدرة على تحمل عبء القروض.

6- الإصدار النقدي الجديد:

تقوم فكرة تمويل التنمية عن طريق الإصدار النقدي الجديد على أنه عند قصور الوسائل التمويلية السابقة من مدخرات ضرائب أو قروض و هي موارد ادخار فعلية، عندئذ يمكن للحكومات أن تستحدث ادخارا مصطنعا عن طريق زيادة كمية النقود ثم الاستحواذ على هذه الزيادة لاستخدامها في تمويل التنمية الاقتصادية، و يسمى هذا الأسلوب لتمويل التنمية بالتمويل التضخمي.ومن الواضح أن اللجوء إلى هذا المصدر التمويلي يعني إتباع سياسة عجز في الموازنة العامة باعتبار أن هذا الإيراد إيراد غير عادي يوجه نحو برامج الإنفاق التنموية.

و الحقيقة أن اللجوء إلى هذا المصدر لتمويل عملية التنمية في البلاد المتخلفة يثير جدلا يتمثل في أن البعض يوصي باللجوء إلى هذا المصدر كأداة لتعجيل عملية التنمية بينما يوصى البعض بتجنبه باعتبار ما يترتب عليه من تضخم يضر بالاقتصاد الوطني، و قد تعدى ذلك الجدل دائرة الجدل العلمي، ليستند إلى وقائع تطبيقية و تجارب تمت استخدام فيها التمويل التضخمي و أثبت نجاحا في بعضها و فشلا في البعض الآخر⁽¹⁾. و قد توسط البعض في ذلك، حيث يرى أنه يمكن للبلدان المتخلفة عموما اللجوء إلى تمويل التنمية عن طريق عجز الميزانية العامة المبني على التوسع النقدي المحلي في حدود معتدلة مع استخدام و سائل رقابة مناسبة على الاستهلاك و الاستثمار. كما يرى البعض أنه يمكن اللجوء إلى التمويل التضخمي في المرحلة الأولى للتنمية، أما في المرحلة التالية و عندما تظهر ثمار التنمية فإنه يجب أن يزيد الاعتماد على الوسائل التمويلية الأخرى.

هذه مجمل المصادر العامة لتمويل التنمية الاقتصادية، و منها يتبين أن سياسات الموازنة العامة تستهدف بدرجة كبيرة تحقيق التنمية الاقتصادية، فإن أمكن تحقيق التنمية مع المحافظة على توازن الموازنة و إلا اتبعت سياسات عجز الموازنة كأسلوب تمويلي يمكن الدول المتخلفة من تحقيق تكوين رأسمالي عام يعوض انخفاض التكوين الرأسمالي الخاص، و هو الغالب على سياسات الموازنة في هذه الدول.

المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية المعتمدة في التأثير على النشاط الاقتصادي

لقد اتضح مما سبق أن السياسة المالية تستخدم ثلاث أدوات رئيسية تمثل محور النشاط الاقتصادي والمالي للدولة الذي يمكن من خلاله رسم وتنفيذ السياسة المالية للدولة، و كل ذلك في إطار تحقيق أهداف

(1) عبد الحميد قاضي، مقدمة في التنمية و التخطيط، مرجع سابق، ص: 218

التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذه هذه الأدوات هي: الإيرادات العامة، الإنفاق العام، والموازنة العامة للدولة، و سنحاول في هذا المبحث تحديد الإطار العام لكل أداة "بالتفصيل الذي نراه مناسب" على النحو التالي:

المطلب الأول: النفقات العامة

تهدف دراسة النفقات العامة إلى معرفة الأثر الذي تولده على النشاط الاقتصادي و الاجتماعي والاسترشاد بهذا الأثر في وضع قواعد عامة تسيير عليها سياسة الإنفاق العام على النحو الذي يحقق أهداف السياسة المالية خاصة و الاقتصادية عامة. و تجدر الإشارة أن المجال لن يسمح بدراسة تفصيلية على الجوانب الخاصة للنفقات العامة، وعلى هذا الأساس نتناول موضوع النفقات العامة في النقاط التالية:

أولاً: مفهوم النفقة العامة

يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة على أنها "مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة"⁽¹⁾.

و من خلال التعريف السابق نلاحظ أن هناك ثلاث خصائص تميز النفقة العامة، وهي⁽²⁾:

1- النفقة مبلغ نقدي: تقوم الدولة بإنفاق مبالغ نقدية للحصول على السلع والخدمات اللازمة لممارسة نشاطها، أي كل ما تنفقه الدولة سواء من أجل الحصول على السلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة، أو شراء السلع الرأسمالية اللازمة لعمليات الإنتاجية، أو منح الإعانات والمساعدات بأشكالها المختلفة، يجب أن يتخذ الشكل النقدي حتى يدخل في مجال النفقات العامة.

وعلى هذا الأساس، فإن الوسائل غير النقدية التي تتبعها الدولة للحصول على متطلباتها جبراً وبدون مقابل كما في حالات السخرة والاستيلاء أو بدفعها مقابل محدود بجانب منحها لبعض المزايا العينية مثل إتاحة السكن المجاني لبعض موظفيها في بعض المباني التابعة لها لا تدخل في إطار النفقات العامة. إن اشتراط أن تتخذ النفقة العامة شكلاً نقدياً قد جاء نتيجة تفاعل مجموعة من العوامل عبر التطور الاقتصادي، أهمها:

أ- الانتقال من الاقتصاد العيني أين أصبحت النقود هي الوسيلة الوحيدة لكل المعاملات، وقد اندثر نظام المقايضة.

ب- انتشار الأفكار الديمقراطية وتخلي الدولة عن عنصر القوة (عمل السخرة و الإستلاء الجبري).

ج- محاولة تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع (إعادة توزيع الدخل).

د- تسهيل عملية الرقابة على تنفيذ النفقات بهدف تحقيقها الأهداف التي خصصت لها، ومن الواضح أن هذه الرقابة تكون صعبة في حالة النفقات غير النقدية.

(1) عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالي و الضريبي، مرجع سابق، ص: 50.

(2) محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، دار العلوم، عنابة، دون تاريخ نشر، ص:

2- صدور النفقة عن شخص معنوي عام: أي أن تتم بمعرفة إحدى مؤسسات الدولة، أي الأشخاص الإدارية العامة و على رأسها الدولة و المؤسسات المنبثقة عنها كاليئات العامة الوطنية و الإدارة المحلية (الولايات و البلديات) و الشخصيات المعنوية العامة الأخرى، فإن يجب أن تتم النفقة بمعرفتها لا بمعرفة الأشخاص الخاصة سواء كانت معنوية أو طبيعية (الأفراد).

3- الغرض من النفقة تحقيق منفعة عامة: ينبغي أن يكون الهدف من النفقات العامة هو إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق النفع أو المصلحة العامة، وبالتالي لا تعتبر من قبيل النفقات العامة تلك النفقات التي تهدف إلى إشباع حاجة خاصة أي تحقيق نفع خاص. وتبرير هذا الشرط يرجع إلى سببين هما:

أ. المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة تتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة إشباعها يهدف إلى تحقيق المنفعة العامة.

ب. إذا كان الإنفاق يهدف إلى نفع خاص، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة والعدالة بين أفراد المجتمع في تحمل الأعباء كالضرائب، حيث أن جميع الأفراد يتساوون في تحمل الأعباء العامة ومن ثم يجب أن يتساوا كذلك في الانتفاع بالنفقات العامة للدولة.

ثانياً: تقسيمات الإنفاق العام

تجدر الإشارة إلى أن النفقات العامة تشكل هيكل كبيراً متنوعاً فهي في الواقع ليست هيكلًا متجانسًا بل هي هيكل يظهر في صور وأشكال مختلفة، ومن ناحية أخرى يتعدد في آثاره الاقتصادية والاجتماعية، وفي هذا الإطار يمكن تحليل تقسيمات النفقات العامة مع الإشارة إلى معيار التقسيم المستخدم والتأكيد على أن تناول هنا لن يأخذ كل التقسيمات ولكن سيتم اختيار أهمها على النحو التالي:

1- النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية⁽¹⁾: وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل الوطني

أ- النفقات الحقيقية: تعني النفقات الحقيقية استخدام الدولة للقوة الشرائية مقابل الحصول على السلع والخدمات المختلفة والقوة العاملة، كصرف الأموال العامة على الأجور والرواتب للعاملين، كذلك شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل الإدارات وأجهزة الدولة و الإنفاق على المشروعات الاستثمارية. و من هذا يتبين أن الأثر المباشر للإنفاق الحقيقي يتمثل في استهلاك جزء من السلع و الخدمات استهلاكاً نهائياً (إذا ما استخدمت الموارد المحصل عليها في إشباع حاجات نهائية)، أو إنتاجياً (إذا ما استخدمت هذه الموارد في إنتاج سلعة أو خدمة)، وعلى هذا فالنفقات الحقيقية تؤثر تأثيراً مباشراً على حجم الناتج أو الدخل الوطني.

و تنقسم النفقات الحقيقية إلى نوعين هما:

(1) محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي (الاقتصاد المالي: النظرية العامة في مالية الدولة- السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي)، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة نشر، ص ص: 70-74.

• إنفاق استثماري: ويمثل طلبا على السلع الإنتاجية، و ينعكس في زيادة وسائل الإنتاج الثابتة، إما في شكل طاقة إنتاجية خدمية (المشروعات التي تقدم الخدمات)، وإما في شكل طاقة إنتاجية مادية (مشروعات الإنتاج السلعي).

• إنفاق جاري: وهو الإنفاق الذي يأتي لضمان سير إدارة معينة أو أداء خدمة معينة، أو تشغيل وحدة إنتاجية (مثل دفع أجور مرتبات لموظفي وعمال الدولة، أو دفع ثمن السلع اللازمة للاستهلاك العام).

ب- **النفقات التحويلية:** هي كل نفقة تؤدي إلى نقل القوة الشرائية من فئة لأخرى في المجتمع، فهي تؤدي إلى زيادة القوة الشرائية لبعض الأفراد عن طريق الحصول من الدولة على إعانات أو تأمينان اجتماعية، فعلى هذا النحو لا تؤثر النفقات التحويلية - باعتبارها نقلا لجزء من الدخل النقدي من فئة لأخرى - على حجم الدخل الوطني مباشرة، لكن بصورة غير مباشرة ويكون ذلك عن طريق التأثير على نمط توزيع الدخل (إعادة توزيع الدخل) بين أفراد المجتمع. إذ تنقص الدخل الخاصة لبعض الأفراد الذين يدفعون الضرائب التي تمول حصيلتها النفقات التحويلية، وتزيد دخول الخاصة للمستفيدين من هذه النفقات.

و تنقسم النفقات التحويلية إلى ثلاث أنواع:

• اقتصادية: مثل الإعانات بغرض تخفيض أسعار السلع الضرورية.

• اجتماعية: مثل التأمينات الاجتماعية وتعويضات البطالة.

• مالية: مثل أقساط فوائد الدين العام.

2- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

ويقصد به تقسيم النفقات العامة تبعا للوظائف التي تؤديها الدولة والغرض منها هو إظهار مقدار نشاط

الحكومة في أوجه إنفاقاتها المختلفة، وعلى هذا يمكن أن نجد ثلاثة أنواع من النفقات العامة⁽¹⁾:

أ- النفقات الاجتماعية للدولة: وتتعلق بالأغراض الاجتماعية من أجل التنمية الاجتماعية وتحقيق التضامن الاجتماعي وتشمل نفقات التعليم والصحة والثقافة العامة والتأمينات الاجتماعية.

ب- النفقات الاقتصادية للدولة: وهي النفقات اللازمة لتزويد الاقتصاد الوطني بخدمات أساسية مثل الري و الصرف والنقل والمواصلات والمياه والكهرباء والطرق وغيرها.

ج - النفقات الإدارية للدولة: تمثل النفقات المتعلقة بتسيير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل هذه النفقات مرتبات الموظفين، أجور العمال ومعاشاتهم، ويمكن القول أن هذا الصنف من النفقات (الإدارية) يتضمن نفقات الإدارة العامة، والدفاع، الأمن، العدالة والتمثيل الدبلوماسي.

3- النفقات العادية والنفقات غير العادية:

يمكن القول أن سبب هذا التقسيم إنما يرجع إلى الحاجة لتحديد مدى الالتجاء إلى الموارد غير العادية

لتغطية النفقات العامة وهناك خمسة معايير للفرقة بين هاذين النوعين من النفقات⁽²⁾:

(1) السيد عبد المولى، المالية العامة، دارا لنهضة العربية، القاهرة، 1993، ص ص: 78-80.

أ- معيار انتظام النفقة: فالنفقة العادية تتكرر بانتظام و دوريا في موازنة الدولة لأنها تستخدم لإشباع الحاجات العامة. أما النفقة غير العادية فهي ذات طبيعة استثنائية تنشأ لمواجهة حالات طارئة كالحرب و الكوارث الطبيعية وعليه فهي لا تتكرر سنويا.

ب- معيار الفترة التي تنفق خلالها: النفقة التي تستوعب بكامل قيمتها على السلع والخدمات خلال الفترة المالية فهي نفقة عادية، وإذا تعدت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية.

ج- معيار توليد الدخل: فإذا كانت النفقات تعطي دخلا فتعتبر نفقة غير عادية، مثل اللجوء إلى الاقتراض للقيام بالمشروعات العامة التي تعطي دخلا يغطي فوائد هذا القرض، أي أن القرض يخصص لتغطية نفقات تعطي إيرادات تكفي لدفع فائدته وللقيام بتسديده، فعندئذ تعتبر هذه النفقات غير عادية، أما إذا كانت النفقات لا تولد دخلا، فتعتبر نفقات عادية.

د معيار الإنتاجية: فإذا كانت غير منتجة أو ما يسمى بالنفقات الاستهلاكية أي لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة عادية، أما إذا كانت منتجة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني فهي نفقة غير عادية مثل النفقات المخصصة لإنشاء المدارس والمستشفيات.

هـ- معيار المساهمة في تكوين رأس المال العيني: تكون النفقة عادية طبقا لهذا المعيار إذا كانت لا تساهم في تكوين رأس المال كتلك التي تلزم تسيير المرافق العامة وتسمى بالجارية أو ما يعرف أيضا بالنفقات الإدارية. أما إذا كانت تساهم في تكوين رؤوس الأموال العينية كالنفقات الرأسمالية والاستثمارية فهي نفقة غير عادية.

ثالثا: ظاهرة زيادة الإنفاق العام وأسبابها

إن تطور دور السلطة العامة عبر التاريخ، باتجاه المزيد من التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية أدى إلى إحداث تغيير كبير في وظائف الدولة واتساع نشاطها المالي، مما استلزم زيادة في النفقات العامة من حيث الحجم والنوع كما ازدادت نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني.

وقد عبر الاقتصادي الألماني "أدولف فاجنر" عن ظاهرة ازدياد النفقات العامة بقانونه المعروف بـ:))
قانون فاجنر)) والذي أثبت من خلاله أن كل الأمم السائرة في طريق التطور يزداد نشاطها المالي العام ازديادا مضطردا من حيث الكم والكيف بنسبة أكبر من نسبة تعداد السكان، بحيث يؤدي ذلك إلى زيادة مضطردة في نسبة الإنفاق العام إلى الدخل القومي بسبب التقدم الصناعي، وما رافقه من ارتفاع المعيشة وزيادة الحاجات العامة التي تسعى الدولة لإشباعها. و في رأي "فاجنر" أن تدخل الدولة للحد من قوة الاحتكارات، والتخفيف من حدة التقلبات الاقتصادية وتغيرات الأسعار هو شرط أساسي لحسن سير اقتصاد السوق.

وقد وجهت لآراء فاجنر ملاحظات عديدة أهمها أنه ربط بين العوامل الاقتصادية وزيادة الإنفاق العام بعلاقة سببية رئيسية. بل إن أفكاره هذه اعتمدت على الظواهر الاقتصادية فقط. فالإنفاق العام لا يتحدد فقط

(2) عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص: 56-60.

نتيجة لعوامل اقتصادية فحسب، وإنما ثمة عوامل أخرى مؤثرة يأتي في مقدمتها الفلسفة السياسية والظروف الاجتماعية، والعوامل السكانية، بالإضافة لاعتبارات عسكرية و مواضيع التقدم الفني. وبالرغم من هذه الملاحظات فإن آراء فاجنر نجحت في التركيز على ظاهرة زيادة النفقات العامة باعتبارها ظاهرة ذات طابع مستمر وعام، رغم اختلاف أسبابها من بلد لآخر⁽¹⁾.

و بشكل عام فإن مسألة التزايد المستمر في الإنفاق العام ترجع لعوامل متعددة ترافقت مع تطور مفهوم المالية العامة و تزايد دور الدولة التدخلية، بالإضافة إلى ظاهرة التقدم الفني، وخاصة في مجال الصناعات العسكرية. ويمكن إرجاع ظاهرة ازدياد الإنفاق العام إلى أسباب حقيقية (فعلية) وأسباب ظاهرية⁽²⁾:

1- الأسباب الحقيقية:

هي مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والإدارية والعسكرية التي أدت إلى زيادة النفقات العامة الناتجة عن زيادة الحاجات العامة ومن هذه الأسباب ما يلي:

أ- أسباب اقتصادية: بالرغم من اختلاف النظام السياسي السائد من بلد لآخر فإن ثمة أسبابا اقتصادية تقف وراء ظاهرة ازدياد الإنفاق العام في المجتمعات الحديثة، لعل أهمها تدخل الدولة لتوجيه الاقتصاد، والتأثير على هيكله وبنائه، وتحملها مسؤولية تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي المتوازن، بما في ذلك إدارة واستثمار المشروعات الاقتصادية.

ب- أسباب سياسية: تتمثل في تنامي مسؤولية الدولة وانتشار المبادئ الديمقراطية، و تعدد الأحزاب السياسية وتعاقب استلامها للحكم في العديد من الدول في فترات مختلفة، يساهم في زيادة الإنفاق العام بسبب ما يصرف من نفقات عامة لتنفيذ الوعود الانتخابية وكسب رضا الجماهير. كما أن توسع العلاقات الدولية يترتب على الدولة أعباء والتزامات خارجية جمة، يخصص بعضها لمساعدة دول أخرى على تحقيق برامجها التنموية، أو لتجاوز آثار كارثة طبيعية، أو بهدف تعزيز أو دعم اتجاه سياسي معين. بالإضافة إلى حاجة الدول لزيادة التزاماتها الدبلوماسية، يضاف إلى ما تقدم تزايد أعباء الدفاع الوطني في معظم الدول حيث تتضخم النفقات العسكرية لمواجهة التزامات الحروب فكل هذه العوامل يترتب عنها زيادة في حجم الإنفاق العام.

ج- أسباب اجتماعية: مع تطور دور الدولة وتدخلها في الحياة العامة تغير المضمون الاجتماعي لفلسفة السلطة العامة في كل دولة تبعا لزيادة الوعي الاجتماعي وازدياد المطالبة الشعبية للأخذ بمبدأ التضامن الاجتماعي بمفهومه الحديث، لتأكيد وإبراز حقوق وتطلعات الطبقة العاملة المنتجة التي تحملت أعباء ومتاعب مرحلة التقدم الصناعي. بحيث تعززت المطالبة بإعادة تحقيق ما يسمى بالتوازن الاجتماعي. وقد أدى تزايد إحساس السلطة العامة بمسؤولياتها الاجتماعية إلى تزايد أعبائها ونفقاتها العامة. و من هنا جاء الاهتمام بشبكات الضمان

(1) قحطان السيوفي، مرجع سابق، ص: 103.

(2) للمزيد ينظر: محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص: 105 - 113.

الاجتماعي الحديث الذي يتصف بالتعميم والشمول مع ما يسببه من زيادة واسعة في الإنفاق العام.
د- أسباب إدارية: إن التوسع في تنفيذ الخدمات العامة والمشاريع الإنتاجية العامة يؤدي بالضرورة إلى توسع الجهاز الإداري (زيادة عدد الموظفين في الدولة) وبالتالي زيادة حجم النفقات العامة.

2- الأسباب الظاهرية:

يلاحظ أن زيادة النفقات العامة لا يقابلها أحيانا زيادة في نصيب الفرد من هذه النفقات بالرغم من تزايدها المستمر، ويمكن اعتبار ذلك بمثابة زيادة ظاهرية في النفقات، تعود لأسباب وعوامل عديدة أهمها:
أ- انخفاض قيمة النقد: إن ارتفاع مستوى الأسعار يؤدي بشكل عام إلى زيادة المبالغ التي تدفعها الدولة للحصول على السلع والخدمات اللازمة لتنفيذ برامج عملها. وذلك رغم عدم تغير حجم وعدد السلع والخدمات المشتراة. مما يرتب بالضرورة زيادة في حجم الإنفاق العام.

ب- تغير القواعد الفنية لأعداد الحسابات العامة: إن تغير بعض القواعد الفنية في إعداد الحسابات العامة للدولة أدى إلى نوع من الزيادة **الظاهرية** في حجم النفقات العامة. فبعد الأخذ بمبدأ عدم تخصيص الإيرادات لم يعد بالإمكان تسجيل صافي الإيرادات (أي بعد تخفيض تكاليف جبايتها) وبالتالي يتوجب تسجيل كامل الإيرادات وكامل النفقات. كما أن الموازنة العامة المعاصرة أصبحت تتضمن كامل النفقات الجارية والاستثمارية، بعد أن ألغيت الموازنات الملحقة

ج- التوسع الإقليمي و زيادة عدد السكان: إن اتساع مساحة الدولة وأقاليمها وزيادة عدد السكان يؤدي إلى نوع من الزيادة الظاهرية في حجم النفقات العامة بسبب عدم زيادة نصيب الفرد من هذه النفقات، رغم زيادة أرقام النفقات العامة ككل.

رابعا: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة⁽¹⁾

إن دراسة الآثار الاقتصادية للنفقات العامة تعتبر أمرا بالغ الأهمية لأنها تسمح لنا بالتعرف على الاستخدامات المختلفة التي يمكن توجيه النفقات العامة إليها لتحقيق أهداف معينة، كما أن معرفة الأثر الذي يمكن أن تحققه نفقة معينة، يجعل المسؤولين عن السياسة المالية يستخدمون هذه النفقة لتحقيق هذا الأثر إذا ما اعتبر هدفا يسعى المجتمع لتحقيقه. غير أن هذه الآثار الاقتصادية للنفقات العامة قد تكون مباشرة، كما قد تكون غير مباشرة، وفيما يلي دراسة وجيزة للآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة.

1- الأثر المباشر للإنفاق العام على الإنتاج الوطني:

إن درجة تأثير الإنفاق العام يتوقف على مدى كفاءة استخدامه (إنتاجية الإنفاق العام)، ويؤثر الإنفاق العام على الناتج الوطني من خلال:

- زيادة القدرة الإنتاجية أو الطاقات الإنتاجية في شكل إنفاق استثماري وبالتالي ينعكس بالإيجاب على الإنتاج الوطني.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 60-62.

• إن النفقات الجارية يمكن أن تكون سببا لزيادة إنتاجية عناصر الإنتاج وذلك عن طريق نفقات الصحة، التعليم، التدريب ... الخ.

• يؤدي زيادة الإنفاق العام إلى زيادة الطلب الفعال لأنه يؤدي إلى زيادة طلب الدولة على سلع الاستهلاك وعلى سلع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج.

2- الأثر المباشر للإنفاق العام على الاستهلاك الوطني:

هناك عدة جوانب يؤثر من خلالها الإنفاق العام على الاستهلاك منها:

• في حالة شراء الحكومة سلع استهلاكية مثل الملابس والأدوية للقطاع العسكري فإنها تزيد الاستهلاك الوطني، نفس الشيء في حالة شرائها لخدمات استهلاكية كالدفاع والأمن والتعليم.

• عندما تدفع الحكومة فوائد القروض لمقرضيهها وتقديم إعانات البطالة ومنحها لإعانات دعم عينية، كل هذه النفقات تزيد من الاستهلاك الوطني.

3- الأثر على الادخار الوطني:

إن زيادة الاستهلاك مع ثبات الدخل يؤدي إلى انخفاض الادخار مما ينعكس سلبا على الاستثمار الذي يؤثر هو الآخر على الإنتاج، تكون نفس النتائج عندما يزيد الاستهلاك بمعدل يفوق الدخل الوطني. و مما سبق يتضح أنه إذا زاد الإنفاق العام بمعدل يفوق الإيرادات فإن الأثر يكون سالبا على الادخار الوطني والعكس بالعكس.

4- أثر الإنفاق العام على توزيع الدخل:

يظهر هذا التأثير من خلال:

• التدخل في توزيع الدخل الأولي: بين الذين شاركوا في إنتاج هذا الدخل عن طريق النفقات الحقيقية (كالأجور) وتحديد مكافآت عوامل الإنتاج (عوائد الإنتاج).

• التدخل عن طريق ما يجريه من تعديلات لازمة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية تتم على التوزيع الأولي والذي يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني (بين الأفراد بصفقتهم مستهلكين) وذلك عن طريق النفقات التحويلية بين عوامل الإنتاج أو فروع النشاط.

5- الأثر غير المباشر للإنفاق العام على الإنتاج والاستهلاك الوطني:

يتولد الأثر غير المباشر للإنفاق العام على كل من الاستهلاك والإنتاج الوطني من خلال ما يعرف (بدورة الدخل) أي الأثر المضاعف للاستهلاك والذي يعني أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستهلاك خلال دورة الدخل. كما يوجد هناك أثر غير مباشر يتولد من خلال ما يعرف بأثر المعجل للاستثمار، والذي مفاده أن الزيادة الأولية في الإنفاق تؤدي إلى زيادات متتالية في الاستثمار وبالتالي زيادة غير مباشرة في الإنتاج خلال دورة الدخل.

6- أثر الإنفاق العام على معدل النمو الاقتصادي:

إن زيادة الإنفاق العام (الاستثماري) ومن ثم زيادة التراكم الرأسمالي ومنه زيادة الاستثمار، هذه الزيادة في الإنفاق يمكن أن تزيد من معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

المطلب الثاني: الإيرادات العامة

تمثل الإيرادات العامة مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة سواء بصفتها السيادية أو من أنشطتها و أملاكها الذاتية، أو من مصادر تضخمية. ، لتغطية النفقات العامة خلال فترة زمنية معينة، وذلك للوصول إلى تحقيق عدد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية و المالية⁽¹⁾

يفهم مما سبق أن الإيرادات العامة متنوعة ومتعددة وبالطبع لا يتسع المجال للتطرق إليها جميعاً، ولذلك سنركز على أهم أنواعها على النحو التالي:

أولاً: الإيرادات الاقتصادية

وهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بصفتها شخص اعتباري قانوني يملك ثروة ويقدم خدمات عامة، ومن هذه الإيرادات، الإيرادات الناجمة عن تأجير العقارات العائدة لها، فوائد القروض وأرباح المشروعات بهذا الوصف يمكن أن نتناول إيرادات الدولة من ممتلكاتها في نقطتين اثنتين هما: إيرادات الدومين، الثمن العام.

1- إيرادات الدومين (أملك الدولة)⁽²⁾:

يقصد بأموال الدومين الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة سواء كانت ملكية عامة أو ملكية خاصة، وتنقسم إلى:

أ- **الدومين العام**: عبارة عن الأموال التي تملكها الدولة وتخصص للنفع العام مثل الموانئ والجسور وغيرها و هي مجانية الانتفاع بها مع إمكانية فرض رسوم رمزية لتنظيم الانتفاع بها.

ب- **الدومين الخاص**: يقصد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخضع لأحكام القانون الخاص، وعلى عكس الدومين العام فإن الدومين الخاص يعتبره مصدراً من مصادر الإيرادات العامة وينقسم إلى الدومين العقاري وهو ما تمتلكه الدولة من الأراضي الزراعية أراضي البناء وغيرها؛ و الدومين المالي في شكل أسهم وسندات الشركات؛ و الدومين الصناعي والتجاري وهو ما تمتلكه الدولة من منشآت صناعية وتجارية.

2- الثمن العام:

يعتبر الثمن العام مصدر من مصادر إيرادات الدولة و يمكن تعريفه بأنه مبلغ يدفعه بعض الأفراد مقابل انتفاعهم ببعض الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة، بمعنى آخر هو تلك المبالغ التي تحصل عليها الدولة بعد تقديمها لخدمات عامة تعود على الأفراد بمنفعة خاصة، حيث يمكن تحديد المنتفع بها مثل خدمات البريد،

⁽¹⁾ نفس المرجع، ص: 63.

⁽²⁾ محمد الصغير بعلي ويسري أبو العلا، مرجع سابق، ص: 54-56.

الكهرباء، المياه... الخ. و الثمن العام يدفع اختياريا حيث لا يدفعه إلا من ينتفع بالخدمة العامة عكس الضريبة التي تدفع جبرا⁽¹⁾.

وهناك تشابه بين الخدمات التي تقدمها الدولة مقابل ثمن عام وبين الخدمات المماثلة التي يؤديها القطاع الخاص، وفي الحالتين لا تقدم الخدمة لجميع الأفراد تقتصر على من يرغب فيها، أما الاختلاف الأساسي ينحصر في أن الحكومة عادة لا تهدف إلى الريح بل المنفعة العامة بعكس القطاع الخاص.

ثانيا: الإيرادات السيادية (الضرائب)

تتمثل في الإيرادات التي تحصل عليها الدولة جبرا من الأفراد لمالها من حق السيادة وتتمثل في الضرائب والرسوم والغرامات المالية التي تفرضها المحاكم وتذهب إلى خزينة الدولة، وفي التعويضات المدفوعة للدولة تعويضا عن أضرار لحقت بها سواء من الداخل أو من دولة أخرى، وفي القرض الإجباري الذي يلتزم بسداده إلى الدولة في المستقبل سواء دفعت عنه فائدة أم لم تدفع، كما تتمثل في إتاوة التحسين.

وسوف نقتصر في دراستنا على الضرائب باعتبارها المصدر الرئيسي للإيرادات العامة، لهذا تحتل مكان الصدارة بين مصادر الإيرادات العامة، ليس فقط باعتبار ما يمكن أن تقدمه من موارد مالية، ولكن لأهمية الدور الذي تلعبه في تحقيق أغراض السياسة المالية، وما يترتب عليها من آثار اقتصادية واجتماعية لذلك فن دراسة الضرائب تتناول جوانب متعددة ينبغي الإلمام بها جميعا، غير أن هذه الدراسة لا تتسع لكل هذه الجوانب الأمر الذي ينبغي الاقتصار على بعض الموضوعات الجوهرية دون غيرها من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم الضريبة:

تعتبر الضريبة مساهمة، نقدية، إلزامية تقتطع من الأشخاص الطبيعية و المعنوية بشكل نهائي و بدون مقابل بهدف تغطية الأعباء العمومية للدولة و الجماعات المحلية، و بصيغة أخرى بغرض تحقيق الأهداف المسطرة من قبل السلطات العمومية⁽²⁾.

من هذا التعريف يمكن استنتاج خصائص الضريبة كما يلي :

- الضريبة مساهمة: و الذي يدفعها يدعى المساهم؛
- اقتطاع نقدي: فلا مجال للاقتطاع العيني؛
- إلزامية أو إجبارية: أي تستلزم تدخل سلطات الدولة لاقتطاعها؛
- تقتطع من الأشخاص الطبيعية و المعنوية: أي الأفراد و الشركات؛
- نهائية: مما يميزها عن القرض العام أو العمومي الذي يستوجب سداده؛
- دون مقابل مباشر لها: حيث يمكن اعتبار أنه يترتب عن دفع الضريبة مقابل عام لها، تتجسد في استفادة كل أفراد المجتمع من الامتيازات التي تضعها الدولة أو الجماعات المحلية في متناولهم.

⁽¹⁾ عبدالمطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص:64.

⁽²⁾ P. Loïc, **Finances publique**, édition CUIJAS, Paris 1989, P:132.

ينتج من هذه الخاصية الأخيرة ضرورة تميز الضريبة عن الرسم الذي ينشئ حقا بالمقابل للذي يتحمله، فهو اقتطاع نتيجة استعمال خدمة عمومية دون وجود علاقة بين مبلغ الاقتطاع و بين السّعر أو التكلفة الحقيقية للخدمة المقدمة، و نشير في هذا الصدد إلى الصعوبة في إجراء عملية التمييز أحيانا بين الضريبة و الرسم، فقد نسمي بعض الضرائب رسوما في حين أنها تعتبر ضرائب حقيقية كالرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني و الرسوم على العقارات و الرسوم الجمركية.

إضافة إلى أنه نادرا ما نستعمل مصطلح الرسم عندما نكون أمام رسوم حقيقية و نستعمل مصطلحات أخرى كالحقوق Droits، الأتاوى Redevances، الاشتراكات Cotisations، دفعات versements... الخ⁽¹⁾.

2- القواعد الأساسية للضريبة:

يقصد بقواعد الضريبة المبادئ التي يستحسن أن يسترشد بها المشرع المالي و تهدف هذه القواعد إلى تحقيق مصلحة أفراد المجتمع من جهة و مصلحة الخزينة العامة من جهة أخرى وهذه القواعد هي⁽²⁾:

أ- قاعدة العدالة:

مضمون هذه القاعدة أنه يجب عند فرض الضرائب على المواطنين مراعاة تحقيق العدالة في توزيع الأعباء العامة بين المواطنين. لقد ثار جدل كبير بشأن فكرة عدالة الضريبة النسبية أي طبقا لمستوى دخول الأفراد، أما الفكر الحديث قد رأى ذلك في الضريبة التصاعدية، حيث يدفع أصحاب الدخل المرتفعة أكثر من أصحاب الدخل المنخفضة، وقد استقر الرأي على التصاعدية.

ب- قاعدة اليقين:

وتعني هذه القاعدة أن يكون مبلغ الضريبة وآلية سدادها و إجراءاتها واضحة ومحددة بدون غموض وبشكل مسبق ويكون ذلك من مهمة الإدارة الضريبية.

ج- قاعدة الملازمة في الدفع:

و هو أن تكون آلية توريد مبلغ الضريبة إلى خزانة الدولة من قبل الشخص المكلف تبعا لمقدرته المالية و يقتضي ذلك أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسباً للمكلف بحيث يتم دفع مبلغ الضريبة بعد حصول المكلف على الدخل الذي يعتبر وعاء الضريبة.

د- قاعدة الاقتصاد في نفقات الجباية:

⁽¹⁾ فلاح محمد، السياسة الجبائية الأهداف و الأدوات (بالرجوع لحالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص: 9.

⁽²⁾ ينظر: - عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص ص: 157-160.

- محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007، ص ص: 90-92.

تقضي هذه القاعدة بأنه تقوم الدولة ممثلة في الإدارة الضريبية بجباية الضريبة بأقل التكاليف، ويتطلب الوصول إلى ذلك رفع كفاءة الجهاز الضريبي من خلال مراعاة الصنف المثالي من الموظفين و اعتماد النوع بدل الكم، و العمل على اختصار الإجراءات اللازمة للجباية و تبسيطها اقتصادا للوقت و التكاليف. وتعتبر طريقة الحجز من المنبع من أفضل الطرق التي تحقق الاقتصاد في الجباية.

3- أنواع الضرائب:

اختلفت أنواع الضرائب من فترة لأخرى و ذلك تبعا لتغير الظروف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، حيث يمكن تصنيفها حسب كتاب المالية العامة إلى ما يلي⁽¹⁾:

أ- الضريبة الواحدة و الضرائب المتعددة:

- الضريبة الواحدة: تعني أن تقتصر الضرائب التي تفرضها الدولة على ضريبة واحدة رئيسية وإلى جوارها بعض الضرائب القليلة الأهمية أو على ضريبة واحدة لا تفرض سواها؛

- الضرائب المتعددة: فهي ما تأخذ به النظم الضريبية الحديثة، و يقوم على تنوع و تعدد الأوعية الضريبية بحيث يضم الوعاء الضريبي كل أوجه النشاط الاقتصادي و من أمثلتها، الضرائب على دخول الأفراد، الضرائب على الأعمال، الضرائب على الإنفاق، الضرائب على الإنتاج،... الخ.

ب- الضرائب على الأشخاص و الضرائب على الأموال:

- الضرائب على الأشخاص: هي التي تتخذ من الشخص وعاء لها بمجرد وجود الشخص نفسه داخل إقليم الدولة، وقد تفرض على جميع الأفراد دون تمييز أو تقتصر على بعض الأفراد ممن تتوفر فيهم شروط معينة (كالذكور الذين يبلغون سنا معينة أو قد تفرض على الأسرة بكونها وحدة اجتماعية).

- الضرائب على الأموال: هي التي تتخذ من الثروة وعاء لها بما في ذلك رأس المال و الدخل، حيث يعبر رأس المال على مجموع ما يملكه الفرد من قيم استعمال في لحظة معينة ويشمل ذلك الشكل العيني (أرض، عقار، أو سلع إنتاجية أو سلع استهلاكية) أو أدوات مالية (أسهم، سندات) أو مبلغ من النقود، أما الدخل فهو ما يحصل عليه الفرد بصفة دورية على نحو مستمر من مصدر معين قد يتمثل في ملكيته لوسائل الإنتاج أو في عمله أو فيهما معا.

ج- الضرائب المباشرة و الضرائب غير المباشرة:

- الضرائب المباشرة: تفرض على كل شخص طبيعي أو معنوي بمجرد تملكه ثروة سواء كانت هذه الثروة دخلا أو رأسمال ، و من أمثلة هذه الضرائب : ضريبة الأرباح التجارية والصناعية التي تفرض على التاجر أو الصانع ، وضريبة الأجور والمرتببات التي تفرض على العامل أو الموظف ، وضريبة القيم المنقولة التي تفرض على

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص ص: 67-71.

ربح الأسهم ، عموما يفرض هذا النوع من الضرائب على أنواع الدخول المختلفة أو مكوناتها - الأجور ، المرتبات ، الأرباح ، الفوائد... الخ.

- الضرائب غير المباشرة: تصيب الأعمال المرتبطة بحركة الثروة واستخدامها وتفرض بشكل واسع، حيث تشمل الإنتاج والاستهلاك والتداول، ويسهل على المساهم دفعها لأنها تختفي في ثمن السلع التي يشتريها. و بمعنى أكثر وضوح فالضريبة غير المباشرة يدفعها الشخص في البداية ليتحمل عبئها في النهاية شخص آخر.

ثالثا: الإيرادات الائتمانية (القروض العامة)

يحدث في كثير من الأحيان أن تحتاج الدولة إلى الأموال لتغطية نفقاتها المتزايدة و التي لا تسمح الايرادات العادية السابق ذكرها (خصوصا الضرائب) بتغطيتها، فتلجأ الدولة في مثل هذه الحالات إلى اقتراض الأموال وبذلك اتجهت الدول إلى القروض العامة باعتبارها أداة فعالة لامتناسص المدخرات وتعبئتها للاقتصاد. سنحاول أن نتطرق وباختصار إلى موضوع القروض العامة كمصدر من مصادر إيرادات الدولة الائتمانية من خلال النقاط التالية:

1- مفهوم القرض و خصائصه⁽¹⁾:

القروض العامة هي مبالغ نقدية تقتترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقرضة وفوائدها طبقا لشروط القرض. وتميز القروض العامة بالخصائص التالية:

أ- يتم إبرام القرض بصورة اختيارية، فالدولة لها كامل الحرية في طلب الحصول على القرض من عدمه، كما أن الجهة المقرضة لها الحرية في منح القرض أو رفضه.

ب- يدفع القرض بشكل مبلغ من المال والشائع في القروض أن تدفع بشكل نقدي بأي عملية كانت ويصل إلى الخزينة بالشكل النقدي.

ج- تتعهد الدولة برد القرض إلى الجهة المقرضة مع الفوائد المستحقة تبعا لشروط الاتفاق لهذا يطلق على القرض ضريبة مؤجلة.

د- يجب أن توافق السلطة التشريعية على القرض أي أن هذا الأخير يستند إلى تشريع.

2- تقسيمات القروض العامة:

بناء على معايير معينة يمكن تقسيم القروض إلى: ⁽¹⁾

أ- القروض الداخلية والقروض الخارجية: و معيار التقسيم المستخدم هنا هو مصدر القرض.

(1) محمد طاقة و هدى العزاوي، مرجع سابق، ص: 148.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 74-75.

• القروض الداخلية: هي تلك القروض التي تقترضها الحكومة من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين داخل البلد ومن مميزاتها أنها لا تؤثر على الثروة الوطنية بالزيادة أو النقصان، وإنما تؤدي إلى إعادة توزيع جزء منها فقط كما أن القروض الداخلية لا تؤثر على سعر الصرف.

• القروض الخارجية: تتمثل في القروض التي يكون مصدرها أشخاص معنويين أو طبيعيين لا يقيمون في إقليم الدولة ومن مميزاتها أنها تؤثر على الثروة الوطنية بالزيادة أو النقصان، وهي تؤثر على سعر الصرف وتؤدي في بعض الأحيان إلى تدخل الدولة الأجنبية في شؤون الدولة المقترضة.

ب- القروض الاختيارية والقروض الإجبارية: ومعيار التقسيم المستخدم هنا هو حرية الاكتتاب

• القروض الاختيارية: هي تلك القروض التي يكتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية طوعية و اختياريا.

• القروض الإجبارية: هي تلك القروض التي يكتب فيها الأفراد أو الهيئات الخاصة أو العامة الوطنية وغيرها إجباريا، والأصل في القروض العامة أن تكون اختيارية وغير إجبارية.

ج- القروض قصيرة و متوسطة وطويلة الأجل: طبقا لمعيار فترة السداد

• قروض قصيرة الأجل: تسدد في فترة لا تزيد عن سنة وهي توجه إما لسد عجز نقدي نتيجة زيادة الإنفاق عن الإيراد وتقوم الدولة في هذه الحالة بإصدار قروض قصيرة الأجل تعرف باسم أدونات أو سندات الخزينة وإما لسد عجز مالي يتمثل في عجز حقيقي بين الإيرادات والنفقات، وتصدر مقابل ذلك أدونات الخزينة العادية.

• قروض متوسطة الأجل: تتراوح مدتها من سنة إلى خمس سنوات.

• قروض طويلة: تزيد مدتها عن الخمس سنوات، والنوعان الأخيران موجهان لتغطية تكاليف إقامة بعض المشروعات الاستثمارية أو لتغطية نفقات الدفاع والحروب.

رابعا: الآثار الاقتصادية للإيرادات العامة

تمثل الضريبة المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة وأفضل أداة تستخدمها الدولة للتدخل في النشاط الاقتصادي والتأثير على الحياة الاجتماعية، وفي إطار كل هذا الدور الضرائب يتعين علينا أن نتعرف وفي عجلة على الآثار الاقتصادية للضريبة دون غيرها من الإيرادات الأخرى، وهناك العديد من الآثار الاقتصادية للضرائب من أهمها⁽²⁾:

1- الأثر على الاستهلاك والإنتاج:

إن فرض الضريبة على المداخل المنخفضة ينجم عنها انخفاض في الاستهلاك والإنتاج مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني ومن ثم نقص إيرادات الدولة، ونفس الأثر يحدث في حالة فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يؤدي

(2) نفس المرجع، ص ص: 72-73.

إلى انخفاض الاستهلاك، ولكن لا يؤثر على مقدرة الأفراد على الإنتاج. هذا بالإضافة إلى أن فرض ضرائب مباشرة كانت أو غير مباشرة تبعاً لقواعد معينة يسمح للدولة بتوجيه كل من الاستهلاك والإنتاج تبعاً لاحتياجات وظروف الاقتصاد الوطني، وذلك من ناحية التأثير الكلي على حجم الاستهلاك وحجم الإنتاج وكذلك الأثر قطاعياً.

2- الأثر على الادخار والاستثمار:

إن فرض الضرائب المباشرة تصاعدياً يقلل من القدرة على الادخار ويصبح من الضروري تحقيق التوازن بين العدالة و تشجيع الادخار ،ومن ناحية أخرى فإن فرض الضريبة على القيم المنقولة يؤدي إلى نقص الادخار وتقليل استعداد الأفراد على الاستثمار. و يضاف إلى ذلك أن فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية يزيد من الادخار، وفرضها على السلع الضرورية ينقص من الادخار الاختياري. ومن ناحية أخرى فإن فرض ضريبة على أرباح غير الموزعة في الشركات المساهمة بمعدل أعلى من الضريبة المفروضة على أرباح الأسهم، يؤدي إلى تقليل الأموال الاحتياطية، أي نقص الاستثمار الذاتي و يؤدي إلى ارتفاع دخول الأفراد نتيجة زيادة التوزيعات، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الادخار. كما أن فرض ضريبة على الأموال المودعة بالبنوك يؤدي إما إلى زيادة الاستثمار المباشر أو الاكتناز.

3- الأثر على إعادة توزيع الدخل:

يؤدي فرض الضرائب المباشرة التصاعديّة - مع التحكم في ظاهرة التهرب، و توجيه الضريبة إلى الخدمات العامة للفقراء- إلى إعادة توزيع الدخل بطريقة أقرب إلى العدالة، ونفس النتيجة في حالة فرض ضرائب مباشرة على التركات وتداول الأوراق المالية و رسوم تسجيل العقارات. ويتفق ذلك مع فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الكمالية، بينما فرض ضرائب غير مباشرة على السلع الضرورية، ينجم عنه سوء توزيع الدخل و زيادة الفوارق بين دخول الأفراد.

4- أثر الضرائب على الإقبال على العمل:

يؤدي فرض ضريبة على أصحاب الدخل المحدودة، إلى زيادة الإقبال على العمل عن طريق الساعات الإضافية بهدف تعويض ما اقتطع منه كضريبة. وقد يؤدي فرض الضريبة على الدخل المرتفعة (المهن الحرة مثلاً محامي)، إلى الإقلال من العمل أو عدم الإقبال عليه إطلاقاً.

المطلب الثالث: الموازنة العامة

بعد أن أنهينا دراسة أدوات السياسة المالية من إنفاق وإيرادات عامة يكون من الطبيعي أن ننقل إلى دراسة الموازنة العامة للدولة باعتبار أنه يتم من خلالها مقابلة النفقات العامة مع الإيرادات العامة. و سنتناول في موضوع الموازنة العامة النقاط التالية:

أولاً: ماهية الموازنة العامة

1- مفهوم الموازنة العامة:

تعني كلمة موازنة في اللغة عدة معاني منها المساواة، المقابلة، وهي مشتقة من كلمة ميزان ويعني هذا الأخير العدل ويقال في لغة العرب وازن بين شيئين موازنة.

و أطلق لفظ الميزانية في بادئ الأمر على حقيبة النقود أو المحفظة العامة ثم قصد بها بعد ذلك مالية الدولة، وفي جميع الحالات تعني كلمة الموازنة العامة الإيرادات والنفقات العامة للدولة، واستخدام لفظ الميزانية لأول مرة في بريطانيا و يقصد به الحقيبة التي يحمل فيها وزير الخزانة بيان الحكومة من موارد الدولة وحاجاتها إلى البرلمان. ثم استخدم اللفظ بعد ذلك للإشارة إلى مجموعة الوثائق التي تحتويها حقيبة وزير الخزانة، أي الخطة المالية الحكومية وهو بصدد تقديمها للبرلمان للحصول على موافقة الهيئة التشريعية.

و يمكن تعريف الموازنة العامة من جوانب متعددة على النحو التالي:

فمن الجانب الإداري ينظر للموازنة على أنها متضمنة لتوزيع المسؤوليات المختلفة المتعلقة باتخاذ القرارات في إطار طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين السلطات في الدولة ، وأنها تمثل مجموعة من القواعد الإدارية التي تنظم العلاقات و الصلاحيات بين المستويات المختلفة لإدارة السلطة التنفيذية.

أما من جانب محاسبي فتعرف الموازنة على أنها جداول من الأرقام التي تتعلق بالإعتمادات المقدر إنفاقها و الإيرادات المتوقع تحصيلها⁽¹⁾.

و من جانب قانوني ينظر للموازنة العامة على أنها أداة تمكن السلطة التشريعية من فرض رقابتها على السلطة التنفيذية، ولذلك فإنها تعرف قانوناً بأنها الصيغة التشريعية التي تقدر بموجبها الأعباء المالية للدولة و وارداتها ويؤذن بها ويقررها البرلمان في قانون الموازنة الذي يعبر عن أهداف الحكومة المالية و الاقتصادية⁽²⁾. وإضافة لما سبق فإن النظرة التخطيطية و المالية أثر على تعريف الموازنة، فمن الناحية التخطيطية تعرف الموازنة العامة "نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية مقبلة و يعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاجتماعية الاقتصادية العامة"⁽³⁾.

أما من الناحية المالية (والاقتصادية) فإن الموازنة تعرف عادة على أنها تقدير مفصل من السلطة التشريعية لنفقات الدولة وإيراداتها، عن فترة مستقبلية- عادة ما تكون سنة- يعبر عن أهدافها الاقتصادية⁽¹⁾. من خلال ما سبق يمكن استخلاص الخصائص التالية للموازنة العامة⁽²⁾:

(1) Jean Longatte et autres, *Economie Générale*, DUNOD, 3 édition, Paris, 2002, p: 90.

(2) حسن عوضة، المالية العامة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص: 41.

(3) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 47.

(1) عبد الكريم بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1973، ص: 5.

(2) عبد الله الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989، ص ص: 406- 408.

- أ- الموازنة العامة تقديرية: إذ ليست الأرقام الواردة في الموازنة العامة فعلية، بل هي عبارة عن تقدير مفصل للإيرادات العامة و النفقات العامة؛
- ب- الموازنة العامة لا بد لها من اعتماد: فالموازنة العامة تصدر باعتماد سلطة مختصة، وموافقها عليها، وتتضمن هذه الخاصية منح السلطة التنفيذية الإذن المسبق بالإنفاق و الجباية، بدون هذا الاعتماد تعتبر الموازنة العامة غير نافذة، وتسمى حينئذ مشروع الموازنة؛
- ج- الموازنة العامة مرتبطة بفترة زمنية محددة: وقد جرت العادة على أن تكون تلك الفترة سنة، فلا يمكن تقدير النفقات العامة و الإيرادات العامة لفترة زمنية غير محددة؛
- د- الموازنة العامة تعبر عن أهداف الدولة الاقتصادية: وهذه الخاصية ارتبطت بميزانيات الدول الحديثة، بعد ازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، واستخدام الموازنة العامة أداة رئيسية في يد الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية و اجتماعية؛
- هـ- الموازنة العامة تتعلق بنفقات و إيرادات الدولة: فالأرقام التقديرية تتعلق بنفقات و إيرادات الدولة و ليس القطاع الخاص.

2- دور و أهمية الموازنة العامة:

يكمّن دور و أهمية الموازنة العامة من خلال ما يلي:

- أ- الأهمية السياسية: تتمثل في أن اعتماد الموازنة من قبل البرلمان، معنى ذلك مناقشة البرنامج السياسي للحكومة، وان احتياج السلطة التنفيذية لمصادقة البرلمان يعني تمتع الشعب بحرياته الدستورية و حقوقه الديمقراطية. كما أن الموازنة بما تتضمنه من مؤشرات انفاقية و موارد مالية فهي تكشف عن السياسة العامة للدولة اتجاه المجتمع⁽³⁾.
- ب- الأهمية الاقتصادية: فتمثل في دورها الفعال في مواجهة الأزمات الاقتصادية و تحقيق التطور و التوازن الاقتصادي، ويبدو ذلك في قيام الدولة عن طريقها بالإنفاق على بعض الاستثمارات الأساسية في بعض فروع النشاط الاقتصادي في محاولة لرفع الإنتاج الوطني. و تقديم العون و الحماية اللازمة للصناعات الوطنية لمساعدتها على الصمود في وجهة منافسة المنتجات المستوردة، وتخصيص مشاريع تنمية للمناطق الفقيرة في الدولة من أجل توفير فرص النمو المتوازن لمختلف الأقاليم⁽⁴⁾.
- ج- الأهمية الاجتماعية: فتتعلق بمفاهيم العدالة الاجتماعية وتقليل الفوارق بين الطبقات و الرفاه الاجتماعي. حيث تعكس الأهداف التي تضعها وتنفذها الحكومة في مجال الرفاهية الاجتماعية، ويظهر ذلك من خلال

⁽³⁾ محمد طاقة وهدى العزاوي، مرجع سابق، ص:171.

⁽⁴⁾ لعمارة جمال، مرجع سابق، ص:45.

اهتمامها بالارتقاء بالخدمات الصحية و تقديم التعليم المجاني في مختلف مراحلها و تطوير الخدمات الصحية و مد شبكات الماء و إيصال الكهرباء... وغيرها من الخدمات⁽¹⁾.

د- الأهمية المالية : تعد الموازنة المرآة العاكسة للمركز المالي للدولة من حيث أنها وثيقة مالية تفصل مصادر الإيرادات العامة، و الأغراض التي تنفق من أجلها النفقات العامة، فهي تكشف بجلاء حقيقة الوضع المالي للدولة فتوازن الميزانية أي تقارب الإيرادات من النفقات يعطي انطباعا بسلامة مركز الدولة المالي إن كان هذا التوازن حقيقيا، كما يمكن أن تعرف من خلالها على إذا كانت الموازنة في حالة عجز أو فائض ولأي من هذين الوضعين تأثيرات عدة على مختلف النواحي المالية و الاقتصادية الأخرى⁽²⁾.

3- قواعد الموازنة العامة: و تتمثل في خمس قواعد أساسية وهي:

أ- قاعدة السنوية: و يقتضي هذا المبدأ أن يتم إعداد الموازنة العامة- أي تقدير النفقات و الإيرادات العامة للدولة- خلال فترة زمنية مقدارها سنة واحدة، وبناء عليه تكون موافقة السلطة التشريعية عليها سنوية، كما أن العمل بهذه الموازنة يسير لمدة سنة⁽³⁾. والأخذ بمبدأ السنوية يرتكز على مبررات أهمها⁽⁴⁾:

- ملاءمة فترة السنة لطبيعة النفقات و الإيرادات العامة؛

- توفير الوقت و الجهد و ضمان دقة التقديرات الواردة في الموازنة؛

- ضمان حسن مراقبة السلطة التشريعية للحكومة؛

وقد ظهرت لهذه القاعدة عدة استثناءات، نتيجة تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي، و الوظائف الجديدة التي أصبحت مكلفة بها ، ومن أهم هذه الاستثناءات⁽⁵⁾:

- الموازنة الإثنا عشرية: جاء هذا الاستثناء للظروف التي تؤدي إلى تأخر المصادقة على الموازنة، فكان لا بد من أن تتفق في العام اللاحق بموجب الإنفاق المماثل في العام السابق مقسما على اثنا عشر شهرا وما يطلق عليها في الجزائر الاعتمادات الشهرية؛

- الاعتمادات الإضافية: هي المبالغ التي تصادق عليها السلطة التشريعية لاحقا إلى الموازنة المعتمدة سابقا و يطلق عليها في الجزائر الاعتمادات التكميلية؛

- الموازنة الدورية: وتهدف إلى التأثير في الحالة الاقتصادية، ففي حالة الازدهار تحجم الدولة عن بعض بنود الإنفاق العام لتصرفها في حالة الركود بهدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام؛

(1) المرجع نفسه ، نفس الصفحة.

(2) عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص: 511.

(3) علي لطفي و محمد العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، دون تاريخ نشر، ص: 213.

(4) ينظر: - السيد عبد المولى، مرجع سابق، ص: 489.

- لعمارة جمال، مرجع سابق، ص ص: 65-66.

(5) ينظر: - عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص: 515 وما بعدها.

- حسن عواضة، المالية العامة، مرجع سابق، ص: 99 وما بعدها.

- اعتمادات الدفع: حيث ترصد اعتمادات المشاريع التي تتجاوز في مدتها السنة المالية وبالتالي يتم أخذ الموافقة من السلطة التشريعية على الحصة السنوية من هذه الاعتمادات والتي تسمى باعتمادات الدفع (برامج التجهيز في الجزائر).

ب- قاعدة الوحدة: يقصد بها أن تدرج كافة نفقات و إيرادات الدولة المقدر، تفصيليا في وثيقة واحدة، أي في موازنة واحدة. والغرض من هذه القاعدة هو منع تشتت العمليات المالية مما يسهل الوقوف على حقيقة المركز المالي للدولة، ويسمح للسلطة التشريعية بالقيام برقابة فعالة على الموازنة العامة للدولة وسياستها المالية⁽¹⁾. و لقد ظلت قاعدة الوحدة مطبقة باحترام عند التقليديين، إلا أنه بعد الحرب العالمية الثانية تبين للدول ضرورة إعداد موازنات غير عادية لتمويل الحرب، ثم لم تلبث السلطات العامة أن خرجت عن هذه القاعدة حين ازدادا تدخلها في النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى وجود أسباب إدارية و محاسبية، أما الإدارية فهي المحافظة على استقلال بعض المرافق ماليا، أو ماليا وإداريا، وتجنب التعقيدات الإدارية، أما المحاسبية فتتمثل في أن بعض أنشطة الدولة تتطلب موازنات خاصة للحكم على ربحيتها. ومن الاستثناءات على قاعدة الوحدة ما يلي⁽²⁾:

- الموازنات غير العادية : هي موازنات استثنائية طارئة؛
- الموازنات الملحقة: هي موازنات تختص ببعض الإدارات ذات الاستقلال المالي؛
- الموازنات المستقلة: وهي موازنات المؤسسات العامة الاستثمارية التي تتمتع باستقلال مالي و إداري.

ج- قاعدة الشمول: يقصد بهذه القاعدة أن تكون الموازنة العامة شاملة لكافة تقديرات نفقات و إيرادات الدولة، دون إنقاص أي جزء منها، ، كما ينبغي أن تدرج في الموازنة جميع الإيرادات قبل خصم النفقات العامة منها، أي أن لا تكون هناك مقاصة بين بنود النفقات و الإيرادات العامة⁽³⁾. وتحقق قاعدة الشمولية هدفين رئيسيين⁽⁴⁾:

- محاربة الإسراف الحكومي، حيث تغري طريقة الموازنة الصافية المرافق الحكومية التي تحقق إيرادات تتجاوز النفقات، بالإسراف في الإنفاق؛
 - الإسهام في تأكيد الرقابة على كافة وجوه الإيرادات و النفقات.
- ولمبدأ قاعدة الشمولية عدة استثناءات أهمها⁽¹⁾:

⁽¹⁾ Pierre Lalumiere, **Finances publiques**, Ed Armand colin, Paris , 1973, p: 56.

⁽²⁾ أنظر: - عبد الحميد قاضي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1980، ص ص: 272-282.

- عادل فليح العلي، **مرجع سابق**، ص ص: 525-535.

⁽³⁾ حسين مصطفى حسين ، **المالية العامة**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص:76.

⁽⁴⁾ السيد عبد المولى، **مرجع سابق**، ص 487.

⁽¹⁾ حسن عوضة، **مرجع سابق**، ص:64.

• السماح للمصالح التي تتمتع باستقلال مالي بتسجيل موازنتها في الموازنة العامة الصافية، فلا يظهر في الموازنة العامة إلا ما يكون من اعتماد لتغطية عجز في موازنة هذه المصالح، أو ما يتوقع من إيراد صافي (فائض) في موازنتها؛

• صوافي بعض أنواع الإيرادات مثل إيرادات رسوم الطوابع التي يحسم منها عمولة بائعها.

د- قاعدة عدم التخصيص: وتقضي هذه القاعدة " بعدم تخصيص إيراد معين لمواجهة نفقة معينة" بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصروفات التي تدرج بها كل النفقات، ذلك أن الإخلال بهذه القاعدة ربما يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الموازنة العامة و هو ما يؤدي إلى المساس بكمال و شمول الموازنة العامة ، وما قد يترتب عليه من تبديد في الموارد أو قصور الموازنة عن تحقيق أهدافها.

د- قاعدة التوازن: يقصد بتوازن الموازنة هو تحقيق المساواة بين حجم الإيرادات و حجم النفقات ضمن الموازنة العامة للدولة أو موازانات الجماعات المحلية أو موازانات الإدارات العمومية⁽²⁾، و قد هيمن هذا المبدأ لمدة طويلة على المالية العامة و أعتبر قاعدة ذهبية لها، فالتصور الكلاسيكي يعطي تعريفا دقيقا لهذا المفهوم، بحيث أن كل أعباء الدولة يجب تغطيتها بواسطة الإيرادات الجبائية بغض النظر عن قلة المداخل التي تحققها الأملاك العمومية، باعتبار الاقتراض و بأهمية أكبر الإصدار النقدي وسائل مضررة و استثنائية لا تشكل عناصر عادية لتحقيق توازن الموازنة، لا يتم اللجوء إليها إلا في حالات ظرفية أو استثنائية تكون لها آثار إنتاجية على المدى الطويل. لكن في الفكر الحديث لم تعد لهذه القاعدة أهمية كبيرة، لأن الأهم حسبه هو تحقيق التوازن الاقتصادي و لو كان ذلك من خلال إحداث عجز موازني.

لذلك سوف نخصص الفقرة الأخيرة من هذا الفصل لدراسة سياسة العجز الموازني، باعتبارها نقطة هامة وحساسة حيث نالت حيزا وجدلا كبيرا في الدراسات المالية الحديثة وذلك لما تتركه من تأثير على النشاط الاقتصادي و المشاكل التي تنجم عنها.

4- عمليات الموازنة العامة:

ويطلق على هذه المراحل دورة الموازنة وتنقسم من حيث الإجراءات إلى أربع مراحل هي:

أ- مرحلة الإعداد والتقدم إلى السلطة التشريعية :

وفيها تقوم الحكومة بإعداد الموازنة وتقديمها للاعتماد والإقرار من جانب السلطة التشريعية، وتقوم بإعداد مشروع الموازنة العامة وزارة مختصة يطلق عليها وزارة المالية، حيث تعد المشروع وتعرضه على مجلس الوزراء ثم تقدمه الحكومة إلى البرلمان وهناك عدة أساليب تتبع في تقدير أرقام الموازنة العامة، يمكن التمييز بين أسلوبين بصفة عامة:

(2) J.P. Paulet , Dictionnaire d'économie, édition Eyrolles, Paris, 1992, P:83

- الأسلوب الأول: يأخذ في اعتباره ما تم إنجازه في العام الماضي والتغيرات المتوقعة استنادا إلى تقديرات المسؤولين أو برنامج الحكومة.

- الأسلوب الثاني: وهو أسلوب التخطيط والذي يستمد تقديرات الموازنة من الخطط التي نفذت بالفعل ويعيب الأسلوب الأول افتقاده لاعتبارات الكفاءة الاقتصادية والربط بين مختلف أجزاء النظام الاقتصادي أما الثاني فيربط مباشرة بين الجوانب المالية والجوانب غير المالية.

ب- مرحلة اعتماد الموازنة العامة:

لا يعتبر مشروع الموازنة العامة موازنة تلتزم الحكومة بتنفيذها إلا بعد اعتماده من السلطة التشريعية، يمر اعتماد الموازنة داخل البرلمان بإجراءات معينة تختلف باختلاف دستور كل دولة و القانون المالي واللائحة الداخلية لمجالسها التشريعية⁽¹⁾، وعموما يمكن التمييز بين ثلاث خطوات⁽²⁾:

- المناقشة العامة: حيث يعرض مشروع الموازنة العامة للمناقشة العامة في البرلمان ويتم تناول إجماليات الموازنة العامة وارتباطها بالأهداف الوطنية كما يراها أعضاء المجلس.

- المناقشة التفصيلية المختصة: وتقوم بها اللجنة المختصة متفرعة عن البرلمان ولها أن تستعين بعدد من الخبراء من خارج المجلس وتناقش الموازنة في جوانبها التفصيلية ثم تقدم بذلك تقريرا إلى المجلس التشريعي.

- المناقشة النهائية: حيث يناقش المجلس مجتمعا تقرير اللجنة المختصة ويصدر تعديلاته وتوصياته ثم يتم التصويت على الموازنة بأبوابها وفروعها وفقا للدستور والقوانين المعمول بها في هذا الشأن، ثم يصدر قانون يربط الموازنة العامة، ويشترط لتحقيق الكفاءة التشريعية في هذه المرحلة أن تتوفر المعلومات المالية والاقتصادية لدى المجلس في الوقت المناسب وتوفر الخبراء المختصين وبعض الأدوات والأجهزة مع تحقق قدر مقبول من الظروف الاجتماعية والسياسية مثل نضج المؤسسات السياسية والنقابية.

ج - مرحلة تنفيذ الموازنة العامة:

وتتمثل في انتقال الموازنة العامة إلى التطبيق العملي الملموس وتتولى الحكومة بالتالي تحصيل الإيرادات المقدرة في الموازنة والصراف على أوجه الإنفاق الموجودة بالموازنة وفتح الحسابات اللازمة لذلك و يجب مراعاة عدة قواعد عامة في عمليات تحصيل الإيرادات العامة تتمثل في⁽³⁾:

- أن يتم تحصيل الإيرادات في مواعيد معينة وطرق معينة وفقا لنص القانون.

- يجب تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير وقد ضمن المشرع حق الدولة في تحصيل إيراداتها في أسرع وقت ممكن.

- لضمان دقة وسلامة التحصيل فإنه من المقرر ووفقا للقواعد التنظيمية الفصل في عمليات التحصيل بين الموظفين المختصين بتحديد مقدار الضريبة والآخرين المختصين بجبايتها.

⁽¹⁾ Francis Querol, *l'élaboration de la loi de finance*, édition économique, paris, France, 1998, p : 46.

⁽²⁾ حسن عواضة، مرجع سابق، ص: 157-185.

⁽³⁾ محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص: 447.

كما أن عملية الإنفاق تتم وفق أربع خطوات هي:

- الالتزام: ينشأ الالتزام نتيجة قيام السلطة الإدارية باتخاذ قرار لتحقيق عمل معين يستلزم إنفاقاً من جانب الدولة.
 - التصفية: وتعني تحديد مبلغ النفقة الواجب على الدولة دفعها فيتم تقدير المبلغ المستحق للدائن وخصمه من الاعتماد المقرر في الميزانية مع ضرورة التأكد من أن شخص الدائن غير مدين للدولة بشيء حتى يمكن إجراء المقاصة بين الدينين.
 - الأمر بالدفع: ويتم عن طريق صدور قرار من الجهة الإدارية المختصة يتضمن أمراً يدفع مبلغ النفقة ويصدر هذا القرار عادة من وزير المالية أو من ينوب عنه.
 - الصرف: ويتم عن طريق دفع المبلغ المحدد في الأمر عن طريق موظف تابع لوزارة المالية ومن المقرر أن يقوم بعملية الصرف موظف غير الذي يصدر عنه أمر الدفع منعا للتلاعب والغش.
- د- مرحلة الرقابة:

تعد مرحلة الرقابة على الموازنة مرحلة ضرورية بسبب ما تحدثه من آثار اقتصادية واجتماعية ويمكن التمييز بين ثلاثة أنواع للرقابة وهي⁽¹⁾:

- رقابة السلطة التنفيذية وتسمى أيضا رقابة إدارية؛
- رقابة السلطة التشريعية وتسمى أيضا رقابة برلمانية؛
- الرقابة عن طريق هيئة مستقلة.

ثانياً: العجز الموازني

ما يمكن ملاحظته في الواقع هو أنه في فترة الركود يكون من الصعب الحفاظ على استقرار المردودية الجبائية نتيجة إنخفاض المادة الخاضعة بفعل انكماش المداخيل و نقص المعاملات و بذلك فإن سنوات الركود الاقتصادي هي سنوات عجز الموازنة، و عكس هذا فإن سنوات الرخاء تكون مصدر فوائض جبائية معتبرة نتيجة ارتفاع المادة الخاضعة هذا من جهة. و من جهة أخرى فإن التوازن المحكم بين الإيرادات و النفقات يمكن أن يتأثر بظروف تنفيذ الموازنة مستقلة عن الظرف الاقتصادي حيث أن التوقعات تكون موضوع تغيير نتيجة الخطأ في إعدادها هو ما يدعى اللاتوازن المحاسبي.

و يأخذ اللاتوازن نادراً شكل الفائض (Excédent) وهو في أغلب الحالات عبارة عن عجز (Déficit) و يلتصق هذا الشكل أي العجز بمظهر اللاتوازن حيث جرت العادة على اعتبار لا توازن الموازنة بأنه عجز عند العامة نظراً لأنه يطرح مشاكل عديدة.

1- مفهوم عجز الموازنة:

يجب تقدير عجز الموازنة من جانب النفقات و بصيغة أخرى فهو يتمثل في عدم كفاية الإيرادات الجبائية لتغطية حجم النفقات الذي تم تحديده سابقاً، و بذلك فإن حجم النفقات هو الذي يحدد مستوى الاقتطاع

⁽¹⁾ Luc Saidj, **Finances publiques**, 3^e édition, Dalloz, paris, France, 2000, p : 205

الجبايي الذي يجب الوصول إليه، لأنه من الناحية العملية تقوم السلطات العمومية بتحديد حجم النفقات أولا ثم تبحث عن تغطية هذه النفقات عن طريق الموارد المتاحة. و من خلال الواقع تبين أن النفقات تتجه عادة نحو الارتفاع، و بذلك فإن الناتج الجبايي يجب أن يتكيف مع هذا الارتفاع، و الذي يكون مستقلا عن ارتفاع المردودية الجبايية.

وعليه فإن عجز الموازنة لا يعتبر زيادة في حجم النفقات مقارنة بحجم الإيرادات و هذا نظرا لاستعمال مبدأ الأسبقية أي أن تحديد الإيرادات يأتي بعد تحديد النفقات و لكن العجز يعبر عن عدم كفاية الإيرادات الجبايية في تغطية حجم النفقات المقررة و يمكن أن ينتج عجز الموازنة عن عوامل مختلفة و لعل أهمها :

- الخطأ التقني المرتكب عند تقدير عناصر الموازنة المختلفة.

- تدني المردودية الجبايية بسبب عوامل غير متوقعة كانهخفاض مردودية ضريبة على الاستهلاك نتيجة الندرة المفاجئة للمنتجات الخاضعة لها.

- عدم ضبط الإيرادات و النفقات عند إعداد الموازنة فمثلا الزيادة الغير كافية لنسب الضرائب لتغطية نفقات جديدة و تقديم التخفيضات الجبايية (Dégrèvements fiscaux) المعتبرة و التي تؤدي إلى انخفاض الإيرادات.

كذلك يمكن أن ينتج العجز عند عدم انسجام حركية الاقتصاد العمومي بحركة الاقتصاد الخاص نتيجة

فقدان الارتباط بين تنامي الدخل الوطني مع تنامي النشاط الاقتصادي⁽¹⁾ بحيث أن إعداد التوقعات للموازنة يكون بناء على نمط ارتفاع الدخل و النشاط الاقتصادي للسنوات السابقة و قد يحدث أن يكون هناك نقص أو توقف أحد هذين المتغيرين و بذلك يظهر العجز و نفس الأمر يحدث في حالة ازدياد وتيرة النفقات مقارنة بوتيرة الدخل الوطني و على أساس هذا الطرح يمكن استنتاج نوعين من العجز : العجز الظرفي و العجز الهيكلي.

أ- العجز الظرفي و العجز الهيكلي :

ينتج العجز الظرفي عن تقلص المادة الخاضعة للجباية نتيجة انخفاض الدخل الوطني بحيث أن انخفاض المردودية الجبايية ينتج عن حالة الركود الظرفية، و هو ما ميز موازنات الدول الكبرى أثناء السنوات التي تلت أزمة أكتوبر 1929 حيث بقيت توقعات إعداد الموازنة رهينة تطورات الوضع الاقتصادي. و لاستبعاد هذا التأثير و الحفاظ على توازن الموازنة يمكن اعتماد التصور السكوني للنشاط الاقتصادي في مرحلة التوقع، غير أنه يجب القيام بالتصحيات اللازمة أثناء التنفيذ و التي تؤدي في الغالب إلى حالة العجز⁽¹⁾.

أما العجز الهيكلي فهو أكثر خطرا و يظهر عند عدم توفر إمكانية وصول مستوى الإيرادات إلى مستوى النفقات و استمرارها و في هذه الحالة يكون العجز مزمنًا مترجما انعدام توازن العناصر المكونة للهيكلي المالي، فإذا أقدمت الدولة على الرفع من نسب الاقتطاع الجبايي لامتناعه فإن المردودية الناتجة تكون أقل من تلك

(1) A. Barrere, la problématique de l'équilibre Budgétaire, édition Dalloz, Paris, 1961, P: 281.

(1) Ibid, P: 293

المنتظرة نظرا لانفلات أو انخفاض المادة الخاضعة بسبب الجباية المثقلة، أما إذا اتخذت إجراءات للتخفيف من العبء الجبائي كالعفو الجبائي فالنتيجة لا تكون مقنعة أيضا لاعتبارات سيكولوجية لدى العناصر الجبائية. و في الحقيقة فإن العجز الهيكلي لا ينتج عن النقص المستمر للنواتج الجبائي بل يعكس ظواهر أكثر عمقا. وهناك سببان للعجز الهيكلي:

فالسبب الأول يكمن في ردود فعل العناصر الجبائية أمام العبء الجبائي الثقيل و المتمثلة في الغش و التهرب الجبائيين، فهذه الظاهرة ليست غريبة عن الواقع الجزائري الحالي، أما السبب الثاني و الأكثر عمقا من الأول فيتمثل في التزايد الإضافي لحجم الإنفاق العمومي مقارنة بتزايد المادة الخاضعة و هو ما يؤدي إلى انقطاع العلاقات النسبية الموجودة بين الإيرادات الجبائية التي يتطلبها تزايد النفقات و بين الدخل الوطني في المدى الطويل وهذا ما يترجم أيضا فقدان توازن الهيكل المالي.

كما أنه لا يكفي تحديد العجز بل يجب معرفة كيفية امتصاصه و احتوائه، هذا إذا لم يكن مرغوبا فيه أي عدم صياغته في إطار سياسة مالية محددة وفق التوازن الاقتصادي الكلي أو تجاوز الحدود المسموح بها، فالمقاييس المعمول بها حاليا تعتمد نسبة عجز أقل من 5% من مجموع النفقات ضعيفة، و نسبة ما بين 5% و 10% متوسطة، و نسبة أكثر من 10% هامة.⁽²⁾

إضافة إلى أنه يمكن تقدير أهمية عجز الموازنة إلى الناتج الداخلي الخام وهو في حدود 3% في بعض البلدان المتطورة اقتصاديا كالولايات المتحدة، اليابان، إيطاليا، وفي هذا السياق نشير إلى أن تحديد هذه المقاييس يتوقف على الوضع الاقتصادي الداخلي، إضافة إلى الوضع الاقتصادي الخارجي المترجم ضمن موازنات البلدان الأخرى.

ب - احتواء عجز الموازنة : يمكن احتواء عجز الموازنة من خلال العناصر التالية:

- احتواء العجز الظرفي: فيما يخص العجز الظرفي فإن امتصاصه يكون نظريا بتخفيف النفقات أو زيادة الإيرادات الجبائية غير أن عملية تخفيض حجم النفقات تظهر عمليا غير مؤسسة نظرا لارتباطها بتحقيق توازن الموازنة فقط و لا ترتبط بالتوازن المالي ضمن التوازن الاقتصادي العام. فإذا لم يمكن موازنة النفقات عن طريق الإيرادات الجبائية فإنه يمكن اللجوء إلى القروض عوض البحث عن حرمان الإنفاق العمومي من حصة هامة لأنه من الصعب تحديد أولوياته من الناحية العملية، الشيء الذي يفترض تخطيط هيكله و النظر في أهميته لمجموع القطاع العمومي (الدولة، الجماعات المحلية، المؤسسات و الإدارات العمومية).

أما خيار زيادة الإيرادات فيتمثل في زيادة نسب الضرائب و بذلك زيادة الضغط الجبائي المطبق مما يؤدي إلى تناقص الدخل الوطني في فترة الركود، نتيجة المضايقة الإضافية للنشاط الاقتصادي و التي يمكن ملاحظتها من خلال الآثار المترتبة عن الاقتطاع الجبائي، فالاقتطاعات غير المباشرة على المبيعات، و الاستهلاك لها تأثير في ضغط الطلب الخاص و الذي يكون مستحسنا أو سيئا حسب الوضعية الظرفية حيث

⁽²⁾ P.Loic, Op .cit . P:183

يكون مستحسنًا أثناء وضعية تضخمية ناتجة عن فائض الطلب المليء، كما يكون سيئًا في حالة تناقص الطلب، مما يؤثر بدوره على الادخار . ونفس التحليل ينطبق على الاقتطاعات المباشرة من الدخل حيث من آثارها تخفيض الدخل المتاح لأغراض الاستهلاك و الادخار.

إن زيادة الاقتطاع الجبائي تؤدي إلى وضعية انكماشية للكتلة النقدية، مما قد يؤدي إلى حالة الركود، لكن يمكن حدوث غير هذه الآثار في حالة وضع مبالغ الاقتطاع الجبائي للتداول عن طريق إنفاقها، و منه يمكن الاستنتاج أن السبب الذي يؤدي إلى عجز الموازنة ينطبق أيضا على آثار زيادة حجم العبء الجبائي من حيث التأثير على مداخيل الأعوان الاقتصادية المكونة للدخل الوطني. إن الزيادة في الاقتطاعات الجبائية يمكن أن تساهم في تحقيق توازن الموازنة عن طريق تغطية العجز إذا لم يؤخذ هذا الأخير أبعادا هامة من حيث حجمه و إذا كان النشاط الاقتصادي في وضعية حسنة وإلا فإن مواصلة إعداد توازن الموازنة يكون على حساب التوازن الاقتصادي.

- احتواء العجز الهيكلي:

التعرف على العجز الهيكلي يكون من خلال سلسلة طويلة من اللاتوازنات الهامة بحيث أن الإجراءات المتخذة لا تسمح باحتوائها، و تصل فيه النفقات العمومية إلى أقصى حدودها مقارنة مع إمكانيات الدخل الوطني⁽¹⁾، أي أن متطلبات تغطية النفقات تفوق بكثير المقدرة التكلفة الوطنية.

فالدولة تنفق كلما تقتطعه و المبالغ التي وفرها الاقتطاع الجبائي تعود إلى الدخل الوطني و قد يحدث و أن لا تتم هذه الدورة، أي أن المبالغ التي تم إنفاقها لا تساهم في تكوين الدخل بحصة تكافئ ما تم اقتطاعه لتغطيتها. و تجد هذه الظاهرة تفسيرًا لها في نقص إنتاجية النفقة العمومية بحيث لا تعيد بناء أو تشكيل المنافع المقطوعة سابقًا.

وعليه فإن تزايد النفقات يجب أن يكون بدلالة تزايد الدخل الوطني و في الحالة العكسية أي زيادة النفقات دون الأخذ بعين الاعتبار تزايد الدخل الوطني فإن المجهود الجبائي الإضافي لتغطيتها سوف يؤدي إلى تكثيف حدة العجز بحيث أن وعاء الاقتطاع ينكمش و المادة الخاضعة تبدأ في الاندثار، كذلك فإنه يجب الأخذ بعين الاعتبار كذلك هيكل النفقات أو التوزيع الداخلي لها، فالنفقات الإنتاجية يجب أن تتزايد بسرعة و كل تأخر أو توقف لها، سوف يؤدي إلى تزايد النفقات الاستهلاكية أو النفقات الأقل إنتاجية مما يؤدي إلى ظهور العجز الهيكلي.

و للتخفيف من حدة العجز الهيكلي توجد هناك وسيلتين، و تتمثل الوسيلة الأولى في كبح حركة تزايد النفقات، أما الوسيلة الثانية فتتمثل في تسريع حركة تزايد الدخل الوطني و بذلك إعادة الاعتبار للتوازن الهيكلي و يرتكز هذا التصور النظري على مقارنة الإنتاجية الحدية للنفقة العمومية من جهة و النفقة الخاصة من جهة أخرى⁽¹⁾.

(1)A. Barrere: OP.Cit , P: 305

(1) Ibid, P:307

و تجدر الملاحظة أن الحلول المالية لا تكفي لوحدها لأن عبارة "عجز هيكلي" تعني تداخل مجموعة من العناصر ذات الطبيعة المختلفة التي أدت إلى هذه الوضعية، لذلك يجب تجاوز إطار الموازنة و البحث عن حلول إضافية لأن اختلال التوازن الاقتصادي يمكن أن يكون أصل كل الاضطرابات الموجودة على مستوى الموازنة.

2- طرق تمويل العجز الموازني و آثارها:

يستخدم عجز الموازنة في التحليل المالي لقياس أثر الموازنة العامة للدولة في المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكذلك دورها في عملية التنمية و حشد الموارد في الدول النامية و يميز للعجز المالي المفاهيم التالية⁽²⁾:

- العجز الموازني الشامل: يتضمن حاصل طرح الإيرادات العامة الضريبية و غير الضريبية مع عدم احتساب دخل الاقتراض من النفقات العامة متضمنة فوائد القروض مع استبعاد إهلاك ديون الحكومة.
- الدين العام الموازني: حصيدا طرح الإيرادات الضريبية و غير الضريبية من النفقات العامة والتي تتضمن الإنفاق الجاري والإنفاق الرأسمالي الصافي والأصول المالية الصافية.
- العجز الجاري الموازني: وهو حصيدا طرح الإيرادات العادية من النفقات الجارية.
- العجز المالي الموازني المحلي: وهو ناتج طرح المنح الخارجية من حصيدا طرح الإنفاق العام من الإيرادات الحكومية.

عندما تستهدف السياسة المالية نتيجة الظروف والأوضاع الاقتصادية إحداث عجز مالي، فإنه على السياسة المالية، والتي تقوم بتطبيقها السلطات المالية إيجاد سبل لسد هذا العجز، وتتمثل هذه السبل إما في القروض العامة أو الإصدار النقدي.

أ- تمويل العجز من خلال القروض العامة (الدين الحكومي):

من بين الوسائل و الطرق الهامة التي تلجأ إليها الدولة من أجل تمويل عجز الموازنة و التخفيض منه هو الاقتراض بجميع أنواعه، سواء كان داخليا أو خارجيا، حيث يتنوع الاقتراض الداخلي إلى العديد من الأنواع، ونفس الشيء ينطبق على الاقتراض الخارجي، حيث يختلف نوع القرض حسب مصدر الجهة المانحة له.

- الاقتراض الداخلي (المحلي):

هناك العديد من مصادر الاقتراض الداخلي (التمويل المحلي) التي تلجأ إليها الدولة لتغطية عجز موازنتها، لعل من أهمها: البنك المركزي، البنوك التجارية، و الاقتراض من الجمهور⁽¹⁾.

⁽²⁾ عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص: 17-18.

⁽¹⁾ عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص: 133.

✓ **الاقتراض من البنك المركزي:** يعتبر البنك المركزي المستشار المالي للدولة و مصدرا هاما من مصادر الائتمان، حيث تلجأ إليه الدولة عندما تكون بحاجة لدعم مالي لتغطية عجز موازنتها و تدعم به نفقاتها. و يعتبر اللجوء إلى البنك المركزي خطوة توسعية لأن ازدياد الائتمان المسموح للحكومة، لا يتطلب إجراء تخفيض مقابل في الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، حيث تؤدي زيادة القروض الممنوحة للحكومة توسع في القاعدة النقدية بواسطة المضاعف النقدي⁽²⁾. ومن جهة أخرى نستطيع القول بأن اللجوء إلى البنك المركزي لا ينجر عليه أثر انكماشى مباشر على الطلب الكلي، لأن البنك المركزي ليس بحاجة لتخفيض الائتمان من أجل توسيع الائتمان للحكومة⁽³⁾.

✓ **الاقتراض من البنوك التجارية:** و يتوقف الائتمان الممنوح للحكومة من طرف البنوك التجارية على مدى قدرة هذه الأخيرة على تمويل هذا الائتمان دون تخفيض الاقتراض على القطاعات الأخرى، لأنه عندما لا يكون لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطات التي يمكن استخدامها من أجل الزيادة في العرض الكلي للائتمان، فإن أي زيادة في الاقتراض الحكومي سوف تكون على حساب القروض الممنوحة للقطاعات الأخرى. بمعنى آخر أنه إذ لم يكن لدى البنوك التجارية فائض زائد، فإنه يمكن لها إقراض الحكومة من خلال الحد من الائتمان الخاص، بحيث يولد ضغوطا آلية تزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي حيث أن هذا النوع من الاقتراض لن يكون له أثر على الطلب الكلي. أما إذا كان لدى البنوك التجارية فائض في الاحتياطات أو قام البنك المركزي من خلال عملياته النقدية بتوفير احتياطات زائدة و إضافية، كل هذا يؤدي بالتأثير على قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث أنه في هذه الحالة سوف يكون هناك أثر توسعي على الطلب الكلي و على المخزون النقدي من خلال الائتمان المقدم من الحكومة⁽⁴⁾.

✓ **الاقتراض من الجمهور:** و هو مصدر آخر تلجأ إليه الحكومة لتمويل عجز موازنتها، حيث تقوم الدولة بطرح أدونات الخزينة^(*) في السوق أو عن طريق البنك المركزي للجمهور و المتعاملين في السوق المالي و ذلك بسعر الفائدة السائد في السوق. و يشترط في نجاح عملية طرح أدونات الخزينة أن يكون سعر الفائدة المطبق عليها موجبا، أي أن يكون أكبر من معدل التضخم، بالإضافة إلى توفير سوق واسعة للأوراق المالية تتداول فيها هذا النوع من السندات خصوصا مع ما تتمتع به من امتيازات في كونها ذات سيولة عالية و هو ما يشجع الأفراد على شرائها. و كثيرا ما تقوم الحكومة بإعفاء الفوائد على هذه السندات وذلك من أجل تشجيع الطلب عليها، و ما تجدر الإشارة إليه أنه لا يسمح للبنك المركزي بالدخول في شراء هذه الأدون إلا عند اللزوم. و ذلك عندما لا يكون هنا إقبال وطلب كافي على هذه الأدون، حيث أنه في هذه الحالة يدخل من أجل تغطية الفراغ

(2) محمود حميدات، دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية تطبيق عملي على الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995، ص: 136.

(3) عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص: 134.

(4) محمود حميدات، مرجع سابق، ص ص : 136-137.

(*) إذن الخزينة هو سند بدين على الحكومة و هو دين قصير الأجل (عادة ثلاثة أشهر) حيث يتداول هذا الإذن بنفس طرق تداول الأوراق التجارية.

غير مغطى، حيث يقدر حجم الديون المطروحة للبيع بقدر العجز المتوقع في الموازنة العامة للدولة المرغوب و المراد تغطيتها بتلك الأذون⁽¹⁾.

إن اعتماد الدولة على أدوات الدين المحلي ورغم أهميتها في تغطية عجز الموازنة، حيث تعتبر هذه الأدوات غير تضخمية- لا ينتج عن استعمالها أي عملية إصدار نقدي جديد-، لكن عندما لا تحسن الدولة استغلالها و تفرط في استعمالها، تنتج عنها الكثير من الآثار لعل من أهمها⁽²⁾:

• تزايد الدين العام الداخلي و ارتفاع أعبائه سواء من ناحية ارتفاع الأقساط أو الفوائد وهذا ما يسبب إرهاقا ماليا كبيرا؛

• مع زيادة أعباء الاقتراض العام الداخلي بزيادة تزيد عن الزيادة في موارد الدولة السيادية وهذا ما يؤدي إلى استفحال عجز الموازنة العامة نفسه؛

• إن اقتراض الحكومة بأسعار فائدة مرتفعة يجعلها تقريبا المقترض الوحيد و المسيطر على السوق وبالتالي تستحوذ على أغلبية الإذخارات (مزاحمة القطاع الخاص) وتوجهها لتمويل عجز الموازنة بدلا من تمويل الاستثمارات و هذا ما يضر بالإنتاج و الاستثمار و بالتالي النمو الاقتصادي.

- الاقتراض الخارجي:

يعتبر الاقتراض الخارجي من أهم الوسائل التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها من أجل تغطية جزء من عجز موازنتها، خصوصا النفقات المتعلقة بالنقد الأجنبي، وتأخذ أشكال التمويل الخارجي الأشكال التالية:

✓ **المنح الخارجية:** وهي عبارة عن تدفقات يمكن أن تكون في صورة نقدية بحيث تعمل الدولة المانحة بتقديم مقدار معين من النقد الأجنبي للدولة التي تعاني من العجز؛ أو تكون على شكل عيني كالمعونات السلعية و خاصة السلع الغذائية حيث تباع هذه السلع محليا و تستخدم مبالغها في تمويل عجز الموازنة، وما تجدر الإشارة إليه أنه بإمكان هذه المنح أنت كون موجهة لتمويل المشاريع التنموية أو تقوم بإتمام بعض مشاريع البنية الأساسية حيث يساعد ذلك الحكومة على توجيه بعض الموارد منها من أجل مواجهة العجز الذي تعاني منه⁽¹⁾.

✓ **التمويل بواسطة التدفقات و التحويلات من المؤسسات الدولية:** أصبح للمؤسسات الدولية أهمية واسعة في جانب التمويل الدولي ومن بين أهم هذه المؤسسات البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، و البنوك الإقليمية و يضاف إليها مؤسسات التنمية و التمويل الدولي، حيث يقوم البنك العالمي و صندوق النقد الدولي بتقديم مساعدات و قروض للدول التي تعاني من عجز مالية داخلية و خارجية و خاصة العجز في الموازنة العامة لكن في مقابل الخضوع لشروطهما والتي تتضمنها برامج التثبيت و التصحيح الهيكلي. ومن جهة أخرى تلجأ الدول

(1) رمزي زكي، انفجار العجز - علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشى و المنهج التنموي، دار الهدى للثقافة و النشر، سوريا، 2000، ص: 166.

(2) نفس المرجع السابق، ص: 169.

(1) عبدالرزاق الفارس، مرجع سابق، ص: 133.

لتغطية عجز موازنتها إلى القروض التجارية و التي تأتي بشكل رئيسي من البنوك التجارية الأجنبية، حيث يمكن أن تدوم هذه القروض بضعة أشهر أو مدة معينة من الزمن وموجهة لأغراض محددة⁽²⁾.

و مع زيادة الميل للاقتراض الخارجي للكثير من الدول زادت آثار اعتماد هذا النوع من التمويل، ويمكن تلخيص هذه الآثار فيم يلي⁽³⁾:

- الإفراط في هذا الاقتراض يؤدي إلى ارتفاع حصيللة الديون الخارجية و تراكمها؛
- الزيادة الكبيرة في عبء خدمة هذه الديون سواء في خدمة أقساطها أو فوائدها؛
- ارتفاع معدل خدمة الديون و هذا ما يؤدي إلى اقتطاع جزء كبير من حصيللة صادرات هذا البلد؛

• مع ارتفاع عبء المديونية الخارجية للدول زاد هذا من تنافسها على النقد الأجنبي المحدود، والذي نشأ عنه صعوبة كبيرة في التوفيق بين دفع التزامات المديونية و بين الاقتراض من أجل تمويل الواردات؛

- عدم مساهمة هذه التدفقات إلى الداخل في تخصيص الاستثمارات الرشيدة إلا بنسب قليلة؛
- تصاعد التزامات الدولة المالية جراء تأخر عملية التصحيح الاقتصادية في الدول التي تعاني من عجز الموازنة.

ب - الإصدار النقدي

عندما تتزايد النفقات العامة عن الإيرادات العامة فإن الدولة قد تلجأ للإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي ، ومن الضروري أن يتم الإصدار النقدي في حدود الغطاء الموجود في المجتمع من سلع وخدمات، فإذا تم إصدار أوراق نقدية دون أن يقابلها غطاء من السلع والخدمات، فمعنى ذلك أن كمية أكبر من النقود تطارد كمية أصغر من السلع والخدمات و يسمى هذا الأمر بالتضخم النقدي وكذلك يحدث تضخم عندما يتم خلق الائتمان بزيادة النقود المصرفية بمعدل يفوق معدل نمو الناتج الوطني و يسمى هذا التضخم بالتضخم المالي.

وبذلك يمكن للدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد تمويل النفقات العامة بموارد وإيرادات غير مملوكة لها، أو غير حقيقية و يعد الإصدار النقدي الجديد من أسهل الوسائل التي تلجأ إليها الدولة في تغطية النفقات العامة في حالة عدم كفاية الإيرادات العامة، وتلجأ إليها الدول النامية بصفة خاصة، عند عجزها عن الاقتراض أو زيادة حصيللة الضرائب.

و لقد اختلف الاقتصاديون حول نظرية تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي وظهرت ثلاثة اتجاهات⁽¹⁾:

⁽²⁾ نفس المرجع، نفس الصفحة.

⁽³⁾ رمزي زكي، مرجع سابق، ص ص: 130-131.

- **الاتجاه الأول:** المؤيد لنظرية تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي ويعتقد أصحاب هذه النظرية أن هذا التمويل يحقق ما يلي:

- تشجيع الاستثمار و يسرع معدلات النمو الاقتصادي؛
- يخلق كتلة سلعية في المستقبل تكفي لإعادة امتصاص الكتلة النقدية مصدر هذا التمويل؛
- التمويل بالعجز يساعد على توزيع أعباء التنمية بين أجيال الحاضر و المستقبل.

- **الاتجاه الثاني:** و يمثل الفريق المعارض لهذا النوع من التمويل، وتبريرهم لذلك هو أن هذا التمويل يؤدي إلى تضخم نقدي حاد نظراً لأنّ البلدان التي تلجأ إليه غالباً ما يكون جهازها الإنتاجي ضعيفاً، والميل الحدي للاستهلاك لدى أفرادها مرتفعاً، وما يترتب عن هذا التضخم من تشجيع المضاربة، ضعف الادخار، وتردي مستوى المعيشة لأصحاب الدخل الضعيفة (المحدودة) ومنه زيادة التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع. لهذا نادى أصحاب هذا الاتجاه بضغط النفقات العامة ومحاربة الدعم السلعي لأنّ ذلك يؤدي إلى ظهور السوق السوداء التي تعبر عن الواقع الفعلي لأسعار السلع المدعومة وتزيد من بؤس الطبقات الفقيرة.

الاتجاه الثالث: المعتدلون في نظريتهم إلى سياسة تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي ، ويرى هؤلاء الاقتصاديون أن التمويل بالعجز يجب أن يكون ضمن حدود معينة، وأن يوجه نحو المشاريع الإنتاجية ذات مردود سريع تستطيع من خلال الطلب على إنتاجها امتصاص الكتلة النقدية الزائدة كما يجب أن يترجم التمويل بالعجز إلى سلع وخدمات منتجة تكافئ الكتلة النقدية الفائضة، كما أنّ نسبة التمويل بالعجز لا تتعدى معدل زيادة الناتج.

و لتفادي الآثار السلبية الناتجة عن الإصدار النقدي الجديد، يمكن ذكر شروط إنجاح الإصدار النقدي الجديد فيما يلي:

- تميز الجهاز الإنتاج بالمرونة وعدم الجمود؛
- توجيه الإصدار الجديد إلى استثمارات حيوية وسريعة العائد يمكن من خلالها الاستغناء عن الإصدار الجديد فيما بعد؛
- ضخ الإصدار النقدي الجديد على فترات متباعدة وفي جرعات صغيرة؛
- تضافر السياسات الاقتصادية مثل سياسات الاستثمار وسعر الفائدة والضرائب، وذلك لضمان السيطرة على الآثار التضخمية الذي يسببها الإصدار النقدي.

مما سبق يمكن أن نقول أن العجز الناجم بالموازنة العامة للدولة في الدول النامية عادة ما يحدث كنتيجة لجمود حصيلة الضرائب وعدم قدرتها للحاق بالنمو السريع للإنفاق الحكومي على السلع والخدمات المحلية والذي يمكن تسويته من خلال الموارد المحلية (زيادة الإصدار النقدي، زيادة القروض المحلية)، وكذلك

(1) عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص ص: 20-22.

عجز موارد النقد الأجنبي عن تمويل السلع والخدمات المنتجة بالخارج، الأمر الذي يتم تسويته من خلال الديون الخارجية والإعانات الخارجية أو جذب الاستثمارات الأجنبية.

مما سبق نخلص في هذا الفصل أن السياسة المالية قد شهدت عبر تاريخ الفكر الاقتصادي تطورات جوهرية في بنيتها وأدواتها، حيث أصبحت من أهم السياسات الاقتصادية الكلية المعاصرة، فهي أداة مالية في يد الدولة للقيام بدور فعال وقوي في النشاط الاقتصادي والاجتماعي.

فتعاقب الأزمات والإختلالات التي تعصف باستقرار الاقتصاد الوطني من حين لآخر أجبر السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد، لتنتقل إلى التدخل في جميع المجالات، وبالرغم من الجدل الذي يثار حول جدوى هذا التدخل وفاعليته في التأثير على النشاط الاقتصادي، إلا أن الأكيد أن السياسة المالية تستطيع أن تحقق الأهداف التي ينشدها الوطني من خلال الكفاءة في توزيع الموارد والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي و الكلي وإعادة توزيع الدخل و أخير تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

ومن الأكيد كذلك أن السياسة المالية تمتلك أدوات ذات أهمية بالغة والمتمثلة في السياسة الإنفاقية و السياسة الضريبية بالإضافة إلى الموازنة العامة حيث تستطيع استخدام هذه الأدوات للتأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم الوصول إلى الوضع المرغوب الذي تستهدفه الحكومة.

لذلك نجد أن الأدوات المالية (السياسة الضريبية، و السياسة الإنفاقية) يمكنها تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع فضلا عن قدرتها على ترشيد استخدام الأموال العامة، وتحقيق أقصى إنتاجية من هذه الأموال، كذلك لا يمكن إنكار فعالية هذه الأدوات و الدور الهام الذي يمكن أن تلعبه في الوقت الحاضر من خلال تأثيرها على حجم العمالة و الدخل الوطني و مستويات الأسعار و مستويات الاستثمار و أخيرا تعتبر الأدوات المالية من الوسائل الفعالة التي تستخدمها الدول للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها بهدف تحقيق التوازن على المستوى الداخلي والخارجي ومن ثم التوازن الاقتصادي العام.

الفصل الثاني:

اندماج السياسة المالية ضمن منظومة التوازن الاقتصادي العام

إنّ التوازن الاقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الاقتصادي ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية على المستوى الكلي، في كون أنه يساعد على التنبؤ بالمركز التوازني للاقتصاد الوطني، و من هنا تتجلى أهمية التوازن الاقتصادي عند دراسة المشكلة الاقتصادية في شكلها الإجمالي لإظهار التباين والتوافق القائم بين المتغيرات الإجمالية على المستوى القطاعي أو الكلي مع البحوث في مقومات التوازن الاقتصادي وأسباب اختلاله وسبل معالجتها.

و لقد تطور مفهوم التوازن بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ولم يعد مجرد تحقيق توازن حسابي بين النفقات العامة و الإيرادات العامة بل الأهم من ذلك هو تحقيق التوازن الاقتصادي، لذا استلزم على السياسة المالية أن تكيف أدواتها (إنفاقا واستقطاعا) بما يتماشى وأغراض التوازن الاقتصادي، الأمر الذي يؤكد أن ما تحققه السياسة المالية العامة في إطار نظرية التوازن الاقتصادي، يؤدي إلى تعظيم مردود النظام الاقتصادي ويساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية.

إن تحقيق التوازن الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء، يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاث: الاقتصادية والمالية والنقدية. إن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع إليها دائما و هي التوازن الاقتصادي.

و سنتناول هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

***المبحث الأول: التوازن الاقتصادي والسياسة المالية؛**

***المبحث الثاني: تكامل السياستين النقدية و المالية في إطار التوازن الاقتصادي**

***المبحث الثالث: برامج الإصلاح الاقتصادي.**

المبحث الأول: التوازن الاقتصادي و السياسة المالية

لا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثم وسائل تحقيقه، فهناك نماذج للتوازن بشقيه الجزئي و الكلي، ونماذج للتوازن الداخلي والخارجي، ومن ثم نماذج للتوازن الاقتصادي العام. وضمن هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم التوازن في الفكر الاقتصادي، ثم إلى التوازنين الداخلي و الخارجي ودور السياسة المالية في تحقيقهما.

المطلب الأول : تطور مفهوم التوازن في الفكر الاقتصادي

أولاً: مفهوم التوازن الاقتصادي

التوازن في الأصل هو تطبيق لمفهوم فيزيائي ، ويقصد به "تعادل قوى المتغيرات المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة، أي أن تكون محصلة جميع المتغيرات المؤثرة في الظاهرة مساوية للصفر⁽¹⁾. و بعبارة أخرى فإن فكرة التوازن تعني أن ظاهرة معينة لا يمكن تفسيرها إلا بعدد من المتغيرات و القوى المتعارضة في اتجاهاتها أو حركاتها ، بحيث أن تقابلها يحقق للظاهرة ثباتا و نظاما في الحركة وقد احتفظت فكرة التوازن بهذا المفهوم عند تطبيقها في العلوم الاقتصادية مع بعض التطوير⁽²⁾.

فالتوازن الاقتصادي إذن هو وضع ثبات نسبي لظاهرة اقتصادية معينة، ما لم تحدث أي مؤثرات خارجية على المتغيرات ذات الصلة بالظاهرة وبالتالي إبعادها عن هذا الوضع، و يمكن شرح ذلك بأن المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة المدروسة، تأخذ قيما مختلفة تتغير صعودا أو هبوطا وقد تستقر لفترة معينة عند قيمة معينة أو مستوى معين، وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لانهائي من المتغيرات والمسببات و إذا لم يتواجد ما يغير هذه المؤثرات والعوامل التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير فإنّ هذه القيمة تعرف بالقيمة التوازنية⁽³⁾.

و التوازن أيضا هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محدّدة بحيث أنّ عدم استمرار إحداها أو نقصها أو زيادتها مع ثبات غيرها ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات و التأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي إلى سيرته الأولى⁽⁴⁾.

و يقصد بالتوازن الاقتصادي كذلك وصول الاقتصاد إلى الحالة المثالية التي من خلالها يتم الاستقرار بين المتغيرات الاقتصادية و هذا بدوره ينعكس على النمو و التطور الاقتصادي. وقد توحى فكرة التوازن

(1) عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص: 23 - 24.

(2) مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1975، ص: 289.

(3) نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية، 2000، ص: 22.

(4) مبارك حجبر، التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية، المكتبة الأنجلو مصرية، دون سنة نشر، ص: 51.

الاقتصادي بالسكون الذي لا يتناسب مع المفهوم الحديث للأهداف الاقتصادية التي تؤكد على التوازن الحركي الذي يتماشى مع التحليل الكلي للاقتصاد⁽¹⁾.

و يختلف مفهوم التوازن الاقتصادي عن الاستقرار الاقتصادي الذي هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى المحافظة على الوضع الاقتصادي القائم بغض النظر عن كونه مثالياً أو غير مثالي، فمثلاً المحافظة على المستوى العام للأسعار عبر معدلات مقبولة من التضخم أو الحد من ارتفاع معدلات البطالة من خلال تحقيق مستويات عالية من التشغيل.

و عند النظر إلى مفهوم التوازن الاقتصادي من زاوية العلاقة بين الطلب و العرض فإنه يعني تعادل العرض الكلي والطلب الكلي، و يحصل المستوى التوازني في الاقتصاد عند النقطة التي يتقاطع عندها الطلب الكلي مع العرض الكلي⁽²⁾.

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتياً وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أن الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أن اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي.

و في هذا الإطار نجد أن التوازن الاقتصادي قد يكون داخلياً وهو في هذه الحالة يشمل تحقيق التوازن في القطاع الحقيقي و النقدي، ففي القطاع الحقيقي يتطلب التوازن تعادل الطلب الكلي مع العرض الكلي عند مستوى أسعار معين، أما في القطاع النقدي فيتطلب التوازن تساوي عرض النقود مع الطلب عليها. أما التوازن الاقتصادي الخارجي فيقصد به تساوي قيمة الصادرات الحقيقية مع صافي التدفقات المالية و يتحقق ذلك بوجود توازن مطلق في ميزان المدفوعات و توازن سوق العملات الأجنبية. فإذا ما تحقق توازن في جميع هذه القطاعات (الحقيقي، النقدي و الخارجي) فيمكن القول أن الاقتصاد في حالة توازن عام.

و قد اختلفت وجهات نظر المدارس الاقتصادية في بيان وضع التوازن الاقتصادي و فيما يأتي مناقشة وجهة نظر كل من المدرسة الكلاسيكية و الكينزية و التطورات اللاحقة عليهما.

ثانياً: الفكر الكلاسيكي والتوازن الاقتصادي

أوضحت المدرسة الكلاسيكية التي سادت لغاية الثلاثينيات من القرن العشرين أن الاقتصاد يتوازن بصفة تلقائية انطلاقاً من اعتقادها بوجود آلية اليد الخفية، إذا يتعادل الطلب الكلي بصفة مستمرة مع العرض الكلي لما يفترضونه من أن العرض يخلق طلباً مساوياً له وفقاً لقانون ساي للأسواق و لذلك فإن وضع الاقتصاد

(1) حيدر نعمت بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2008، ص: 11.

(2) رمضان محمد مقلد و علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 131.

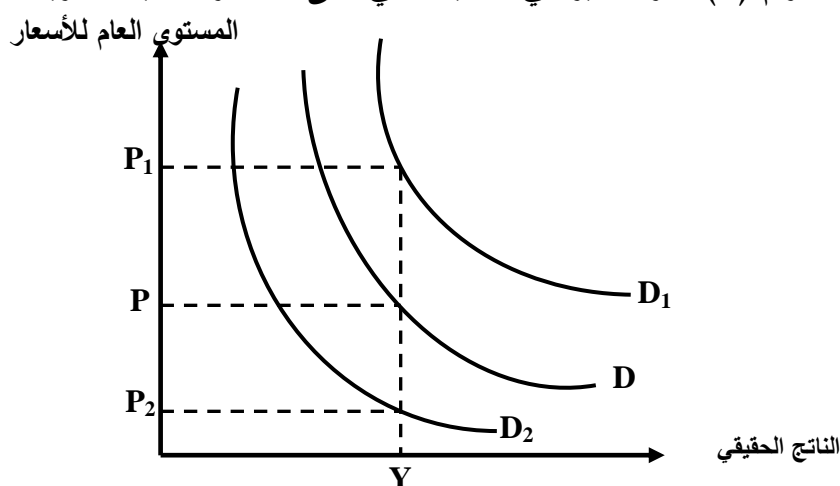
يكون عند مستوى الاستخدام الكامل. و انسجاما مع تلك الفروض ذهب الفكر الكلاسيكي إلى الاعتقاد بحيادية النقود، وعليه فهم ينكرون أي دور لها في تحديد المتغيرات الحقيقية الكلية كالدخل و الإنتاج و الاستخدام⁽¹⁾. و لأجل الوصول إلى تحليل التوازن سيتم تعريف كلا من الطلب الكلي و العرض الكلي وفقا للمنظور التقليدي.

- الطلب الكلي:

و يمثل مجموع السلع و الخدمات التي يطلبها المجتمع مع توفر الرغبة و القدرة الشرائية لها. و يرتبط الطلب الكلي بعلاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار وعليه سيكون منحنى الطلب الكلي سالب الميل و الانتقال من نقطة إلى أخرى على هذا المنحنى يمكن أن يفسر على أساس تغير القوة الشرائية للنقود بسبب تغير المستوى العام للأسعار و بافتراض ثبات الكمية المتداولة من النقود.

أما إذا تغيرت كمية النقود فإن تأثيرها سيكون على مستوى الطلب بأكمله، وعندما تتغير كمية النقود يتغير مستوى الطلب الكلي تبعاً لها، وأن الزيادة أو الانخفاض في الطلب الكلي يؤثر في مستوى الأسعار دون أن يحدث تغيراً في الإنتاج الحقيقي كما هو مبين في الشكل (1).

الشكل رقم (1): أثر التغير في الطلب الكلي على الأسعار حسب النظرية الكلاسيكية



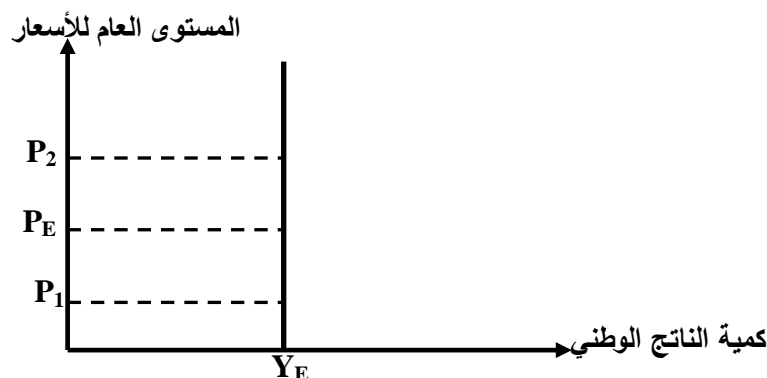
المصدر: نزار العيسى و إبراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار و مكتبة الحامد، ط1، عمان، 2006، ص: 138

- العرض الكلي:

لا يتأثر العرض الكلي بالمستوى العام للأسعار فهو من وجهة نظر الكلاسيك عبارة عن خط مستقيم عمودي على المحور الأفقي عند مستوى الاستخدام الكامل و من ثم فإن أي تغير في المستوى العام للأسعار يؤدي إلى الانتقال من نقطة لأخرى على نفس الخط من دون إحداث تغيير في حجم الإنتاج، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين العرض الكلي ومستوى الأسعار. كما في الشكل رقم (2).

الشكل رقم (2): العرض الكلي في المدرسة الكلاسيكية

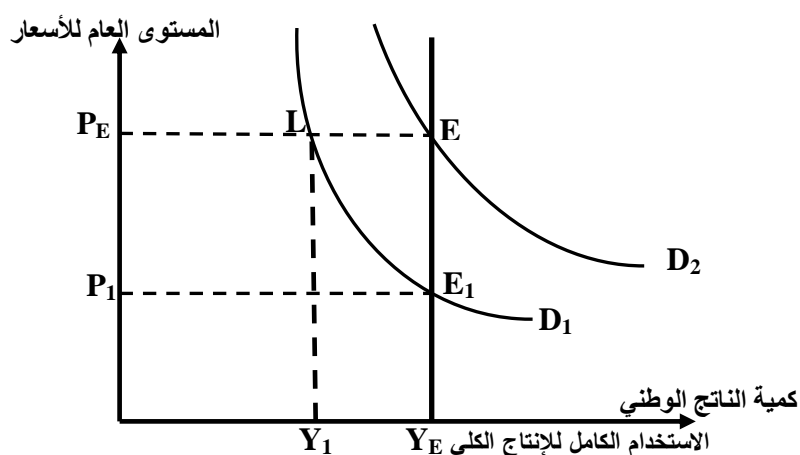
⁽¹⁾ خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، بغداد، 1987، ص: 137.



المصدر: نزار العيسي وإبراهيم سليمان، مرجع سابق، ص: 139

و عند الجمع بين الطلب الكلي و العرض الكلي نحصل على توازن القطاع الحقيقي في النظرية الكلاسيكية كما في الشكل الآتي:

الشكل رقم (3): الطلب الكلي و العرض الكلي وتحديد مستوى التوازن في الفكر الكلاسيكي



المصدر: نزار العيسي وإبراهيم سليمان، مرجع سابق، ص: 142.

يحصل التوازن عند النقطة (E) التي يقع عندها منحنى العرض الكلي مع الطلب الكلي (D₂)، وبما أن العرض الكلي يقع عند مستوى الناتج الذي يحقق الاستخدام الكامل، فإن التوازن لا بد أن يحصل فقط في حالة الاستخدام الكامل عند مستوى أسعار توازني (P_E)، وعند انخفاض الطلب الكلي إلى المستوى (D₁) مع بقاء مستوى الأسعار (P_E) فإن ما يساويه من إنتاج يتمثل بالنقطة (Y₁) وهو أقل من (Y_E) مما يؤدي إلى اختلال التوازن في سوق المنتجات.

إلا أن القوى التلقائية تعمل على إعادة التوازن، و تفسير ذلك أن انخفاض الطلب يؤدي إلى وجود فائض في العرض يدفع المنتجين إلى تقليص الإنتاج إلى (Y₁)، وينتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة التي تؤدي إلى انخفاض الأجور النقدية و هذا ما يشجع على زيادة الإنتاج الذي بدوره يؤدي إلى خفض الأسعار

تدرجياً إلى المستوى (P_1)، و بانخفاض الأسعار يتجه الإنتاج إلى مستواه السابق ولكن بنقطة توازن جديدة (E_1) وينطبق هذا التحليل على كامل عوامل الإنتاج الأخرى مما يؤدي في النهاية إلى تحقيق التوازن العام عند مستوى الاستخدام الكامل بفضل تلقائية جهاز الأسعار و توفر شروط المنافسة الكاملة.

أما عن وضعية التوازن النقدي عند الكلاسيك فيرتبط بنظرتهم للنقود و وظائفها، إذ جاءت النظرة الكلاسيكية للنقود على أنها مجرد وسيط في عملية التبادل وهي بمنزلة ستار يخفي وراءه العمليات الحقيقية في الاقتصاد الوطني، واسقطوا تماماً من حساباتهم وظيفتها بوصفها أداة للادخار أو للاكتناز، فالنقود مجرد عربة تحمل عليها القيم التبادلية في الأسواق.

لقد جاءت الفروض الكلاسيكية حول دور النقود في الاقتصاد إيماناً منهم بأن هناك نظاماً اقتصادياً يسوده التوافق بين العلاقات الحقيقية في الاقتصاد إذا ما تركت دون تدخل السلطات العامة (قانون ساي) فإن النقود تظل محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية، أو التقسيم ما بين القطاع الحقيقي و القطاع النقدي، ففي القطاع الحقيقي تتحدد العوامل الحقيقية كالدخل و الاستخدام و الإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه النظرية الكمية للنقود، وقد أخذت هذه النظرية شكلين رئيسيين هما: صيغة المعاملات، وصيغة الأرصدة النقدية الحاضرة.

- صيغة المعاملات (معادلة التبادل لفيشر)⁽¹⁾: وتمثل هذه الصيغة الأساس لنظرية المعاملات و يمكن من خلالها تفسير العلاقة التناسبية الطردية بين النقود و المستوى العام للأسعار على ضوء الافتراضات النظرية السابقة و تتمثل بمعادلة التبادل $MV=PT$. إذ أن (M) كمية النقود في التداول و (V) سرعة تطور النقود وهي ثابتة في الأمد القصير، (P) المستوى العام للأسعار، (T) حجم التبادل، وقد فسرت هذه المعادلة على أنها متطابقة إذ تمثل (MV) حجم الإنفاق على السلع و الخدمات النهائية في مدة محدودة، والجانب الآخر (PY)^(*) الذي يمثل القيمة الاسمية للناتج الوطني، واستناداً إلى الشكل (4) فإن التوازن التلقائي بين عرض النقود و الطلب عليها يعكس على التغير في المستوى العام للأسعار. وتمثل النقطة (A) مستوى التوازن بين الكمية المعروضة (MS_1) و الكمية المطلوبة (Md) عند السعر (P_1)، وعند زيادة عرض النقد إلى (MS_2) فإن التوازن يكون عند المستوى (A_1)، وعند مستوى أسعار أعلى (P_2) أي وضع التوازن يتغير عند حصول زيادة أو نقصان في عرض النقود.

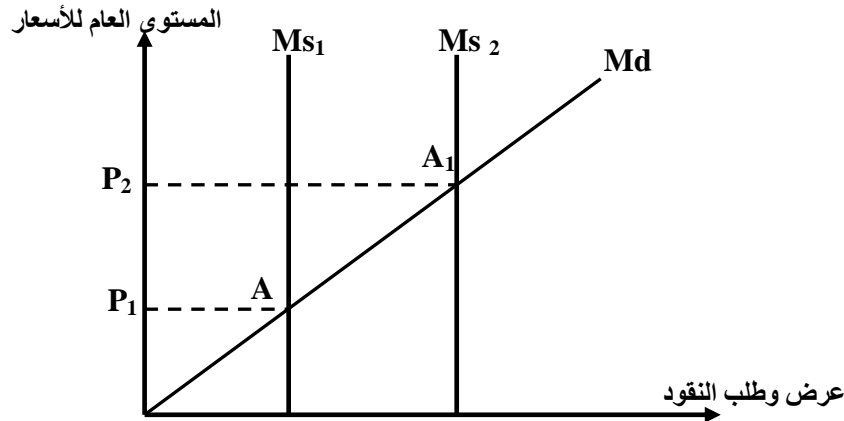
الشكل رقم (4): التوازن في ظل نظرية كمية النقود (صيغة المعاملات)

(1) ينظر: عبد الوهاب أمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار ومكتبة حامد، الطبعة الأولى، عمان، 2002، ص ص: 144-145.

-Ménéndian Claude., « Fiches de macroéconomie », Edition Ellipses, Paris, 1997, p: 67-68

(*) استبدلت (T) بالمتغير (Y) الذي يمثل كمية السلع و الخدمات المنتجة خلال مدة معينة و ذلك لربط كمية النقود بمستوى الإنتاج فأصبحت المعادلة

$MV=PY$



المصدر: عبد الوهاب أمين، مرجع سابق، ص: 145

من خلال ما سبق نجد أن تغيرات عرض النقود ليست قادرة على إحداث تغييرات في المستويات الحقيقية للمتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالإنتاج، والدخل، و سعر الفائدة، وهذا يعني أن زيادة الكمية المعروضة من النقود بنسبة معينة تسبب في ارتفاع الأسعار المحلية بنفس النسبة من العرض النقدي، مما يؤدي تغيير القيمة الاسمية وليست الحقيقية للنواتج القومي الاسمي، وإذا كان هذا المسار مقبولاً حول العلاقة ما بين عرض النقود والمستوى العام للأسعار فإنه يمكن القول إنه ليس بالإمكان الاعتماد على عرض النقود لتحفيز أو تغيير مسار الاقتصاد، لأن ما يحدث للقيمة النقدية للنشاط الاقتصادي هو نتاج التغيرات في المستوى العام للأسعار وليس في مستوى الإنتاج.

- صيغة الأرصدة النقدية الحاضرة (معادلة كامبردج) ⁽¹⁾:

إن المعادلة السابقة لفischer تم تطويرها في بريطانيا، وبالتحديد في جامعة كامبريدج، وذلك من خلال أعمال: "ألفرد مارشال" لذلك سميت هذه المعادلة المطورة، بمعادلة "كامبردج"، وتسمى بمعادلة الأرصدة النقدية (تأخذ بالحسبان وظيفة النقود كمستودع للقيمة بالإضافة لكونها وسيلة للمبادلة)، لأنها تقوم على العلاقة بين الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها من جهة، و بين الدخول النقدية للأفراد من جهة أخرى. ويمكن التعبير على معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي:

$$M=KPY \text{ . إذ أن: } \frac{1}{V} = K \text{ (مقلوب سرعة تداول النقود).}$$

و بهذا يتركز تحليل معادلة كامبردج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد للاحتفاظ بالنقود في شكل أرصدة نقدية عاطلة، وعلى ذلك، و فقا لهذه المعادلة يتحدد الطلب على النقود تبعاً للدخل النقدي، على اعتبار

⁽¹⁾ للمزيد ينظر:

- أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)، الأهلية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص: 62-63 .

- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف، مطبعة الديواني، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بغداد، 1986، ص: 216-217.

أن هناك نسبة معينة (K) من الدخل يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة نقدية سائلة، وبالتالي عندما يرغب الأفراد في إنقاص ما يحتفظون به من أرصدة نقدية فهذا سيؤدي إلى زيادة الإنفاق و بالتالي زيادة الطلب على السلع و من ثم أخيرا ارتفاع الأسعار.

هذا و يتم التوازن بين الادخار و الاستثمار من خلال سعر الفائدة، وهذا الأخير يكون ثمنا لعرض رأس المال، فهو يتحدد كأى ثمن يتفاعل قوى العرض(الادخار) و الطلب(الاستثمار) و هي قوى حقيقة وليست نقدية. وبناء عليه يرتبط الادخار بعلاقة طردية مع سعر الفائدة بينما يمثل الاستثمار دالة سالبة في سعر الفائدة. إذ أن زيادة الادخار تؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على الأموال لغرض الاستثمار و تستمر هذه الزيادة إلى أن يتم التعادل تلقائيا، كما أن الزيادة في الاستثمار تؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة مما يشجع الأفراد على زيادة مدخراتهم وهكذا يعود التوازن من جديد بين الادخار و الاستثمار⁽¹⁾، إلا أن النظرية التقليدية أهملت العوامل النقدية التي تؤثر في سعر الفائدة و اعتبرت هذا الأخير هو المتغير الوحيد الذي يؤثر في الادخار، ولكن الادخار يعتمد على الدخل النقدي، و الدخل يعتمد على الاستثمار، و الاستثمار يعتمد على سعر الفائدة ، وهكذا فإن النظرية التقليدية يبدو أنها كانت تدور في حلقة مفرغة.

ثالثا: النظرية الكينزية و التوازن الاقتصادي

1- التوازن في القطاع الحقيقي⁽²⁾:

يقر كينز أنه من الممكن أن يكون الاقتصاد في حالة توازن دون مستوى التوظيف الكامل. و وفقا لنموذج كينز يتطلب التوازن في القطاع الحقيقي تساوي العرض الكلي للسلع و الخدمات الممثل بالنتاج الوطني الإجمالي مع الطلب الكلي الممثل بالإنفاق على الاستهلاك و الإنفاق على الاستثمار. إذ أن ما يتسرب من الدخل ليذهب في شكل ادخار يفترض أن يعوض بإنفاق استثماري مساوي له و في هذه الحالة فإن الطلب الكلي يساوي العرض الكلي. ولقد ركز كينز في تقديره لمستوى الناتج الوطني الكلي على الإنفاق الاستثماري و الإنفاق الاستهلاكي، وعليه فإن الطلب الكلي^(*) من وجهة نظره يساوي مجموع الإنفاق الاستثماري و الاستهلاكي أي

$$Y=C+I \dots\dots(1)$$

و يرتبط الإنفاق الاستهلاكي بعلاقة طردية مع الدخل الحقيقي ممثلة بدالة الاستهلاك: $C= C_0 + c y$ إذ أن C : الاستهلاك، y : الدخل، C_0 : الاستهلاك التلقائي، c : الميل الحدي للاستهلاك.

(1) عبد الوهاب أمين، مرجع سابق، ص ص: 147-148.

(2) مجيد علي وعفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، بيروت، 2004، ص ص: 211-212.

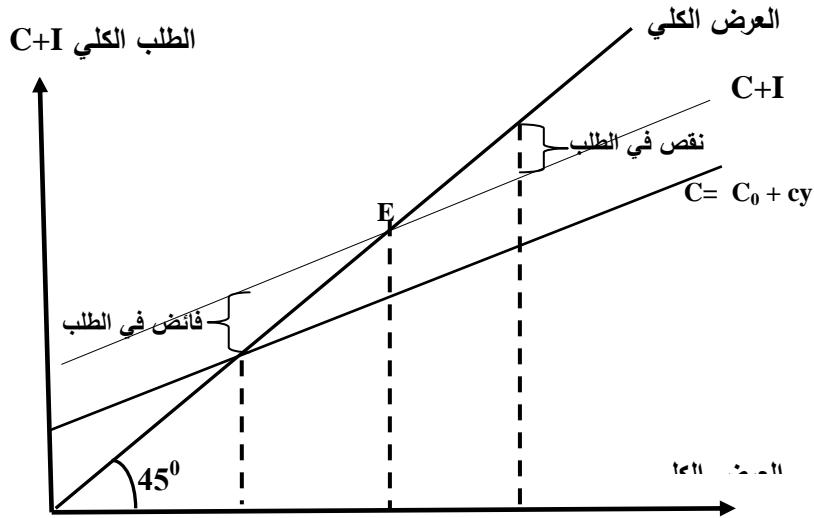
(*) جزأ كينز الطلب الكلي إلى أربع مجموعات انفاقية(الإنفاق الاستهلاكي الخاص، الإنفاق الاستثماري الخاص، الإنفاق الحكومي، الإنفاق الخارجي) ولتبسيط التحليل افترض أنه لا توجد مبادلات خارجية ولا قطاع حكومي.

و عند النظر إلى المعادلة (1) من زاوية استخدام الدخل فإن قسما من هذا الدخل ينفق على الاستهلاك و القسم الآخر يكون مدخرا أي أن: $Y = C + S$ ----- (2). حيث: S يمثل الادخار.

و عند دمج المعادلتين (1) و (2) نحصل على: $C + I = Y = C + S$ ----- (3) إذ يدل الطرف الأيمن من المعادلة على استخدامات الدخل بينما الطرف الأيسر على مكونات الطلب من السلع.

و من المعادلة (3) نستخرج المعادلة الأساس للتوازن الاقتصادي وهي: $I = S$ وعليه فالمفهوم الكينزي للتوازن يشير إلى ذلك المستوى من الدخل-ما يتوجب عرضه أو إنتاجه- الذي يسمح بتلبية وتنفيذ الطلب الاستهلاكي و الاستثماري ، دون زيادة أو نقصان، ويكون ذلك من خلال الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة. و يمكن توضيح التوازن في المفهوم الكينزي من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (5): المستوى التوازني للدخل الوطني (الطلب الكلي - العرض الكلي)



المصدر: مجيد علي وعفاف عبد الجبار، مرجع سابق، ص: 211.

يمثل الخط المرسوم بزاوية 45^0 من نقطة الأصل كل النقاط التي تقع على مسافات متساوية بين المحورين الأفقي و العمودي. و مادام الاقتصاد يعمل عند مستوى أقل من الإنتاج الذي يحقق التوظيف الكامل فيمكن اعتبار هذا الخط ممثلاً للعرض الكلي.

و يتحقق المستوى التوازني عند النقطة (E) و التي سماها كينز الطلب الفعال، ويتعادل عندها الطلب الكلي (استهلاك، استثمار) مع العرض الكلي، فإذا ارتفع الدخل إلى مستوى أعلى من النقطة (E) فإن الطلب الكلي يكون أقل من الإنتاج، أي أن هناك فائض في الإنتاج مما يؤدي إلى تراكم المخزون غير المرغوب فيه و

هذا يدعو رجال الأعمال إلى خفض الإنتاج في الفترات اللاحقة مما يؤدي إلى الاستغناء عن بعض القوى العاملة.

وقد تتدخل الدولة لتسريع أو لدفع الاقتصاد نحو مستوى الاستخدام الكامل عن طريق الإسهام في الإنفاق الحكومي إذ يلعب هذا الأخير (من وجهة نظر كينز) دور في غلق الفجوة بين الطلب و العرض الكليين لتحقيق التوازن الاقتصادي.

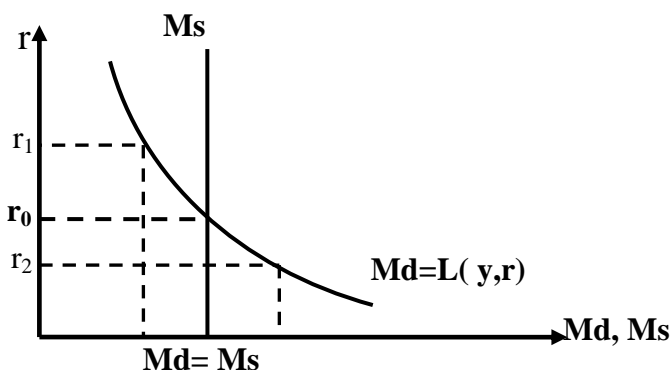
2- التوازن في القطاع النقدي⁽¹⁾:

يتطلب التوازن في السوق النقدي أن تكون هناك مساواة بين عرض النقود و الطلب عليها، وحسب النظرية الكينزية فإن الطلب على النقود يرجع إلى ثلاث دوافع وهي المعاملات و الاحتياط و المضاربة، إذ اعتبر كينز أن الطلب على النقود لغرض المعاملات و الاحتياط دالة طردية لمستوى الدخل ، أما الطلب على النقود من أجل المضاربة فهو دالة عكسية لمعدل الفائدة، أما عرض النقود فاعتبره عاملا خارجيا وغير حساس لسعر الفائدة.

وعندما يلتقي الطلب على النقود مع عرض النقود يتحقق التوازن عند سعر فائدة معين كما في الشكل(6) إذ يمثل عرض النقود بخط عمودي على المحور الأفقي، بينما الطلب على النقود يتغير طرديا مع الدخل و عكسيا مع سعر الفائدة، و سعر الفائدة التوازني هو (r_0) ، وعند سعر فائدة أعلى من (r_0) فإن كمية النقود المطلوبة أقل من كمية النقود المعروضة، أي أن هناك فائضا في عرض النقد لذلك فإن الأفراد يعملون على التخلص من النقود الفائضة عن طريق شراء السندات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السندات و انخفاض أسعار الفائدة بسبب العلاقة العكسية بين سعر الفائدة و أسعار السندات إلى أن تصل إلى المستوى التوازني (r_0) ، أما إذا انخفض سعر الفائدة إلى أقل من (r_0) ، فإن الطلب على النقود يفوق عرض النقود ولذلك فإن الأفراد يحاولون أن يعرضوا النقص الحاصل في النقود بالعمل على بيع السندات مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السندات و ارتفاع سعر الفائدة إلى المستوى التوازني (r_0) . وهذا يعني أنه إذا لم يتحقق شرط التوازن في السوق النقدي فإن سعر الفائدة سيتجه إلى التغيير إلى أن يتم تحقيق التوازن.

(1) للمزيد ينظر: عزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2006، ص ص: 48-56.

الشكل رقم (6) : التوازن في سوق النقد عند كينز



المصدر: أسامة بشير الدباغ، مرجع، سابق، ص: 119.

من خلال ما سبق نجد أن النظرية الكينزية ترى أن سعر الفائدة هي ظاهرة نقدية تتحدد في سوق النقد بتفاعل قوى عرض النقود و الطلب على النقود بدافع السيولة، في حين أن العلاقة بين الادخار و الاستثمار تتحدد في سوق السلع و الخدمات و هي التي تحدد مستوى التوازن للدخل الوطني. لكن معرفة سعر الفائدة في السوق النقدي، مرهونة حسب كينز بمعرفة مستوى الدخل، و لكن معرفة هذا الأخير تتطلب معرفة حجم الاستثمارات و الذي بدوره يعتمد على سعر الفائدة وهكذا تدور النظرية الكينزية في حلقة مفرغة هي الأخرى.

المطلب الثاني: التوازن الحقيقي و التوازن النقدي (منحنى IS-LM)

مما سبق يتضح أنه توجد حلقة مفقودة للربط بين المتغيرات الحقيقية والمتغيرات النقدية في النموذجين الكلاسيكي و الكينزي، ومن ثم لا يمكن الاعتماد عليهما في تفسير التغيرات الاقتصادية الناتجة عن العلاقة المتبادلة و المتداخلة بين سوق الإنتاج و سوق النقود. و في هذا الإطار قدم الاقتصاديان جون هيكس و ألفن هانس نموذجاً للتوازن الاقتصادي يشير إلى العلاقة التي تربط بين المتغيرات الحقيقية والنقدية في سلوك لا انفصال فيه، أي تحديد التوازن في كل من السوق السلعية، بتساوي الاستثمار مع الادخار، وفي الوقت نفسه تساوي عرض النقود مع الطلب عليها في السوق النقدية و سمي هذا النموذج باسم نموذج (IS-LM)⁽¹⁾، ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

أولاً: التوازن في السوق السلعي (IS)⁽¹⁾

(1) أسامة بشير الدباغ، مرجع سابق، ص: 127.

(1) للمزيد ينظر:

- صقر أحمد صفر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983، ص: 223 - 234.

سبق تبين أن شرط التوازن في السوق السلعية يتحدد بالمعادلة $S = I$ و على افتراض ثبات الكفاءة

الحدية للاستثمار فإن هذا الأخير يصبح دالة في سعر الفائدة وبالعلاقة عكسية، أي أن: $I = I_0 - gr$

إذ أن: (h) تعني الاستثمار التلقائي و (g) الميل الحدي للاستثمار.

أما الادخار فهو عبارة عن ذلك الجزء من الدخل غير المخصص للاستهلاك، إذ أن:

$$Y = C + S \Rightarrow S = Y - C$$

و أن دالة الاستهلاك هي: $C = C_0 + cY$ ، ومنه:

$$S = Y - C_0 - cY \Rightarrow S = -C_0 + (1-c)Y$$

و بتطبيق شرط التوازن: $S = I$ نجد:

$$-C_0 + cY = I_0 - gr \Rightarrow Y = \frac{C_0 + I_0}{1-c} - \frac{g}{1-c}r$$

من المعادلة الأخيرة نستنتج أن هناك علاقة عكسية بين الدخل و سعر الفائدة، فبانخفاض سعر الفائدة

يزداد الإنفاق الاستثماري ويرتفع مستوى الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الدخل الحقيقي، و يحدث

العكس في حالة ارتفاع سعر الفائدة. و هكذا يتم التوصل إلى علاقة توازنية بين سعر الفائدة و الدخل الحقيقي

في سوق السلع و تمثل تلك العلاقة بالمنحنى (IS) ، و يتوقف هذا المنحنى على مستوى الكفاية الحدية

للاستثمار و بالتساوي على منحنى دالة الاستهلاك، فأى ارتفاع في منحنى الكفاية للاستثمار أو في دالة

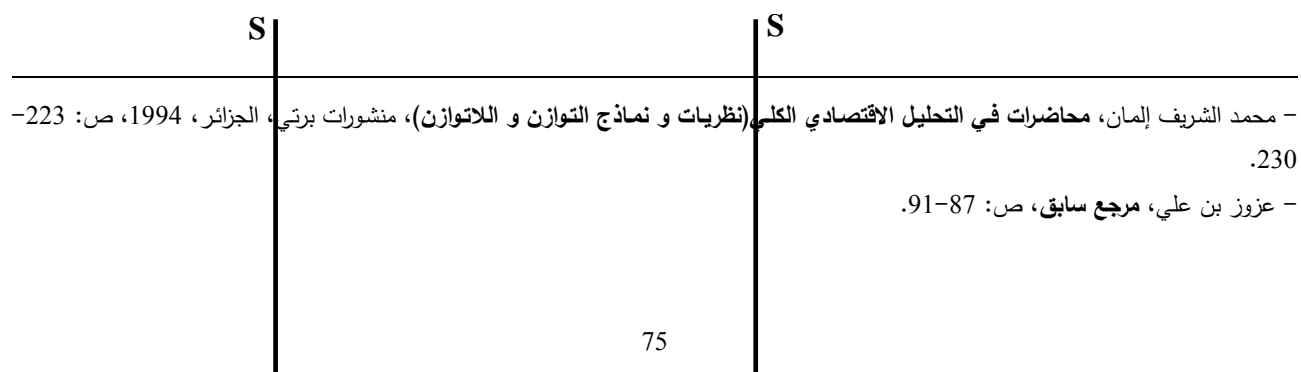
الاستهلاك أو في كليهما سوف ترفع من مستوى الدخل المقابل لكل من سعر فائدة معين وعليه سينتقل

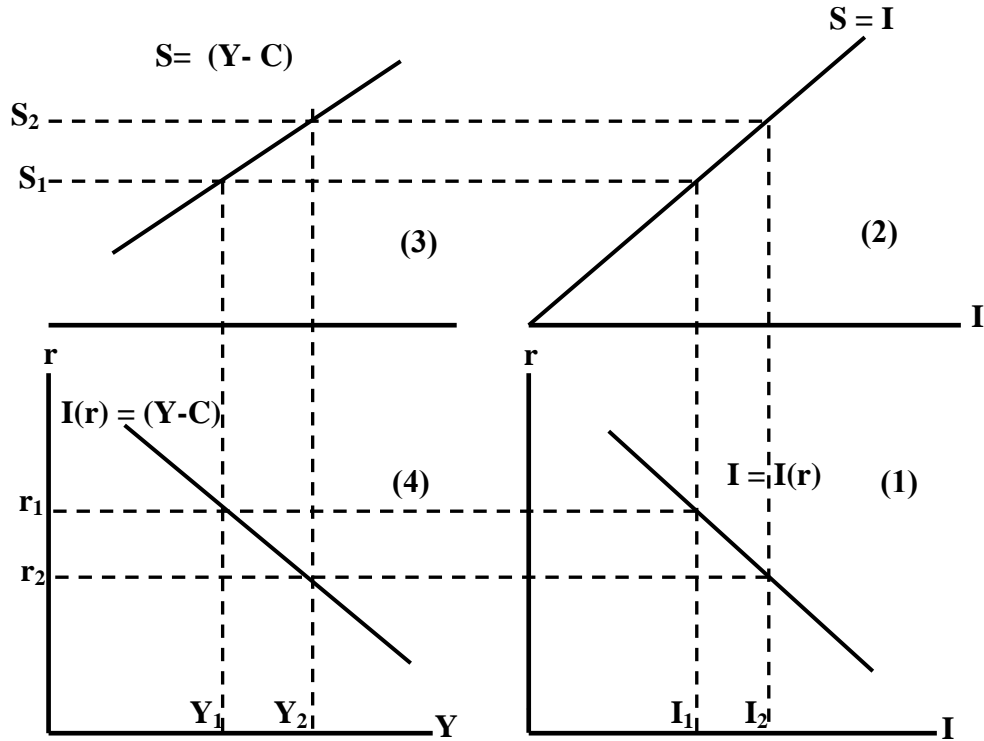
المنحنى (IS) إلى أعلى والعكس بالعكس.

ويمكن توضيح التوازن في سوق السلع و الخدمات، و كيفية اشتقاق منحنى IS بيانيا من خلال الشكل

التالي:

الشكل رقم (7): التوازن الحقيقي (منحنى IS)





المصدر: عزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 89

فالمربع رقم (1) من الشكل يبين لنا أن الإنفاق الاستثماري يتغير عكسياً مع معدل الفائدة، والمربع رقم (2) يبين شرط التوازن إذ أن أي نقطة تقع على الخط البادئ من نقطة الأصل يتساوى عندها الادخار المخطط مع الاستثمار المخطط. أما المربع رقم (3) فيظهر أن الادخار دالة متزايدة لحجم الدخل الوطني، والمربع رقم (4) يمثل المنحنى (IS) وهو منحنى سالب الميل و كل نقطة على هذا المنحنى تمثل حالة التوازن في القطاع الحقيقي عند مستوى دخل (Y) و سعر الفائدة (r). و ما تجدر الإشارة إليه أن كينز افترض ثبات المستوى العام للأسعار في تحليله للتوازن في القطاع الحقيقي.

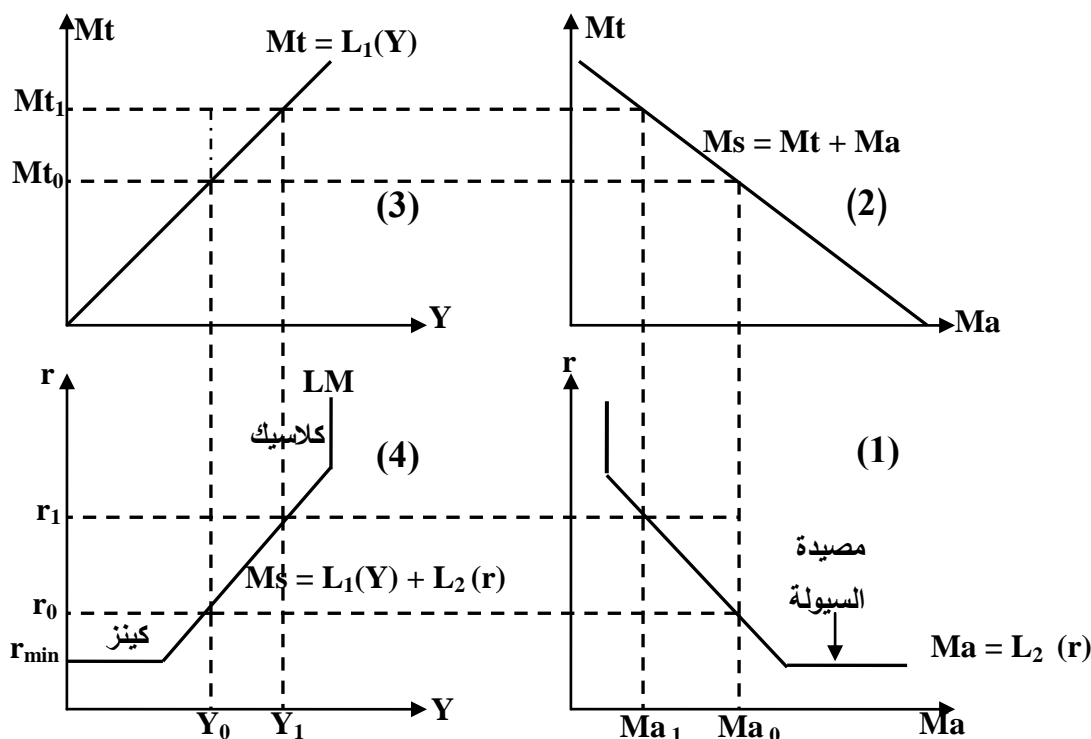
ثانياً: التوازن في سوق النقد (منحنى LM)⁽¹⁾

(1) للمزيد ينظر:

- مصطفى أحمد فريد، حسن سمير محمد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص ص: 223 - 232.

يتحقق التوازن في سوق النقود عندما يتساوى الطلب على النقود مع عرض النقود، وأن الطلب على النقود يعتمد على الدخل النقدي و سعر الفائدة، بينما عرض النقود يحدد من قبل السلطات النقدية، و بافتراض ثبات المستوى العام للأسعار فإن شرط التوازن هو: $M_s = L_1(Y) + L_2(r)$ و هذا يعني أن هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة تعبر عن شرط التوازن في سوق النقد و يطلق عليها منحنى (LM)، و يمكن توضيح كيفية اشتقاق هذا المنحنى بالشكل التالي:

الشكل رقم (8): التوازن في سوق النقود (منحنى LM)



المصدر: يوجين أ. دوليو، مرجع سابق، ص: 153.

الجزء رقم (1) من الشكل يمثل الطلب على النقود من أجل المضاربة وهو دالة سالبة في سعر الفائدة، ويلاحظ أنه عند أدنى مستوى من سعر الفائدة يصبح الطلب على النقود عديم المرونة لهذا السعر (المنحنى أفقي) وهنا تقع مصيدة السيولة الكينزية، أما **الجزء رقم (2)** فيبين الطريقة التي يتم بها تقسيم عرض النقود بين أرصدة المضاربة و أرصدة المعاملات محققا بذلك شرط التوازن، و أن أية نقطة على الخط الواصل بين محور الطلب على النقود من أجل المضاربة والطلب على النقود لغرض المعاملات تساوي كمية

- يوجين أ دوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، ترجمة رضا العدل وحلمي رضوان عبد العزيز، دار ماكجروهيل للنشر، القاهرة، 1974، ص: 145-153.

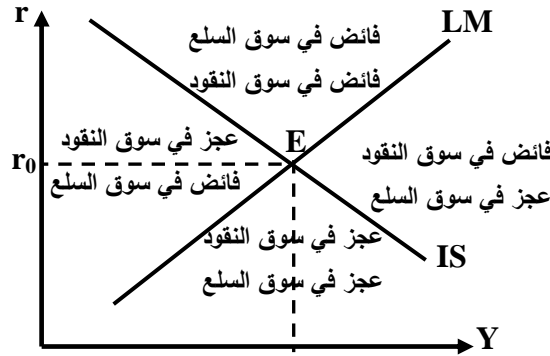
- عزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 91-95.

النقود لغرض المضاربة زائد كمية النقود لغرض المعاملات و الذي يساوي المجموع الكلي لعرض النقود. أما الجزء رقم (3) فيوضح العلاقة الطردية بين الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والدخل و أما الجزء رقم (4) فيوضح التوليفات الممكنة من مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة والتي تحقق شرط التوازن في سوق النقود و يمثلها المنحنى (LM).

وتجدر الإشارة أن المنحنى (LM) يتكون من ثلاث مناطق، فالمنطقة الأولى يكون فيها المنحنى لا نهائي المرونة وموازيا للمحور الأفقي عند المستويات المنخفضة من الدخل لأن الطلب على النقود من أجل المعاملات يكون منخفضا، ومنه يزداد الطلب على النقود من أجل المضاربة مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة حتى يصل إلى سعر محدد لا ينخفض بعده سعر الفائدة أبدا ليقع في فخ السيولة لكيّنز، وهنا نكون في المنطقة المنطقية الكينزية ، أما عند المستويات المرتفعة من الدخل في أقصى اليمين للمنحنى (LM) يصبح هذا الأخير موازيا للمحور العمودي، لأن عرض النقود يكفي لتغطية الطلب على النقود من أجل المعاملات، فيواصل سعر الفائدة ارتفاعه حتى يتم التخلص من أرصدة المضاربة كلها ويطلق على هذه المساحة اسم المنطقة التقليدية (الكلاسيكية) لأن النظرية التقليدية تقترض الطلب على النقود من أجل المعاملات فقط ولا علاقة بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة. وبين المنطقتين الكينزية والكلاسيكية يتجه المنحنى (LM) متزايدا مائلا بعلاقة طردية مع مستوى الدخل ليمثل الحالة العامة.

و للتغلب على القصور في النظريتين الكلاسيكية و الكينزية تم تشكيل نموذج للتوازن العام يربط الأجزاء الحقيقية للاقتصاد (القطاع الحقيقي) والذي ينطوي على الأنشطة والعمليات الحقيقية مثل الدخل، الاستثمار، الادخار، سعر الفائدة (السوق الحقيقية) مع الأجزاء النقدية (القطاع النقدي) والذي ينطوي هو الآخر على عرض النقود والطلب عليها وسعر الفائدة وذلك عن طرق الجمع بين المنحنيين (IS) و (LM) في شكل واحد و يحدد الدخل و سعر الفائدة أنيا في مستوى التوازن كما في الشكل رقم(9)

الشكل(9): التوازن في السوقين النقدي و السلعي (IS-LM)



المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين، مرجع سابق، ص: 335.

من الشكل نلاحظ أنّ النقطة (E) تمثل نقطة وحيدة لتوازن السوقين (LM) و (IS)، وأي نقطة بخلاف النقطة (E) سينجم عن اختلال في السوقين (عجز أو فائض) ولإعادة التوازن تتدخل الدولة من خلال السياستين النقدية و المالية، حيث يكون عمل السياسة النقدية منصبا على سوق النقود و ينعكس ذلك في انتقال المنحنى (LM)، أما السياسة المالية فيكون عملها منصبا على سوق السلع و الخدمات و ينعكس ذلك في انتقال منحنى (IS).

ثالثا: السياسة المالية والتوازن الاقتصادي العام (IS - LM)

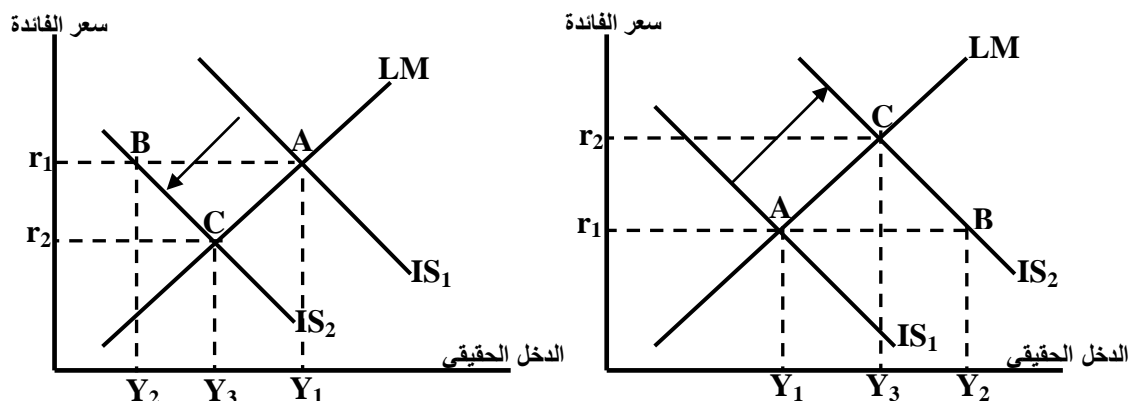
بناء على ما سبق فإن التوازن الكلي العام وتقرير مستوى الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتم من خلال استخدام منحنيات (LM, IS) إذ أن التصحيح في سوق النقود يكون مصدره تغيرات في عرض النقود وتأثيرها في سعر الفائدة، بينما يأتي التصحيح للاختلالات في سوق السلع من خلال تغيرات في مستوى الدخل (الإنتاج)، و الذي يهمننا هنا أن نتعرف على العوامل التي تجعل الدخل الحقيقي وسعر الفائدة يتغيران، أي العوامل التي تجعل المنحنيات (LM, IS) ينتقلان إلى الأعلى أو إلى الأسفل أو إلى اليمين أو اليسار لأن القيم التوازنية لكل من سعر الفائدة و الدخل الحقيقي تتأثر بانتقال المنحنيين، فإن تأثير السياسة المالية من خلال السياسة الإنفاقية و الضريبية في انتقال منحنى الناتج (IS) يجب أن تأخذ بالحسبان تأثير سعر الفائدة بالزيادة أو النقصان بالاستثمارات الخاصة و من ثم بالطلب الكلي، وبالتالي في انتقال منحنى (IS) و لعل من أهم العوامل المؤثرة في انتقال منحنى (IS) هي متغيرات السياسة المالية للدولة التي تتضمن تغييرات في الإنفاق الحكومي أو الضرائب أو في الاثنين معاً، وهناك احتمال أن تلجأ الحكومة إلى تبني سياسة مالية توسعية أو انكماشية في ظل افتراض ثبات السياسة النقدية⁽¹⁾، والشكل الآتي يمثل الوضع قبل و بعد زيادة الإنفاق الحكومي:

الشكل رقم (10): أثر السياسة المالية في التوازن الكلي العام

أثر انخفاض الإنفاق الحكومي

وزيادة الضرائب في التوازن

(1) للمزيد ينظر: - جيمس جوارثيني و آخرون، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام و الخاص)، مرجع سابق، ص: 713-716.



المصدر: عبد المنعم السيد علي، ونزار سعد الدين، مرجع سابق، ص: 236.

وبلاحظ من الشكل (8) أن التوسع في الإنفاق الحكومي يؤدي إلى انتقال منحنى (IS) من (IS_1) إلى (IS_2) والذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع القيم التوازنية كسعر الفائدة من $(r_1 - r_2)$ مع ارتفاع الدخل من $(Y_1 - Y_3)$ ، ولكن إذا كان الهدف من التوسع في الإنفاق الحكومي يستهدف الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع ، فإن هذا لا يتطلب إحداث تغيير في سعر الفائدة ، لأن الدخل يرتفع من $(Y_2 - Y_1)$ ، إلا أن عند النقطة (B) يصبح سوق النقود في وضع عدم التوازن وتكون هناك حالة عجز في التوازن العام، لأن الزيادة في الدخل تتطلب زيادة في الطلب على النقود من أجل إتمام معاملات التبادل الإضافية، وحتى يتناقص الطلب على النقود لا بد أن ترتفع المكافأة المقدمة لمن يقل الطلب عليها (سعر الفائدة) ، و يأتي هذا من خلال ارتفاع سعر الفائدة من $(r_1 - r_2)$ ويترتب على ذلك الارتفاع انخفاض في مستوى الإنفاق الخاص على الاستهلاك و من ثم مستوى الاستثمار ويكون ذلك في النقطة (C) التي يعود فيها سوق النقود إلى التوازن (مع الحفاظ على حالة التوازن في سوق السلع على طول المنطقة ما بين C,B على منحنى IS) وفي نهاية المطاف يتناقص الدخل الحقيقي من $(Y_3 - Y_2)$ نتيجة تناقص الاستهلاك والاستثمار الناتج عن ارتفاع سعر الفائدة، إلا أن (Y_3) يبقى أكبر من (Y_2) ، و تعني أن إتباع سياسة مالية توسعية تؤدي إلى ارتفاع الطلب الكلي والإنتاج الكلي ومن ثم تنشيط الاقتصاد، إلا أنه يمكن ملاحظة مسألة مهمة جداً، وهي أن السياسة المالية التوسعية زاحمت القطاع الخاص على المدخرات المالية، الأمر الذي يترتب عليه رفع سعر الفائدة وانخفاض الإنفاق الاستثماري الخاص، وهذا يتطلب إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة الزيادة في سعر الفائدة، و لا يمكن افتراض السياسة النقدية ثابتة، بمعنى أن السياسة المالية إلى جانب السياسة النقدية تعمل بكفاءة ودقة عالية في إحداث حالة التوازن العام، و يمكن أن نتصور العكس في حالة إتباع سياسة مالية انكماشية، والتي تؤدي بطبيعة الحال إلى انتقال منحنى (IS) إلى اليسار نتيجة انخفاض الإنفاق الحكومي وزيادة معدل الضرائب.

إن إتباع الحكومة سياسة مالية توسعية بهدف إنعاش الاقتصاد يتطلب معرفة الكيفية التي تعتمد عليها الحكومة في تمويل الزيادة في الإنفاق، إذ غالباً ما تلجأ الحكومة للتمويل عن طريق زيادة الضرائب وإصدار الدين الحكومي لبيع الأوراق المالية الحكومية للقطاع الخاص والإصدار النقدي الجديد و بيع الأوراق المالية الحكومية

للبنك المركزي وهذا يعني أن الإنفاق الحكومي مقيد ومحدد بالعائد الذي تستطيع الحكومة أن تحصل عليه من مختلف المصادر، ويمكن كتابة قيد الميزانية بالصيغة الرياضية الآتية⁽¹⁾:

$$\Delta G = PT + \Delta B + \Delta H$$

إذ أن (ΔG) تمثل مقدار التغير في القيمة الاسمية للإنفاق الحكومي، و (PT) تمثل القيمة الاسمية للحصيلة الضريبية و (ΔB) يمثل التغير في القيمة الاسمية لدين الحكومة و (ΔH) تمثل التغير في الإصدار النقدي الجديد (القاعدة النقدية)، وتشير المعادلة أعلاه إلى أن الحكومة ينبغي أن تمول الإنفاق الحكومي من خلال الضرائب أو الدين الحكومي أو الإصدار النقدي (أو توليفة من هذه الوسائل)، فإذا قامت الحكومة بتمويل الزيادة في الإنفاق عن طريق زيادة الضرائب أو الاقتراض من القطاع الخاص، فلن يحدث أي تغيير في عرض النقود، في حين إذا مولت الزيادة عن طريق الاقتراض من البنك المركزي، فإن القاعدة النقدية (ΔH) تزداد بمقدار مبيعات السندات الحكومية، وتكون للزيادة في القاعدة النقدية التأثيرات نفسها في عرض النقود كأية زيادة أخرى في القاعدة النقدية.

ففي الأجل القصير وعند المستوى التوازني للدخل، فإن الإنفاق الحكومي من المحتمل أن يتجاوز الإيرادات الضريبية، وأن الحكومة يجب أن تمول هذه الزيادة بالإصدار النقدي، الأمر الذي يترتب عليه زيادة في عرض النقود، وبالتالي انتقال منحني (LM) إلى اليمين (طالما تزيد الثروة فإن الاستهلاك هو الآخر يتزايد و ينتقل المنحني IS إلى اليمين)، و يمكن ملاحظة الحالة نفسها عندما يمول العجز عن طريق إصدار السندات، و لكن الاستمرار في تلك التغيرات خلال المدد الزمنية سوف يصل فيها الدخل إلى مستواه التوازني طويل الأجل)، وعند هذا المستوى يكون الإنفاق الحكومي مساويا للإيرادات الضريبية (إذا وصل الدخل إلى المستوى التوازني طويل الأجل)، إذ يعني هذا زيادة الدخل بقدر كاف لتوليد العائدات الضريبية الكافية لتدعيم المستوى الأعلى الجديد للإنفاق الحكومي، وهكذا لكي يبقى الدخل عند مستواه التوازني الطويل فإن التغير في القاعدة النقدية (ΔH) لا بد أن يساوي صفراً، وهكذا ففي الأجل القصير فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي تمول عن طريق إصدار النقود والتي تكون حافزا للاقتصاد الوطني اكبر مما تفعله زيادة مساوية في الإنفاق الحكومي تمول عن طريق الإيرادات الضريبية أو إصدار الدين، وفي المدة الطويلة يصبح العكس صحيحاً، وعندئذ يجب على السلطات المالية أن تستخدم الأجل القصير دليلاً أولياً لسياستها، على أن الوضع الاقتصادي يتغير في الأجل الطويلة وإن السياسات يجب أن تتحول لمواجهة الظروف الجديدة، وبذلك فإن نتائج المدة القصيرة تقدم دليلاً أفضل لصانعي السياسة.

المطلب الثالث: التوازن الخارجي

و يقصد به تحقيق التوازن في القطاع الخارجي و الذي يشمل جميع المعاملات الحقيقية (صادرات و واردات سلعية وخدمية) و المعاملات النقدية مع الدول الأخرى، أي تساوي صافي التدفقات المالية، و يتحقق ذلك من خلال توازن ميزان المدفوعات و سوق العملات الأجنبية.

(1) مايكل إيدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد إبراهيم، دار المريخ، 1988، ص: 280.

أولاً: من خلال ميزان المدفوعات

يمكن تحديد موقف الدولة بالنسبة إلى الدول الأخرى من حيث حقوقها و التزاماتها المالية، وكذلك يمكن الاسترشاد بميزان المدفوعات في رسم السياسات العامة للدولة و اتخاذ القرارات الخاصة بها. و من الناحية المحاسبية فإن ميزان المدفوعات يكون دائماً في حالة توازن أي تساوي القيود الدائنة مع المدينة شأنه في ذلك شأن أي عملية من عمليات القيد المزدوج. لكن مثل هذا التوازن ليس هو المقصود ، بل المقصود هو التوازن الفعلي بين الصادرات و الواردات ، فإذا كانت صادرات الدولة أقل من وارداتها فإن قيمة المقبوضات تكون أقل من المدفوعات و عليه يكون هناك عجز في الحساب الجاري يقابله فائض و بالقيمة نفسها في ميزان التحويلات الرأسمالية . و بالعكس إذا كانت الصادرات أكبر من الواردات فإن المقبوضات تكون أكبر من المدفوعات ويكون هناك فائض في الحساب الجاري الذي ينشأ عنه خروج رأس المال إلى الخارج. هذه الإختلالات في ميزان المدفوعات تتفاوت في تأثيراتها و انعكاساتها على الاقتصاد الوطني، فالإختلالات السالبة (حالة العجز) تؤدي إلى الركود، وتتدهور مستويات المعيشة و حالة الاقتصاد كلما تزايد حجم هذه الإختلالات. و الإختلالات الموجبة في ميزان المدفوعات (حالة الفائض) تؤدي إلى انتشار التضخم وارتفاع تكاليف المعيشة و أن استمرار هذه الإختلالات لسنوات عديدة ستعكس بصورة أشد على النشاط الاقتصادي لذلك بات من الضروري تلافي الاختلال قبل أن يتراكم و يولد نتائج سلبية حادة على الاقتصاد الوطني⁽¹⁾.

وقد اختلف الفكر الاقتصادي في تحديد أسس تصحيح الإختلالات في ميزان المدفوعات، فالنظرية الكلاسيكية اعتمدت على نظرية كمية النقود و نظرية النفقات النسبية في التجارة الخارجية وترى هذه النظرية أن التغير في مستويات الأسعار لبلد ما ينتج عنها اختلالات سلبية أو إيجابية في ميزان المدفوعات تزول بصورة تلقائية من دون أي تدخل حكومي من خلال العلاقات السعرية بين مستويات الأسعار المحلية و الأجنبية للسلع المتبادلة⁽²⁾، إلا أن هذه النظرية أهملت إلى حد كبير الآثار الاقتصادية التي تحدثها تلك الإختلالات على مستوى التشغيل. أما النظرية الكينزية فقد أكدت على دور كل من التشغيل و الدخل في إعادة التوازن، فعند حدوث فائض في ميزان المدفوعات لبلد ما بسبب زيادة صادراته يؤدي إلى زيادة التشغيل في الصناعات التصديرية، و بذلك تزداد الدخول فتنتشر آثار هذه الزيادة بمعدلات متراكمة من خلال مضاعفات الاستثمار و التشغيل والتجارة الخارجية و يترتب على ذلك زيادة الطلب على السلع المحلية و الأجنبية، وهكذا يزداد الاستيراد و بالتالي يتجه ميزان المدفوعات إلى التوازن. أما في حالة العجز المتمثل بزيادة الواردات فإنها تؤثر سلباً على مستوى النشاط الاقتصادي نتيجة لانخفاض الطلب على المنتجات التصديرية ، مما يؤدي إلى تقلص ميزان المدفوعات و يعود التوازن تلقائياً.

(1) هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر، عمان، 2006، ص:235.

(2) غازي الصالح الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1999، ص:194.

و نخلص مما تقدم أن التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات إنما يفسر الحالة التي يكون عليها كل من ميزان الحساب الجاري وميزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل. فإذا كان مجموع الإيرادات فيها مساوياً لمجموع المدفوعات كان الميزان في حالة توازن اقتصادي.

ثانياً: ميزان المدفوعات و تقلبات سعر الصرف

حالة العجز أو الفائض في ميزان المدفوعات لبلد ما، تعمل على حدوث تقلبات في أسعار الصرف الأجنبية لعملة ذلك البلد، ففي ظل أسعار الصرف الثابتة تلجأ الدول إلى المحافظة على سعر الصرف عن طريق التدخل المباشر في سوق الصرف لمنع تقلبات سعر العملة الوطنية، فحالة العجز المتراكم في ميزان المدفوعات تؤدي إلى استنزاف الاحتياطيات الأجنبية مما يؤدي إلى خلق صعوبات عند استيراد السلع و الخدمات فتزداد الضغوط على العملة المحلية و تنخفض قيمتها، وفي هذه الحالة يقوم البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية أو الذهب مقابل العملة الوطنية و بالتالي يرتفع سعر العملة و يترتب على ذلك انخفاض كمية النقود في الداخل و تنخفض الأسعار و من ثم تزداد صادرات ذلك البلد. فضلاً عن ذلك فإن أسعار الفائدة سوف ترتفع مما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال قصيرة الأجل و بالتالي يعود ميزان المدفوعات إلى التوازن.

و يحدث العكس تماماً في حالة حدوث فائض في ميزان المدفوعات، أما في ظل أسعار الصرف المرنة فإن التوازن في ميزان المدفوعات يتم تحقيقه تلقائياً عن طريق سعر الصرف، ففي حالة العجز مثلاً أي أن المدفوعات أكبر من المقبوضات فهذا يعني أن الطلب على العملة الأجنبية أكبر من العرض مما يؤدي إلى رفع قيمة العملة الأجنبية، و بالتالي فإن أسعار السلع المستوردة تكون مرتفعة مقارنة بالمنتجات الوطنية التي تكون أسعارها منخفضة بسبب انخفاض سعر العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية و يترتب على ذلك انخفاض الواردات و زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية أي زيادة الصادرات و هذا يعني زيادة المقبوضات و نقص المدفوعات إلى أن يعود ميزان المدفوعات إلى التوازن.

ويمكن توضيح توازن القطاع الخارجي بالمعادلة الآتية⁽¹⁾:

$$\text{Bop} = \text{X}(\text{e}) - \text{Z}(\text{y}, \text{e}) + \text{KA}(\text{r})$$

$\text{KA}(\text{r})$: تدفق رأس المال يمثل دالة طردية في سعر الفائدة.

$\text{X}(\text{e})$: الصادرات دالة في سعر الصرف (علاقة طردية).

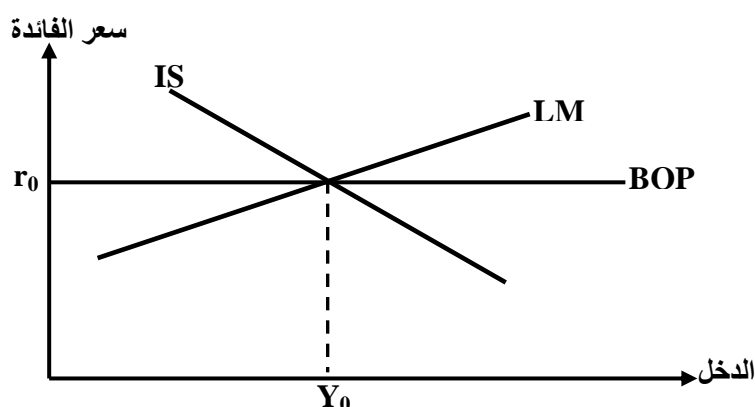
$\text{Z}(\text{y}, \text{e})$: الواردات تتناسب طردياً مع الدخل وعكسياً مع سعر الصرف.

و تمثل حالة التوازن في هذا القطاع بالمنحنى (Bop) و أن أي نقطة على هذا المنحنى تمثل المحل الهندسي لجميع إحداثيات الدخل وسعر الفائدة، والذي يعكس بدوره توازناً بين تدفق رأس المال وميزان الحساب الجاري، وبالوصول على المنحنى (BOP) أصبح من الممكن افتراض توازن ميزان المدفوعات من خلال ما يعرف بنموذج Mundell - Fleming الذي يربط توازن الناتج الحقيقي أو الدخل في اقتصاد مغلق بتوازن

⁽¹⁾ علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات و إدارة أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، العدد الثالث، أبو ضبي، 1997، ص:60.

ميزان المدفوعات في اقتصاد مفتوح و باستخدام كل من السياستين المالية و النقدية في التأثير على نمو الناتج الحقيقي مع الأخذ بالحسبان طبيعة نظام الأسعار (الثابتة و المعمومة) للصرف الأجنبي. و يفترض النموذج الحرية التامة لتتنقل رؤوس الأموال و أن العرض الإجمالي يتسم بمرونة تامة اتجاه الطلب الإجمالي. و عند جمع المنحنيات (Bop, LM, IS) في شكل واحد فإنها تعكس توليفة من الدخل (Y_0) و سعر الفائدة (r_0) يتحقق من خلالها التوازن في الأسواق الثلاث (التوازن الكلي العام) و مثلما هو موضح في الشكل الآتي:

الشكل رقم(11): منحنيات (Bop, LM, IS) والتوازن الكلي



المصدر: عبد المنعم السيد على ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 335

ثالثا: السياسة المالية و التوازن الخارجي

من المعروف أنه لا يوجد في العالم المعاصر بلد لا يرتبط بعلاقات متشعبة مع بقية بلدان العالم الخارجي على اختلاف مستويات هذه العلاقات والارتباطات، وتحظى تلك العلاقات الاقتصادية الدولية باهتمام كبير من صانعي السياسات الاقتصادية لأنه على أساسها يتم تخصيص الموارد وفقا لنظريات الاقتصاد الدولي المختلفة مما جعل تحقيق التوازن الداخلي والخارجي هدفا رئيسيا من أهداف سياسات البلدان المختلفة وخصوصا السياسة المالية التي يمكن أن تسهم ومن خلال استخدام أدواتها في التأثير والمحافظة على توازن المدفوعات وكذلك التأثير على سعر صرف العملة الوطنية وموقفها في سوق الصرف الأجنبي، ولعل أبرز أدوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطة المالية للتأثير على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف هي السياسة الإنفاقية والضريبية.

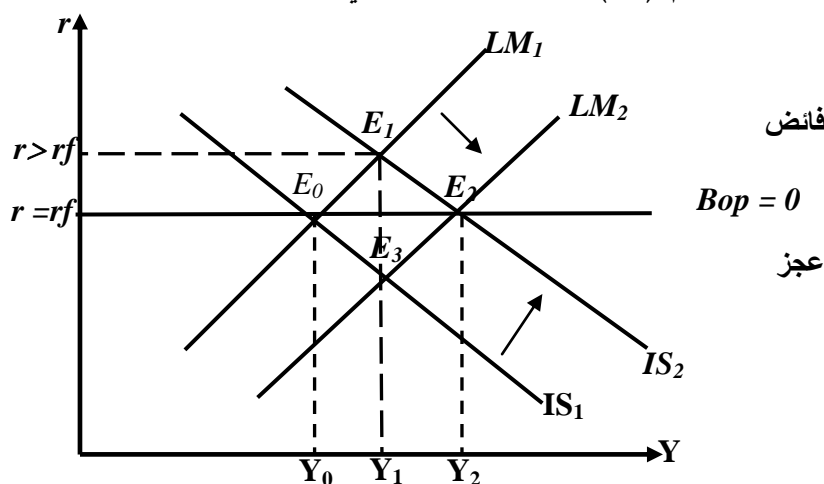
1- السياسة المالية والتوازن في سوق الصرف الأجنبي

من خلال نموذج التوازن الكلي العام (التوازن الداخلي والخارجي) سنحاول معرفة فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف السائد.

أ- فعالية السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف الثابت:

في البداية نفرض أن سعر الفائدة المحلي متعادل أو قريب من معدل سعر الفائدة العالمي. فإتباع سياسة مالية عن طريق زيادة في الإنفاق الحكومي، هذا يؤدي إلى انتقال منحنى IS_1 نحو IS_2 لجهة اليمين مما يؤدي إلى زيادة سعر الفائدة المحلية مقابل سعر الفائدة العالمية ($r > r_f$) من خلال ارتفاع الطلب الخارجي على السلع الوطنية (زيادة الصادرات) هذا يؤدي إلى حدوث فائض في الطلب على السلع المحلية، ويتقاطع المنحنى (IS_2) مع المنحنى (LM_1) في النقطة (E_1)، لكن في هذه الأخيرة، السوقين النقدي والسلعي في حالة توازن، أما ميزان المدفوعات فهو في حالة فائض، وهنا يتدخل البنك المركزي لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق شراء العملة الأجنبية وبيع العملة المحلية. وهذا يؤدي بدوره إلى نمو الكتلة النقدية و الذي يظهر في انتقال منحنى LM_1 إلى LM_2 ⁽¹⁾، أي زيادة الدخل وانخفاض سعر الفائدة بسبب التوسع النقدي ليعود الاقتصاد إلى حالة التوازن النهائي في النقطة (E_2). و هنا تكون السياسة المالية فعالة تماما في ظل نظام سعر صرف ثابت. و الشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (12): السياسة المالية في ظل سعر صرف ثابت



المصدر : . P: 325 , op.cit , Joël Jalladeau

ب- السياسة المالية في ظل نظام سعر الصرف العائم:

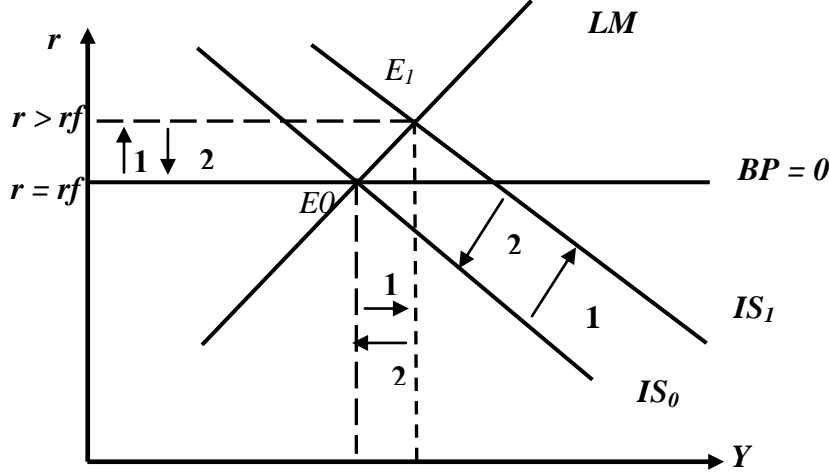
في هذا النظام تكون حركة رؤوس الأموال في حرية تامة مع سعر الصرف (تابعة لحركة العرض و الطلب للعملة الأجنبية). أي يتحدد حسب قوى السوق. و هنا لا يتدخل البنك المركزي في بيع وشراء العملة لتحديد قيمة سعر الصرف، أي لا توجد علاقة بين موازنة ميزان المدفوعات و عرض النقود.

نفرض أن سعر الفائدة المحلي يبقى ثابت و قريب من معدل سعر الفائدة العالمي. فإتباع سياسة مالية توسعية، من خلال ارتفاع الطلب الخارجي على السلع الوطنية (زيادة الصادرات) هذا يؤدي إلى حدوث فائض

⁽¹⁾Joël Jalladeau, *Introduction à la macroéconomie*. De Boeck & Larciens .a , 2^{ème} édition , Paris , 1998 , p: 325 .

في الطلب على السلع المحلية أي انتقال منحنى IS_0 إلى IS_1 و لكن في النقطة (E_1) السوقين النقدي والسلعي في حالة توازن ، أما ميزان المدفوعات فهو في حالة فائض أي ارتفاع قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع الوطنية ومن ثم انخفاض الصادرات، وبالتالي رجوع منحنى IS_0 إلى IS_1 (الوضعية الأصلية). وهذا يعني أن السياسة المالية في ظل سعر الصرف العائم غير فعالة. حسب الشكل التالي:

الشكل رقم (13): السياسة المالية في ظل سعر الصرف العائم



المصدر: Joel Jalladeau, op. Cit ,p:333.

2- السياسة المالية وتصحيح اختلال ميزان المدفوعات:

يشهد الاقتصاد العالمي اختلالات حادة في التوازنات الاقتصادية الكلية، ولاسيما بعد أن اجتاحتها العديد من المتغيرات الاقتصادية، إذ أن هناك علاقة قوية ما بين توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) وتوازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي) وخصوصا في الاقتصاديات المتقدمة، فنشأة الاختلال تؤدي إلى زيادة تدفق الأموال فيما بينهما، فاقتمادات العجز تواجه ضغطا لنزوح الأموال الخاصة منها إلى الخارج، الأمر الذي يولد تفاقما في الاتجاه النزولي في سعر صرف عملاتها، في حين أن اقتصادات الفائض عادة تشهد انسيابا لرؤوس الأموال نحوها، ومن ثم فهي تعاني أيضا من مضاعفة الاختلال، بمعنى زيادة حدة الإختلالات، فإذا ما تفحصنا تأثير التغيرات في الصادرات والواردات و في الأسعار والعمالة والناتج ومن ثم على التوازن في ميزان المدفوعات، فإننا نستطيع القول أن السلطة المالية و باستخدام أدواتها المالية، تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي، وبالتالي في الناتج، فإذا كان البلد يواجه فائضا في ميزان المدفوعات فإن الزيادة في الطلب الكلي تقود إلى خفض هذا الفائض أو التخلص منه إذ تنخفض الصادرات بسبب الزيادة في الناتج والأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية، في حين تزداد الواردات بسبب الزيادة في الطلب الكلي والأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية وهكذا تصبح السياسات المالية التوسعية مرغوبة إذا ما واجه البلد البطالة والفائض في ميزان المدفوعات، في حين إذا واجه البلد تضخما يجذب الطلب وعجزا في ميزان المدفوعات، فإن السياسات المالية

المقيدة تكون أنسب من غيرها، ولكن إذا واجه البلد بطالة وعجز في ميزان المدفوعات أو تضخماً بجذب الطلب وفائضاً في الميزان، فإن السياسة الملائمة لحل المشكلة محلياً تختلف وتتعارض مع السياسة الملائمة لحل المشكلة دولياً، ففي الوقت الذي تكون فيه السياسة الملائمة لعلاج البطالة هي سياسة مالية توسعية تكون السياسة الانكماشية أو المقيدة هي الملائمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإنه لا يمكن تحقيق العمالة الكاملة والتوازن في ميزان المدفوعات بمجموعة واحدة من السياسات، أي من الضروري استخدام مجموعتين من السياسات (التوسعية والانكماشية)، وقد يكون من الضروري استخدام السياسة التوسعية لتحقيق العمالة في حين أن سياسة تخفيض قيمة العملة قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات⁽¹⁾.

المبحث الثاني: التكامل بين السياستين النقدية و المالية في إطار التوازن الاقتصادي

تعتبر السياستان النقدية و المالية من العناصر الأساسية للسياسة الاقتصادية للدولة للتأثير على النشاط الاقتصادي ومن ثم تحقيق التوازن المنشود ، فلاشك أن مجال تأثير السياسة المالية هو سوق الإنتاج، أما السياسة النقدية فمجال تأثيرها هو سوق النقود، حيث يرتبط هذان السوقان بعضها ببعض ارتباط وثيقاً، مما يستلزم وجود توافق مع الإجراءات والتدابير المتخذة من جانب السلطات المالية والتدابير والإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية ولهذا نحاول في هذا المبحث التطرق إلى أهمية التنسيق والتكامل بين هاتين السياستين ومدى انعكاس ذلك على وضعية التوازن الاقتصادي

المطلب الأول: مضمون السياسة النقدية

بعد أن تعرفنا إلى السياسة المالية من حيث أهدافها ووسائلها وفعاليتها في التأثير على النشاط الاقتصادي، سنحاول التعرف إلى السياسة النقدية، مفهومها، و الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، أخيراً الأدوات التي تستعملها للتأثير على النشاط الاقتصادي.

أولاً: تعريف السياسة النقدية

إن مفهوم السياسة النقدية قد طرأ عليه العديد من التطورات من حيث الوظائف والأهداف تبعاً لتطور النظريات النقدية. وللسياسة النقدية معنيان⁽¹⁾:

- المعنى الضيق للسياسة النقدية:

عرفت السياسة النقدية بأنها الإجراءات التي تستخدمها السلطات النقدية لمراقبة عرض النقد وتحقيق أهداف اقتصادية معينة أو هي مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بقصد تحقيق هدف

(1) مايكل ايدجمان، مصدر سابق، ص: 505.

(1) -عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسى، مرجع سابق، ص: 351.

اقتصادي معين كالاستخدام الكامل تبعاً للاقتصادي كنت Kent في حين عرفها شو Shaw ، بأنها أي عمل واع تقوم به السلطات النقدية لتغيير حجم النقد أو التأثير في كلفة الحصول عليه.

- السياسة النقدية، بمعناها الواسع:

وتعني جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد الوطني وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان و كذلك الافتراض الحكومي أي حجم و تركيب الدين الحكومي.

ومن خلال المعنيين السابقين فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسية النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة و هي:

- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية؛
- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية وغير المصرفية.
- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية.

ثانياً: أهداف السياسة النقدية

بعد أن ثبت لدى الاقتصاديين مدى العلاقة بين التغيرات في كمية النقود ومستوى النشاط الاقتصادي، فقد أصبح الهدف الأساسي للسياسة النقدية هو ضبط التضخم و جعله منخفضاً وغير متذبذب، إذ أن التغيير في نمو عرض النقود في المدة القصيرة سيؤدي إلى تغيير معدلات نمو كل من الأسعار و الناتج⁽²⁾. و قد تستعمل السلطة النقدية الأدوات (الأسعار و الكميات) للتأثير في النشاط الاقتصادي وصولاً لأهداف معينة لعل أهمها تحقيق الاستقرار النقدي، و أن من غير المتوقع أن تصل إجراءات السياسة النقدية إلى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بعد مرور مدة زمنية معينة قد تعتمد على طبيعة الاقتصاد ، وعليه فإن السلطة النقدية تأخذ ذلك بالحسبان، لذلك فهي تستخدم متغيرات أو مؤشرات نقدية قابلة للمراقبة بواسطة السلطات، وتكون على صلة وثيقة بالأهداف النهائية، وتسمى هذه المؤشرات بالأهداف الوسيطة⁽¹⁾. ومن الملاحظ أيضاً أنه قد يتأخر أثر التغيرات في الأدوات النقدية تلك المؤشرات النقدية ، و في تلك الحالة تستعين السلطة النقدية بمتغيرات تربط بين أدوات السياسة النقدية و الأهداف الوسيطة وتدعى بالأهداف الأولية أو التشغيلية و التي تمتاز بسرعة تأثيرها لتغيير الأدوات النقدية وتتكون الأهداف الأولية من مجموعتين من المتغيرات:

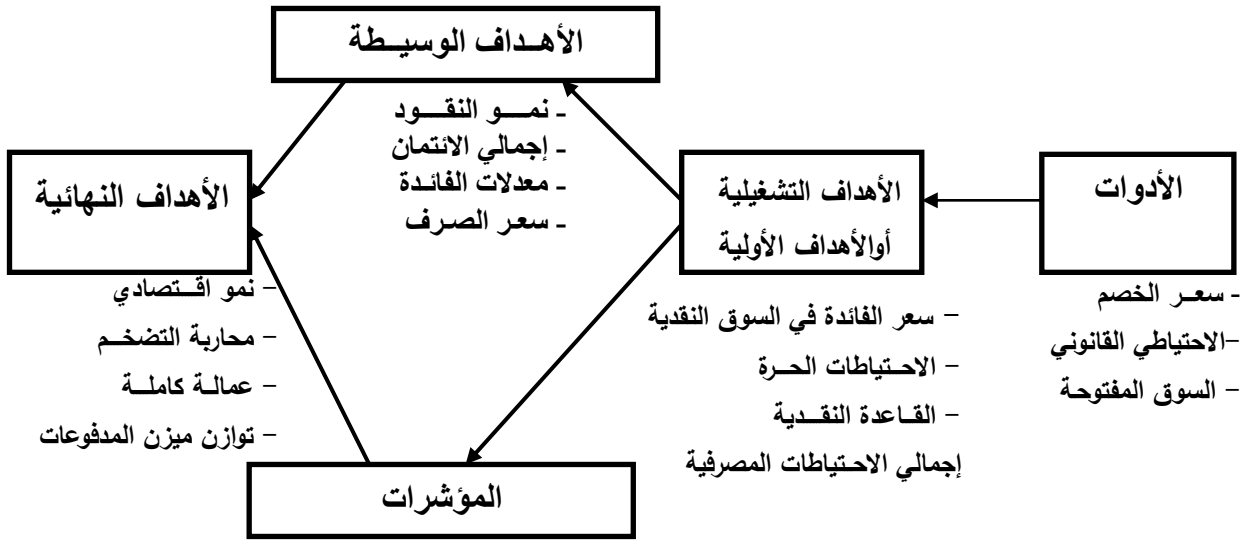
(2) باري سيجل، مرجع سابق، ص: 293.

(1) للمزيد ينظر:

- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002، ص: 116-120.

المجموعة الأولى وهي مجتمعات الاحتياطات و تتضمن القاعدة النقدية، و مجموع احتياطات البنوك، و احتياطات الودائع الخاصة والاحتياطات غير المقترضة
 أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بظروف سوق النقد، وتحتوي على الاحتياطات الحرة، ومعدل الأرصدة و أسعار الفائدة الأخرى في سوق النقد⁽²⁾.
 و يمكن تلخيص الاستراتيجية التي تتبعها السياسة النقدية للوصول للأهداف النهائية بالشكل التالي:

الشكل رقم(14): إستراتيجية السياسة النقدية للوصول إلى الأهداف النهائية



المصدر: علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، العدد الثاني، سلسلة بحوث ومناقشات، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 1996، ص: 36.

ثالثاً: أدوات السياسة النقدية

يعتبر البنك المركزي المسؤول المباشر عن رسم وتنفيذ السياسة النقدية، ويقوم باستخدام أدوات لتحقيق أهداف مرسومة، و يمكن أن نصنف هذه الأدوات إلى أدوات كمية وأدوات كيفية و فيم يلي عرض لهذه الأدوات.

1- الأدوات الكمية:

ينصب عمل الأدوات الكمية على التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك و بغض النظر عن أوجه استعماله، و يستطيع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه

⁽²⁾ نفس المرجع، ص: 114 - 115.

السيولة إلى الودائع، باستخدام مجموعة من هذه الوسائل الكمية وهي سياسة معدل إعادة الخصم، وسياسة السوق المفتوحة، و تغيير نسبة الاحتياطي القانوني وسنتناول كل أداة على حده فيما يلي⁽¹⁾:

أ- سياسة معدل إعادة الخصم :

يقصد بمعدل إعادة الخصم، الفائدة التي يخضم بها البنك المركزي الأوراق المالية من البنوك التجارية التي تلجأ إليه للحصول على احتياطات نقدية جديدة تستخدمها لأغراض الائتمان ومنح القروض للمتعاملين معها من الأفراد و المؤسسات .

فإذا أرادت السلطات النقدية التوسع في منح القروض فإنها تلجأ إلى تخفيض معدل الخصم للتأثير على حجم القروض أو الائتمان المقدم من البنوك التجارية لعملائها، وعندما تريد تقييد حجم الائتمان فإنها تلجأ إلى رفع معدل الخصم.

ب- سياسة السوق المفتوحة:

يقصد بسياسة السوق المفتوحة تدخل البنك المركزي في السوق النقدية ببيع وشراء الأوراق المالية و التجارية بصفة عامة والسندات الحكومية بصورة خاصة بهدف التأثير على الائتمان، و عرض النقود حسب الظروف الاقتصادية السائدة.

فعندما يرغب البنك المركزي في تقييد الائتمان و محاربة التضخم فيدخل في السوق النقدية عارضا أو بائعا للأوراق المالية (كأذون الخزانة)، و ذلك بهدف امتصاص قيمتها النقدية، وتكون في المقابل البنوك التجارية هي المشتري لهذه الأوراق، و بالتالي تنخفض سيولتها، ومقدرتها الاقراضية، أما إذا كانت رغبة البنك المركزي هي التوسع في الائتمان .فيقوم بشراء هذه الأوراق التي تعرضها البنوك التجارية، فتحصل على مقابلها نقودا مما يرفع من سيولتها وهو ما يزيد من مقدرتها الاقراضية.

ج- سياسة تعديل نسبة الاحتياطي الإجباري:

نسبة الاحتياطي الإجباري هي إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي. فعندما تظهر في الاقتصاد تيارات تضخمية فإن البنك المركزي يقوم برفع نسبة الاحتياطي النقدي الإجباري، مما يؤثر على حجم النقود المتداولة، و بالتالي التأثير على عملية خلق النقود و انخفاض حجم الائتمان، أما في حالة الانكماش فإن البنك المركزي يقوم بتخفيض هذه النسبة.

2- الأدوات الكيفية:

(1) للمزيد ينظر: عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص ص: 83- 91.

تهدف الوسائل الكمية للسياسة النقدية التي تعرضنا إليها إلى التأثير على حجم الائتمان الكلي في جميع القطاعات الاقتصادية ويكون هذا التأثير عاما دون تمييز، إلا أن هذا مضر ببعض الأنشطة الاقتصادية التي تريد الدولة تشجيعها أو الحد منها أيضا، ولذلك فإن البنك المركزي يستخدم أدوات كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الائتمان و ليس حجمه الكلي، وهذه الأدوات كثيرة، نذكر منها⁽¹⁾:

أ- **تخصيص التمويل**: حيث يقوم البنك المركزي بتحديد نسب معينة أو تقديم مساعدات مالية إلى بعض البنوك والمؤسسات المالية لتمويل القطاعات ذات الأولوية كالقطاع الزراعي و الصناعي، أو لتشجيع أنشطة معينة.

ب- **السقوف التمويلية**: وتعمل هذه السياسة على الحد من التوسع في التمويل الإجمالي وجعله في حدود المستوى المخطط له ، و ذلك من خلال وضع سقف تمويلي للبنوك التجارية، وعلى من يتجاوزه إيداع مبلغ يعادل قيمة التجاوز لدى البنك المركزي، أو أن تفرض عليه غرامة مناسبة حسب تقدير البنك أو السلطة النقدية.

ج- **تنظيم القروض الاستهلاكية**: حيث يقوم البنك المركزي بفرض حد أقصى للأموال التي تقرضها البنوك التجارية لشراء السلع الاستهلاكية المعمرة، و يمكن تنويع هذا الحد حسب درجة أهمية السلع الاستهلاكية المختلفة، أو بتحديد مدة قصوى للمبيعات المؤجلة من أجل تخفيض عدد الأقساط ورفع قيمة القسط.

هـ- **الإيداع المسبق للاستيراد**: لدفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لتسديد ثمن الواردات في صورة ودائع لدى البنك المركزي لمدة محدودة. و نظرا لعدم قدرة المستوردين في دفع أموالهم الخاصة دفعة واحدة و تجميدها، فهم يلجؤون بذلك إلى الاقتراض من المصارف لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا من شأنه التقليل من حجم القروض الممكن توجيهها لباقي الاقتصاد و يؤدي بدوره إلى رفع تكلفة الواردات.

و- **الإقناع الأدبي**: أداة يحاول من خلالها البنك المركزي إقناع البنوك التجارية دون حاجة إلى تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة النوعية.

المطلب الثاني: الجدل الفكري القائم حول فعالية السياستين النقدية و المالية

إن قدرة و فاعلية السياسات المالية والنقدية مسألة يثار حولها الجدل، و ليس هناك اتفاق بين العديد من المدارس الاقتصادية، ولاسيما بين المدرستين الكينزية و النقدية، ففي الوقت الذي يذهب فيه أنصار الكينزية إلى تعظيم دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي على حساب السياسة النقدية، نجد أن النقوديين يشككون في فعالية السياسة المالية و كفاءتها و يعظمون السياسة النقدية في التأثير في مجمل النشاط الاقتصادي بوصفها الأداة الوحيدة الفعالة.

إن الاختلاف بين المدرستين لا يزال قائما و لم يستطع الاقتصاديون إثبات صحة أحدهما ونفي الآخر بشكل قاطع ولكن من الناحية التطبيقية^(*) استطاعت كل من المدرستين باستخدام الدراسات الإحصائية أن تبين

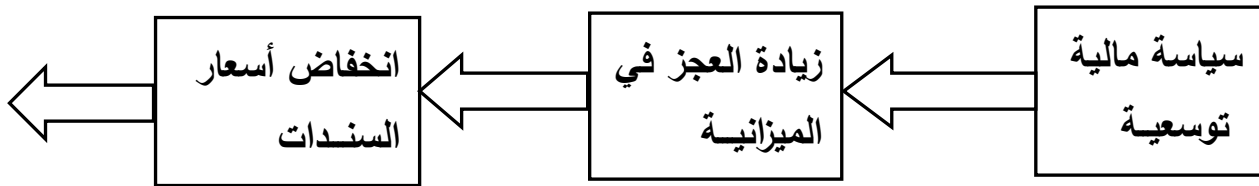
(1) ينظر: عزوز بن علي ، مرجع سابق، ص:129؛ - قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 82.

(*) لعل أبرز تلك الدراسات التي قام بها لونال أندرسون وجيري جوردان (Anderson and Jordon) و المتعلقة بفعالية السياسات النقدية و المالية إذ افترض في أن مستوى النشاط الاقتصادي يعتمد على عوامل مختلفة تتضمن المتغيرات النقدية و المالية وتظهر هذه العلاقة بالصيغة الآتية:

فاعلية سياستها خلال مدد زمنية مختلفة، فأظهرت المدرسة الكينزية فاعلية السياسة المالية في فترات معينة، بينما أكدت الدراسات الإحصائية النقدية فاعلية السياسة النقدية في فترات أخرى، و يمكن مقارنة النظرية النقدية مع المناهج الكينزية الحديثة، على الرغم من التقارب الكبير في وجهات النظر بين المدرستين خلال العقود الثلاثة الماضية، والاختلافات بينهما قائم في تأكيد أي السياستين أكثر فاعلية عمليا في التأثير في الطلب والعرض الإجماليين، ففي الوقت الذي يؤكد فيه أنصار المدرسة النقدية على دور السياسة النقدية وعدم استخدامها السياسة المالية انطلاقا من موقفهم ضد التدخل الحكومي الواسع واعتقادهم بأن الاقتصاد الحر هو اقتصاد مستقر ولا يحتاج إلى تدخل حكومي واسع، فإننا نجد أن المدرسة الكينزية تؤكد بأن كلا السياستين تؤثران في الطلب الكلي، إلا أن فاعلية السياسة المالية تفوق كثيرا فاعلية السياسة النقدية و خاصة في فترات الركود أو الكساد الاقتصادي الطويل الأجل، و يبرز من ذلك أن هناك اختلافات رئيسة ما بين المدرستين أهمها⁽¹⁾:

1. لا تتفق المدرستان حول القوى المحركة للطلب الكلي، إذ يعتقد النقويون أن الطلب الإجمالي يتأثر فقط وبشكل رئيسي بالعرض من النقود و أن تأثير النقود في الطلب الإجمالي مستقر ويمكن الاعتماد عليه، في الوقت الذي يؤكد فيه النقويين أن تطبيق سياسة مالية توسعية من لدن الحكومة يؤدي إلى مزاحمة القطاع الخاص من خلال السوق المالي، الأمر الذي يؤثر سلبا في الإنفاق الاستثماري الخاص، و بالتالي في الطلب الكلي، وهذا يعني أن السياسة المالية سوف لن يكون لها إلا تأثير ضئيل يمكن إهماله، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم(15): السياسة المالية التوسعية و التزامم الاستثماري



$$Y = f(G_E, T_R, M_P, Z)$$

حيث أن: Y : تمثل النشاط الاقتصادي و التي قيست بالنتاج الوطني الإجمالي النقدي.

G_E : سياسة النفاق الحكومي و التي قيست بعدة مقاييس منها فائض موازنة العملة المرتفعة.

T_R : سياسة الضرائب الحكومية و التي قيست بنفس مقاييس سياسة الإنفاق الحكومي.

M_P : السياسة النقدية و التي قيست بالعرض الاسمي للنقود و القاعدة النقدية.

Z : المحددات الأخرى للنشاط الاقتصادية ، بسبب استحالة التقدير الكمي لجميع المحددات كما يعتقدان، فإنهما استبعدا هذا المتغير.

ولم تؤيد النتائج التي توصل إليها كل من (Anderson and Jordon) الرأي القائل بأن السياسة المالية فعالة في حالة غياب التغيير في عرض النقود، بالإضافة إلى الدراسات الإحصائية التي قام بها كل من فريدمان و شوارتز من خلال فحص السجل التاريخي للولايات المتحدة، كذلك بعض النماذج القياسية و التي أثبتت وجود علاقة سببية ما بين عرض النقود (السياسة النقدية) و النشاط الاقتصادي خلال الدورة الاقتصادية، للمزيد في ذلك ينظر:

- مايكل ابدجمان، مصدر سابق، ص: 522- 528، - باري سيجل، مرجع سابق، ص: 524- 528.

⁽¹⁾ بول أ. سامويلسون، مصدر سابق، ص: 524- 528.



المصدر: عبد المنعم السيد علي، ونزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص: 434.

و بعكس ذلك، فإن وجهة النظر الكينزية تتصف بالقبول وعدم الرفض المطلق للسياسة النقدية، ولكن في الوقت نفسه يصر الكينزيون على أن السياسة النقدية أقل فعالية في التطبيق من السياسة المالية، إذ أن تأثير سعر الفائدة في الطلب الكلي يتحقق من خلال الإنفاق الاستثماري، و بالتالي فإن فاعلية السياسة النقدية تتمثل بزيادة عرض النقود و من ثم انخفاض سعر الفائدة و الذي يعتمد بدوره على مدى استجابة الإنفاق الاستثماري للتغيرات في سعر الفائدة (وجهة النظر النقدية)، في حين يعتقد الكينزيون بأن هذه الاستجابة ضعيفة، لأن الإنفاق الاستثماري لا يعتمد على سعر الفائدة فحسب مثلما يعتقد النقوديون و إنما على توقعات المستثمرين للحالة الاقتصادية في المستقبل أيضاً، فإذا كانت توقعاتهم متشائمة بالنسبة إلى المستقبل، فإن انخفاض سعر الفائدة لن يؤدي إلى ارتفاع الإنفاق الاستثماري كثيراً، و بالعكس⁽²⁾.

2. ثمة اختلافات أخرى بين المدرستين حول فاعلية السياستين، إذ يعتقد النقوديون من خلال استنتاجات النظرية الكلاسيكية بفاعلية السياسة النقدية على افتراض ثبات سرعة دوران النقود خلال الأجل القصير و استقرار الطلب على النقود مع التغيرات الحاصلة في الناتج الوطني و الدخل الوطني، إلا أن الكينزيين المحدثين يعتقدون و من خلال التجارب في العديد من بلدان العالم إحصائياً وتطبيقياً، بأن سرعة دوران النقود ليست ثابتة و مستقرة، وهذا ما يضعف فاعلية السياسة النقدية في التأثير في الطلب الإجمالي، وخاصة عندما تكون التغيرات في سرعة دوران النقود معاكسة للتغيرات في كمية النقود، فانخفاض سرعة دوران النقود في أزمنة الركود الاقتصادي يجعل زيادة كمية النقود ضعيفة التأثير، بينما يزيد ارتفاعها في أزمنة الانتعاش من الضغوط التضخمية و ارتفاع الأسعار، و يقلل تأثير السياسة النقدية الانكماشية.

3. الاختلاف الرئيسي الآخر ما بين علماء الاقتصاد النقوديين و الكينزيين يتعلق بسلوك العرض الإجمالي، إذ يؤكد الكينزيون عدم مرونة الأسعار و الأجور، في حين يعتقد النقوديون بأن الكينزيون قد بالغوا في تقدير عدم مرونة الأسعار والأجور في الاقتصاد، و لذلك فإن منحنى العرض الكلي قصير الأجل أشد انحداراً وليس عمودياً، بينما يرى الكينزيون أن منحنى العرض الكلي يأخذ الشكل العمودي، أي شديد الانحدار⁽¹⁾.

(2) عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص: 433-438.

(1) - بول أ سامويلسون، مرجع سابق، ص: 239-240.

4. ثمة اختلاف آخر ما بين المدرستين حول فاعلية السياستين، إذ يعتقد النقديون أن سياسة عجز الميزانية التي يؤمن بها الكينزيون محددة بالقبول السياسي و ببرامج اقتصادية و اجتماعية لا يمكن التراجع عنها، فهي في حالة التوسع محددة بالقبول السياسي للعجز في الميزانية العامة، و في حالة الانكماش محددة ومقيدة ببرامج اقتصادية واجتماعية لا يمكن التخلي عنها، في حين يعتقد الكينزيون أن سياسة العجز الحكومي أو السياسة المالية التوسعية يمكن أن تسهم في تنشيط الاقتصاد إلى جانب السياسة النقدية مع إعطاء دور أكبر للسياسة الحكومية المالية

و لكن في جميع الحالات السابقة هناك اتفاق تام بين المدرستين على الهدف الرئيسي من السياستين يتلخص بتحقيق الاستقرار الاقتصادي والسعي إلى الوصول إلى أعلى استغلال ممكن من الطاقة الإنتاجية وعلى هذا الأساس فإن الإجابة عن أي السياستين يجب أن يستخدم من لدن الدولة لتحقيق هذه الأهداف يمكن إيجازها بالنقاط الآتية⁽²⁾:

أ. تستطيع السياسات الحكومية استخدام أي من السياستين أو كليهما في معالجة التقلبات الاقتصادية مع الأخذ بنظر الاعتبار محددات كل منهما.

ب. يعتمد المزج بين السياستين على الظروف التي يمر بها الاقتصاد وعلى تأثير كل منهما في القطاعات الاقتصادية المحلية، أي أن المزيج من السياستين لا بد وأن يتغير مع تغير الحالات الاقتصادية و السياسية ولعل من أهم الخصائص التي يجب أن تؤخذ بنظر الاعتبار حالة الركود أو الكساد و الانتعاش أو الازدهار، كذلك المدة الزمنية التي يحتاجها تغيير أو تعديل كلا السياستين.

المطلب الثالث: أهمية التنسيق بين السياستين النقدية والمالية

إن هناك تكاملاً هاماً و قوياً ما بين السياستين لتحقيق الأهداف الاقتصادية بشكل عام والاستقرار الاقتصادي على وجه الخصوص، إذ يعود هذا الترابط بينهما إلى أن مكونات الطلب الكلي تتأثر بمستوى سعر الفائدة السائد من جهة، كما أنها تتأثر بمستوى الضرائب والإنفاق وتغيراتها من جهة أخرى، بالإضافة إلى ذلك تأثرها بطريقة تمويل فائض أو عجز الموازنة و يترتب على ذلك بالضرورة وجود تنسيق ما بين السياستين لتحقيق الأهداف و بكفاءة عالية مما يقضي بضرورة استخدام مزيج من السياستين معا فالسياسة النقدية بأدواتها المختلفة تؤثر بشكل مباشر في النقود المتوافرة لدى البنوك التجارية، إذ تؤثر أسعار الفائدة في التسهيلات الائتمانية الممنوحة من لدن تلك البنوك للأفراد و المشروعات، الأمر الذي يولد تأثيراً في الحجم الكلي للإنفاق على السلع والخدمات و بالتالي في حجم الاستثمار ومن ثم في حجم الطلب الكلي، إذا جاء تأثير السياسة النقدية بشكل غير مباشر وانتقل عبر قناة سعر الفائدة، أما بالنسبة إلى السياسة المالية فهي تؤثر مباشرة في التشغيل والإنتاج والدخل من خلال الإنفاق الحكومي والسياسة الضريبية، إذ أن الإنفاق الحكومي يؤثر بصورة مباشرة في الدخل و الإنتاج ، فعند زيادة الإنفاق بشقيه الجاري و الاستثماري سيؤدي ذلك إلى زيادة الدخل و بالتالي زيادة الطلب الكلي الذي يترتب عليه

(2) - عبد المنعم السد علي و نزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق.

زيادة في الإنتاج ، و يمكن أن تلعب السياسة الضريبية الدور نفسه فيما يتعلق بإعادة توزيع الدخل، إذ تسعى معظم النظم الضريبية إلى زيادة الاقتطاع من ذوي الدخل المرتفعة و إعادة توزيعها إلى الفئات الفقيرة ذات الميل الحدي للاستهلاك المرتفع على شكل إعانات مما يؤدي إلى زيادة الطلب الكلي و زيادة الإنتاج.

و لأن العمليات المالية والنقدية هي وسائل فعالة في الرقابة الاقتصادية العامة، فإن التنسيق والجمع بينهما يصبح أمراً ضروريا وملحا لتفادي التعارض مع بعضها بصورة تضعفهما وفي الوقت نفسه تمنع السلطة الحكومية من تحقيق أهدافها المرسومة، و يشدد على هذه ضرورة التداخل الموجود بين هذين النوعين من العمليات.

فالسياسة المالية تنادي بزيادة الإنفاق أو تخفيض الضرائب لتحريك عجلة النشاط الاقتصادي عندما يكون الاقتصاد يعمل في ظروف أقل من مستوى التوظيف الكامل، في هذه الحالة لا بد أن تعمل السياسة النقدية بالاتجاه نفسه بحيث تضمن عدم ارتفاع سعر الفائدة و إلا أدى ذلك إلى انخفاض حجم الاستثمار ومن ثم حجم الطلب الكلي مما يتسبب في عدم نجاح السياسة المالية، الأمر الذي يتطلب أن تعمل هذه السياسة (النقدية) من جانبها على تخفيض سعر الفائدة إلى المستوى الذي يضمن معه رفع حجم الاستثمار لإنعاش الاقتصاد الوطني. مما سبق يلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية و النقدية هو هدف مشترك و المتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي و بالتالي زيادة حجم الإنتاج و التشغيل و الدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي.

ولعلاج التضخم تنادي السياسة المالية بتخفيض الإنفاق الحكومي أو زيادة الضرائب بحيث يؤدي ذلك إلى تخفيض حجم الطلب الكلي في المجتمع و القضاء على الفجوة التضخمية، ففي هذه الحالة لا بد أن تعمل السياسة النقدية على عدم تخفيض سعر الفائدة من خلال عمليات السوق المفتوحة حتى لا يؤدي ذلك إلى زيادة حجم الاستثمار ليرتفع معه الطلب الكلي.

من خلال ما سبق و في الحالتين (تضخم أو ركود) يتضح جليا ضرورة التنسيق و الملائمة بين السياسة النقدية والسياسة المالية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه و المسطر في سياستها الاقتصادية العامة⁽¹⁾. إن التنسيق بين التدابير المالية أو النقدية أمر ضروري وذلك بسبب الاختلاف ما بين طبيعة كل منهما على النحو التالي⁽²⁾:

1. تميل العمليات المالية إلى أن تكون واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها، في حين تتجه العمليات النقدية إلى أن تكون محدودة لأنها تنحصر بصورة رئيسة في القطاع المالي والمصرفي.

(1) عزوز بن علي، مرجع سابق، ص: 108-109.

(2) عبد المنعم السيد علي ونزار سعد الدين العيسي، مرجع سابق، ص: 382-383.

2. تميل التدابير المالية من ناحية أخرى إلى أن تكون بطيئة ومتصلبة لأسباب دستورية وقانونية عموماً، في حين أن الإجراءات النقدية سريعة ومرنة نسبياً و يمكن تغييرها في وقت قصير جداً من خلال التغييرات في نسب الاحتياطي القانوني و أسعار الفائدة والخصم.

3. تميل الإجراءات المالية إلى أن تكون ذات قيمة بصفة خاصة في تشجيع التوسع الاقتصادي و لكنها قد تكون أقل قدرة على إيقاف التضخم، أما الإجراءات النقدية فإنها تكون ذات أثر ضئيل في تشجيع التوسع و لكنها قد تحد و بصورة فعالة من الاتجاهات التضخمية.

و لهذه الأسباب مجتمعة تجعل التنسيق فيما بين السياستين من حيث الاتجاه والتوقيت يصبح أمراً ضرورياً جداً لا يمكن أن تتغاضى عنه.

ولتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية و المالية بهدف تحقيق الأهداف التي تصبو إليها السياستين

يشترط توفر:

• أن تكون كل من السياستين النقدية والمالية واضحتين وموضوعتين بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينسقا بين سياستهما و يأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين و هو شرط ضروري ليكونا معا برنامجاً قوياً يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين.

• المشاركة الكاملة بين السلطة النقدية و السلطة المالية في صياغة و تنفيذ السياسة و الرقابة على تأثيراتها، و الاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول و خاصة النامية منها. حيث أن تضارب السياسة النقدية و السياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصدقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات و لذلك فإن البنوك المركزية يجب ألا تتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة و الانضباط المالي.

حيث أن وجود تنسيق سيضمن استقرار الاقتصاد الكلي و الاستقرار المالي، ذلك أن عدم وجود استقرار مالي و استمرار العجز المالي الكبير يؤدي إلى ارتفاع في أسعار الفائدة، بينما إذا تم تثبيت أسعار الفائدة عند مستويات دنيا في ظل وجود عجز مالي كبير فإن التضخم سيصبح جامحاً وسوف ينمو الطلب على القروض بصورة كبيرة وتتشوه عملية توزيع الموارد.

لتوضيح العلاقة بين السياسة المالية و النقدية بطريقة مبسطة فإننا يمكن أن نوضح العلاقة بين عجز الموازنة و مصادر تمويله حيث تستطيع السلطة المالية تدبير التمويل اللازم لعجز الموازنة من خلال ثلاث مصادر⁽¹⁾:

(1) ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، دار زهران للنشر، الطبعة الأولى، عمان، 1999، ص ص: 467-469.

المصدر الأول: هو الدين العام المحلي عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة و طويلة الأجل، و يتوقف حجم التمويل من هذا المصدر على عدة عناصر منها حجم الدين العام، و سعر الفائدة في السوق المحلي، و قدرة السوق المحلي على توفير هذا التمويل، كما أن الجهاز المصرفي و البنك المركزي لهما دور في تسويق هذه السندات.

المصدر الثاني: الاقتراض الخارجي عن طريق إصدار سندات حكومية قصيرة أو طويلة الأجل بالعملة الأجنبية، و يتوقف هذا النوع من التمويل و إمكانية الحصول عليه على عدة متغيرات منها، مقدار استيعاب أسواق المال الأجنبية لهذه السندات، و درجة قبول الوحدات الاقتصادية الخارجية لمثل هذا النوع من السندات، كذلك تعتمد على درجة الثقة في الاقتصاد المحلي، و الجدارة الائتمانية للدولة المصدرة للسندات و هناك عوامل أخرى منها سعر الفائدة، و آجال الاستحقاق، و الضمانات المتوفرة.

المصدر الثالث: زيادة المعروض النقدي عن طريق البنك المركزي نتيجة إصدار نقود جديدة من طرفه.

مما سبق يتضح أن السلطة المالية تعتمد في تمويل العجز على مصادر (الدين المحلي، الاقتراض الخارجي، الإصدار النقدي) تتأثر معظمها بقرارات السلطة النقدية، وهذا ما يوضح التداخل بين السياسة المالية والسياسة النقدية، و ضرورة التنسيق بينهما لأنه بدون وجود تنسيق بين السياسة النقدية و السياسة المالية فإن ثلاث بدائل تكون متاحة:

البديل الأول: هيمنة السلطة النقدية، حيث يهيمن البنك المركزي على السلطة النقدية، فهو يقوم بتحديد النمو في القاعدة النقدية، مستقلا عن الاحتياجات النقدية للحكومة و إمكانيات تمويلها من أسواق المال المحلية و الأجنبية. وهذا الأمر يدفع الحكومة إلى تخفيض عجز ميزانيتها إلى مستوى التمويل المتاح من أسواق المال المحلية و الخارجية مع خطورة عدم سداد ما تقترضه من هذه الأسواق لأن عدم استهلاك هذه الديون يفقد المتعاملين في الأسواق المالية ثقتهم في السندات الحكومية، و الذي يؤدي بدوره إلى صعوبة تسويق أية ديون جديدة و الافتراض بمعدلات فائدة مرتفعة، مما يجعل تكلفة الدين عند حد غير مرغوب فيه.

البديل الثاني: هيمنة السياسة المالية: حيث تهيمن وزارة المالية في تحديد حجم عجز الميزانية دون استشارة السلطة النقدية، والتي لها إمكانية التمويل من سوق السندات، بينما تعتذر السلطة النقدية عن تمويل أيّ من العجز في صورة زيادة في القاعدة النقدية اقتراض الحكومة المباشر، فإذا تعدى تمويل العجز حدود التوسع في الطلب على القاعدة النقدية الحقيقية عند مستوى الأسعار المستهدف، فسوف يؤدي ذلك إلى زيادة الضغوط على التضخم، حيث يؤدي ارتفاع مستويات الأسعار في الأسواق المحلية إلى زيادة التدفقات النقدية الخارجية. كما يولد عدم الاستقرار تضخما عاليا، قد يضر بنمو الأسواق المحلية الحقيقية و المالية.

البديل الثالث: استقلال كل سلطة بنفسها، حيث نجد أن السلطات النقدية و المالية يعملان بطريقة مستقلة، و ينتج عن ذلك أن السلطات النقدية و المالية قد يصغان قرارات متضاربة مع أهدافها بالنسبة للقاعدة النقدية و حجم عجز الموازنة، حيث تمول السلطة النقدية الجزء غير المغطى من عجز الميزانية في أسواق

السندات المحلية و الأجنبية. فإذا لم يكن سوق رأس المال قد تم تطويره بعد فسوف يكون في حالة لا تسمح بتقديم تمويل جوهري، أما إذا كان قد تم تطويره وكانت أهداف السياسة المالية متضاربة مع السياسة النقدية، فإن معدلات الفائدة في سوق السندات المحلية قد ترتفع لأعلى مستوياتها.

مما سبق يتضح أن التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية يعطي نتائج أفضل من أي بديل (البدائل الثلاث سالفة الذكر)، فهذا التنسيق لن يجعل السلطة المالية تمول عجز الميزانية بأقل تكاليف فقط وإنما سوف يحسن من توسيع سوق رأس المال المحلي. حيث أن وجود التنسيق سوف يعزز من ثقة الوحدات الاقتصادية في توليفة السياسات الاقتصادية، كما يعزز أيضا من مصداقية هذه السياسات.

المبحث الثالث: برامج الإصلاح الاقتصادي (المدعومة)

واجهت الدول النامية في منتصف القرن الماضي أزمات حادة ومتنوعة مثلت عوائق كبيرة حالت بين هذه الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية. وقد تنوعت أسباب المشاكل و الإختلالات الاقتصادية التي أصابت هذه الدول، فمنها ما هو ناجم عن السياسات الداخلية التوسعية، ومنها ما هو ناتج عن الصدمات والتطورات الخارجية السلبية، كارتفاع أسعار الفائدة الدولية وتدهور شروط التبادل الدولي... إلخ

وفي سبيلها للتغلب على هذه المشاكل لجأت اغلب الدول النامية إلى المؤسسات النقدية الدولية من أجل الحصول على تمويلات تقضي على مشكلة اللاتوازن سواء على المستوى الخارجي أو على المستوى الداخلي، مقابل القيام ببرامج إصلاحات اقتصادية. وتتضمن هذه البرامج العديد من السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تسهم - حسب رؤية صندوق النقد والبنك الدوليين - في معالجة الإختلالات الاقتصادية في هذه الدول.

المطلب الأول: مفهوم الإصلاح الاقتصادي

يقصد بالإصلاحات الاقتصادية في المفهوم التقليدي، مجمل الإجراءات والسياسات الهادفة إلى تغيير الوضع الاقتصادي من حال غير مرغوب فيه إلى حال أفضل، يتميز بالأداء الجيد والفعالية في التسيير.⁽¹⁾ ويعبر عنها أيضا، بأنها حزمة من القواعد والإجراءات والتدابير التي تتبعها الحكومة في بلد معين يعاني من اختلال التوازن الداخلي والتوازن الخارجي. وتكون مهمة هذه الحزمة هي العمل على استقرار الاقتصاد وإحداث تصحيحات هيكلية لتحقيق أهداف معينة، تصب في إعادة التوازن الداخلي و الخارجي خلال فترة زمنية معينة⁽²⁾.

هذه الإصلاحات قد تقوم بها الدولة من تلقاء نفسها وتقوم على مقاربات من تبني الدولة، وقد تكون الدولة مجبرة على القيام بها وفي هذه الحالة تنطلق هذه الإصلاحات من مقاربات مستمدة من الفكر المرجعي للمؤسسات النقدية الدولية (الفكر النيوكلاسيكي)، وعندها يطلق عليها الإصلاحات الاقتصادية الأصولية⁽³⁾. إذن

(1) محمد راتول سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي: تجربة الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2000، ص: 8.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 211.

(3) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 271.

تعني الإصلاحات الاقتصادية الأصولية تلك السياسات والإجراءات التي يملئها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين على الدول التي تلجأ إليه طالبة المساعدة مقابل تسهيل عملية الحصول على التمويل وإعادة جدولة الديون.

و بذلك تعتبر (أي الإصلاحات) لما يسمى في قاموس صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالمشروعية، والتي تعني ربط المساعدات والتسهيلات المالية التي تقدمها هاتان الهيئتان إلى البلدان الأعضاء فيهما بتبنيهم لسياسات اقتصادية تضمن تحسين معدلات الأداء الاقتصادي⁽⁴⁾. وتعمل بشكل أدق، على تحقيق وضع سليم لميزان المدفوعات على مدى فترة زمنية معقولة.

و يطلق على مجموعة السياسات الاقتصادية والإجراءات المالية والنقدية المصاحبة لعملية الإصلاح عدة تسميات، بحسب الهدف المراد تحقيقه أو النتيجة المتوقعة الحصول عليها جراء تطبيق برنامج الإصلاح. فتسمى ببرامج التقويم المالي عندما يكون الإصلاح المالي هو العنصر الرئيسي في علاج اختلال ميزان المدفوعات، و إعادة التوازن الداخلي والخارجي. كما تسمى ببرامج التثبيت حين يكون الهدف هو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي في الأجل القصير، من خلال استخدام السياسة المالية والنقدية وغيرهما ليلعبوا دوراً جوهرياً في عملية الإصلاح الاقتصادي.

و يطلق عليها أيضاً برامج التكيف على أساس أن العناية بتصحيح ميزان المدفوعات تتم من خلال تصحيح اختلال مكوناته، و كذلك الاهتمام بالتطور العام لمختلف المؤشرات الاقتصادية وتعديل الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي، وذلك للتخصيص الأمثل لموارد عناصر الإنتاج.

و خلاصة القول، انه مهما تعددت التسميات وتنوعت إجراءات تصميم السياسات فان عملية الإصلاح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتضمن شقين أساسيين⁽¹⁾: الشق الأول هو برنامج التثبيت الاقتصادي ويختص به صندوق النقد الدولي، أما الشق الثاني فيعرف ببرنامج التعديل الهيكلي وهو من اختصاص البنك الدولي.

و تتصدى برامج التثبيت الاقتصادي إلى علاج المشكلات الاقتصادية القصيرة الأجل، مثل مشكلة التضخم، و رصيد الاحتياطيات النقدية، و كذلك هروب رأس المال الوطني إلى الخارج، علاوة على تزايد عجز ميزان الحساب الجاري و عجز الموازنة العامة. و لمواجهة هذه المشاكل يتم التركيز عادة على سياسات جانب الطلب الكلي، والتي تنطوي على كافة الإجراءات و التدابير التي تهدف إلى التأثير في مستوى الطلب الاسمي و معدل نموه و مستوى الاستيعاب المحلي، و تشمل تلك السياسات على كافة الإجراءات و التدابير النقدية و المالية التي تدرج في الإطار التقليدي للسياسة الاقتصادية الكلية.

(4) سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي (دراسة تحليلية تقييمية)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية 2000، ص: 16.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص: 213.

أما برامج التعديل الهيكلي فتتصرف سياساته إلى مواجهة الإختلالات التي تعترض مواصلة النمو في الأجل الطويل مثل: الانحراف في حوافز الإنتاج (أسعار صرف مبالغ في تقييمها)، الرقابة و القيود السعرية، الرسوم الجمركية المرتفعة، القيود المفروضة على التجارة الدولية، و تتولى سياسات جانب العرض القضاء على هذه الإختلالات، حيث تستهدف هذه السياسات زيادة حجم الناتج المحلي من السلع و الخدمات بما يتناسب و مستوى الطلب المحلي الإجمالي، و تنقسم تلك السياسات إلى مجموعتين:

تضم الأولى الإجراءات الموجهة لزيادة الناتج المحلي من خلال رفع كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية، من خلال إزالة مظاهر الانحراف في هيكل أسعار المنتجات المختلفة و أسعار الصرف و تعديل الهيكل الضريبي و تخفيف القيود التجارية.

أما المجموعة الثانية من سياسات جانب العرض فتتمثل في تلك السياسات التي تستهدف تحفيز الطاقة الإنتاجية بغرض رفع معدلات نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل، وهي بذلك تضم كافة الإجراءات التي تسهم في زيادة معدلات الادخار و تكوين رأس المال الثابت و كذلك تعظيم عملية الاستثمار في رأس المال البشري من خلال توسيع و تطوير نطاق برامج التعليم و التدريب و التطوير التكنولوجي⁽¹⁾، و يوجد قدر من التداخل بين هاتين المجموعتين من سياسات جانب العرض.

ومن خلال ما تقدم يتضح لنا أن كلا البرنامجين يكمل بعضيهما البعض أكثر مما يحل أحدهما محل الآخر، فسياسة الاستقرار المعتمدة على تسيير الطلب تعتبر نقطة الانطلاق للتصحيح الهيكلي، إذ تضاف إليها أهداف متوسطة و طويلة المدى بغرض التأثير على العرض، و هو ما يسمح بالتطهير الكلي للاقتصاد.

المطلب الثاني: مضمون برامج الإصلاح الاقتصادي

تتعدد أهداف السياسات التي ترسمها برامج الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية بتعدد الإختلالات الاقتصادية والهيكلية التي تسود اقتصاديات تلك الدول. ومن بين ما تهدف إليه برامج الإصلاحات معالجة مشكلة التضخم، وعجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى تقديرات سعر الصرف بالعملات الأجنبية، والسعي إلى تحفيز الطاقة الإنتاجية، وتخصيص أحسن للموارد... الخ.

وفي سبيله لتحقيق تلك الأهداف، يوصي صندوق النقد الدولي بإتباع تشكيلة من السياسات تعمل في اتجاهين متضادين، الأول منهما يسعى للتأثير على الطلب بهدف كبحه، أما الاتجاه الثاني فيهدف إلى زيادة العرض الداخلي للسلع والخدمات، وتحسين مستوى أداء جهاز الإنتاج، والحد من هدر الموارد المتاحة، ودعم القدرة التنافسية للإنتاج⁽²⁾.

أولاً: سياسات جانب الطلب (التثبيت الاقتصادي)

(1) سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص: 13-14.

(2) مصطفى العيد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، ص: 33.

1- السياسة النقدية

و الأدوات التي تستخدمها تتجه للتثبيت الذي يعتمد على القدرة على تكيف عرض النقود مع الطلب عليها وذلك لمنع الاضطرابات النقدية عن التأثير على الإنتاج الحقيقي، و القضاء على الضغوط التضخمية، وبالتالي تتركز الأدوات التي تستعملها السياسة النقدية على وضع حدود للتوسع النقدي من خلال استخدام سقف للائتمان وتغيير هيكله.⁽³⁾

و في هذا المجال يعد تحرير سعر الفائدة ضروريا لعمليات التثبيت الاقتصادي الكلي وأداة مهمة لضمان كفاءة سياسات التعديل الهيكلي اللازم لإصلاح الأنظمة المالية والنقدية في الدول النامية، حيث تزداد أهمية سعر الفائدة في تحديد مستوى الطلب على الأصول المالية، و كذلك مستويات الادخار والاستثمار المحلية، إضافة إلى تأثيره على الميزان التجاري وحساب رأس المال بميزان المدفوعات. و لغرض التأثير في العرض النقدي و أسعار الفائدة تقوم السلطات بانتهاج وسائل غير مباشرة تتمثل أساسا في:

- سياسات السوق المفتوحة عن طريق بيع سندات البنك المركزي، وأذون الخزانة في الأسواق النقدية الرئيسية بشروط السوق و أسعاره بهدف التأثير على احتياطات البنوك التجارية؛
- تبني سياسة تحديد سقف ائتمانية مرنة يتم مراجعتها من وقت لآخر⁽¹⁾.

وفي سعيه للحد من الإصدار النقدي اشترط الصندوق أن يتم تمويل العجز المتبقي (بعد إجراء تخفيض النفقات وزيادة الإيرادات) في الموازنة العامة من موارد حقيقية، وذلك عبر اقتراض الدولة من السوق المالي و النقدي، شأنها في ذلك شأن القطاع الخاص، وعدم تمويل العجز من مصادر تضخمية (التمويل التضخمي) من خلال طبع البنكنوت، أو الاقتراض من الجهاز المصرفي⁽²⁾.

2- السياسة المالية

ينصح الصندوق بإتباع سياسة مالية انكماشية، و ذلك بالعمل على تخفيض النفقات الحكومية، وزيادة الإيرادات بغرض تخفيض العجز في الموازنة العامة، عن طريق مجموعة من الإجراءات على جانبي الإيرادات والنفقات.

و من بين الإجراءات المتعلقة بجانب الإيرادات ما يلي:

- إصلاح الهيكل الضريبي و رفع كفاءة التحصيل، وذلك بتوسيع نطاق العبء الضريبي والحد من المبالغة في درجات التصاعد الضريبي على نحو يسهم في تدعيم حوافز العمل والادخار والاستثمار، مما يؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية ومن ثم رفع حدود الحصيلة الضريبية الفعلية في الأجل الطويل.

⁽³⁾ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ص: 218.

⁽¹⁾ سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص - ص: 74 - 76.

⁽²⁾ رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996، ص: 168.

- إعطاء وزن نسبي أكبر للضرائب غير المباشرة على مختلف السلع والخدمات بين مكونات الهيكل الضريبي. و يؤكد خبراء صندوق النقد الدولي أن فرض ضريبة المبيعات العامة ذات الوعاء المتسع، مثل الضريبة على القيمة المضافة يجب أن يمثل عنصرا مهما في برامج الإصلاح الضريبي في الدول النامية، حيث أن فرض مثل هذه الضريبة سوف يترتب عنه إيرادات ضريبية كبيرة.
 - العمل على ترشيد عمليات الاستيراد من خلال تعديل هيكل التعريفات الجمركية، وتعديل نظم الاستيراد، بالإضافة إلى تنشيط قطاع التصدير والعمل على زيادة الصادرات ودعم مركزها التنافسي في الخارج.
 - زيادة أسعار مواد الطاقة و الاقتراب من مستوى الأسعار العالمية، وكذلك زيادة رسوم الخدمات العامة مثل خدمات النقل و المواصلات و الاتصال والخدمات الصحية والتعليمية.
 - تبني سياسة خوصصة مشروعات القطاع العام غير الربحية، بهدف التخلص من الأعباء المادية الناجمة عنها، و تحقيق إيرادات ضخمة تسهم في تمويل برامج التنمية و تحسين الإنتاجية.
 - رفع أسعار السلع والخدمات العامة⁽¹⁾.
- أما الإجراءات المتعلقة بتخفيض نفقات الدولة فنذكر منها:
- تخفيض النفقات ذات الطابع الاجتماعي و خاصة تلك المتعلقة بدعم أسعار السلع الضرورية بحيث يتم إلغاء الدعم لتلك السلع إما دفعة واحدة أو تدريجيا إلى أن تتساوى أسعار هذه السلع مع تكلفتها الحقيقية على الأقل. أو تعديل نظام الدعم و توجيهه إلى الفئات المستحقة له بالفعل⁽²⁾.
 - تخفيض الإنفاق الاستثماري الحكومي، و فتح المجال للقطاع الخاص للقيام بالاستثمار في بعض الميادين.
 - تجنب الدعم الاقتصادي الممنوح للوحدات التي تحقق خسائر ضخمة في نطاق القطاع العام وذلك عن طريق تصفيتها من خلال عملية الخوصصة.
 - ابتعاد الدولة عن المجالات الاستثمارية التي تنافس القطاع الخاص المحلي والأجنبي وحصص دور الاستثمار الحكومي في تدعيم مشروعات البنية الأساسية و المشروعات التي تكمل القطاع الخاص.
 - تبني الدولة لسياسات جديدة تجاه الأجور و التوظيف، وذلك من خلال تخليها عن توظيف القوى العاملة و جعل الزيادة السنوية في الأجر الاسمي (إن تقرر) أقل من معدل التضخم⁽³⁾.
- إن السياسات المالية المقترحة لعلاج العجز المالي في الدول النامية تتجه إلى التركيز على ضرورة ترشيد هيكل تمويل عجز الموازنة من خلال تخفيض درجة الاعتماد على مصادر التمويل التضخمي لتجنب المزيد من

(1) سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص: 109-111.

(2) رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، مرجع سابق، ص: 167.

(3) محمد راتول، مرجع سابق، ص: 10.

الضغوط التضخمية في الاقتصاد الوطني، و ذلك بدعم مصادر التمويل المحلية غير التضخمية من خلال انتهاج سياسات نقدية تسهم في رفع معدلات الادخار المحلي العام والخاص.

3- سياسة سعر الصرف :

يعتبر سعر الصرف عنصرا أساسيا في برامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، نظرا لآثاره المتعددة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، حيث يعد آلة فعالة في تخصيص الموارد من حيث تأثيره في هيكل الأسعار النسبية، و الدخل والإنتاج والإنفاق الوطني وكذلك مستوى العرض النقدي. وتعتبر سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية من أهم السياسات المستخدمة في هذا المجال لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات، حيث تعمل على زيادة السعر المحلي للواردات بغرض الحد من الاستيراد و زيادة الطلب على بدائل الواردات، إضافة إلى تخفيض السعر الخارجي للصادرات بما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي و تخفيض الطلب المحلي عليها وتكون المحصلة النهائية هي زيادة حصة الصادرات بحيث يقلل العجز الخارجي في موازين مدفوعات الدول النامية.

و لذلك يحرص الصندوق على ضرورة تنفيذ سياسة سعر صرف فعالة، من خلال تخفيض قيمة العملة حتى تصل إلى سعرها الحقيقي، من خلال تفاعلات قوى السوق (سعر صرف موحد) لأن سعر الصرف غير الحقيقي (مبالغ في تقديره) يحد من قدرة الدول على المنافسة في الأسواق الخارجية، ويؤدي إلى بروز أسواق العملة غير الرسمية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

لكن من ناحية أخرى للتخفيض آثار قد تكون قاسية في بعض الأحيان، من حيث زيادة تكلفة الاستيراد، خاصة وأن معظم البلدان النامية ترتبط صناعاتها بمدخلات الإنتاج المستوردة، ناهيك عن استيراد الحاجيات الاستهلاكية، و هو ما يترجم في الواقع بتحمل المؤسسات المنتجة لتكاليف إضافية يكون أثرها واضحا على الأجور و على الاستهلاك بالقيم الحقيقية.

لكن الصندوق يؤكد أن آثار التخفيض على الأجل المتوسط تكون مفيدة من خلال⁽¹⁾:

- زيادة إيرادات الصادرات بالعملة الصعبة؛
- ارتفاع أسعار الإنتاج الزراعي، و منه تشجيع الإنتاج الموجه للتصدير؛
- إحلال الواردات، خاصة المنتجات الغذائية و المواد الأولية الصناعية؛
- استرجاع الثقة في العملة و جلب رؤوس الأموال للاستثمار؛
- تحسين آفاق النمو الاقتصادي و تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

(1) عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 151 - 152.

و لهذا تلجأ معظم الدول النامية في إطار تطبيق برامج الإصلاح إلى استخدام سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة كإجراء لعلاج العجز في ميزان مدفوعاتها نظرا لصعوبة توفر الإمكانيات الفنية والعملية لتطبيق سياسة التقييد النقدي.

ثانيا: سياسات جانب العرض (التعديل الهيكلي)

1- تحرير التجارة الخارجية وتشجيع الاستثمار:

تعد مسألة تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات الخارجية من الأمور الهامة التي تدخل ضمن شروط قروض برامج التكيف الهيكلي. فالرقابة على التجارة الخارجية وبالذات تجارة الواردات -من وجهة نظر الهيئات المالية الدولية- من شأنها أن تعوق المنافسة و زيادة الإنتاجية والتعرف على التكنولوجيا الحديثة. كما أنها تؤدي إلى عزل الأسواق المحلية عن الأسواق الدولية وإلى تشويه هيكل الأسعار المحلية و تخصيص الموارد. كما تعارض الهيئات المالية الدولية مسألة حماية الصناعات المحلية و تعتقد أن البلاد المنفتحة على العالم الخارجي أكثر قدرة على مواجهة مشكلاتها والتأقلم مع الصدمات الخارجية. وأن وجود سياسة تجارية منفتحة من شأنه أن يؤدي إلى زيادة معدلات النمو والتوسع الصناعي. كما أن الأداء الاقتصادي لتلك البلاد سيكون أفضل حينما تنخفض الرسوم الجمركية على الواردات والتخلي نهائيا عن مبدأ حماية الصناعات المحلية (لإتاحة الفرصة لآليات المنافسة للعمل) حتى ولو أدى هذا إلى القضاء على الصناعة المحلية وزيادة الطاقات العاطلة و معدلات البطالة. كما تهاجم الهيئات المالية الدولية سياسات التصنيع القائمة على بدائل الواردات و ترى أن الأفضل لتلك البلاد أن تحول هيكل إنتاجها نحو التصدير. وفي هذا الخصوص تتفرع عن حرية التجارة والتحول نحو التصدير مجموعة من الإجراءات مثل:

- تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية وإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية.

- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية.

- خفض الرسوم على الواردات.

تتضمن شروط صندوق النقد الدولي أيضا بندا مهما هو ضرورة تحرير التجارة، وإعادة النظر في هيكل الصناعة الوطنية، و ذلك بهدف تشجيع الصادرات و تقليص القيود المفروضة عليها، و يكون ذلك من خلال إلغاء نظام الحصص ، و تخفيض القيود الكمية على الواردات حيث يتم إزالة القيود و الحواجز غير الجمركية، وإصلاح التعريفات الجمركية، و إصلاح الحواجز التنظيمية و إلغاء ضرائب الصادرات وغيرها⁽¹⁾.

و من الضروري أن يصاحب هذه الجهود إزالة ما تبقى من احتكارات حكومية للتجارة و تحقيق الموازنة بين هياكلها المؤسسية و الهياكل المؤسسية الموجودة في معظم بلدان الاقتصاد السوقي الأخرى⁽²⁾.

(1) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 219.

(2) سوزان فينيل وآخرون، النمو والاستقرار المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التمويل والتنمية، واشنطن، مارس 1996، ص: 26.

أما سياسة الاستثمار فتتجلى في جنابات عدة من برامج الإصلاح الاقتصادي، فنجدها فيما يتعلق بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وتحريره من القيود و خاصة الاستثمار من أجل التصدير، كما نجدها أيضا في تطبيق سياسة الخصوصية، حيث يتم إعادة توزيع الاستثمار بين القطاع العام والقطاع الخاص و تكون حصة الأسد، بطبيعة الحال، من نصيب هذا الأخير. و هكذا دعا صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى منح إعزات، و إعطاء حوافز للقطاع الخاص و المستثمرين الأجانب حتى يتمكنوا من المشاركة في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية. هذه الحوافز والإجراءات تتمثل أساسا في الإعفاءات الضريبية والتسهيلات الجمركية لواردات السلع الاستثمارية، تحرير سوق الأوراق المالي خاصة و سوق المال عموما و السعي إلى قيام سوق مالية نشطة ، حماية الحقوق المكتسبة، وحرية تحويل رؤوس الأموال الأجنبية في حالة تعطل النشاط أو التخلي عنه، و حرية التصدير وتحديد الأسعار. وغيرها من الإجراءات و الأدوات التي تعمل على تحرير الاستثمار و تدفق رؤوس الأموال و خاصة الأجنبية⁽³⁾.

2- الخصوصية:

يرى خبراء صندوق النقد الدولي والبنك العالمي أن المدخل الضروري لدعم و تعزيز الاقتصاد الوطني، هو تقليص الأهمية النسبية للقطاع العام وتعزيز القطاع الخاص، إذ يلح الصندوق على الدول بأن تتخلى عن التزاماتها تجاه المؤسسات العمومية، سواء بتصفية العاجز منها، أو بيعها للقطاع الخاص أو مساهمة الرأسمال الأجنبي فيها، أو بأي صيغة من الصيغ التي تسمح بتحسين فعاليتها وعودتها إلى وظيفتها الأساسية و هي خلق الثروة.

إن إصلاح القطاع العام-من وجهة نظر الصندوق الدولي- يتم من خلال إخضاع مؤسساته إلى ضغوطات السوق كأحسن طريقة لتطوير فعاليتها، وتعد الخصوصية هنا أحسن وسيلة لتطبيق نظام السوق و تحسين تخصيص الموارد و تفعيلها. ويتم ذلك من خلال نقطتين أساسيتين:

• المؤسسات التي تبقى مملوكة للدولة لاعتبارات إستراتيجية أو تلك التي تنتج في مجالات لا يرغب القطاع الخاص للاستثمار فيها، يجب أن تشتغل وفق قواعد السوق، و أن يتم تحسين الأداء المالي فيها عن طريق تحسين الإدارة الداخلية لتلك المؤسسات ورفع الأسعار لتعكس أسعار التكلفة، وتحسن الفعالية و المنافسة بين المؤسسات، و تصفية تلك المؤسسات العاجزة وعديمة الكفاءة التي كثيرا ما تستنزف موارد الميزانية العامة.

• التخلي عن ملكية العديد من مؤسسات القطاع العام وتمليتها للقطاع الخاص، وتعتبر هذه الأداة من أصعب الأدوات ذلك أن بيع وحدات القطاع العام ليست عملية بسيطة سواء من حيث إقناع العمال و شرائح المجتمع التي تستفيد من هذه المؤسسات المدعومة، أو من حيث تقييم أصولها وتحديد سعر مناسب وسليم لها، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على مشتريين نتيجة ضخامة القيمة الرأسمالية أو الخوف من السيطرة

⁽³⁾ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 219.

الأجنبية وظهور قوى احتكارية في المجتمع. ولهذا يجب أن تكون عملية بيع وحدات القطاع العام ذات ضوابط و معايير دقيقة لتجنب هذه المخاطر التي إن ظهرت تتطلب التدخل الحكومي من جديد مما قد يعرقل مسار الإصلاح⁽¹⁾.

إن الهدف الرئيسي لسياسة الخوصصة هو البحث عن علاج ضعف الفعالية و الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمؤسسات بنشاطات القطاع العام و بالتالي تدنيه التكاليف التي تتحملها الخزينة العامة للدولة. وهناك مصدران للمكاسب المتوقعة في مجال تطبيق سياسة الخوصصة ويتمثلان في⁽²⁾:

- المكاسب المتوقعة بسبب رفع الكفاءة الإنتاجية، بمعنى أن يتمكن المشروع من تحقيق نفس المستوى من الإنتاج بأقل قدر من مستلزمات الإنتاج؛
- رفع كفاءة توزيع الموارد، ويتضمن ذلك تحسين خصائص السلع و الخدمات من حيث الكم و الكيف، مما يرفع من قيمتها في السوق.

3- تحرير الأسعار والأجور والدخول

تسعى برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تحرير كافة أسعار السلع و الخدمات و أسعار عوامل الإنتاج. و ينادي الصندوق بضرورة العمل بالأسعار الحقيقية، و التي يجب- اقتصاديا - أن تغطي تكلفة الإنتاج، و التخلي عن سياسة دعم أسعار السلع الغذائية و السلع الوسيطة، و إلغاء دعم الخدمات التي تقدمها الحكومة (خدمات صحية، و تعليمية... الخ) كونها تمثل عبئا ثقيلا على موازنة الدولة في الوقت الذي يستفيد منها الجميع و بنفس الحظوظ سواء كانوا أغنياء أو فقراء⁽¹⁾.

و كتعويض جزئي مقابل تصحيح الأسعار يحبذ الصندوق زيادة الأجور في نفس الوقت الذي تدعو فيه برامج الإصلاح الاقتصادي إلى تخفيض العمالة في القطاع الحكومي مقابل تعويضهم، و العمالة الزائدة في القطاع العام (الذي تمت خصصته) من خلال شبكة الأمان الاجتماعي التي ابتدعت مؤخرا في شكل صندوق اجتماعي للتنمية يعمل على تخفيف آثار الفئات المتضررة⁽²⁾.

و الجدول رقم (1) يوضح مختلف السياسات الاقتصادية المتبعة و الأهداف المرجوة منها في ظل برنامج التثبيت الاقتصادي والتصحيح الهيكلي و الفوارق المعبرة بينهما.

وفي الأخير نود الإشارة إلى أن هناك بعض القيود التي ترد على تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي نظرا لطبيعة الدولة وقدرتها على تطبيق السياسات والإجراءات المقررة. لذلك نشاهد تفاوتاً في الأخذ بمفردات البرنامج

(1) محمد ناظم حنفي، الإصلاح و الاقتصاد وتحديات التنمية، كلية التجارة، طنطا، 1992، ص: 206.

(2) سميرة إبراهيم أيوب، مرجع سابق، ص: 121.

(1) محمد راتول، مرجع سابق، ص: 122-124.

(2) عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص: 220.

من دولة لأخرى من ناحية حجم ومقدار الإجراءات، وطريقة التعاطي مع مقررات البرنامج. بمعنى أن جرعة العلاج قد تختلف للاعتبارات السابقة لكن مكونات الوصفة تبقى محل اتفاق الجميع⁽³⁾.

الجدول رقم (1): سياسات برامج الإصلاح الاقتصادي

برنامج التصحيح الهيكلي (سياسات جانب العرض)		برنامج التثبيت الاقتصادي (سياسات جانب الطلب)		المؤسسة الدولية
البنك العالمي		صندوق النقد الدولي		
طويلة المدى	متوسطة المدى	قصيرة المدى	الفترة الزمنية	السياسات الاقتصادية المتبعة
معايير لزيادة القدرة على المنافسة في أسواق السلع.	- تحرير التجارة الخارجية. - توحيد الرسوم الجمركية.	- تحرير أسعار الفائدة. - إلغاء القيود البنكية وفرض رسوم جمركية.	- تخفيض أسعار الصرف لتحقيق توازن خارجي. - زيادة الضرائب، ورفع الدعم عن السلع لتحقيق توازن داخلي. - إنفاق حكومي كافي للتنمية.	
رفع كفاءة موارد الإنتاج، تقوية القطاع الخاص، تقوية ميزان المدفوعات.		تخفيض الإختلالات في الموازين الداخلية (الميزانية العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات).		الأهداف المرجوة

المصدر: بلقا سم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد 31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو/أيار 2004، ص: 15.

⁽³⁾ عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص: 148 - 150.

المطلب الثالث: الإطار النظري لبرامج الإصلاح الاقتصادي

تختلف المذاهب و تتعدد المدارس الاقتصادية التي تؤطر فكريا، أو يتأثر بنظرياتها واضعو برامج الإصلاحات في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. و مع ذلك تبقى المدرسة النيوكلاسيكية التي تدعو إلى عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، و ترك قوانين السوق تعمل دون عوائق، والتيار النقدي (الطريقة النقدية أو التفسير النقدي لميزان المدفوعات لميلتون فريدمان) هما المرتكز الأساسي الذي تقوم عليه هذه البرامج. بالإضافة إلى بعض الأفكار للكينزيين الجدد والتي تجلت في التفسير الذي يعتمد على أسلوب الامتصاص.

أولاً: مقارنة الامتصاص أو الاستيعاب

مقارنة الامتصاص أو منهج الاستيعاب، أو طريقة الطلب الكلي مصطلحات عدة تحمل نفس المعنى و الدلالة، و تعني من ضمن ما تعنيه أسلوبا معيناً يتم إتباعه قصد معالجة الاختلال الموجود في ميزان المدفوعات، و يركز هذا المنهج أساساً على دور السياسة المالية انطلاقاً من التحليل الكينزي⁽¹⁾. حيث يسعى إلى خفض الإنفاق، أي العمل على تقليص ما يتم إنفاقه من قبل المقيمين في الدولة على السلع والخدمات المحلية و الأجنبية.

وتستمد هذه الطريقة جذورها من أفكار كينز التي ترجع التضخم إلى وجود فائض طلب في الاقتصاد الوطني يفوق المقدرة الحقيقية للعرض الكلي في الداخل. و يرى فريق من خبراء الصندوق أن هذا الإفراط في الطلب الكلي بالنسبة للعرض الكلي ناجم عن طموحات إنمائية واستهلاكية تفوق موارد البلد. إضافة إلى أخطاء السياسة الاقتصادية و سوء استخدام الموارد الاقتصادية⁽¹⁾. بينما يرجع آخرون فائض الطلب هذا إلى الزيادة الكبيرة في مقادير الدخل الموزعة. كما تفسر هذه الطريقة عجز ميزان المدفوعات على انه زيادة عامل الامتصاص على الدخل الوطني.

و هناك فرضية ينطلق منها مهندسو سياسات الإصلاح الأصولية مفادها ثبات الطاقة الإنتاجية، في الأجل القصير، للدول النامية على الرغم أنها غير مستغلة استغلالاً كاملاً، وانطلاقاً من ذلك سيكون التغيير المتوقع في الناتج و من ثم الدخل محدوداً، مما يجعل الحل الوحيد المتاح في هذه الحالة (ثبات العرض الكلي) هو إدارة صارمة للطلب الكلي. هذه الإدارة الصارمة تتجلى في تطبيق منهج الامتصاص الذي يعمل على معالجة عجز ميزان المدفوعات و ذلك من خلال العمل على توازن الميزان التجاري وفق قدرة البلد على امتصاص (استيعاب) السلع و الخدمات مع ما تنتجه الدولة فعلاً أي الدخل الوطني.

و انطلاقاً من مبدأ التوازن الكلي بين الدخل و الإنفاق الوطنيين يعبر عن المنهج كما يلي:

$$Y = C_p + C_g + I + X - M \dots (1)$$

حيث: (Y) الدخل الوطني، (Cp) الاستهلاك الخاص، (Cg) الاستهلاك الحكومي، (I) الاستثمار،

(1) محمد راتول، مرجع سابق، ص:66.

(1) - رمزي زكي، انفجار العجز (علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التتموي)، مرجع سابق، ص:15.

(X) الصادرات، (M) الواردات.

وتبين المتطابقة (1) مكونات الطلب الكلي التي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

- قسم داخلي وهو: (Cp + Cg + I) ويمثل مجموع الإنفاق الموجه لكل من الاستهلاك والاستثمار والإنفاق الحكومي، أي كل ما تم استيعابه أو امتصاصه من طرف الاقتصاد الوطني الداخلي؛

- قسم خارجي وهو رصيد المعاملات التجارية مع الخارج (X-M)

وإذا رمزنا للقسم الخارجي بـ: CA، والداخلي بـ: A تصبح المتطابقة (1) على الشكل التالي:

$$Y - A = CA \dots (2)$$

تبين الجهة اليسرى من المتطابقة (2) الفرق بين الناتج الداخلي الإجمالي والاستيعاب الداخلي (فجوة

الموارد المحلية)، بينما تبين الجهة الأخرى رصيد الميزان التجاري (فجوة التجارة الخارجية)⁽²⁾.

و عند مقارنة الناتج الداخلي الإجمالي بالامتصاص الداخلي سنكون أمام ثلاث احتمالات، الأولى و هي زياد الدخل عن مستوى الاستيعاب المحلي، والثانية أن يتعادل الدخل مع الاستيعاب الداخلي، أما الحالة الثالثة وهي أن يقل الدخل الوطني عن الاستيعاب الداخلي، وهي الأكثر انتشارا في الدول النامية مما يعني أن الدخل الوطني لا يغطي كافة متطلبات الاقتصاد الوطني و بالتالي يصبح من الضروري للبلد التوجه نحو استكمال الفارق بين الدخل و الاستيعاب، الشيء الذي يتسبب في حدوث عجز في الميزان التجاري.

و هذا بين انعكاس فجوة الموارد الداخلية على فجوة التجارة الخارجية، أي أن النموذج يشدد على أن الاختلال في الميزان التجاري ينشأ بسبب الاختلال بين الدخل الوطني و الاستيعاب الكلي، ولأجل استعادة التوازن بين هذين الأخيرين فإنه يتم ما يلي: إما تخفيض الطاقة الاستيعابية مقارنة بالإنتاج، أو زيادة الإنتاج مقارنة بالطاقة الاستيعابية كما يمكن استعمال الطريقتين في آن واحد.

إلا أنه حسب الفرضية التي ينطلق منها خبراء صندوق النقد الدولي والفائلة بثبات الطاقة الإنتاجية في الأمد القصير للدول النامية، فإنه يصبح من الصعوبة بمكان اللجوء إلى محاولة زيادة الإنتاج كحل للمشكلة، مما يعني بالضرورة الأخذ بسياسة تخفيض الإنفاق الكلي (الامتصاص) الذي يفرض إتباع سياسات مالية و نقدية انكماشية سيكون لها الأثر المباشر على الفقراء والفئات الضعيفة في شكل تضائل فرص العمل و ارتفاع نسبة البطالة⁽¹⁾.

ثانيا: مقارنة ميزان المدفوعات

من أجل تصحيح الاختلال الموجود في ميزان المدفوعات وضع صندوق النقد الدولي نموذجا^(*) يمكن من خلاله معالجة هذا الاختلال حسب تصوره لطبيعة العجز الحاصل في ميزان المدفوعات، و ينطلق هذا

(2) جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000، ص: 7.

(1) - مصطفى العبد الله، مرجع سبق ذكره، ص: 41.

(*) هذا النموذج وضعه بولاك جي جاك والذي كان يشغل مديرا لدائرة البحوث والدراسات في صندوق النقد الدولي 1968 إلى 1979 ويعرف هذا النموذج باسمه.

النموذج من مقارنة نقدية مفادها أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات و الكتلة النقدية، وعليه فالنموذج يعتبر ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، و من هنا تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في سياسة إدارة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات⁽²⁾.

و يقوم النموذج النقدي على مجموعة من الفرضيات:

- يبدأ التحليل بافتراض أن العرض النقدي في اقتصاد مفتوح، يعمل وفق سعر صرف ثابت، و يعتبر متغيرا داخليا يتأثر بالفائض و العجز في ميزان المدفوعات، و بعد هذا الافتراض يورد التحليل المعادلة التي تعبر عن التغير في عرض النقود على أنه يمثل مجموع التغيرات في مكوناتها المحلية و الدولية أي أن التغير في عرض النقود يساوي بالتحديد التغير في صافي الأصول الأجنبية للبلد (ΔR)، بالإضافة إلى التغير في الائتمان المحلي من النظام المصرفي (ΔD) ، على الشكل التالي:

$$\Delta M_s = \Delta R + \Delta D \dots (1)$$

- الطلب على النقود M_d و الذي يعتبر التنبؤ به بما يتسق مع أهداف النمو والتضخم ضروريا، حيث يتناسب الطلب مع النقود طرديا مع الدخل (y) و عكسيا مع أسعار الفائدة (r^-) ومستوى الأسعار (p)، ويفهم من هذا أن أي تغير في العملة النقدية هو ناتج عن التغير في الطلب على النقود.

$$M_d = f(Y^+, p^-, r^- \dots) \dots (2)$$

- افتراض أن هناك توازن في سوق النقد، ولذلك فإن أي تغير في الطلب على النقود M_d يقابله تغير مماثل في عرض النقود (الكتلة النقدية)⁽¹⁾، أي:

$$\Delta M_s = \Delta M_d \dots (3)$$

و يمكن إبراز علاقة سوق النقود و وضع ميزان المدفوعات مما سبق كما يلي:

$$\Delta R = f(y^+, p^-, r^- \dots) - \Delta D \dots (4)$$

و تشير هذه المعادلة إلى أن صافي الأصول الأجنبية تتأثر عكسيا بالتغير في صافي الائتمان المحلي، مما يعني أن الزيادة في الائتمان المحلي، خاصة إذا كان أكبر من الزيادة في الطلب على النقود تؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية بالقيمة نفسها. و عليه فإن السياسة النقدية التي تنتهج التوسع في الائتمان المحلي بقدر أكبر من الزيادة في الطلب على النقود ستؤدي إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية، أي تدهور ميزان المدفوعات.

من هنا يمكن فهم إصرار خبراء الصندوق على وضع سقف عليا للائتمان المحلي -بشكل عام و الائتمان الحكومي بشكل خاص - بما يتناسب مع الطلب على النقود.

(2) - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص: 275.

(1) علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

و لتحديد حجم الميزان الكلي المستهدف لميزان المدفوعات انطلاقا من مركباته الأساسية تحرص برامج الإصلاح الاقتصادي على تحديد أهداف ميزان المدفوعات أولا و المتغيرات في الاقتصاد الوطني ثانيا، كالصادرات و الواردات وصافي تدفق رأس المال ويتم بعد ذلك تحديد حجم الواردات وحجم الائتمان المحلي⁽²⁾.

1- تضمين الدخل و الإنفاق في النموذج

يمكن توسيع هذا الإطار النظري ليشمل علاقات الدخل و الإنفاق ودور تحركات رأس المال وذلك بالرجوع إلى المعادلة التي توضح الفجوة بين الدخل و الاستيعاب:

$$Y - A = CA = X - M... (5)$$

و يمكن أن نجد صياغة للمعادلة (5) في شكل توازنات للقطاع العام و الخاص و الخارجي كما يلي:

$$(Sp - Ip) + (T - G) = (X - M)(6)$$

حيث: (Sp) الادخار الخاص، (Ip) الاستثمار الخاص.

و توضح المعادلة (6) أن العجز في الموازنة الحكومية يؤثر سلبا على الحساب الجاري في ميزان المدفوعات و ذلك مما يفسر الاهتمام بالقضاء أو بتقليل العجز الموازي في برامج التصحيح الهيكلي⁽¹⁾. و كذلك العجز في الحساب الجاري "CA" مضافا إليه العجز في ميزان رأس المال "KA" أو ما يعرف بالميزان الكلي لميزان المدفوعات و الذي يساوي التغير في صافي الأصول الأجنبية للجهاز البنكي "ΔR"

$$CA+KA=\Delta R... (7)$$

و بالرجوع إلى المعادلة (4) نجد:

$$CA + KA = \Delta R = \Delta F (Y.r.P) - \Delta D \Rightarrow CA + KA = \Delta R = \Delta M_d - \Delta D... (8)$$

وبالتعويض عن CA بقيمتها نجد:

$$(Y-A)+ KA = \Delta R = \Delta M_d - \Delta D... (9)$$

و يتضح من المعادلة (9) أن ميزان المدفوعات يمكن تفسيره بالنظر إلى تطور الإنفاق المحلي مقارنة بالدخل و تدفق رأس المال، إذ يؤدي الإفراط في الإنفاق المحلي إلى تدهور ميزان المدفوعات كما يمكن تفسير ميزان المدفوعات بالنظر إلى تطور الائتمان المحلي المقدم للاقتصاد مقارنة بالطلب على النقود.

2 - علاقات سلوكية لميزان المدفوعات

و لتحليل هيكل ميزان المدفوعات يجب إضافة دالة الطلب على الواردات، و يفترض ارتباط حجم الواردات ايجابيا بالدخل الحقيقي فقط، و منه فالطلب على الواردات هو دالة في الدخل تكتب كما يلي:

$$IMV = m Y... (10)$$

حيث: (IMV) الواردات، (m) الميل الحدي للواردات، (Y) الدخل الحقيقي.

(2) جاري فاتح، مرجع سابق، ص: 10.

(1) قدي عبد المجيد، مرجع سابق، ص: 277.

ويمكن حساب قيمة الواردات بضرب حجم الواردات في أسعارها، ونعيد صياغة معادلة ميزان المدفوعات كالآتي:

$$\Delta R = X - IM + \Delta FI \dots (11)$$

حيث: (ΔR) صافي الاحتياطيات الدولية ويعكس وضع ميزان المدفوعات، (IM) قيمة الواردات من السلع والخدمات، (X) قيمة الصادرات من السلع والخدمات، (ΔFI) قيمة التغير في المديونية الخارجية للقطاع غير المصرفي.

و بالتالي يمكن تحديد الواردات المستهدفة كمايلي:

$$\dots (12) (\bar{X} + \bar{FI}) IM^* = R^* -$$

حيث: (IM^*) قيمة الواردات المستهدفة، (R^*) الوضع المستهدف لميزان المدفوعات، \bar{X} (قيمة الصادرات المتوقعة)، (\bar{FI}) قيمة التدفقات الصافية لرأس المال (الجهات غير المصرفية) المتوقعة، تدفقات المعونة و الاستثمار المباشر و القروض التجارية الخارجية.

و يتضح من المعادلات الثلاث السابقة أن وضع سقف قصوى على الائتمان المحلي يتماشى مع الوضع المستهدف لميزان المدفوعات يتوقف على الخطوات التالية:

- تحديد هدف لوضع ميزان المدفوعات (حجم الاحتياطيات الدولية الصافية المستهدفة).
- تحديد قيمة الصادرات والتدفقات الرأسمالية المتوقعة.
- التنبؤ بالدخل الحقيقي ووضع هدف للأسعار المحلية.
- يتم استخدام هذه الأدوات بعد ذلك للحصول على الزيادة في الطلب على النقود والزيادة في الواردات.
- إيجاد التغير في الائتمان المحلي والذي يتماشى مع التغير المستهدف في صافي الأصول الأجنبية والزيادة المرغوبة في الطلب على النقود.
- مقارنة قيمة الواردات بحيث يجب أن تتساوى المعادلتين (10) و (11).

$$IMV = R^* - (X + FI) \dots (13)$$

حتى يكون بالإمكان الحصول على حد أقصى للائتمان المحلي يتماشى في نفس الوقت مع الوضع المستهدف لميزان المدفوعات. و إذا لم تتحقق المساواة أعلاه يجب إجراء تعديلات في التغيرات المستهدفة في مكونات ميزان المدفوعات أو في الدخل والأسعار⁽¹⁾.

يستنتج من كل ما سبق أن مقارنة الصندوق والتي تربط حجم الائتمان المحلي بالعديد من التوقعات بالنسبة لميزان المدفوعات، و الصادرات و التدفقات الرأسمالية الصافية، و الدخل الحقيقي و الأسعار المحلية و الطلب على النقود و الزيادة في الواردات، يعد من الناحية العملية غاية في الصعوبة، و بالتالي يصعب وضع حدود قصوى حقيقة على الائتمان المحلي، ولذلك فإن الحدود التي يتم وضعها عادة على الائتمان المحلي تكون دائماً

(1) علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، مرجع سبق ذكره، ص: 74.

من أجل خفض الاستيعاب الكلي، وذلك لخفض العجز في ميزان المدفوعات و لتسديد القروض الخارجية المستحقة للصندوق و باقي الدائنين، مع تجاهل الآثار السلبية التي ستلحق تبعاً لذلك بالنسبة للاقتصاد الوطني.

5-تضمين السياسة المالية ببرامج الاستقرار

لإدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي لميزان المدفوعات يجب أولاً التمييز بين: الائتمان المقدم للقطاع الخاص والائتمان المقدم للحكومة، و أن يؤخذ بعين الاعتبار العلاقات بين الميزانية العامة للدولة و الاقتراض الخارجي الرسمي من جانب، و نمو الائتمان المحلي من جانب آخر. و يمكن للسياسة المالية أن تدخل في التحليل من خلال:

$$\Delta FI = \Delta FIP + \Delta FIg \dots (14)$$

حيث: (ΔFI) التغير في صافي المديونية الخارجية للدول (البلد)، (ΔFIP) التغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص، (ΔFIg) التغير في صافي المديونية الخارجية للحكومة.

يتضح من المعادلة (14) أن: التغير في صافي المديونية الخارجية للبلد يساوي إلى مجموع التغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص و للحكومة.

و يمكن صياغة معادلة أخرى مشابهة بخصوص الائتمان المحلي.

$$\Delta D = \Delta DP + \Delta Dg \dots (15)$$

و يتضح مما سبق أن العجز في الميزانية العامة للدولة ($G > T$) يمول إما بزيادة الاقتراض الصافي من الخارج أو بزيادة الاقتراض من الجهاز المصرفي مثلما توضح المعادلة التالية:

$$G - T = Dg + FI \dots (21)$$

ومن هنا وحسب مقارنة الصندوق يجب وضع حد للعجز المالي للحكومة من خلال وضع حدود قصوى على الاقتراض الخارجي وعلى الائتمان المحلي المقدمان للحكومة مع العمل على زيادة الإيرادات العامة و تخفيض النفقات العامة.

في الواقع هذه الإجراءات لها آثار قد تكون وخيمة على الاقتصاد الوطني، كتخفيض معدل النمو و ارتفاع معدلات التضخم و العجز في ميزان المدفوعات، و لذلك نرى أنه كان ينبغي التركيز على استعمالات القروض سواء الداخلية أو الخارجية، عوض التركيز فقط على وضع سقف لذلك، فإذا كانت هذه القروض تمول مشاريع إنتاجية وتساهم في زيادة الإنتاج الوطني، و تخلق فرصاً للعمل، فلا بأس من التوسع في القرض، أما المرفوض اقتصادياً هو الإصدار النقدي لفترة طويلة كتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، وما يترتب عنها من مشكلات اقتصادية كارتفاع معدلات التضخم و تدهور قيمة النقود، كما يمكن للحكومة الاقتراض عن طريق إصدار السندات و بيعها للجمهور الشيء الذي يعمل على سحب الفائض من الكتلة النقدية في التداول، ومنه خفض معدل التضخم، و لعل وجود سوق مالي نشط يساعد كثيراً على ذلك.

مما سبق نخلص في هذا الفصل أن التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، فالتوازن الاقتصادي العام غرضه أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى حد لها، و يسهم ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي العام المتمثل بتوازن العرض والطلب، توازن الإنتاج والاستهلاك، توازن الادخار والاستثمار، وتوازن الإستيراد و التصدير. ويتحقق التوازن عن طريق السياسة المالية عن طريق ما تحدثه المصادر الإيجابية في مصادر الدولة من حقن يعوض ما يترتب على مصادرها السالبة (النفقات) من تسرب بما يؤدي إلى تطابق بين العناصر المالية و العناصر الاقتصادية التي يتكون منها هيكل الاقتصاد الوطني أي بما يقود في النهاية علاوة على التوازن الكمي (المحاسبي) إلى إحداث توازن كفي يتمثل في التوازن الاقتصادي، غير أن السياسة المالية لا تستطيع أن تحقق هذا الأخير بالكفاءة المطلوبة، بل ينبغي التنسيق بينها و بين السياسات الأخرى.

و في هذا الإطار نجد أن التنسيق و التكامل بين السياسة المالية و السياسة النقدية يعتبر أمرا ضروريا، و ذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي و تهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما أن تكامل كل من أهدافهما من شأنه أن يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

وفي نفس الإطار دائما و كنتيجة حتمية للصدمات و الإختلالات التي تعرضت لها الدول النامية قامت مؤسسات التمويل الدولية بتصميم برامج إصلاح اقتصادي يضم حزمة متناسقة من السياسات الاقتصادية بهدف معالجة تلك الإختلالات وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، وتضم هذه السياسات في مرحلتها الأولى تدابير التثبيت القصيرة الأجل تهدف إلى تصحيح الإختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في الطلب الكلي باتخاذ إجراءات مالية ونقدية، وعززت في مرحلتها الثانية بتدابير التكيف الهيكلي أطول أجلا والتي ترمي إلى حقن جانب العرض.

و تجدر الإشارة أن تدابير السياسة المالية تلعب دورا أساسيا في برامج الإصلاح التي تدعمها المؤسسات الدولية والموجهة إلى تحقيق النمو و ينبغي لها أن لا تسهم فقط في زيادة الادخار المحلي بتمويل متطلبات الاستثمار المرتبطة بهدف النمو، بل ينبغي لها أيضا أن تولي الاعتبار للطرق التي تؤثر بها السياسة المالية في تخصيص الموارد و تحقيق النمو.

فمن الواضح أن إجراء مجموعة متكاملة من الإصلاحات هو مشروع طموح و قد أجريت بالفعل في كثير من الدول النامية بعض الإصلاحات ، بيد أنه في بلدان أخرى توجد قيود تعوق التغييرات التي يمكن تنفيذها واقعا، و ينبغي وضع تصميم للإصلاح على أساس كل حالة على حدى.

و هنا نتساءل ما هي التدابير والإصلاحات المتخذة على مستوى السياسة المالية على وجه الخصوص بما يخدم أغراض التوازن الاقتصادي العام في الجزائر؟ و هو ما سنحاول التطرق إليه في الفصل الثالث و الأخير.

الفصل الثالث

السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري

في الفترة (1990-2008)

مر الاقتصاد الوطني كباقي الاقتصاديات العالمية التي كانت سائرة في نظام التخطيط الاقتصادي (النظام الاشتراكي) بمرحلة انتقالية أي بعملية تحول جذرية من نظام تخطيط مركزي إلى نظام يستند على متطلبات السوق (اقتصاد السوق) وهذا من خلال إجراء تصحيحات هيكلية عميقة.

و قد ظهرت في فترة النظام الأول- أي نظام التخطيط المركزي- العديد من الإختلالات الاقتصادية والمالية على المستوى الداخلي أو الخارجي. فعلى المستوى الداخلي تمثلت أساسا في اختلال المالية العامة (عجز الميزانية)، اختلالات في نظام الأسعار، انخفاض الإنتاجية، وضعف كفاءة القطاع العام. أما على المستوى الخارجي فتمثلت في عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم حجم المديونية وكذا ارتفاع نسبة خدمة المديونية.

و بهدف استعادة توازن الاقتصاد الوطني بشقيه الداخلي والخارجي وتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي ظهرت الحاجة الماسة إلى التصحيح في السياسة الاقتصادية، و بما أن الدولة هي المسيطرة على النشاط الاقتصادي وفي نفس الوقت المحرك الأساسي لعملية التصحيح من خلال سياستها الاقتصادية والتي تركز أساسا على السياسة المالية والنقدية، غير أن السياسة المالية تعتبر الأداة الأساسية للسياسة الاقتصادية، ومن ثم تعتبر محور برامج التصحيح المسطرة لمرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق وإلى ما بعد المرحلة الانتقالية ومن هنا تظهر عدة تساؤلات نذكر منها:

ما هي الإصلاحات التي عرفتها الجزائر؟ وهل وفرت هذه الإصلاحات الشروط الضرورية لاستعادة مختلف التوازنات الاقتصادية، ومن ثم الإنعاش الاقتصادي؟ و ما هي التدابير و الإجراءات التي عرفتها السياسة المالية (قبل وبعد الإصلاحات)؟ وهل استطاعت السلطة المالية أن تحقق التوازن الاقتصادي من خلال أدوات السياسة المالية؟ وهذا ما نحاول الإجابة عليه في هذا الفصل من خلال المباحث التالية:

* المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري؛

* المبحث الثاني: تحليل محاور السياسة المالية في الفترة (1990-2008)؛

* المبحث الثالث: وضعية التوازن الاقتصادي العام في الفترة (1990-2008).

المبحث الأول: تطور الاقتصاد الجزائري

إن المنتبغ للتحويلات و التغييرات التي شهدها الاقتصاد الجزائري ابتداء من فترة الستينيات من القرن العشرين إلى يومنا هذا، يستطيع أن يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري قد مر بمرحلتين مختلفتين هما مرحلة التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه و مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق، لذا سنحاول أن نستعرض في هذا المبحث مميزات كل مرحلة و النتائج المترتبة عنهما.

المطلب الأول: مرحلة التنمية الاقتصادية في ظل الاقتصاد الموجه (1962-1989)

إن أهم ما ميز هذه المرحلة هو تبني الدولة لنظام الاقتصاد الموجه (النظام الاشتراكي) كخيار لتحقيق التنمية الاقتصادية الذي يستند على التخطيط المركزي، إذ تم الشروع فعليا في تنفيذ المخططات ابتداء من سنة 1967. و يمكن تقسيم هذه المرحلة إلى ثلاث مراحل فرعية على النحو التالي:

أولاً: تنظيم الاقتصاد الجزائري في مرحلة الانتظار (1962-1966)

في هذه المرحلة حاولت الحكومة الجزائرية بسط نفوذها على الاقتصاد الوطني و رسم معالم انطلاق المسيرة التنموية لمحو الآثار التي خلفتها الحرب التحريرية حيث كان الواقع الاقتصادي الجزائري يتميز ب⁽¹⁾:

- ازدواجية على مستوى القطاعات، حيث يتشكل من قطاعين متطور و موجه للتسويق و مندمج مع الاقتصاد الفرنسي، و قطاع تقليدي متخلف يمتلكه الجزائريون؛
- الاعتماد على الصادرات من المواد الأولية و المنتجات الفلاحية الموجهة إلى فرنسا، بالإضافة إلى اعتبار فرنسا الممون الرئيسي للجزائر من السلع؛
- ضعف القطاع الصناعي و السيطرة المطلقة لقطاع المحروقات على الصادرات الجزائرية؛
- التفاوت الجهوي بين مختلف المناطق، وخاصة بين سكان المدن و الأرياف؛
- تدني مستوى المعيشة، أي انتشار الأمية و البطالة و نقص وسائل العيش الحديثة كالخدمات الصحية، التعليم، النقل،.... الخ.

و من أجل الخروج من هذه الوضعية الصعبة التي و رثتها الجزائر عن المعمر الفرنسي، عملت الحكومة الجزائرية على أخذ زمام الأمور بجديّة، بدءاً من التخلص من تبعية المستعمر في جميع المجالات، من خلال تجسيد ميثاق طرابلس (جوان 1962)، و الذي أقر بانتهاء التخطيط المركزي كخيار أساسي و اعتبار الفلاحة أساس التنمية و ربطها بالتطور الصناعي، و بالتالي إرساء الاستقلال الاقتصادي للجزائر من خلال التسيير الذاتي للقطاع الفلاحي حيث تم تأمين الأراضي الفلاحية التي كانت بحوزة قدماء المعمرين في سنة 1963.⁽²⁾

(1) فريد بن طالبي، السياسات النقدية و السياسات المالية و عوامل نجاحهما في ظل التغييرات الدولية (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص: 134.

(2) Tammar Hamid, *Stratégie du développement indépendant, le cas de l'Algérie*, OPU, Alger, 1983, p: 23.

- و استكمالا للإجراءات السابقة جاء أول مؤتمر بعد الاستقلال متمثلا في ميثاق الجزائر (16-21 أبريل 1964)، الذي يوصي بضرورة تبني سياسة اقتصادية و اجتماعية تركز على مجموعة من المبادئ أهمها⁽¹⁾:
- التأكيد على الاختيار الأمثل للتخطيط الاشتراكي الذي يحمل الطابع الديمقراطي في الإعداد و الإلزامي في التنفيذ من خلال تحديد الأهداف المراد تحقيقها و الوسائل المسخرة لذلك؛
 - بناء اقتصاد موجه يرتكز على توسيع القطاع العمومي من خلال زيادة عدد وحدات النشاط فيه سواء من خلال القطاع الأول: الزراعة، أو القطاع الثاني: الصناعة و البناء، أو القطاع الثالث: المال و التجارة؛
 - العمل على تحويل الملكية من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي إلى ملكية الدولة عن طريق التأميم؛
 - العمل على حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية و إعطاء الأولوية للاستثمارات الصناعية ذات القدرة على استيعاب أكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة عن العمل و القضاء على البطالة ؛
 - العمل على رفع المستوى الثقافي و تحسين المستوى المعيشي وتوفير التعليم و الصحة لجميع الأفراد.
- لكن هذه الإجراءات الاستيعابية لم تكن كافية لإرساء رؤية واضحة تحكم سير الاقتصاد الوطني في المستقبل، مما دفع بالحكومة على انتهاج سياسة اقتصادية موجهة تعتمد على التخطيط في تنفيذ السياسات.

ثانيا: مرحلة التنمية المركزية (1967-1979)

امتازت هذه الفترة بكونها فترة التصنيع و التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني حيث عرفت الجزائر تنفيذ ثلاث مخططات تنموية سخرت لها رؤوس أموال ضخمة بهدف الخروج من التخلف و التبعية مع نهاية السبعينيات. و سنقوم أولا بعرض الخصائص و الأهداف العامة لهذه الخطط ، ثم رصد أهم الايجابيات و الانحرافات التي عرفتتها هذه الفترة.

1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

لم يكن خطة اقتصادية بآتم معنى الكلمة، لأنه يفتقر إلى شروط التخطيط (كالشمول، تحديد الأهداف، الدقة،...) كما أنه لم يحدد مؤشرات كمية، بل جاءت على شكل مشاريع استثمارية إجمالية، بعض مشاريعها تعود إلى مشروع قسنطينة و مشاريع أخرى جديدة عهد إنجازها إلى مكاتب دراسات أجنبية، والأدوات و التقنيات التي استعملت فيه كانت ذات طابع عملي ميداني بناء على احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية⁽²⁾.

و كان هدف هذا المخطط، إنشاء قاعدة اقتصادية و اجتماعية و ثقافية لتلبية حاجيات المواطنين، و أعطيت الأولوية في هذا المخطط للاستثمار في قطاع التصنيع. وحجم الاستثمار المخصص له قدر بـ 11,081 مليار دج، أما الحجم المنجز فقد بلغ 9,124 مليار دج ، أي بنسبة انجاز بلغت 82%⁽¹⁾.

(1) بوكابوس سعدون، الاقتصاد الجزائري، محاولتين من أجل التنمية (1962-1982، 1990-2005)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، 1999، ص: 78-79.

(2) عيد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

(1) Hocine Benissad, la réforme économique en algerie (au l'ndicible ajustement structurel), OPU, Alger; 1991, p.15.

2- المخطط الرباعي الأول (1970 - 1973):

كانت أهداف هذا المخطط ترمي إلى تعزيز وبناء اقتصاد اشتراكي مستقل ، وإنشاء صناعات قاعدية تسهل فيما بعد إنشاء صناعات خفيفة. و بالتالي كان هدف هذا المخطط، تشييد القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية بتفضيل الاستثمار في الصناعة الثقيلة مع إعطاء الأهمية للاستثمار في ميدان المحروقات من بترول وغاز. كما تم تحديد نسبة النمو في هذا المخطط بـ 9%. وحجم الاستثمارات بـ 27,7 مليار دج⁽²⁾. كما تم إدخال إصلاحات عميقة على شكل التمويل القديم بحيث أجبرت المؤسسات العمومية على فتح حسابين واحد للاستغلال و الآخر للاستثمار مع منع التداخل بينهما.

3- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

إن أهداف هذا المخطط تطابق أهداف المخطط الرباعي الأول مع التركيز أكثر على زيادة الإنتاج و توزيع الاستثمارات على مختلف مناطق الوطن، و أعطيت الأولوية لقطاع التصنيع فيما يخص الاستثمارات بهدف رفع الإنتاج و توفير مناصب الشغل. إضافة إلى ذلك، أعيد هيكلة القطاع الفلاحي في شكل إصلاح فلاحي عميق، بحيث تحصل على استثمارات بلغت نسبتها 15 %، توزعت بين الفلاحة 11 % و الري 4 %.

حدد معدل النمو الاقتصادي المستهدف في هذا المخطط بـ: 10 % و هذا ما يستلزم حجم استثمار عمومي مقداره 110,22 مليار دج، أي ما يعادل أربع مرات الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الرباعي الأول، و تقرر توظيف 50 مليار دج للمحروقات.

و لا يخفى أن نشير أن استثمارات هذا المخطط كانت مرتفعة مقارنة بالمخطط السابق، و أن معظم المشاريع عرفت تأخرا في الإنجاز، مما زاد في تكلفتها و أثر ذلك على الأهداف المخططة، فالسياسة التي كانت متبعة في إنجاز هذه الاستثمارات تعتمد على نموذج المفتاح في اليد⁽³⁾. و يوضح الجدول أدناه تطور حجم الاستثمارات المنجزة والمقدرة خلال الفترة (1967-1979).

الوحدة : المليون دج

الجدول رقم (2): تطور الاستثمارات (1967-1979)

المخططات استثمارات القطاعات	المخطط الثلاثي 1969-1967		المخطط الرباعي الأول 1973-1970		المخطط الرباعي الثاني (74-77)		1979-1978
	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات	التقديرات	الإنجازات

⁽²⁾ Ibid, pp: 17-18.

⁽³⁾ زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص:

66.864	63.100	48.000	20.803	12.400	4.750	الصناعة
3.259	8.913	12.005	4.350	4.140	1.605	الفلاحة
106.759	93.200	110.210	36.297	27.740	9.121	مجموع الاستثمارات

Source: Houcine Benissad, la reforme économique en algerie...,op.cit.p:17.

إن بنية هذه الاستثمارات تستدعي الملاحظات التالية:

- الملاحظ أن هناك نموا سريعا في حجم الاستثمارات السنوية الذي ينطلق من 3 مليار دج في السنة خلال المخطط الثلاثي، إلى 9 مليار دج خلال المخطط الرباعي الثاني، ليصل إلى 53 مليار دج خلال عام 1978. فلنتساءل عن التنفيذ والرقابة لأعمال التنمية على مستوى المؤسسات والإدارات العمومية. إذن هذا النمو السريع في الإنفاق الاستثماري يقتضي رقابة يقظة وصارمة في مستوى الإنجاز للمتعاملين الاقتصاديين الخواص الذين يتدخلون مع القطاع العام.

- إن هدف أجهزة التخطيط، التقليل من نصيب استثمار الصناعة لفائدة البنى الأساسية، ولكن تلك النسب المئوية لم تنفذ. فالصناعة عمليا تحتفظ بنصيبها بل تزيد خلال المخططات، بينما نصيب البنى الأساسية يزيد بسرعة أقل من المتوقع، بنفس نسبة الهبوط في الزراعة، ومن هنا نلاحظ أن النسب الأساسية للمخططات لم تحترم.

4- تقييم التجربة التنموية خلال الفترة (1967-1979):

بعدما استعرضنا الاتجاهات العامة التي عرفت التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط خلال الفترة 1967- 1979. نأتي الآن إلى تقييم النتائج المحصل عليها من هذه التجربة، من خلال إبراز أهم الايجابيات و السلبيات التي ظهرت خلال هذه الفترة.

فلقد أدى المنهج التنموي المتبع خلال هذه الفترة إلى تحقيق نتائج معتبرة على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي و التي يمكن حصرها في⁽¹⁾:

- تكوين رأس مال ثابت، حيث بلغ معدل الاستثمار الإجمالي 41% من الناتج الداخلي الخام في المتوسط خلال الفترة (67-78) و هو أكبر مقارنة مع الدول ذات الدخل المتوسط حيث يساوي 26%؛
- بلغ معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في المتوسط 9% من الناتج الداخلي الخام بين (74-77) و حوالي 15 % بين (78-79)؛
- زيادة معدل التشغيل بـ 5 مرات في القطاع الصناعي بين (66-80) مساهما بذلك في تخفيض معدل البطالة الذي كان يتجاوز 32,7 % سنة 1966 إلى 22,3 % سنة 1977؛

(1) - عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص: 51.

- تنامي دور القطاع العام في النشاط الاقتصادي حيث كان يوظف سنة 1977 نسبة 61,8 % من اليد العاملة النشطة على المستوى الوطني، ويضم 76 % من اليد العاملة في القطاع الصناعي الوطني، و يساهم بـ 66 % في الناتج الداخلي الخام.
- نمو سريع للناتج الداخلي الخام بالسعر الثابت في حدود 7% سنويا ، في الفترة(69-78)؛
- نمو الاستهلاك الحقيقي للفرد بـ 4,5 % سنويا، و نمو استهلاك العائلات بالسعر الجاري بحوالي أربع مرات منتقلا من 12041 مليون دج إلى 47820 مليون دج، في الفترة (69-78).
- أما أهم السلبيات التي عرفت هذه المرحلة فتمثلت في⁽¹⁾:
- اختلال التوازن في توزيع الاستثمارات بين القطاعات، إذ أن الامتياز أعطي لتنمية الصناعة خاصة المحروقات وأهملت في المقابل الزراعة و الصناعات الخفيفة، مما أدى إلى تبعية في المواد الغذائية والمنتجات الصناعية ذات الاستهلاك الواسع (14 مليار دج سنة 1975)؛
- الاستعمال الضعيف لطاقات الإنتاج حيث كانت على العموم لا تتجاوز 60%؛
- التكلفة المرتفعة للمشاريع أدت إلى طول انجازها و إلى التوقف في معظم الحالات؛
- جمود جهاز الإنتاج أمام تزايد النمو الديمغرافي مما أدى إلى زيادة الطلب على الواردات حيث أثرت سلبا على الميزان التجاري ليصل العجز في سنة 1978 إلى 9,4 مليار دج ومعدل تغطية التجارة الخارجية ينخفض إلى 70% بعدما كان 113,25% سنة 1967؛
- تراكم المديونية الخارجية الناتجة عن التجربة التنموية الطموحة المبنية على مخططات استثمار تتطلب كثافة رأسمالية عالية والتي لا يوفرها الاقتصاد الوطني، في ظل غياب سياسة واضحة لتسيير الديون و رسم رزنامة للاستحقاقات المستقبلية و سقوف الاقتراض، حيث بلغت حوالي 17,96 مليار دولار سنة 1979، بينما تمثل خدمة الدين لوحدها 2,79 مليار دولار أي ما يزيد عن 26% من قيمة الصادرات.
- و أمام هذه النتائج وغيرها أتت هذه المرحلة إلى نهايتها لتعرف البلاد عشرية أخرى امتزجت فيها روح الإصلاح الذاتي من جهة وتعقد الأمور من جهة أخرى.

ثالثا: مرحلة التنمية اللامركزية وملاحح الإصلاح (1980 - 1989)

خلال هذه الفترة تم التركيز على إعادة تقويم الاقتصاد الوطني ، نتيجة الإختلالات التي عرفها على المستويين الداخلي و الخارجي خلال الفترة السابقة ولهذا تم إنجاز مخططين تنمويين خماسيين الأول مابين 1980-1984، و الثاني مابين 1985-1989، ويهدفان إلى⁽¹⁾:

(1) ينظر:

- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط(1962-1982)، د.م.ج، الجزائر، 1982، ص:89.

- عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص: 59 - 70.

- إعادة التوازنات العامة للاقتصاد و زيادة الارتباط و التكامل بين الصناعة و الزراعة؛
 - التقليل من حجم الدين الخارجي و تدعيم الاستقلال الاقتصادي؛
 - متابعة التنمية الاقتصادية بشكل يسمح بتغطية الحاجات الأساسية، و وضع سياسة للتهيئة العمرانية بهدف القضاء على الإختلالات الجهوية و توزيع ثمار التنمية بشكل عادل؛
 - إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني بما يسمح إدخال الفعالية على سير المؤسسات العمومية؛
 - تطوير قطاع الفلاحة و الري، و فك الارتباط و الاعتماد على الخارج.
- و على العموم فإن المخططين يهدفان بشكل عام إلى تدعيم الاستقلال الاقتصادي للجزائر و التحكم في التوازنات و المؤشرات العامة في الاقتصاد ، و إعطاء الأولوية للصناعة دون تهميش القطاعات الأخرى خاصة قطاع الزراعة و الهياكل القاعدية الاقتصادية و الاجتماعية، والعمل على تطوير النشاطات الإنتاجية بشكل عام.

و شهدت هذه المرحلة تغيرا على مستوى بنية الاستثمارات، حيث انخفضت حصة الصناعة من 56% سنة 1980 إلى 24% سنة 1984، وهذا لصالح البنية الأساسية الاقتصادية التي ارتفعت من 7% إلى 15% ما بين 1980 و 1984، و البنية الأساسية الاجتماعية التي ارتفعت هي كذلك من 19% إلى 31% في الفترة نفسها. أما حصة الزراعة فشهدت استقرارا في حدود 3-4% ، لكن هذا لم يمنع من مواصلة الاهتمام بقطاع المحروقات و الصناعة، والصناعات التحويلية و القطاعات الأخرى السكن و قطاع الخدمات الاقتصادية و الاجتماعية⁽²⁾.

و خلال هذه الفترة عرف الاقتصاد الجزائري أزمة حقيقية، تمثلت في الصدمة البترولية سنة 1986، أين انخفضت أسعار البترول الخام من 60% إلى 70%، بالإضافة إلى انخفاض سعر صرف الدولار الأمريكي. و باعتبار أن إيرادات المحروقات تشكل تقريبا 95% من إيرادات الصادرات و أن تقييم المحروقات على المستوى الدولي يتم بالدولار، انخفضت الإيرادات بالعملة الصعبة إلى 46% و 39% سنتي 1986 و 1988 على التوالي، و ذلك مقارنة مع سنة 1985 أين بلغت هذه الإيرادات 14 مليار دولار⁽³⁾.

و تبعا لذلك انفجرت أزمة مدفوعات حادة و عرفت المديونية الخارجية تزايدا مستمرا و سريعا، فقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% في سنة 1985 إلى 41% سنة 1988 ، بينما قفزت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 78%.

و بالنسبة للتوازنات الداخلية فلم تكن أحسن حال من نظيرتها الخارجية، إذ وصل العجز الشامل في الميزانية إلى رقم قياسي بلغ نسبة 13,7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1988، كما زادت نسبة النقود

(1) محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التخطيط و التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، د.م.ج، 1999، ص:104.

(2) مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005،

ص: 67.

(3) نفس المرجع، ص: 69.

بمعناها العريض إلى إجمالي الناتج المحلي حيث وصلت إلى 76% سنة 1985 لترتفع إلى 79.7% سنة 1989 ، هذه الزيادة في الكتلة النقدية وفي ظل التبعية المطلقة للبنك المركزي للخزينة العمومية أدت إلى رفع معدلات التضخم ،حيث وصل في سنة 1989 إلى نسبة 10%، أما معدل البطالة وصل إلى 18,1% خلال نفس السنة⁽¹⁾.

كل هذه الظروف وغيرها أدت إلى ضرورة إجراء إصلاحات كان الهدف منها محاولة الخروج من بؤرة الأزمة، وهذه الفكرة ظهرت بشكل جلي سنة 1987 مباشرة بعد الهزة البترولية، ومن أهم الإجراءات التي اتخذتها السلطات آنذاك يمكن تلخيصها فيم يلي:

- إعادة النظر في طرق التخطيط المركزي نحو لامركزية أكثر؛
- القيام بإعادة الهيكلة العضوية للمؤسسات وذلك تحت فلسفة كلما كانت المؤسسات صغيرة كلما كانت قابلة للتحكم؛
- التطهير المالي للمؤسسات العضوية وتمكينها من هيكلة مالية تسمح لها بتعظيم مردودية وسائل الإنتاج؛
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية و العمل على تحريرها و تنويع الصادرات من المحروقات؛
- إصلاح المنظومة البنكية و النقدية؛
- إعادة تنظيم التجارة الخارجية و العمل على تحريرها و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؛
- إصلاح المنظومة التشريعية وإعادة النظر في الاستثمارات الخاصة من خلال قانون جديد للاستثمار في سنة 1988 يهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص، و تدعيم الانفتاح نحو الخارج من خلال إنشاء مؤسسات مختلطة، أي بإشراك رأس المال الأجنبي في التنمية؛
- إصلاح نظام الأسعار، واتخاذ تدابير جديدة في المالية العامة خاصة على مستوى تحسين الإصلاحات الجبائية و تحسين إدارتها.

إلا أن هذه الإجراءات لم تحقق أهدافها المرجوة حتى وإن كانت هذه الأخيرة تدخل في الحقيقة في إطار سياسة تصحيح ضمنية غير معلنة تهدف إلى إعادة التوازنات الكلية و إدخال آليات الاقتصاد الحر بشكل محتشم.

المطلب الثاني: مرحلة الإصلاحات الاقتصادية و التحول نحو اقتصاد السوق انطلاقا من سنة 1989

يلاحظ المحللون للسياسة الاقتصادية أن جهود التنمية في الجزائر بدأت في التعثر منذ منتصف الثمانينات، حيث بدأت الإختلالات الداخلية و الخارجية تحد من قدرتها على انجاز أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المنشودة، و بناء على الوضعية الصعبة التي عرفها الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة وفي ظل

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998، ص ص: 6-9.

تغيرات دولية جديدة تميزت بفشل النهج الاشتراكي، ولدت الرغبة عند السلطات الجزائرية القيام بتصحيحات راديكالية تهدف من خلالها التخلي عن نمط التسيير السابق و الانتقال إلى اقتصاد السوق.

ومن أجل الانتقال انتهجت الجزائر مجموعة من الإجراءات منها إجراءات تصحيحية ذاتية وأخرى بمساعدة الهيئات المالية الدولية.

أولاً: الإصلاحات الذاتية

خلال سنة 1988 دخلت الجزائر في إصلاحات سياسة واقتصادية شاملة تهدف إلى فتح الأبواب تدريجياً لقواعد اقتصاد السوق، و تتمثل الإصلاحات السياسية في الانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، وقواعد الديمقراطية والتي ترجمت في دستور 1989؛ أما الجانب الثاني من الإصلاحات فكانت موجهة لتنظيم الاقتصاد والتي يأتي تفصيلها فيما يلي :

1- الجانب التنظيمي⁽¹⁾ :

مست هذه الإصلاحات الجانب المؤسساتي عن طريق إصدار العديد من التشريعات والقوانين التي تضمن الإطار التنظيمي والضروري للدخول في اقتصاد السوق، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- تعويض الاقتصاد المسير إدارياً بميكانيزمات اقتصاد السوق الذي ترجم في دستور 1989؛
- الإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط ، بموجب قانون 88-02⁽²⁾ المؤرخ 12 جانفي 1988 الذي وضع على الطريق إجراء التخطيط اللامركزي ،ومن ثم فإن التخطيط يسعى ليرتبط حول صنفين من الاستثمارات: الإستراتيجية واللامركزية.
- إعطاء استقلالية أكبر لمؤسسات القطاع العام والتي يجب أن تسيّر بقواعد تجارية وذلك من خلال تجسيد قانون 88-01⁽³⁾ والذي يتضمن منح الاستقلالية القانونية للمؤسسات العمومية مع إعادة تأهيلها و محو ديونها؛
- تحرير الأسعار بواسطة التخلي التدريجي عن الدعم وتجسد ذلك من خلال وضع قانون جديد والمتمثل في قانون 89-12⁽¹⁾ و الذي قسم الأسعار إلى صنفين: الأسعار المقننة و الأسعار الحرة؛

(1) ينظر:

- صالح مفتاح، مرجع سابق، ص: 199-210.

- عزوز بن علي مرجع سابق، ص: 183-187.

(2) قانون رقم 88-02 المؤرخ في 12/01/1988 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة في 13 جانفي 1988.

(3) القانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة في 13 جانفي

1988.

(1) قانون رقم 89-12 الصادر في 05/07/1989 الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ 19/07/1989.

- استقلالية البنوك التجارية و بنك الجزائر اتجاه الخزينة العمومية من خلال و ضع قانون النقد و القرض 90-10⁽²⁾ و الذي يسعى إلى إعطاء استقلالية للبنوك في إطار التنظيم الجديد للاقتصاد، ودعم دور البنك المركزي في ضبط و تسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي؛
- منح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص الوطني بموجب القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990^(*) والمتعلق بقانون النقد والقرض الذي يسمح للمقيمين بتحويل الأموال إلى الخارج لضمان تمويل نشاطات مكملة لنشاطاتهم في الخارج متعلقة بالسلع والخدمات في الجزائر.
- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (قانون المالية التكميلي 1990)، ويسمح باللجوء إلى الوسطاء من أجل إنجاز المعاملات مع الخارج ورفع القيود المتعلقة بدخول العملات الأجنبية، وفي تجارة الاستيراد (تعليمية رقم 03-91 بنك الجزائر في ماي 1991)، وتشير هذه التعليمية إلى أن : أي شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر يمكن أن يقوم بالاستيراد في كل السلع بدون اتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملية لدى بنك وسيط معتمد.
- إصلاح النظام الجبائي المتبع وذلك من خلال تخفيض الضغط الجبائي وإعادة تصحيح التعريفات الجمركية؛
- إصدار القانون التجاري في سنة 1993 الذي أدخل مبدأ التجارة والتحكم في السوق بالنسبة للمؤسسات، بالإضافة إلى إصدار قانون الاستثمارات في السنة نفسها الذي يحدد الضمانات والإجراءات التحفيزية للمستثمرين في ظل الانفتاح الاقتصادي على الخارج .

2- الجانب الاقتصادي :

جاءت الإجراءات التصحيحية التي تمت في الجانب الاقتصادي لتهدف إلى تنظيم الاقتصاد الوطني من أجل التحول إلى اقتصاد السوق عن طريق إعداد سياسات اقتصادية تتماشى مع المرحلة المقبلة والمتمثلة في :

أ- **السياسة المالية :** إن الاعتماد الكبير على الجباية البترولية جعلت وضعية الاقتصاد الوطني مرهون بأسعار البترول التي تتحكم فيها الأسواق الدولية، مما جعل السلطات الوطنية خاصة بعد أزمة 1986 تعيد النظر في السياسة المالية من خلال عدة إجراءات أهمها إنشاء اللجنة الوطنية للإصلاح الضريبي في مارس 1987 والتي كانت تهدف إلى :

(2) قانون 90-10 المؤرخ 14/04/1990 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية العدد 19.
(*) المادة 187 من قانون النقد والقرض. الصادرة بتاريخ 14/04/1990، الجريدة الرسمية العدد 16.

- تبسيط النظام الضريبي وهذا عن طريق إلغاء العدد الكبير من الضرائب وتعويضها بضريبة وحيدة بمعدلات متعددة؛
- العمل على تسهيل مهمة إدارة الضرائب في تحصيل إيراداتها والتقليل من نفقات التحصيل؛
- خلق الشروط المواتية للتوازن الخارجي وهذا عن طريق العمل على تشجيع الصادرات؛
- ترقية الادخار وتوجيهه نحو الاستثمارات المنتجة، وكذا تخفيض الضغط الضريبي على المؤسسات؛
- الاستعمال الأمثل للنفقات العامة.

ضف إلى ما سبق، الإصلاحات التي تبنتها الحكومة ضمن قانون المالية لسنة 1991 بإدخال إصلاحات عميقة على النظام الضريبي من أجل تحديثه وعقلنته، حيث أنشأت ضرائب جديدة وإلغاء الضرائب السابقة وتمثلت الضرائب الجديدة في الضريبة على أرباح الشركات IBS، الرسم على القيمة المضافة TVA، الضرائب على الدخل الإجمالي IRG، وفي سنة 1992 أدخلت تعديلات على الرسم العقاري، هذا بالإضافة إلى إصلاح الجهاز الضريبي.

ب- السياسة النقدية : يعتبر صدور قانون النقد والقرض (90-10) مؤرخ في 10 أبريل 1990، نقطة تحول بارزة في ميدان النقد والقرض ويرتكز على:

- إعطاء استقلالية للبنك المركزي (بنك الجزائر) عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية.
 - إنشاء مجلس للنقد والقرض يمثل السلطة النقدية ويشرف على وضع السياسات النقدية، و سياسات الاقتراض والعملية الصعبة والدين الخارجي.
 - السماح بحرية حركة رؤوس الأموال ودخولها للاستثمار في الجزائر بغرض الإنتاج وخلق فرص عمل ونقل المعرفة و التكنولوجيا.
 - معاملة القطاع الخاص والقطاع العام معاملة واحدة بخصوص الحصول على القروض وإعادة التمويل من بنك الجزائر وأسعار الفائدة.
- وضمن هذا الإطار المؤسسي الجديد دأبت السياسة النقدية في اعتماد أربعة أدوات مباشرة هي⁽¹⁾:
- ✓ فرض حدود قصوى على الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات، و على كمية إعادة الخصم من جانب البنوك؛ و في هذا الإطار فقد تم فرض حدود قصوى على صافي الائتمان المصرفي المقدم على 23 مؤسسة عامة كبيرة تخضع إلى إعادة الهيكلة المالية؛
 - ✓ فرض حدود قصوى تقديرية على تدخلات بنك الجزائر في سوق المعاملات النقدية بين البنوك وتوسيع المشاركة في هذه السوق لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية (مثل شركات التأمين، صناديق التقاعد...) التي سمح لها بأن تقرض فوائضها المالية.

(1) كريم نشاشبي و آخرون، مرجع سابق، ص:58.

ج- نظام الأسعار : في إطار إعطاء الاستقلالية وتمكين المؤسسة من السيطرة على أدوات اتخاذ القرار تمت مراجعة نظام الأسعار، حيث ميز بين نوعين من الأسعار :

- الأسعار المقننة: وهي تخضع لإدارة الدولة من ثلاث منظورات:

• الأسعار المضمونة: وهي محددة على مستوى المنتج من خلال العديد من المنتجات التي ترمي السلطات العمومية إلى تشجيع إنتاجها و إحلال الواردات مثل: المنتجات الغذائية الصناعية و المنتجات الزراعية... إلخ؛

• الأسعار المسقفة: و ذلك بإخضاع العديد من المنتجات إلى أسعار قصوى لا يمكن تجاوزها في إطار حماية القدرة الشرائية للأفراد، مثل الخبز و الزيت... إلخ؛

• الهوامش المسقفة: و هنا نجد الدولة لا تتدخل في تحديد السعر بشكل مباشر و إنما تتدخل على مستوى الهوامش بالنسبة للمنتج.

- الأسعار الحرة: و هي الأسعار التي تتحدد حسب العرض و الطلب، والهدف من ذلك هو تحرير الأسعار و ذلك من خلال رفع الدعم عليها، ويخضع هذا النوع من الأسعار لنظام التصريح بالأسعار لدى المصالح التجارية.

د- سياسة سعر الصرف : لقد تم إلغاء نظام الصرف المعمول به سابقا سنة 1988 واستبداله بنظام يقضي بتخفيض النقد الأجنبي للبنوك التجارية ضمن إطار سقوف ائتمانية، و هو ما يتماشى مع أهداف ميزان المدفوعات على أن تقوم البنوك بتخفيض النقد الأجنبي للمؤسسات العامة التي تتعامل معها؛ وفي عام 1991 تولى مجلس النقد و القرض مسؤولية وضع سياسة النقد الأجنبي والدين الخارجي، و كذلك سلطة اعتماد الاستثمارات الأجنبية والمشاريع المشتركة، و في هذا الإطار صدر قانون التمويل الإضافي في أبريل 1990 الذي منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملات الأجنبية⁽¹⁾.

هـ- تحرير التجارة الخارجية : لقد مرت السياسة التجارية بمرحلتين هما ، مرحلة الرقابة والتي امتدت إلى غاية 1969 ، ثم تلتها المرحلة الثانية وهي مرحلة إجراء الاحتكار والتي امتدت إلى غاية 1988 ، وفي تلك السنة جاء قانون 29/88 المؤرخ في 19/07/1988 والمتعلق بممارسة الدولة لاحتكار التجارة الخارجية الذي شكل نقطة تحول في السياسة التجارية .

و انطلاقا من سنة 1989 بدأت السلطات في تنفيذ برنامج لتحرير المبادلات الخارجية، وهكذا تم إلغاء القيود على الاستيراد الذي كانت تحتكره المؤسسات العمومية و التي كان لديها تراخيص لاستعمال النقد الأجنبي، وأصبح بإمكان شركات الاستيراد الحصول على هذا النقد، وهذا عن طريق تخصيص مبلغ معين منه

(1) نفس المرجع، ص: 104.

لكل شركة من أجل استعماله⁽¹⁾. و لقد ساهم قانون النقد والقرض 10/90 في إلغاء الاحتكارات من خلال فتح المجال للاستيراد أو للاستثمارات الأجنبية.

ثانيا: مرحلة الإصلاح الاقتصادي مع المؤسسات المالية الدولية

تميزت علاقة الجزائر بمؤسسات النقد الدولية بفترتين أساسيتين:

الأولى جرت في سرية تامة في مرحلة عرفت خلالها الجزائر أحداثا بالغة الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي كانعكاس أزمة النفط على التوازنات الاقتصادية و المالية، أو اجتماعية كأحداث 1988/10/05، أو سياسية كتعديل الستور 1989 و الانتقال إلى تجربة التعددية الحزبية.

أما الإصلاحات الثانية فقد جرت في ظروف أسوأ من الظروف السابقة لذا كانت اتفاقية السلطات الجزائرية مع هذه المؤسسات تدرج ضمن إطار التعديل الهيكلي.

1- برنامج الاستعداد الانتماني (1989 و 1991):

بعد مفاوضات تمت في سرية تامة، والتي أبلغت من خلالها الجزائر صندوق النقد الدولي التدابير المالية و الاقتصادية التي تنوي تنفيذها ، أسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقيتين: الأولى في 31 ماي 1989 إلى غاية 30 ماي 1991، والثانية في 30 جوان 1991 وتمتد إلى 31 مارس 1992، وكان الهدف من ذلك هو حصول الجزائر على مساعدات وقروض^(*) من صندوق النقد الدولي و البنك العالمي ضمن شروط نوجز أهم ما تعلق منها بالسياسة المالية فيم يلي⁽²⁾:

- التخلي عن السياسة المالية التوسعية و يكون ذلك بإلغاء عجز الموازنة وترشيد الإنفاق و إصلاح المنظومة الضريبية و الجمركية؛
- تحرير الأسعار تدريجيا ورفع الدعم عنها؛
- تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية و السماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- الحد من توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، و تقليص حجم الموازنة؛
- ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات؛
- التقليص من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و العمل على ترقية النمو لدى المؤسسات العمومية و الخاصة؛

(1) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية و الاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998.

(*) استفادت الجزائر بموجب الاتفاقية الأولى على قرض بـ: 218 مليون (153.3 وحدة حقوق سحب خاصة - DTS-) ثم قرض آخر في إطار تسهيل التمويل التعويضي" و الذي قدر بـ: 401 مليون دولار (351.2 مليون DTS) ، وبموجب الاتفاقية الثانية على قرض قدره 403 مليون دولار (300 مليون DTS)

(2) الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي،، دار هومة، 1996، ص:199.

أما الإجراءات المتخذة خلال فترة الاستعداد الائتماني فقد تميزت بنوع من الصرامة خاصة فيم يخص السياستين المالية و النقدية، حيث شاطرت السلطات الجزائرية إلى حد كبير فلسفة صندوق النقد الدولي الذي يعتمد على سياسات جانب الطلب الصارمة، ونستعرض أهم الاجراءات النقدية و المالية فيم يلي:

◀ تصحيح عدد كبير من الرسوم على الخدمات العامة وبعض الرسوم الجمركية، وتبسيط قيود الاستيراد وتحرير التجارة الخارجية، كما تم وضع الإطار القانوني للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة وإعفاؤها مبدئيا من الضرائب⁽¹⁾.

◀ الصرامة و التقشف في النفقات العامة سواء على مستوى النفقات الجارية أو النفقات المتعلقة بتمويل و تجهيز المؤسسات العمومية⁽²⁾.

◀ إلغاء الدعم عن الكثير من أسعار السلع والخدمات في خطوة لتحريرها، حيث أنه بداية من شهر جوان 1991 تم تحرير كل الأسعار ماعدا 50 منتجا بقيت تخضع لنظام الأسعار بهامش أقصى تحدده الدولة و 22 منتجا مدعمة من طرف الدولة لحماية الطبقات الفقيرة، وفي بداية جوان 1992 تم رفع الدعم عن 18 منتجا أساسيا ، ولم يبق يخضع لهذه العملية إلا أربع منتجات أساسية⁽³⁾.

◀ القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار تحرير الأسعار، حيث أنشأت الدولة في نهاية 1991 نظام للشبكة الاجتماعية، حيث تم تقديم علاوات لذوي الدخل المحدود، ودفع 20 مليار دج كإعانات للفقراء، و 15 مليار دج كدعم لأسعار السلع الأساسية من الدرجة الأولى ، وبالتالي بلغت تكلفت هذا النظام 2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 1992⁽⁴⁾.

◀ جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار .

◀ تحرير أسعار الفائدة الدائنة و المدينة في حدود لا يتجاوز أقصاها 20%؛ و رفع سعر إعادة الخصم من 10,5 % سنة 1991 ثم إلى 11,5 % سنة 1992 و يكمل هذه النسب سقف كمي خاص بكل بنك من 15% إلى 20%⁽⁵⁾، والهدف من ذلك هو جعل معدل الفائدة موجب ومن ثم رفع حجم تعبئة المدخرات.

أما نتائج مختلف الإجراءات المتخذة خلال هذه المرحلة، فنذكر منها ما يلي:

◀ ارتفعت إيرادات الميزانية بالنسبة إلى الناتج المحلي الخام من 26,69% إلى 31,4% خلال الفترة(1988-1991)، أما من جانب النفقات فقد تم تسجيل تراجع في نفقات الخزينة بـ 14 نقطة مئوية من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة بين 1988 و 1990. ونجم عن ذلك فائض في الميزانية قدر بنسبة 3,3% و 4,1% من إجمالي الناتج الداخلي سنتي 1990 و 1991⁽¹⁾.

(1) عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص:169.

(2) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص: 34.

(3) Hocine Benisaad "Algerie : restructuration et réformes économique (1979-1993)", O.P.U Algerie 1993, p:186.

(4) Ibid, p:155.

(5) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص ص 39-40.

(1) نفس المرجع ، ص ص33-35.

◀ تراجع معامل السيولة النقدية (M_2/PIB) من 83,68% سنة 1988 إلى 52% سنة 1991، من جهة. ومن جهة أخرى فقد ارتفع معدل التضخم (مقاسا بالرقم القياسي لأسعار المستهلك) إلى 25,9% سنة 1990 ثم إلى 31,7% سنة 1992 بعدما كان في حدود 5,9% سنة 1988⁽²⁾.

◀ تحول عجز الحساب الجاري من 3% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 1988 إلى فائض نسبته 6% من هذا الناتج سنة 1991، أما بالنسبة لتطورات حساب رأس المال فلم تكن ايجابية إذ وصلت قدرة الجزائر على التعاقد على قروض خارجية لنهايتها، فقد تدهورت مؤشرات المديونية الخارجية بشكل واضح، إذ ارتفعت مدفوعات خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات منتقلة من 35% سنة 1988 إلى 73,9% سنة 1991 ثم إلى 76,5% سنة 1992 وهذا بسبب الاعتماد على القروض القصيرة الأجل⁽³⁾.

2- برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998):

بعد فشل الاتفاقيتين السابقتين مع مؤسسات النقد الدولية، وتحت ضغط الأزمة الاقتصادية و المالية و الأمنية كانت السلطات الجزائرية مرغمة باللجوء للمرة الثالثة إلى صندوق النقد الدولي لإبرام اتفاقية في إطار برنامج الاتفاق الموسع أو ما يسمى برنامج التعديل الهيكلي و يمتد على مرحلتين:

مرحلة برنامج التثبيت الهيكلي 22 ماي 1994-21 ماي 1995. ومرحلة برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995-21 ماي 1998.

وعلى إثر هذه الاتفاقية تحصل الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة بالإضافة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية مع نادي باريس و لندن. وقبل تناول كل ما يتعلق بحيثيات البرنامجين الأول و الثاني، سنستعرض الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية للبرنامج قبيل 1994.

أ- الوضعية الاقتصادية و الاجتماعية ما قبل 1994:

شهد الاقتصاد الجزائري وضعية مزرية قبيل إبرام اتفاقيتي البرنامج المدعم، وللوقوف على ذلك نقدم بعض المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في النقاط التالية⁽⁴⁾:

◀ بلغ حجم الصادرات في سنة 1993 قيمة 10,41 مليار دج منها 9,88 مليار دولار محروقات، وهو ما يمثل نسبة 95% من إجمالي صادرات، عند سعر 17,8 دولار للبرميل، في حين بلغت الواردات 7,99 مليار دولار، وتمثل فاتورة المواد الغذائية 75% من إجمالي الواردات؛

◀ بلغ حجم المديونية الخارجية في نهاية 1993 ما مقداره 25,7 مليار دولار، منها 97,3% ديون متوسطة و طويلة الأجل، و 2,7% ديون قصيرة الأجل، أما خدمات الدين فقد بلغت حوالي 9 مليار دولار أي

(2) نفس المرجع السابق ، ص:41.

(3) كريم نشاشبي وآخرون، مرجع سابق، ص: 9.

(4) عزوز بن علي، مرجع سابق، ص ص: 191-192.

ما يعادل 82,2 % من إجمالي الصادرات، وكان لذلك أثر مباشر على احتياطات الصرف بالعملة الصعبة حيث قدرت في نهاية 1993 بحوالي 1,5 مليار دولار أي ما يعادل 2,24 شهر واردات.

◀ سجلت الكتلة النقدية (M_2) معدل نمو يقدر بـ 21,6 % سنة 1993 مقارنة بسنة 1992، وفي المقابل سجل نمو اقتصادي سالب قدره -2,2 % في نهاية 1993.

◀ انحصار معدل التضخم عند مستوى 20,5 % في سنة 1993 بعدما كان 31,7 % في 1992، إلا أنه كان بعيدا عن المرغوب فيه، و نتيجة لذلك سادت أسعار فائدة حقيقية سالبة (-12,5 %) الأمر الذي لا يشجع على تعبئة المدخرات.

◀ إلى جانب المؤشرات الاقتصادية التي تعرضنا لها، يمكننا أن قدم مؤشرات أخرى متعلقة خاصة بالجانب الاجتماعي و القدرة الشرائية، حيث سجل معدل البطالة 25 % من القوة العاملة (1,5 مليون عاطل)، في ظل معدل نمو سكاني مرتفع يقدر بأكثر من 3 % سنويا.

أضف إلى ذلك انخفاض متوسط دخل الفرد، فمن 3524 دولار سنة 1990 تقلص إلى حوالي 1853 دولار ، الأمر الذي أدى إلى انخفاض الاستهلاك الفردي بـ 6,4 % سنة 1993.

◀ انخفاض في إنتاج القطاع الزراعي بمعدل 4 % سنة 1993، بسبب الجفاف و ضعف الاعتمادات المالية بالإضافة إلى مشكل العقار الفلاحي الذي بقي مطروحا منذ إعادة هيكلة المستثمرات الفلاحية في 1993.

◀ مشكل تطهير المؤسسات العمومية، حيث سجل عجز الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير بـ 9,2 % من الناتج المحلي الإجمالي سنة 1992 مقابل 1,3 % سنة 1992.

ب- محتوى برنامج التثبيت 1994-1995:

يهدف هذا البرنامج إلى إعادة التوازن الاقتصادي الكلي لاحتواء التضخم وتحسين ميزان المدفوعات، ولقد تركزت جهود التصحيح على السياسات النقدية والمالية، والتي تهدف إلى⁽¹⁾:

- ترشيد الطلب المحلي من خلال الحد من نمو النقد و الائتمان؛
- تقييد عجز الميزانية باتخاذ إجراءات لزيادة الإيرادات وترشيد النفقات الحكومية؛
- مراجعة سعر الصرف وذلك بتخفيض قيمة الدينار للوصول به إلى قيمته الحقيقية؛
- الحد من التضخم وتحرير التجارة الخارجية. .

ولتحقيق أهداف برنامج الاستقرار اتخذت عدة إجراءات نذكر منها :

⁽¹⁾ مدوخ ماجدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر) ، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002، ص: 131.

- ضبط الإنفاق العام و إتباع سياسة نقدية متشددة لاحتواء الطلب الكلي وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي مع مرور الزمن.
 - تخفيف الضغوط الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي و ذلك بإعادة جدولة ما يزيد عن 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربع .
 - تعديل الأسعار النسبية و تحرير التجارة الخارجية و تخفيض الرسوم الجمركية من 60 % إلى اقل من 50 % سنة 1994 ومن 50% إلى 45 % سنة 1995.
 - تخفيض قيمة العملة بنسبة 40,17 % في أبريل 1994.و تعديل قيمة الدينار القابل للتحويل إلى عملات أجنبية.
 - إزالة سقوف أسعار الفائدة على القروض التجارية الموجهة إلى الجمهور .
 - إلغاء الدعم لمعظم السلع وتوسيع ذلك حتى على المواد الأساسية. حيث ثلاث منتجات فقط يستمر دعمها (حليب، سميد، فرينه) في حدود 5% من الناتج المحلي الخام لسنة 1993، لينخفض هذا الدعم إلى 2% مع نهاية البرنامج.
 - تثبيت كتلة أجور عمال الوظيف العمومي وضبط التحويلات الحكومية وتخلي الخزينة عن استثمارات القطاع العام وفسح المجال أمام تمويلات البنوك.
 - استعمال آليات تسمح بالانتقال إلى اقتصاد السوق و الشروع في إصلاحات هيكلية للمؤسسات و إعفائها من تسديد الديون للخزينة.
 - إصلاح شبكة الضمان الاجتماعي و إدخال بعض التعديلات عليها لمواجهة الآثار الاجتماعية السلبية، و التي تمثلت فيما يلي :
- ✓ نظام النشاط أو المنفعة العامة 210 دج / للشهر؛
- ✓ تكفل الدولة بالمنح العائلية وتحويل تعويضات الأجر الواحد إلى رب العمل وتعويضات منح التقاعد إلى الصندوق الوطني للتقاعد؛
- ✓ إنشاء صندوق تامين البطالة ونظام التقاعد المسبق.
- ج- اتفاق برنامج التعديل الهيكلي 22 ماي 1995 - 21 ماي 1998:

يهدف تعميق الإصلاحات الهيكلية للمؤسسات الصناعية والعمل على ضمان الحماية للفئات المتضررة من هذه الإصلاحات وبعث النمو الاقتصادي، وحسب صندوق النقد الدولي فإن الأهداف المسطرة لهذا البرنامج كانت كالتالي⁽¹⁾:

- تحقيق نمو سنوي متوسط بقيمة 5 % من الناتج الداخلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات ؛
 - تخفيض التضخم إلى 10,3 % ؛
 - التخفيض من عجز الميزانية إلى 1,3 % م الناتج الداخلي الخام؛
 - التحرير التدريجي للتجارة الخارجية؛
 - الإلغاء الكلي للقيود المفروضة على الأسعار وهذا قبل نهاية 1996؛
 - وضع إطار تشريعي للخصوصية؛
 - خدمة الدين تبقى بين 45% إلى 50% حتى 1995؛
 - بالنسبة لاحتياجات الصرف المستهدفة فهي الوصول إلى ما يعادل 3 أشهر من الواردات وهذا ابتداء من سنة 1997؛
 - تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب شغل؛
 - التحكم في نمو النفقات العامة؛
 - تشجيع القطاع الإنتاجي؛
 - دعم الفئات الأكثر تضررا من عملية التعديل ذاتها؛
 - ولتحقيق هذه الأهداف فإنه تم القيام بالإجراءات التالية :
- الإجراءات ذات طابع الاستقرار هي:
- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل لأسعار كل السلع والخدمات؛
 - تحرير أسعار الفائدة و إعطاء استقلالية أكبر للبنوك التجارية في منح القروض؛
 - تحرير أسعار الصرف الآجل والعاجل؛
 - القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي؛
 - التحكم في التضخم وجعله في مستوى معقول؛
 - مراجعة شبكة الحماية الاجتماعية؛

- الإجراءات ذات الطابع الهيكلي⁽¹⁾:

⁽¹⁾ حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية ، نتائج وانعكاسات - دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 - 30 أكتوبر 2001.

⁽¹⁾ Hocine Benissad , L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb, OPU Algérie 1999, P:67

- فتح الرأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين المحليين و الأجانب الأمر (95-22) حدد حوالي 300 مؤسسة أو وحدة إنتاج؛
- العمل على توسيع الصادرات من غير المحروقات (بناء هيئة تأمين القرض عن التصدير CAFEX و صندوق دعم وترقية الصادرات)؛
- إنشاء سوق مالية لتسهيل عمليات الخصخصة؛
- تعويض صناديق المساهمة بالشركات القابضة التي تقوم بتسيير أسهم المؤسسات العمومية لحساب الخزينة ولتسهيل عملية إعادة الهيكلة الصناعية؛
- إصلاح النظام المالي و المصرفي و إدخال منتجات مالية جديدة؛
- طلب الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة و بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي سنة 1997.

د- النتائج المحصلة من برنامج التعديل الهيكلي:

- يمكن تلخيص أهم النتائج الكمية المحصل عليها على مستوى الاقتصاد الوطني على الصعيدين الداخلي و الخارجي تبعا لتطبيق الإجراءات التي تم اتخاذها في برامج التعديل الهيكلي كمايلي⁽²⁾:
- ◀ إن نسبة نمو إجمالي الناتج الداخلي لم تقدر سوى 3,8% سنة 1996 و 1,2% سنة 1997، في حين كان من المفروض أن تصل إلى 5% خلال تلك السنتين.
 - ◀ كان من المفروض أن تستقر نسبة البطالة في حوالي 23% و 22% لسنتي 96 و 97 على التوالي، غير أنها ارتفعت لتصل 28%.
 - ◀ عرفت نسبة التضخم انخفاضا محسوسا فمن حوالي 30% سنة 1995 انخفضت إلى 18,6% سنة 1996، لتصل 5,7% سنة 1997؛
 - ◀ أصبح رصيد الموازنة ايجابيا حيث قدر ب 3% و 2,4% من إجمالي الناتج المحلي خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي؛
 - ◀ كان من المفروض أن يبقى ميزان المدفوعات الجارية سالبا، إلا أنه أصبح يسجل فائضا يقدر ب 2,7% و 7,3% من إجمالي الناتج الداخلي خلال سنتي 1996 و 1997 على التوالي؛
 - ◀ قدرت احتياجات الصرف ب 4,2 مليار دولار أمريكي سنة 1996 و 8 مليار دينار سنة 1997.

ثالثا: مرحلة الإنعاش الاقتصادي ومواصلة الإصلاحات(1999-2008)

تمحورت جهود السلطات ما بعد 1998 في محاولة تدعيم استقرار التوازنات الكبرى من خلال الأدوات المالية والنقدية ومحاولة التنسيق بينهما، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية لتقلبات أسعار البترول،

(2) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية، 2005، ص:47.

ولهذا اتخذت عدة إجراءات وقائية وخاصة في المالية العامة منها: إنشاء صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتبر أداة مهمة خاصة في الوقت الذي يرتفع فيه سعر النفط.

كما كرست الحكومة جهودها من أجل بعث النمو الاقتصادي وبالتالي معالجة البطالة والتقليل من حدة المديونية(مخلفات برنامج التعديل الهيكلي) وتوفير المناخ المناسب للاستثمار الأجنبي المباشر وفتح الأبواب أمام الشراكة الأجنبية. وفي هذا الإطار لجأت الحكومة إلى إتباع سياسة اقتصادية جديدة تمثلت في سياسة الإنعاش الاقتصادي، وقد عد تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي تجسيدا لهذه السياسة خلال الفترة (2001-2004) التي هدفت إلى دعم النمو الاقتصادي عن طريق رفع حجم الإنفاق الحكومي الاستثماري، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغ مالي قدر بـ 525 مليار دينار جزائري (أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي) على مدى أربع سنوات موزع على عدة قطاعات.

و حاليا تسعى الحكومة لتطبيق برنامج تكميلي ثاني لدعم النمو الاقتصادي خصص له مبلغ 4200 مليار دينار جزائري (أي ما يعادل 55 مليار دولار أمريكي) على مدى خمس سنوات (2005- 2009) موزع على قطاعات متعددة.

و تتمحور الأهداف العملية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي فيما يلي⁽¹⁾:

- تنشيط الطلب الكلي؛
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة و مناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي و في المؤسسات المنتجة المحلية الصغيرة و المتوسطة؛
- تهيئة و إنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية و تغطية الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تنمية الموارد البشرية.

إن هذه الأهداف تدخل ضمن الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر و البطالة و عدم التوازن الجهوي من خلال تقوية التجهيزات الاجتماعية للبلديات الأكثر فقرا و عزلة و الذي يؤدي إلى رد الاعتبار لمفهوم الخدمة العمومية و التوازن الجهوي.

أما السياسات و الإجراءات التي اتخذت من أجل تنفيذ و ضمان السير الحسن للبرنامج فتتلخص فيما يلي:

- ◀ تنويع مصادر الإيرادات العامة لميزانية الدولة من خلال التركيز أكثر على رفع حصيللة الإيرادات الضريبية العادية، و ذلك عن طريق عصرنه و تحديث الإدارة الضريبية ؛
- ◀ استكمال الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بالمؤسسات العمومية سواء من خلال خوصصتها أو فتح رأسمالها للشراكة المحلية أو الأجنبية ؛

(1) بوفليح نبيل، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004) المطبق في الجزائر، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004، ص:104.

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

◀ إصلاح القطاع المصرفي و تحسين المناخ العام للاستثمار من خلال إعداد قانون جديد حول الاستثمار.
 ◀ تحسين طرق تسيير المنشآت العمومية و ترشيد الإنفاق الحكومي من خلال تحديث طرق إعداد و تسيير و مراقبة النفقات العمومية.

و أما فيما يخص الاعتمادات التي رصدت لهذا البرنامج يوضحها الجدول أدناه.

الجدول رقم (3): توزيع رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب السنوات و مجالات الاستثمار (2001/2004).

الوحدة: مليار دج

البيان	2001	2002	2003	2004	المجموع "مبالغ"	المجموع "نسبة مئوية"
دعم الإصلاحات	30,0	15,0	-	-	45,0	8,57%
دعم الفلاحة و الصيد البحري	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,46%
التنمية المحلية و البشرية	71,8	72,8	35,1	6,5	204,2	45,75%
الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,10%

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (CNES)، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2001، ص:87.

يتضح لنا من خلال الجدول السابق بأن اعتمادات برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قد قسمت على أربع سنوات، إلا أن أكبر نسبة من هذه الاعتمادات كانت خلال سنتي 2001 و 2002 بنسبة (39,12%) و (35,41%) على التوالي، لتتخف سنة 2003 إلى 21,70% لتبلغ أقل نسبة لها سنة 2004 وذلك بنسبة 3,90%. كما يمكن إعطاء بعض التفاصيل فيما يخص مجالات الاستثمارات التي تم اعتمادها في هذا البرنامج كما يلي:

- أن قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية قد خص بأكثر نسبة من إجمالي المبالغ المخصص للبرنامج حيث استفاد ببرنامج خاص يقدر ب : 210,5 مليار دج على مدى أربع سنوات أي ما يعادل 40,1% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، و يدل ذلك على عزم الحكومة على تدارك العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع نتيجة لتأثيرات كل من الأزمة الاقتصادية التي شهدتها البلاد منذ سنة 1986 و الإصلاحات الاقتصادية التي طبقت في فترة التسعينات من القرن العشرين و التي أجبرت الحكومة على تقليص حجم الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار بغية استعادة التوازن المالي لميزانية الدولة. كما أن دعم هذا القطاع سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية " العامة و الخاصة" من خلال توسيع مجال نشاطها مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة " مباشرة أو غير مباشرة" و بالتالي تقليص نسبة البطالة، كما سيساهم الاستثمار في مجال الهياكل القاعدية في توفير الظروف الملائمة للاستثمار، و بالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية و الأجنبية.

- كما بلغت نسبة المبالغ المخصصة لقطاع التنمية المحلية و البشرية: 38,8% من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، يعد ذلك مؤشرا على سعي الحكومة لتحقيق أهداف البرنامج المتمثلة في تحقيق التوازن

الجهوي بين مناطق الوطن و تحسين الإطار المعيشي للمواطن خاصة في المناطق الريفية المعزولة، كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدلات التنمية البشرية و بالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع.

- أما قطاع الفلاحة و الصيد البحري فلم ينل إلا مبلغ 65,4 مليار دج أي ما يعادل نسبة 12,4 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج ، يعود ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية "PNDA" و هو برنامج مستقل عن برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي، و بالتالي فإن المبلغ المخصص لهذا القطاع ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي يعتبر بمثابة دعم للبرنامج السابق الذكر .

- فيما يخص المبلغ المخصص لدعم الإصلاحات فيقدر ب : 45 مليار دج، أي نسبة 8,6 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج وجه أساسا لتمويل الإجراءات و السياسات المصاحبة لهذا البرنامج التي تهدف إلى دعم و ترقية القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية العامة و الخاصة.

المبحث الثاني : تحليل محاور السياسة المالية المطبقة خلال الفترة (1990-2008)

نحاول في هذا المبحث التعرض إلى التطورات التي عرفتھا السياسة المالية بشقيھا الإنفاقي و الضريبي في ظل الإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها الجزائر، بالإضافة إلى الموازنة العامة التي تعتبر كذلك الوسيلة الرئيسية لتحقيق رقابة السلطة التشريعية على أداء السلطة التنفيذية لوظائفها و تنظيمها لموارد الدولة و ضمان حسن استخدامها، بما يتفق مع الأهداف المراد تحقيقها و وفقا للظروف التي يمر بها الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة .

المطلب الأول: خصائص و مكونات الموازنة العامة في الجزائر

من المعلوم أن إعداد و تنفيذ الموازنة العامة في بلد ما يخضع لقواعد و أسس متفق عليها، إلا أن ذلك لا يعني عدم تأثر الموازنة العامة بالظروف الاقتصادية الخاصة بكل بلد ، إذ غالبا ما تعد الموازنة العامة وفقا للظروف الاقتصادية السائدة في البلد، كما أن الأهداف التي تحدد لها غالبا ما تتوافق مع الأهداف الاقتصادية التي يود البلد تحقيقها، و في نفس السياق تتميز الموازنة العامة في الجزائر بخصائص تشمل كل من الإطار القانوني و هيكل الموازنة.

أولا: الخصائص القانونية للموازنة العامة في الجزائر

يعتبر القانون رقم 84 - 17 المؤرخ في 1984/7/7⁽¹⁾ و المتعلق بقوانين المالية المرجع الرئيسي للمالية العامة في الجزائر، إذ حدد هذا القانون ماهية الموازنة العامة للدولة من حيث مفهومها ، مكوناتها، مراحل إعدادها و تنفيذها، كما أنه أضفى صبغة قانونية على الموازنة العامة من خلال تقديمها في شكل قانون مالية يتم المصادقة عليه سنويا من طرف الهيئة التشريعية.

1- تعريف قانون المالية:

(1) - قانون 84 / 17 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية عد 28، الصادرة بتاريخ 10 جويلية 1984.

وفقا للمادة 03 من القانون "84-17" فإن قانون المالية يقر و يرخص بالنسبة لكل سنة مدنية مجمل موارد الدولة و أعبائها، و كذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية و تنفيذ المخطط الإنمائي السنوي.

إن الهدف من إعداد قانون المالية يتمثل في تحديد طبيعة الموارد و الأعباء المالية للدولة و مبلغها و تخصيصها في إطار التوازنات العامة المسطرة في مخططات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المتعددة السنوات و السنوية. و يشمل قانون المالية على الأنواع التالية:

أ- **قانون المالية السنوي**: إن قانون المالية يخضع أساسا إلى مبادئ المالية العامة بما يتناسب مع مبدأ السنوية حيث يتضمن الاعتمادات السنوية و حجم الموارد و طبيعتها و مبلغها و طرق تحصيلها، و منه فإن هذا القانون يرخص سنويا الاقتطاعات الضريبية كما يخصص الاعتمادات الخاصة بالتسيير و التجهيز. و يتكون قانون المالية السنوي من جزأين:

◀ الأول يتضمن الأحكام المتعلقة بتحصيل الموارد العمومية و الطرق و الوسائل التي تضمن سير المصالح العمومية و المحافظة على التوازنات العمومية المالية الداخلية و الخارجية؛
◀ أما الثاني يتضمن المبلغ الإجمالي للإعتمادات المطبقة بصدد الموازنة العامة للدولة و الموزعة حسب طبيعة النفقة (تسيير، تجهيز).

ب- **قانون المالية التكميلي و المعدل**: إن الاعتمادات المفتوحة للإدارات العمومية غير محدّدة و غالبا ما يتجاوز المبالغ المقدرة في بداية السنة و لهذا تضطر الحكومة إلى وضع قانون مالية تكميلي يتمشى و التغييرات الجديدة ثم المصادقة عليه من قبل البرلمان. و عليه يصدر قانون المالية التكميلي لغرض تغيير تقديرات الإيرادات أو خلق إيرادات جديدة أو الترخيص بنفقات جديدة. كما أن قانون المالية المعدل هو تصريح بالمطابقة أي التنفيذ الحقيقي للموازنة حسب المصادقة الأولية و التي تمّ تعديلها بمختلف قوانين المالية المصححة بموافقة الحكومة في إطار الحالات الطارئة.

ج- **قانون ضبط الميزانية**: تناول قانون 84-17 في المادة الخامسة قانون ضبط الميزانية حيث يشكل الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية و عند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية و المعدلة الخاصة بكل سنة مالية. الهدف منه هو ضبط النتائج المالية لكل سنة و إجازة الفروق بين ما تم تنفيذه فعلا و ما كان متوقعا كما يعتبر أداة لرقابة التنفيذ من طرف السلطة التشريعية، كما يعتبر أداة أساسية في تقدير بيانات الميزانيات المستقبلية، و يقوم هذا القانون بعرض النتائج، بالإضافة إلى توضيح البيانات فهو يضبط رصيد الميزانية (فائض أو عجز) الذي تحقق.

2- مبادئ الموازنة العامة:

ويلاحظ أن مبادئ الموازنة العامة في الجزائر هي نفسها المبادئ المعمول بها عالميا و المتمثلة في مبدأ السنوية، مبدأ الوحدة، مبدأ التوازن، مبدأ العمومية، إلا أن هناك استثناء فيما يخص مبدأ الوحدة إذ أقرت المادة 08 من لقانون 17-84 بإمكانية تخصيص الموارد لتغطية بعض النفقات وتكتسي هذه العمليات حسب الحالات الأشكال التالية⁽¹⁾:

- **الميزانية الملحقّة:** هناك بعض المؤسسات العمومية لا تتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة عن شخصية الدولة، فتعتمد الدولة منحها ميزانية مستقلة إلا أنّ هذه الميزانية تلحق الموازنة العامة وهذا ما نص عليه قانون 17-84 في المادة 44-45 (مثل الموازنة الخاصة بالبريد والمواصلات)؛

- **الحسابات الخاصة بالخرينة:** تمثل هذه الحسابات التعديل الثاني على مبدأ وحدة الموازنة العامة للدولة في الجزائر وقد خصص قانون 17-84 لهذه الحسابات 14 مادة (48-61) وتتمثل هذه الحسابات في الحسابات المفتوحة في كتابات الخريضة تقيد فيها عمليات الإيرادات والنفقات لمصالح الدولة، التي تجريها تنفيذا لأحكام قانون المالية ولكن خارج الميزانية العامة للدولة، وقد صنّف قانون 17-84 هذه الحسابات إلى: الحسابات التجارية، حسابات التخصيص الخاص، حسابات التسبيقات، حسابات القروض، حسابات التسوية مع الحكومات الأجنبية كالمساعدات للدول..

ثانيا: مكونات الموازنة العامة في الجزائر

تبين المادة 06 من القانون 84-17 مكونات الميزانية العامة للدولة، إذ تتشكل من الإيرادات و النفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية و الموزعة وفقا للأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول بها.

1- الإيرادات العامة:

تعددت أنواع الإيرادات العامة وتشعبت، فهناك موارد تأخذها الدولة دون مقابل مثل الهبات والإعانات، وأخرى لها صفة تعاقدية كإيرادات الدولة من أملاكها، وثالثة موارد إجبارية سيادية كالضرائب، و حسب القانون المتعلق بقوانين المالية 84-17 لاسيما المادة 11 منه تصنف إيرادات الميزانية العامة في الجزائر إلى⁽²⁾:

- الإيرادات ذات الطابع الجبائي و كذا حاصل الغرامات ؛
- مداخيل الأملاك التابعة للدولة.
- التكاليف المدفوعة لقاء الخدمات المؤداة و الأتاوى.
- الأموال المخصصة للمساهمات و الهبات و الهدايا.
- التسديد بالرأسمال للقروض و التسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الميزانية العامة و كذا الفوائد المترتبة عنها.
- مختلف حواصل الميزانية التي ينص القانون على تحصيلها.

(1) للمزيد ينظر :- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر و التوزيع، ط1، القاهرة، 2004، ص: 97 وما بعدها

(2) نفس المرجع، ص: 47.

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

- مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا.
 - المدفوعات التي تقوم بها صناديق المساهمة بصدد تسيير حافظة الأسهم التي تشحنها لها الدولة.
- وبصفة عامة يمكن القول أنّ الإيرادات العامة النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة المعروضة عموما حسب الطبيعة القانونية والمصنفة في الجدول - أ - الملحق لقانون المالية في بابين هما: الموارد العادية، الجباية البترولية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(4): الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2008 الجدول "أ"

المبالغ(بالآلاف دج)	إيرادات الميزانية
	1- الموارد العادية
	1-1- الإيرادات الجبائية
278.000.000	201-001- حواصل الضرائب المباشرة
26.000.000	201-002- حواصل التسجيل و الطابع
327.700.000	201-003- حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال
143.700.000	(منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة)
1.000.000	201-004- حواصل الضرائب غير المباشرة
121.300.000	201-005- حواصل الجمارك
754.800.000	المجموع الفرعي(1)
	2-1- الإيرادات العادية:
13.500.000	201-006- حاصل و دخل الأملاك الوطنية
55.000.000	201-007- الحواصل المختلفة للميزانية
-	201-008- الإيرادات النظامية
68.500.000	المجموع الفرعي (2)
	3-1- إيرادات أخرى:
130.500.000	الإيرادات الأخرى
130.500.000	المجموع الفرعي (3)
953.800.000	مجموع الموارد العادية
	2- الجباية البترولية
970.200.000	201-011- الجباية البترولية
1.924.000.000	المجموع العام للإيرادات

Source: Ministre de finance, rapport de presentation du projet de loi de finance pour 2008, sep 2007.

2- النفقات العامة للدولة:

حددت المادة 23 من القانون 84-17 النفقات العامة للدولة فيم يلي:

- أ- **نفقات التسيير:** هي نفقات تخصص لتغطية النشاط العادي و الطبيعي للدولة، و المتمثل في ضمان تسيير المرافق العمومية الإدارية لأداء خدمات عامة للجمهور، و بالتالي فهي تلك الاعتمادات المالية التي تسجل في ميزانية الدولة وتكون موجهة لتغطية كافة المصاريف الضرورية لتسيير هذه المرافق من أجور المستخدمين و معدات وغيرها. و تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب هي⁽¹⁾:

(1) نفس المرجع، ص ص: 51-55.

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

1. أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات؛

2. تخصيصات السلطة العمومية؛

3. النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛

4. التدخلات العمومية؛

إنّ كل نفقات التسيير المجموعة في الأبواب الأربعة تقسم في الجدول - ب - الملحق بقانون المالية

بالشكل التالي:

◀ النفقات الخاصة بالباب الثالث والرابع تقسم حسب الوزارات، حيث يحدّد قانون المالية المبلغ الإجمالي للإعتمادات الموجهة لكل دائرة وزارية ثم يتكفل المرسوم بتوزيع هذه الاعتمادات الإجمالية لكل قسم وفصل حسب طبيعتها.

◀ النفقات الخاصة بالباب الأول والثاني المشتركة بين كل الوزارات أو التي لا ترتبط بوزارة معينة في ميزانية النفقات المشتركة في أسفل الجدول - ب - بعد تخصيص الاعتمادات الموجهة لكل وزارة. كما هو مبين في الجدول التالي:

الجدول رقم(5): توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2008 حسب كل دائرة وزارية (الجدول ب)

المبالغ (دج)	الدوائر الوزارية
4.935.650.000	رئاسة الجمهورية
1.103.287.000	مصالح رئيس الحكومة

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

295.514.357.000	الدفاع الوطني
268.000.743.000	الداخلية و الجماعات المحلية
27.238.446.000	الشؤون الخارجية
27.043.141.000	العدل
32.718.928.000	المالية
5.794.204.000	الطاقة و المناجم
10.284.093.000	الموارد المائية
999.695.000	الصناعة و ترقية الاستثمارات
6.277.126.000	التجارة
10.522.600.000	الشؤون الدينية والأوقاف
133.243.225.000	المجاهدين
4.517.783.000	التهيئة العمرانية، البيئة و السياحة
7.448.943.000	النقل
280.543.943.000	التربية الوطنية
53.312.802.000	الفلاحة و التنمية الريفية
3.6333883.000	الأشغال العمومية
129.201.251.000	الصحة و السكان و إصلاح المستشفيات
8.276.873.000	الثقافة
5.003.416.000	الاتصال
1.320.177.000	المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الحرفية
118.306.406.000	التعليم العالي و البحث العلمي
1.546.238.000	البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال
131.260.000	العلاقات مع البرلمان
19.873.561.000	التكوين و التعليم المهنيين
7.355.512.000	السكن و العمران
61.020.350.000	العمل و التشغيل و الضمان الاجتماعي
50.227.959.000	التضامن الوطني
964.133.000	الصيد البحري و الموارد الصيدية
13.129.600.000	الشباب و الرياضة
1.589.555.541.000	المجموع الفرعي
428.413.655.000	التكاليف المشتركة
2.017.969.196.000	المجموع العام

Source: Ministre de finance, rapport de presentation du projet de loi de finance pour 2008, sep 2007

ب- **نفقات التجهيز**: نفقات التجهيز، الاستثمار أو برأس المال، تمثل تلك الاعتمادات المالية التي تخصصها الدولة للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج، مما يسمح بتوسيع و تنمية الثروة العمومية، أو خلق ثروة أخرى جديدة، وبالتالي الوصول في الأخير إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن. و تنقسم نفقات التجهيز وفقا للمخطط الإنمائي السنوي إلى ثلاثة أبواب هي⁽¹⁾:

1. الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة و تتمثل في النفقات التي تستند إما إلى أملاك الدولة أو إلى أملاك المنظمات العمومية و شبه عمومية؛
2. إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة؛

(1) نفس المرجع السابق، ص: 58.

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

3. النفقات الأخرى برأسمال.

إن الاعتمادات المالية التي تخصص لتغطية نفقات التجهيز تدون في الجدول " ج " الملحق بقانون المالية كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (06): توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2008 حسب القطاعات الجدول "ج"

القطاعات	رخص البرامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	812.000	667.000
الفلاحة و الري	340.433.700	308.559.000
دعم الخدمات المنتجة	29.767.700	32.275.000
المنشآت القاعدية الاقتصادية و الاجتماعية	468.105.000	701.680.000
التربية و التكوين	139.331.000	162.165.000
المنشآت القاعدية الاجتماعية و الثقافية	104.874.000	102.429.000
دعم الحصول على السكن	317.074.000	312.729.000
مواضيع مختلفة	244.893.000	210.512.000
المخططات البلدية للتنمية	75.000.000	75.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	1.720.290.400	1.906.016.000
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحساب التخصيص الخاصة وخفض نسب الفوائد)	-	300.876.000
إعادة رسملة البنوك العامة	-	10.000.000
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	50.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	111.750.000	38.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأس المال	211.750.000	398.000.000
مجموع ميزانية التجهيز	1.932.040.400	2.304.892.5000

Source: Ministre de finance, rapport de presentation du projet de loi de finance pour 2008, sep 2007

المطلب الثاني: تحليل تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990 - 2008)

يعكس تطور الإنفاق العام بمختلف بنوده تطور مسؤولية الدولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وما توفره من شروط صحية للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في كافة دول العالم عامة وفي الجزائر خاصة، والتي تنازعها التوجهات ما بين تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإعطاء الدور للقطاع الخاص و تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية لتمويل مشروعات التنمية و ما يتضمنه من خفض التدريجي لدور الدولة وترشيده، والسير قدما نحو تبني آلية السوق والوفاء بمتطلبات إبرام اتفاقيات التثبيت و التصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، وبين تحقيق الرفاهية للمواطن الجزائري وما يترتب عليه من زيادة النفقات التي ترفع مستوى المعيشة وتحقيق مستويات توظف لشريحة عريضة من أبناء المجتمع، هذا فضلا عن النهوض بأعباء الأمن والدفاع التي تكفل الأمن والحماية للمجتمع وبما يتلاءم مع التطورات الداخلية والخارجية. و بذلك نجد أن سياسة الإنفاق خلال فترة الدراسة مرت بمرحلتين متميزتين ، المرحلة الأولى عرفت إصلاحات اقتصادية مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية وتمتد من 1990 إلى 1998، أما المرحلة الثانية وهي مرحلة ما

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

بعد الإصلاح وتخلها برنامج الإنعاش الاقتصادي وتمتد من 1999-2008، و الجدول أدناه يوضح تطور النفقات العامة وهيكلها خلال الفترة محل الدراسة.

الجدول رقم (7): تطور النفقات العامة خلال الفترة (1990-2008) الوحدة: مليار دج

السنوات	إجمالي النفقات العامة		نفقات التشغيل			نفقات التجهيز	
	النسبة من PIB	المبلغ	النسبة من PIB	النسبة من الإجمالي	المبلغ	النسبة من الإجمالي	النسبة من PIB
1990	25,64	142,5	17,43	68,00	45,6	32,00	8,20
1991	28,38	239,6	22,22	78,30	52,0	21,70	6,16
1992	29,46	308,7	22,53	76,48	72,6	23,52	6,93
1993	33,49	390,5	24,78	73,98	101,6	26,02	8,71
1994	30,97	461,9	23,11	74,63	117,2	25,37	7,86
1995	29,59	589,1	22,32	75,44	144,7	24,56	7,27
1996	28,25	724,6	21,47	75,99	174,0	24,01	6,78
1997	30,60	845,2	23,30	76,15	201,6	23,85	7,30
1998	31,49	876,0	23,87	75,81	211,9	24,19	7,62
1999	30,35	961,7	24,45	80,56	187,0	19,44	5,90
2000	28,74	1178,1	20,89	72,68	321,9	27,32	7,85
2001	31,14	1321,0	22,72	72,94	357,4	27,06	8,43
2002	34,81	1550,6	24,64	70,79	452,9	29,21	10,17
2003	34,21	1690,2	23,40	68,41	567,4	31,59	10,81
2004	30,76	1891,8	20,34	66,13	640,7	33,87	10,42
2005	27,13	2052,0	16,46	60,68	806,9	39,32	10,67
2006	28,79	2453,0	16,88	58,62	1015,1	41,38	11,91
2007	33,40	3108,5	17,99	53,85	1434,6	46,15	15,42
2008	37,98	4175,7	20,26	53,34	1948,4	46,66	17,72

Source:-Philippe callier and others ,imf country raport N 01/163 ,september 2001.

-Banque d'algerie, evaluation economique et monetaire en algerie, rapport: (2002,2004,2008).

- Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002.

تشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إلى التزايد المستمر للنفقات العامة الإجمالية خلال الفترة (1990-2008)، فمع أنها كانت متواضعة سنة 1990 إذ بلغت 142,5 مليار دج سنة 1990، أي ما يعادل 25,64% من الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنها عرفت تفاقما بتوالي السنوات، حيث تضاعفت بحوالي 29 مرة خلال سنة 2008 لتبلغ 4175,7 مليار دج، و بنسبة 73.98% من الناتج المحلي الإجمالي. و بلغ معدل النمو السنوي خلال فترة التحليل بـ: 20,23% (*). هذا الأخير (أي معدل النمو) يعتبر مؤشر جيد لتتبع توجهات السياسة الإنفاقية المعتمدة في الجزائر خلال فترة الدراسة، ويلاحظ أن معدلات نمو النفقات العامة خلال فترة الدراسة كانت متذبذبة و تتأرجح بين الزيادة و النقصان ، و هو ما يدل على عدم تحكم الدولة في نفقاتها، لأنها تمول بإيرادات غير مستقرة حيث تشكل الجباية البترولية الجزء الأكبر منها، والتي تتحدد بمستوى الطلب الخارجي على المحروقات التي تتحكم فيه الدول الكبرى.

(*) حسب معدلات النمو السنوية اعتمادا على معطيات الجدول.

و بالفعل فقد سجلت النفقات العامة خلال سنة 1991 معدل نمو يقدر بـ: 68,14% و هي أعلى نسبة نمو خلال فترة الدراسة كلها ويرجع ذلك ارتفاع الإيرادات العامة الناجم عن ارتفاع أسعار النفط في أعقاب أزمة حرب الخليج (1990-1991) ، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري الذي نجم عنه تزايد دعم السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى الشروع في برنامج رئيسي لإعادة هيكلة المؤسسات العامة بمساعدة مع البنك الدولي في شكل إصلاح المؤسسات العامة و القطاع المالي و في سياق هذا البرنامج، أنشئ صندوق بموجب قانون المالية لعام 1991 مهمته إعادة تأهيل و رسملة المؤسسات، و قد أنفق على هذا الصندوق ما نسبته 2,6% من إجمالي الناتج المحلي⁽¹⁾.

إلا أنه بعد سنة 1991 عرفت معدلات نمو النفقات انخفاضا تدريجيا حيث تراجعت إلى 18,28% سنة 1994 (سنة إبرام اتفاق برنامج الاستقرار الاقتصادي) أي بانخفاض يقدر بـ 50 نقطة مئوية بالمقارنة مع سنة 1991، ثم لتسجل معدل نمو قدره 3,64% سنة 1998 (انتهاء برنامج التعديل الهيكلي) وهي أدنى نسبة نمو خلال فترة الدراسة كلها. إن هذا التراجع في معدلات النمو للنفقات العامة لدليل على إتباع الجزائر لسياسة انفاقية تقشفية، والتي تضمنتها بنود اتفاقيات برامج الاستقرار و التعديل الهيكلي التي أبرمتها الجزائر مع المنظمات المالية الدولية، و التي كان الهدف منها ترشيد النفقات العامة وزيادة إنتاجيتها، بما في ذلك إتباع سياسة دخول متشددة و تحرير الأسعار و تحسين ترتيب الأولويات لمشاريع الاستثمار العامة بالإضافة إلى الهدف الرئيسي وهو التقليل من عجز الموازنة العامة، والتي نشأت عن تضخم النفقات العامة مقابل النمو المتواضع للإيرادات العامة.

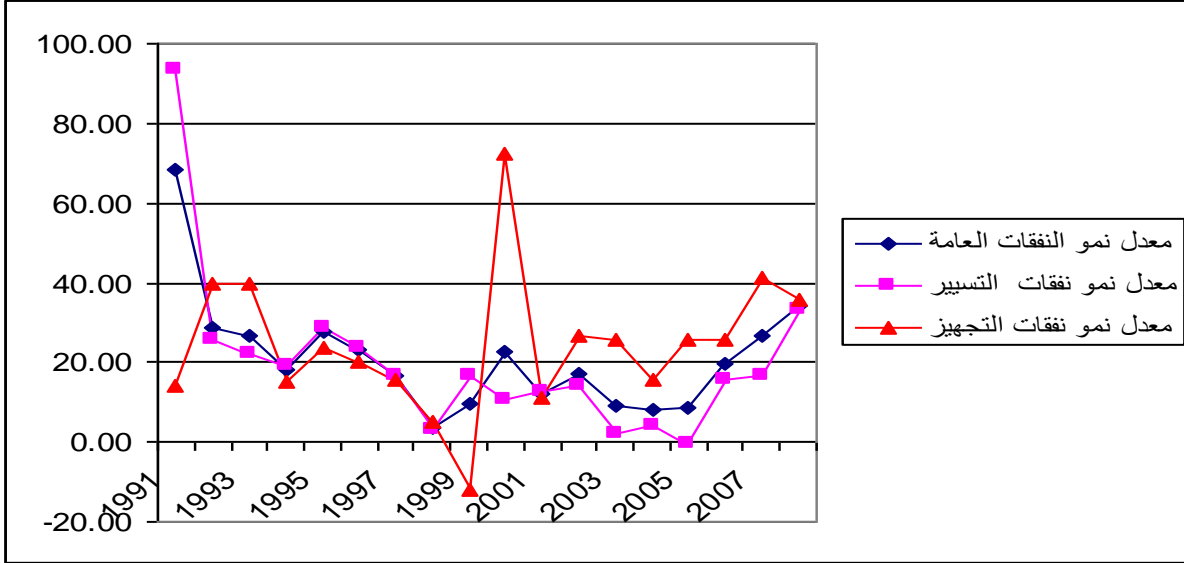
أما في الفترة التي تمتد من 1999 إلى 2008: وفيها تخلت الدولة عن سياستها الإنفاقية التقشفية و تزامن ذلك مع انتهاء فترة اتفاق التعديل الهيكلي سنة 1998، و دخلت الجزائر في سياسة انفاقية توسعية و هذا ما تبرزه معدلات النمو المتزايدة لهذه النفقات من سنة إلى أخرى، و ذلك إذا ما استثنينا بعض السنوات خلال هذه الفترة و التي عرفت تراجعا في معدلات النمو (سنوات 2001، 2003، 2005)، حيث بلغت النفقات العامة 661,7 مليار دج في سنة 1999، مقابل 4175,7 مليار دج سنة 2008، أي تضاعفت بـ: 6 مرات تقريبا، كما ارتفع معدل النمو للنفقات بحوالي 25 نقطة مئوية، حيث انتقل من 9,78% سنة 1999 إلى 34,33% سنة 2008 ، و يمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير للنفقات العامة في هذه الفترة مقارنة مع فترة التعديل الهيكلي إلى الفائض المالي المتحصل عليه من الإيرادات البترولية، والذي خصص له صندوق خاص يدعى "صندوق ضبط الموارد" وظيفته الأساسية هي تجميع الفوائض المالية الناتجة عن ارتفاع سعر البترول عن السعر المرجعي المعتمد في قوانين المالية، و مثل هذا المؤشر المتزايد باستمرار ركيزة دعم حقيقية لإنجاز برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي خلال الفترة (2001-2004) و انطلاق برامج جديدة للسنوات الموالية من فترة الدراسة. و سمح هذا التطور بإجراء تعديل مالي في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2003 يقدر بـ: 100 مليار دج ، إثر زلزال

(1) كريم النشاشيبي و آخرون، مرجع سابق، ص: 29.

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

شهر ماي 2003، هذا ما يبين ضرورة الاستغلال المنتج للموارد المتوفرة لضمان تنمية اقتصادية مدعومة و دائمة. كما لا ينبغي استبعاد احتمالات تغير الوضع الاقتصادي العالمي، وهو عامل تحليل يتعين مراعاته لدى صياغة سياسات الإستراتيجية الاقتصادية و الاجتماعية، و يعد ذلك مبررا، سيما أنه تم تسجيل في مجال السياسة المالية ديناميكية نمو قوية و سريعة للنفقات العامة للدولة بالمقارنة مع وتيرة النمو الاقتصادي، وتقدر وتيرة النمو المتوسطة خلال 8 سنوات الأخيرة بـ: 18%.

الشكل رقم(16): تطور معدلات نمو النفقات العامة (1990-2008) الوحدة: %



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (07)

و إذا نظرنا إلى بنية النفقات العامة، أي نسبة مساهمة نفقات التشغيل (الجارية) و نفقات التجهيز (استثمارية) في النفقات العامة الإجمالية يمكن الخروج بملاحظتين هامتين:

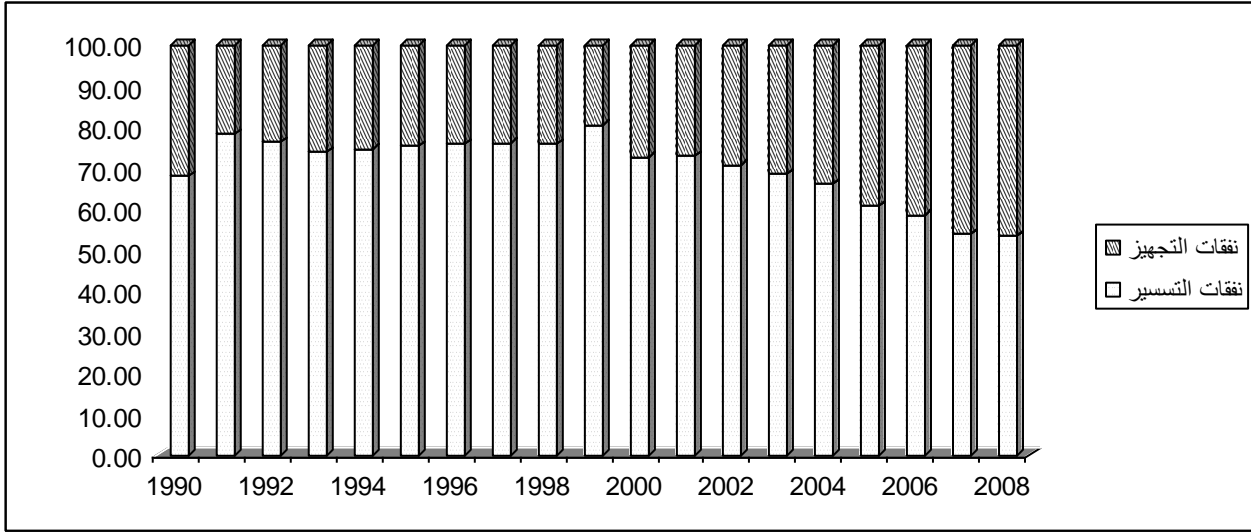
◀ الملاحظة الأولى: فيما يتعلق بنفقات التشغيل حيث يكشف الجدول أنّ هناك اختلالا هيكليا بينها وبين النفقات الاستثمارية (التجهيز)، فقد بلغت نفقات التشغيل نسبة متوسطة خلال الفترة كلها حوالي 70,15 % من إجمالي النفقات العامة وقد بلغت أقصاها خلال سنة 1999 حيث مثلت حوالي 80,56 % من إجمالي النفقات العامة، ووصلت إلى أدنى نسبة لها عام 2008 حيث بلغت 53,34 % وهو ما يدل على أن اهتمام الدولة في السنوات الأخيرة على الموازنة بينها و بين نفقات التجهيز بعد أن كانت مهيمنة على النفقات الإجمالية خلال معظم فترات الدراسة، وهو الاتجاه الصحيح الذي يجب على السياسة الإنفاقية أن تسلكه.

◀ أما الملاحظة الثانية: فتتمثل في تدني نسب مساهمة نفقات التجهيز إلى إجمالي النفقات العامة، مقارنة بنفقات التشغيل خصوصا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة، على اعتبار أن الدولة كانت ملزمة بتقليص نفقاتها العامة و كانت نفقات التجهيز هي الحل، و ذلك لصعوبة الضغط على نفقات التشغيل باعتبارها متكونة من الأجور والتحويلات الاجتماعية التي لا يمكن تخفيضها بسهولة بسبب الاحتياجات التي تلتقيها الحكومة من طرف الأفراد المستفيدين من هذه النفقات. وسجلت نفقات التجهيز أدنى نسبة لها عام

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

1999 حيث بلغت 19,44 % من إجمالي النفقات العامة، وهي السنة التي تلت إنهاء برنامج التعديل الهيكلي، إلا أنها ابتداء من الألفية الثالثة أخذت هذه النفقات في التزايد في شكل إنفاق على المشاريع الإنمائية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وترتب على ذلك أن معدلات نمو نفقات التجهيز أكبر من معدلات نمو نفقات التسيير بكثير. و بالتالي تغير في بنية النفقات العامة لصالح نفقات التجهيز، وهو إن دل إنما يدل على الاهتمام الذي أصبحت توليه الدولة لهذه النفقات، للنهوض بمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وبالأرقام سجلت النفقات التجهيز نسبة قدرها 46,66% في سنة 2008 من إجمالي النفقات العامة، وهي أعلى نسبة تسجلها هذه النفقات خلال فترة الدراسة كلها.

الشكل رقم (17): تطور هيكل النفقات العامة (1990-2008) الوحدة: %



المصدر: معطيات الجدول رقم (07)

أولاً: تحليل تطور نفقات التسيير

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة يسمح لنا بملاحظة أن هذه النفقات عرفت تفاقماً حاداً وكان لها الدور الرئيسي في زيادة النفقات العامة إذ استحوذت على نسبة تتراوح ما بين 53,34% كحدّ أدنى سنة 2008 و 80,56% كحدّ أقصى من إجمالي النفقات وهذا سنة 1999، ويرجع التزايد في نفقات التسيير إلى اعتبارات سياسية و اجتماعية بالإضافة إلى اعتبارات اقتصادية.

و ينطوي الاتجاه الصعودي لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة على نمطين من الإنفاق:

◀ ففي النمط الأول السائد خلال الفترة 1990 - 1999: والذي انعكست فيه أثر الإصلاحات الاقتصادية و المالية في إطار اتفاقيات برامج الاستقرار الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي أبرمتها الحكومة الجزائرية مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فقد بلغت نفقات التسيير 96,9 مليار دج خلال سنة 1990، أي ما يمثل نسبة 68% من النفقات العامة، وارتفعت إلى 444,4 مليار دج سنة 1995، أي بنسبة 75,44% من النفقات الإجمالية، ثم لتقفز إلى 774,7 مليار دج سنة 1999، و هو ما يمثل أربع أضعاف نفقات التجهيز، و بنسبة 80,55% من النفقات الإجمالية وهي أعلى نسبة تسجلها نفقات التسيير خلال فترة الدراسة، وبناء على ذلك نجد

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

أن ارتفاع النفقات الإجمالية قد غذاه إلى حد كبير حجم نفقات التسيير، وتعكس هذه الوضعية تسيير الخدمات العمومية و مستوى نفقات كبيرة غير قابلة للتقليص زيادة إلى أن هذه المرحلة شهدت نقص في الاستثمارات⁽¹⁾؛ - أما في النمط الثاني و السائد خلال الفترة 2000-2008: فإن نفقات التسيير بقيت دائما ذات الدور الرئيسي في زيادة الإنفاق العام ولكن عند مستوى أقل من النمط السابق إذ انخفضت نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات العامة من 80,56% سنة 1999 إلى 53,34% سنة 2008، أما إذا نظرنا إلى نفقات التسيير كقيمة مطلقة نجد هناك تزايد مستمر حيث ارتفعت من 774,7 مليار دج سنة 1999 إلى 2227,3 مليار دج سنة 2008، وهو ما تؤكدته معدلات النمو لهذه النفقات التي كانت كلها موجبة باستثناء 2005 الذي كان معدلها سالبا حيث قدر ب: - 0.48%. و بناء عليه المفروض أن هذه الزيادة في نفقات التسيير و المكانة التي تحتلها تؤدي إلى نتائج معتبرة في الجهاز الاقتصادي، و هذا يطرح مشكل نجاعة هذه النفقات التي مازالت تسيير بعشوائية.

و لتوضيح أسباب نمو نفقات التسيير و أي بند من مكوناتها ساهم في تفاقمها، نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم(8): تطور هيكل نفقات التسيير (1990-2008) الوحدة: مليار دج

السنوات	أجور و رواتب		التحويلات الجارية		مواد و تجهيزات		خدمات الدين العام	
	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ	النسبة	المبلغ
1990	53,04	51,4	33,75	32,7	3,92	3,8	9,29	9,0
1991	37,85	71,0	49,52	92,9	4,32	8,1	8,32	15,6
1992	42,35	100,0	42,74	100,9	5,12	12,1	9,78	23,1
1993	42,06	121,5	42,82	123,7	5,78	16,7	9,35	27,0
1994	44,01	151,7	38,79	133,7	5,28	18,2	11,92	41,1
1995	42,19	187,5	37,11	164,9	6,62	29,4	14,09	62,6

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، ماي 2000. ص:84.

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

16,16	89,0	6,30	34,7	37,07	204,1	40,46	222,8	1996
17,00	109,4	6,77	43,6	38,13	245,4	38,10	245,2	1997
16,68	110,8	7,15	47,5	35,72	237,2	40,45	268,6	1998
16,32	126,4	6,92	53,6	39,83	308,6	36,93	286,1	1999
18,96	162,3	6,38	54,6	40,84	349,7	33,82	289,6	2000
15,31	147,5	4,80	46,3	46,26	445,8	33,62	324,0	2001
12,50	137,2	6,24	68,5	49,72	545,8	31,54	346,2	2002
10,54	118,3	5,24	58,8	50,39	565,8	33,84	379,9	2003
4,65	58,2	5,73	71,7	58,33	729,8	31,28	391,4	2004
5,88	73,2	6,10	76,0	54,41	677,4	33,61	418,5	2005
4,77	68,6	6,66	95,7	57,43	825,8	31,14	447,8	2006
4,81	80,5	5,60	93,8	58,15	973,4	31,44	526,2	2007
2,75	61,2	3,67	81,7	62,51	392,3 1	31,07	692,1	2008

Source:-Philippe callier and others ,imf country raport N 01/163 ,september 2001.

- Banque d'algerie, evaluation economique et monitaire en algerie, rapport: (2002,2004,2008)
- Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002.

انطلاقا من الجدول أعلاه يمكن تلخيص مسببات نمو نفقات خلال الفترة محل الدراسة في : (1)

◀ من ضمن العوامل الخارجية تجدر الإشارة إلى النتائج السلبية للكوارث الطبيعية و فترة الإرهاب؛
 ◀ التحويلات الاجتماعية و تستحوذ على النسبة الأكبر حيث مثلت نسبة 46% خلال الفترة (1990-2008)، و نسبة 53% خلال الفترة (2000-2008)، ويمكن إرجاع ارتفاع التحويلات الاجتماعية إلى النمو الديمغرافي الذي تشهده الجزائر بالإضافة إلى شبكات الضمان الاجتماعي التي أنشأتها الدولة خلال هذه الفترة، وذلك من أجل التخفيف من الآثار التي خلفها الانتقال إلى اقتصاد السوق، إلا أن هذه النفقات تحتاج إلى رقابة صارمة، فهي لاتصل إلى مستحقها، حيث ينبغي مراعاة التحويلات الاجتماعية الضمنية دون مقابل (الإعانات المختلفة) مع ضرورة التعجيل في إعادة تنظيم الاقتصاد بصفة عامة والمصالح العمومية بصفة خاصة؛

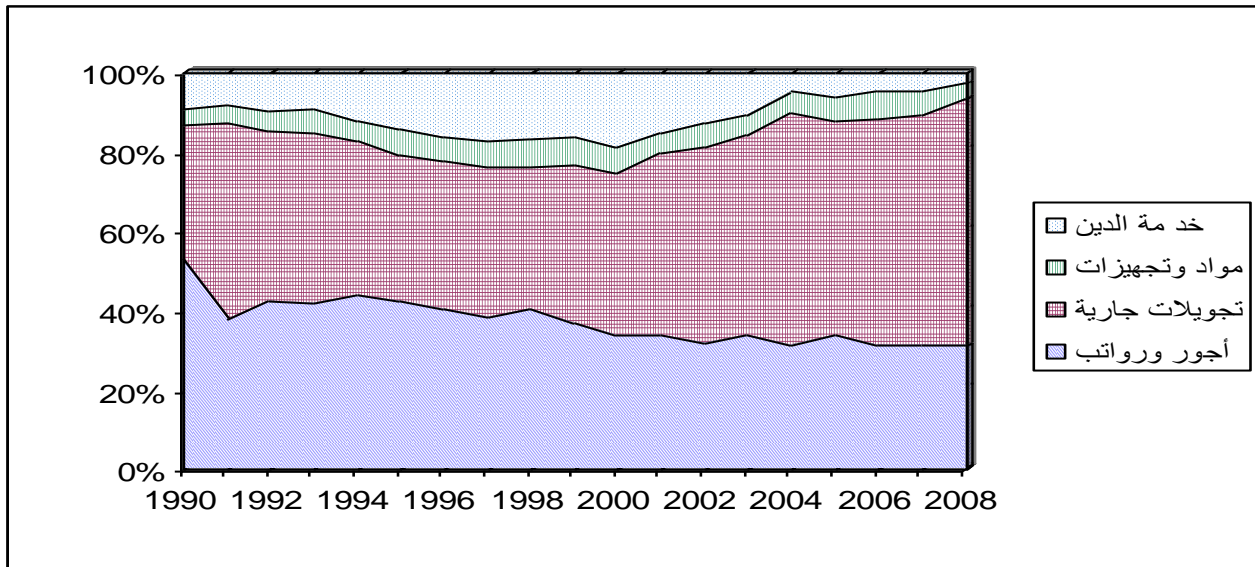
◀ ارتفاع كتل الأجور العمومية، التي مثلت نسبة لا تقل عن 31% خلال فترة الدراسة، ويمكن إرجاع الارتفاع في الأجور إلى ارتفاع الأجر الوطني الأدنى المضمون بالإضافة إلى تطور حجم اليد العاملة و خاصة في القطاع الإداري، إلا أن ذلك يبقى دون المطلوب بدليل الاحتجاجات التي تلاقيها الحكومة في كل سنة.

◀ سبب آخر كذلك تمثل في ثقل عبئ الديون العامة في نفقات التسيير، خصوصا خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية حيث بلغت مثلا في سنة 1997 نسبة 17% من نفقات التسيير، علما أن الديون العمومية تشكل من اجتماع ثلاثة عوامل هي: تطهير المؤسسات العمومية؛ خسائر الصرف التي تتحملها الخزينة العمومية، و

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003، 2004، ص:84.

عملية حشد الموارد المالية الخارجية من أجل التسيير العادي، وبالرغم من انخفاض قيمة هذه الديون خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة بسبب انخفاض حجم المديونية الخارجية ومعدل خدماتها، وإن اعتبر عاملا ايجابيا إلا أنه ذو طابع ظرفي قد يزول بزوال العوامل الخارجية المساعدة كسعر الدولار و النفط، ولذلك ينبغي توخي عقلانية أكبر في الاختيارات المتعلقة بالميزانية العامة، قصد تخفيف آثار الديون العمومية على التوازنات الاقتصادية الكبرى. والشكل البياني أدناه يوضح تطور مكونات نفقات التسيير خلال الفترة (1990-2008) والذي يستقي معطياته من الجدول رقم(8).

الشكل رقم(18): تطور هيكل نفقات التسيير (1990-2008) الوحدة: %



المصدر: معطيات الجدول رقم(8)

ثانيا : تحليل تطور نفقات التجهيز

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة وخاصة في ظروف الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية والتي تعتبر المقومات الأساسية لأحداث تنمية اقتصادية جادة وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد. وعلى هذا الأساس وضعت الحكومة الجزائرية على عاتقها مسؤولية تحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي عن طريق السياسة المالية، والنقدية التي تلعب دورا هاما في مجال التكوين الرأسمالي. و نستطيع

بشيء من اليسير معرفة مراحل تطوّر نفقات التجهيز خلال فترة (1990 - 2008) وإلى أي مدى أسهمت في خدمة أهداف التنمية الاقتصادية.

و بداية بعد أن كانت النفقات الاستثمارية (التجهيز) متواضعة عام 1990 حيث بلغت 45,6 مليار دج و تمثل 32% من إجمالي النفقات، سعت خطط التنمية المتلاحقة إلى زيادتها، وبالفعل فقد سجلت هذه النفقات معدلات نمو موجبة، إلا أنه في سنة 1999 سجلت نفقات التجهيز تراجعاً يقدر بـ: 11,75% مقارنة مع سنة 1998 ، و بعد ذلك استمرت نفقات التجهيز في تزايد إذ وصلت عام 2008 إلى 1948,6 مليار دج، أي ما يعادل نسبة 35,83% من إجمالي النفقات العامة.

و مما سبق يمكن تقسيم تطوّر نفقات التجهيز حسب الفترات التالية:

◀ خلال الفترة 1990 - 1999: عرفت تزايد مستمر خلال السنوات الخمس الأولى، حيث سجلت معدلات نمو مرتفعة، خاصة سنتي 1992 و 1993، أين سجلت معدلاً نمو يقدران بـ: 93,92% و 39,94% على التوالي و هما أعلى معدلين خلال فترة الدراسة، وكان هذا النمو نتيجة تنشيط النمو الاقتصادي وتشجيع الاستثمار الذي يتطلب توفير تجهيزات البنية التحتية مع إعطاء الأولوية إلى إتمام البرامج الجارية والمقدرة في نهاية سنة 1994 بـ 330 مليار دج⁽¹⁾؛ أما خلال الأربع سنوات الأخيرة من هذه الفترة عرفت نفقات التجهيز انخفاض شديداً في معدلات النمو السنوية وذلك نتيجة التدابير السياسية التي اتخذت لخفض الإنفاق وترشيده، و توجيه الاستثمار بالأخص في القطاعات الحساسة مثل الري، التربة... الخ، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار الذي تسبب فيه خفض قيمة الدينار الجزائري و الإنفاق اللازم لإعادة إصلاح البنية التحتية التي لحق بها الضرر نتيجة للصراع المدني، و إتمام المشاريع المتبقية و المقدرة في نهاية سنة 1997 بـ: 449,4 مليار دج⁽²⁾. و خلال سنة 1999 انخفضت نفقات التجهيز مقارنة بسنتي 1997 و 1998، ويمكن تفسير هذا التراجع بالإجراءات الحذرة التي اتخذت بعد تقلبات سوق النفط خلال 1998 وخلال الثلاثي الأول من سنة 1999 بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة لوقف الأشغال الكبرى التي شرع في إنجازها ميدانياً، غير أنّ هذه الإجراءات لم تكن ملائمة، و بالفعل إذا استؤنفت أشغال مشروع متوقف فإنّ تكلفته الأولية تتضاعف مرتين وأحسن دليل على مترو الجزائر ومطار الجزائر، و تجدر الإشارة أنه في هذه الفترة تبقى مساهمة نفقات التجهيز في النفقات الإجمالية ضعيفا مقارنة بنفقات التسيير حيث تساهم بنسبة: 24% في المتوسط.

◀ أما في الفترة (2000 - 2008): مع بداية الألفية الثالثة عاودت نفقات التجهيز إلى التزايد من سنة لأخرى حيث بلغت 321,9 مليار دج سنة 2000، أي بزيادة تقدر بـ: 72,14% مقارنة مع سنة 1999، ثم انتقلت إلى 1948,6 مليار دج سنة 2004 أي بنسبة 46,67% من إجمالي النفقات العامة، كما سجلت نفقات التجهيز معدلات نمو أسرع بالمقارنة مع نفقات التسيير، وذلك راجع إلى زيادة في مشاريع المنشآت القاعدية والمشاريع الأخرى في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تبنته الحكومة ابتداء من سنة 2001،

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة 1994، جانفي 1996، ص:2.

(2) ONS, Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997(ONS), Edition Septembre, 1998, P :39

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

ومدته أربع سنوات والذي خصص له مبلغ 525 مليار دج تم سحبها من الخزينة العامة بعد تسجيل النتائج الحسنة في المالية العامة خلال السنتين السابقتين و ذلك ضمن أفق حماية المكتسبات المحققة في مجال التوازنات الاقتصادية المالية الكلية، حيث خصصت الموارد للإبقاء على الأولويات القطاعية التي حددتها الحكومة كقطاع الفلاحة والري والسكن والتعليم والإنارة الريفية، الغاز... الخ. و ذلك للاستجابة أكثر إلى متطلبات الشعب المتعددة وخاصة الشغل والسكن مع إعطاء الأولوية إلى إنهاء البرامج الجارية قبل الانطلاق في مشاريع جديدة كإنهاء مترو الجزائر، مطار الجزائر، الطريق السريع شرق- غرب⁽¹⁾.

المطلب الثاني: تحليل تطور الإيرادات العامة خلال الفترة (1990-2008)

عمدت السياسة الإيرادية خلال الفترة محل الدراسة على تنمية وتنويع مصادر الإيرادات العامة وزيادة حصيلتها لمواجهة الأعباء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما اعتمدت السياسة الإيرادية و الضريبية على وجه الخصوص اعتمادا كبيرا على الجباية البترولية والتي تجاوزت نسبتها في كل السنوات أكثر من 50% من إجمالي الإيرادات العامة للموازنة، وبهدف فهم تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (1990-2008)، نستعرض أولا الجدول التالي:

الجدول رقم(9): تطور إيرادات الموازنة العامة (1990-2008) الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الضريبية		الإيرادات غير الضريبية		الإيرادات العامة
	المبلغ	نسبة المساهمة (%)	المبلغ	نسبة المساهمة (%)	
1990	155,0	96,75	5,2	3,25	160,2
1991	267,7	98,27	4,7	1,73	272,4
1992	310,4	97,98	6,4	2,02	316,8
1993	311,1	97,19	9,0	2,81	320,1
1994	420,9	96,66	13,3	3,34	434,2
1995	592,0	98,48	8,9	1,52	600,9

(1) - المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،، مشروع التقرير حول تفويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل، جوان 2002، ص: 142.

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

824,8	1,81	14,6	98,19	810,2	1996
926,6	2,24	20,2	97,76	906,4	1997
774,6	2,44	18,9	97,56	755,7	1998
950,5	5,00	47,5	95,00	903,0	1999
1578,1	0,98	15,4	99,02	1562,7	2000
1505,5	7,03	105,9	92,97	1399,6	2001
1603,2	7,01	112,4	92,99	1490,8	2002
1974,4	5,04	99,5	94,96	1874,9	2003
2229,7	3,53	78,6	96,47	2151,1	2004
3082,6	2,90	89,5	97,10	2993,1	2005
3639,8	3,30	120,0	96,70	3519,8	2006
3687,8	3,37	124,3	96,63	3563,5	2007
5111,0	2,48	127,0	97,52	4984,0	2008

Source: O.N.S, Rétrospective –statistique (1970-2002) édition 2005

- Banque d'algerie, evaluation economique et monetaire en algerie, rapport (2002,2004,2008).
- Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002.

يبرز الجدول أعلاه، الآتي:

◀ عرفت الإيرادات العامة للدولة تزايداً مطرداً خلال الفترة (1990-2008) بحيث انتقلت من 160,2 مليار دج سنة 1990 إلى 5111 مليار دج سنة 2008، أي تضاعفت بحوالي اثنان و ثلاثون (32) مرة خلال ثمانية عشرة (18) سنة.

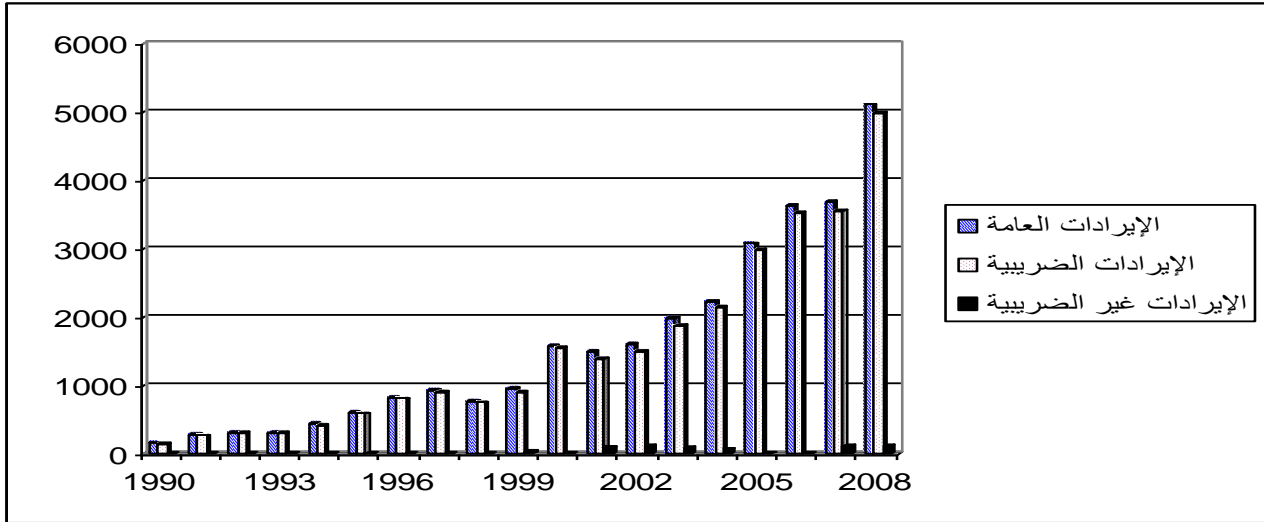
◀ هيمنة الإيرادات الضريبية على الإيرادات العامة، حيث أن أكثر من 96,75% مصدره الضرائب في الفترة (1990-2008) .

◀ ضآلة مساهمة الإيرادات غير الضريبية، في الإيرادات العامة، إذ بلغت في متوسط فترة (1990-2008) نسبة: 3.25%. و في سياق معرفة مكونات الإيرادات الضريبية وتطورها، سنقوم بتحليل دورها في تمويل ميزانية الدولة، وكذا مساهمة الأنواع المختلفة للضرائب.

الوحدة: مليار دج

الشكل رقم (19): تطور إيرادات الموازنة العامة (1990-2008)

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)



المصدر: معطيات الجدول رقم (09)

أولاً: مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة ومن ثم تغطية النفقات العامة، حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات الضريبية و للإيرادات العامة على حد سواء. وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة (1990-2008)

السنوات	الجبائية البترولية (مليار دج)	المساهمة في الإيرادات الضريبية (%)	نسبة المساهمة في الإيرادات العامة (%)
1990	76,2	49,16	47,57
1991	161,5	60,33	59,29
1992	201,3	64,85	63,54
1993	185,0	59,47	57,79
1994	257,7	61,23	59,35
1995	358,8	60,61	59,71
1996	519,7	64,14	63,01
1997	592,5	65,37	63,94
1998	425,9	56,36	54,98
1999	588,2	65,14	61,88
2000	1 213,2	77,63	76,88
2001	1 001,4	71,55	66,52
2002	1 007,9	67,61	62,87
2003	1 350,0	72,00	68,38
2004	1 570,7	73,02	70,44
2005	2 352,7	78,60	76,32
2006	2 799,0	79,52	76,90
2007	2 796,8	78,48	75,84
2008	4 088,6	82,03	80,00

Source: - O.N.S, Rétrospective –statistique (1970-2002) édition 2005

- Banque d'algerie, évaluation économique et monétaire en algerie, rapport (2002,2004,2008).
- Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002

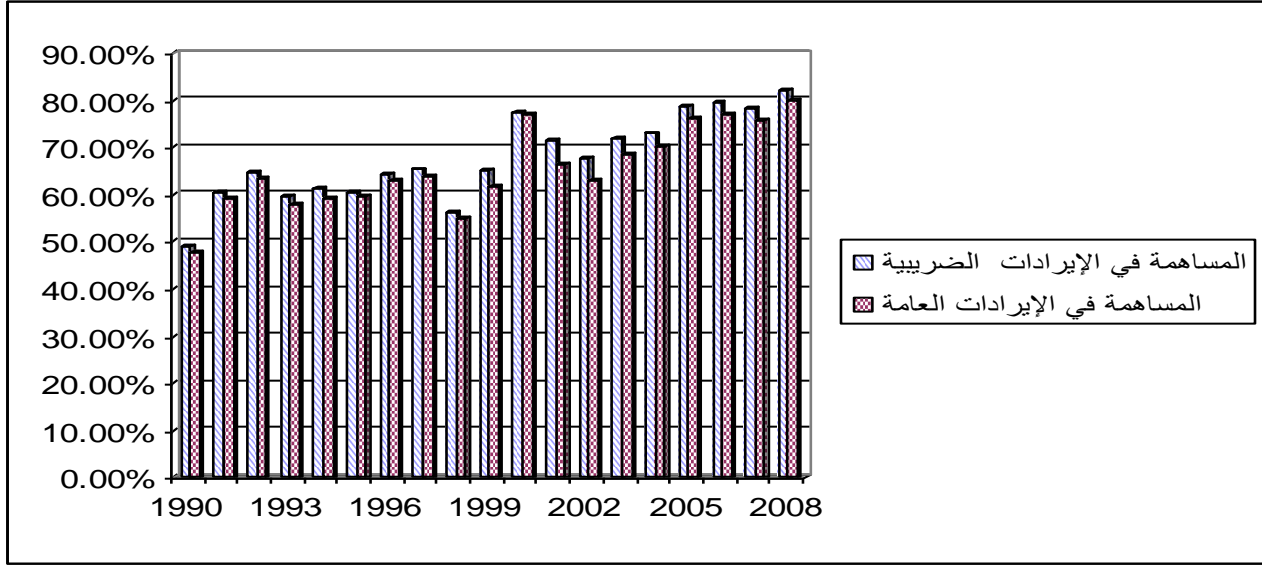
ففي سنة 1990 بلغت الجباية البترولية 76,2 مليار دج، وبنسبة مساهمة تقدر 47,57% فقط من الإيرادات الإجمالية، ثم ارتفعت إلى 161,5 مليار دج سنة 1991، أي بنسبة 59,29% من الإيرادات الإجمالية، ويرجع ذلك إلى الطلب الكبير على الموارد البترولية بسبب حرب الخليج وقد استمرت في الزيادة لتصل إلى 592,5 مليار دج سنة 1997 أي بنسبة 63,94% من الإيرادات الإجمالية.

ثم سجلت انخفاضا بقيمة 166,6 مليار دج سنة 1998 مقارنة مع 1997، وذلك بسبب انخفاض سعر برميل النفط ، ثم تحسنت بعد ذلك خلال السنتين المقبلتين، لتسجل تراجعاً آخر سنة 2001، بقيمة 211,8 مليار دج مقارنة مع سنة 2000 ويمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار النفط الخام، رغم هذا تبقى مساهمتها أكبر من مساهمة الجباية العادية حيث بلغت 66,52% من الإيرادات الإجمالية. ثم تحسنت باستمرار إلى غاية 2001 أين بلغت 956,389 مليار دج، أي بنسبة 63,52% و يمكن تفسير هذا التراجع بانخفاض أسعار تصدير المحروقات الغازية التي عانت من آثار تراجع أسعار النفط الخام. ثم سجلت ارتفاعاً ابتداءً منذ سنة 2002 إلى غاية 2008، وسجلت نسب مساهمتها إلى إجمالي الإيرادات العامة مستويات قياسية، حيث بلغت نسبة المساهمة 80% من إجمالي الإيرادات العامة سنة 2008، وهي أعلى نسبة مساهمة خلال فترة الدراسة كلها، كما بلغ معدل نموها 50% .

إن هذا الارتفاع النسبي لأسعار النفط سمح للجزائر أن ترفع من احتياطات الصرف بصفة معتبرة ، وهذا ما يزيد من قوة مقاومة الاقتصاد الوطني إزاء الصدمات الخارجية، وللتذكير أن انهيار أسعار النفط سنة 1998 انعكس على احتياطات الصرف أين بلغت 4,4 مليار دولار نهاية 1999 وأدت هذه الأزمة على غرار أزمة 1986 إلى انهيار الادخار ومن ثم الاستثمار والنمو. وهكذا رغم أهمية الجباية البترولية في تمويل خزينة الدولة فإنها تبقى مورداً غير مستقراً لارتباطه ومن ثم الاقتصاد الوطني بعدة عوامل خارجية منها:

سعر الصرف، سعر البرميل الخام، الطلب على المحروقات على المستوى الدولي، بالإضافة إلى الظروف المناخية، ومن هنا تظهر حتمية تطوير إيرادات الجباية العادية.

الشكل رقم(20): مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة (1990-2008) الوحدة: %



المصدر: معطيات الجدول رقم (10)

ثانيا: مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة

لقد شرعت الحكومة مع مطلع سنة 1991 ، بإعداد برنامج للإصلاح الضريبي ، حيث أدخلت إصلاحات هامة، تمثلت في الرسم على القيمة المضافة ، الضريبة على الدخل الإجمالي للأشخاص الطبيعيين، و الضريبة على أرباح الشركات، إن الهدف من هذه الإصلاحات تطوير النظام الضريبي و جعله يستجيب للتغيرات الجديدة التي يفرضها اقتصاد السوق، وزيادة الإيرادات الضريبية، إلا أن الهدف الأهم يتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، و جعل إيرادات الجباية العادية كفيلة بتغطية نفقات التسيير .

لقد تبع هذا البرنامج إصلاحات أخرى خلال فترة الدراسة للتكيف مع الاحتياجات الجديدة التي تفرضها الظروف الاقتصادية، إلا أن هذه الإصلاحات لم تثبت فعاليتها، بدليل الحصيلة المتواضعة التي سجلتها الجباية العادية خلال فترة الدراسة، و كذلك نسب مساهمتها في الإيرادات العامة التي كانت ضئيلة. و يمكن تتبع تطور الجباية العادية و نسب مساهمتها في الإيرادات الضريبية و الإيرادات الإجمالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): تطور مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة (1990 - 2008)

السنوات	الجبائية العادية (مليار دج)	المساهمة في الإيرادات الضريبية(%)	المساهمة في الإيرادات العامة(%)
1990	78,8	50,84	49,19
1991	106,2	39,67	38,99
1992	109,1	35,15	34,44
1993	126,1	40,53	39,39

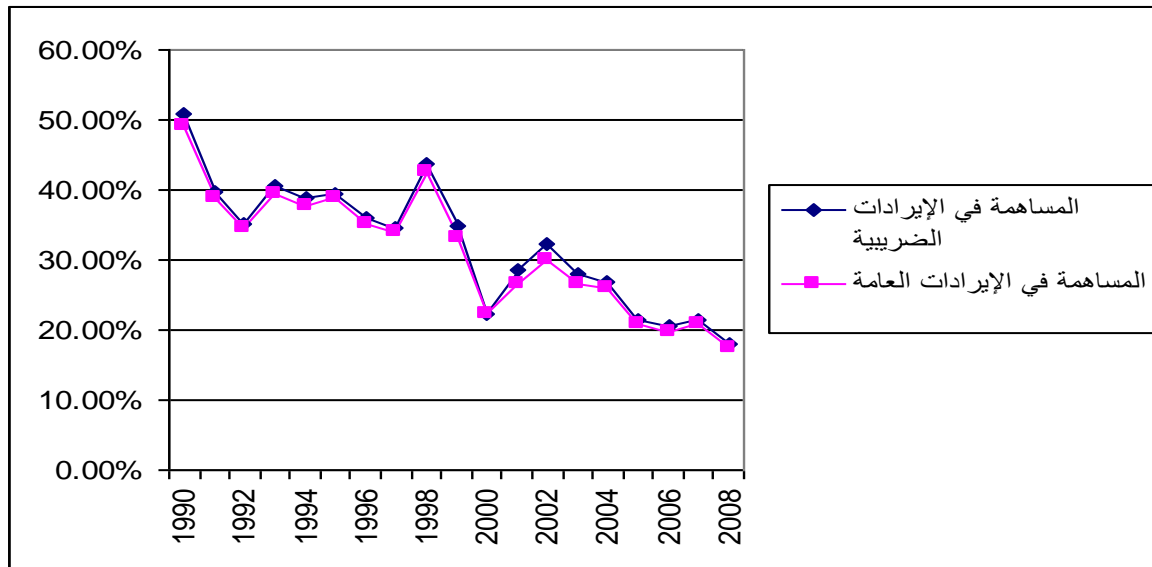
الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

37,59	38,77	163,2	1994
38,81	39,39	233,2	1995
35,22	35,86	290,5	1996
33,88	34,63	313,9	1997
42,58	43,64	329,8	1998
33,12	34,86	314,8	1999
22,15	22,37	349,5	2000
26,45	28,45	398,2	2001
30,12	32,39	482,9	2002
26,59	28,00	524,9	2003
26,03	26,98	580,4	2004
20,77	21,40	640,4	2005
19,80	20,48	720,8	2006
20,79	21,52	766,7	2007
17,52	17,97	895,4	2008

Source: - O.N.S, Rétrospective –statistique (1970-2002) édition 2005

- Banque d'algerie, évaluation économique et monétaire en algerie, rapport (2002,2004,2008).
- Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002

الشكل رقم(21): مساهمة الجباية العادية في إيرادات الموازنة العامة (1990-2008) الوحدة: %



المصدر: معطيات الجدول رقم (11)

من خلال الجدول و الشكل أعلاه نجد أن الجباية العادية عرفت تطورا ملحوظا خلال فترة الدراسة بحيث انتقلت من 78,8 مليار دج سنة 1990 إلى 895,4 مليار دج سنة 2008، أي تضاعفت بأكثر من إحدى عشر مرة، إلا أن نسب مساهمتها في الإيرادات الإجمالية ، أو الإيرادات الضريبية كانت ضعيفة، حيث بلغت في المتوسط خلال فترة الدراسة 31,23% و 23,26% على التوالي.

ففي سنة 1990 بلغت إيرادات الجباية العادية 78,8 مليار دج إلى 233,2 مليار دج سنة 1995 واستمرت هذه الزيادة لتصل 329,8 مليار دج سنة 1998 حيث بلغت مساهمتها في الإيرادات الإجمالية 42,58%. وذلك بفضل الأداء الجيد لحصيلة الضرائب الخاصة بالتجارة الخارجية ، فقد زادت حصيلة الرسوم

الجمركية وضريبة القيمة المضافة على الواردات نتيجة لزيادة قيمة الواردات، وتخفيض سعر الصرف، بالإضافة إلى إلغاء العديد من الإعفاءات و تقليل تشنت التعريفات الجمركية. كما سجلت الضرائب المباشرة تحسنا بنقطة مئوية واحدة من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة (1993-1997) وذلك نتيجة التدابير المتخذة ضمن برنامج التصحيح الهيكلي التي اشتملت على رفع معدل الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والتقليل من الإعفاءات من الرسم على القيمة المضافة وزيادة معدلاتها وارتفاع حصة الحكومة المركزية من حصيلتها بالإضافة إلى رفع معدل الضريبة على الأرباح المعاد استثمارها من 5% إلى 33%⁽¹⁾.

غير أن الجباية العادية عرفت تدهورا خلال سنة 1999 حيث بلغت 314,9 مليار دج، أي بانخفاض قدره 4,55% بالمقارنة مع سنة 1998، ويمكن تقديم بعض الملاحظات بخصوص هذا الانخفاض و المتمثلة في مشكل تحصيل الضرائب الناتج عن غياب المتابعة الجبائية الصارمة لكبار المكلفين بالضرائب، ضيق قاعدة الجباية العادية من طرف السلطات العمومية، وتجدر الإشارة كذلك إلى الخسارة التي تعاني منها الخزينة العمومية نتيجة الغش والتهرب الضريبي بالإضافة إلى انخفاض الضرائب على الأجور IRG نتيجة لتزايد عمليات التسريح للعمال وغلق المؤسسات⁽²⁾.

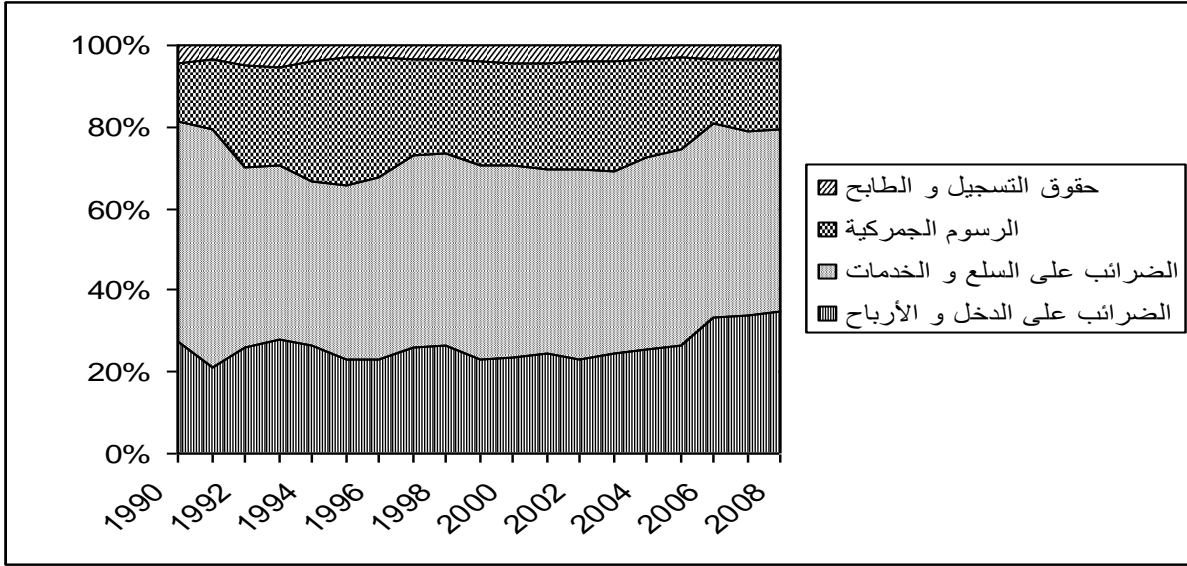
لقد شهدت إيرادات الجباية العادية تطورا ملحوظا ابتداء من سنة 2000 حيث بلغت 349,5 مليار دج، وقد استمرت في التحسن من سنة لأخرى لتصل سنة 2008 إلى 895,4 مليار دج أي بنسبة نمو تقدر بـ 11,7% بالمقارنة مع سنة 2007، هذا التحسن في إيرادات الجباية العادية راجع إلى بعض الإجراءات المتخذة على مستوى التنظيم الجمركي، وارتفاع الضرائب المباشرة سيما الضريبة على الدخل الإجمالي التي رفع معدلها، كما أصبحت تطبق تقنية الاقتطاع، بالإضافة لتحسن الوضعية المالية للمؤسسات التابعة للقطاع الخاص بفضل التشجيعات التي قدمتها الدولة للقطاع الخاص ومن ثم ارتفاع حصيلة الضريبة على أرباح الشركات IBS، هذه الإجراءات سمحت بزيادة المكونات المختلفة للجباية العادية (أنظر الملحق رقم (4))

الوحدة: %

الشكل رقم (22): تطور مكونات الجباية العادية (1990-2008)

(1) كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص35

(2) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999، ماي 2000، مرجع سابق، ص: 83.



المصدر: معطيات الملحق رقم (4)

وبالعودة إلى نسب مساهمة الجباية العادية إلى إجمالي الإيرادات العامة أو الإيرادات الضريبية، نجد أنها ضعيفة جدا ، وتتناقص من سنة لأخرى حيث بلغت 17% سنة 2008 وهي أدنى مستوى لها، و من هنا نجد أن الهدف الأساسي الذي كان يرمي إليه الإصلاح الضريبي، و الذي يتمثل في إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لا يزال بعيدا ، وبهذا الصدد يمكن الإشارة إلى بعض النقاط التالية:

◀ سيطرت الضرائب غير المباشرة(الضرائب على السلع و الخدمات و الرسوم الجمركية) على هيكل الجباية العادية فقد مثلت نسبة 70% في المتوسط خلال فترة الدراسة، وشكلت منها الضرائب على السلع و الخدمات نسبة 47% ، و هو ما يجعل الوعاء الضريبي غير مستقر، ومرشح للانخفاض في أي فترة وذلك نتيجة التقلبات التي تطرأ على حجم الطلب العالمي على السلع خاصة من جانب الأسعار من جهة، ومن جهة أخرى ضغوطات المنظمات الدولية والعالمية للتجارة الرامية لتخفيض معدلات الرسوم الجمركية.

◀ لم يتمكن النظام الضريبي الجزائري من تحقيق استقرار مما أدى إلى عدم وضوح الرؤية لدى السلطات، بالإضافة إلى تعقد ذلك النظام في هذا المجال نلاحظ سنويا صدور تعديلات ضريبية، فقانون المالية لسنة 2001 تضمن 33 إجراء ضريبيا ما بين تعديل و إلغاء و إتمام، وقانون المالية لسنة 2002 تضمن 32 إجراء ضريبيا، و قانون المالية لسنة 2003 تضمن 68 إجراء ضريبيا.

◀ كثرة الإعفاءات الضريبية التي منحت بهدف دعم الاقتصاد الوطني ورفع مستوى الاستثمار في القطاع الخاص، مع أن هذه الإعفاءات لم تؤد في الحقيقة أهدافها بالدرجة المطلوبة حيث يظهر بأن هناك مساهمة ضعيفة في الاستثمار الخاص.

◀ ضعف مساهمة الضرائب المباشرة(الضرائب على الدخل و الأرباح و حقوق التسجيل و الطابع) والتي يعكسها كثرة التهرب الضريبي، وهنا تطرح إشكالية نوعية التحصيلات الجبائية ، خاصة و قد تم في الماضي

إجراء دراسات كشفت عن عدم وجود متابعة جبائية جدية لدى كبار المكلفين بالضريبة، و ضيق القاعدة الجبائية⁽¹⁾.

وأخيرا يمكن تطوير مردود الجباية العادية و جعلها أكثر استقرارا وأقل تذبذبا من الجباية البترولية و هذا يساعد على الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- اتخاذ إجراءات تأطير عاجلة سواء تعلق الأمر بتكوين العاملين ، و تأهيل منشآت الخدمات؛
- خلق هيئة خاصة مختصة بكبريات الشركات لأجل التحكم في تسيير و تحصيل ضرائب الخاضعين للضريبة الأكثر أهمية .
- العمل بصرامة و إزالة كافة العراقيل من خلال تحسين خدمات الادارة الجبائية و إعادة هيكلة جميع المصالح الجبائية، وإصلاح الإجراءات و المناهج.

ثالثا: مستوى الضغط الضريبي في الجزائر

يعتبر الضغط الضريبي من أهم المؤشرات الكمية المستخدمة لتقييم مردودية النظام الضريبي، حيث أنه يبحث عن الإمكانيات المتاحة للاقتطاعات الضريبية لتحقيق أكبر حصيلة ممكنة دون إحداث ضرر في الاقتصاد الوطني، و يعبر الضغط الضريبي عن العلاقة الموجودة بين الإيرادات الضريبية والثروة المنتجة المعبر عنها بالنتائج المحلي الخام، ولقد حدد الاقتصادي الأسترالي كولن كلارك مستوى الضغط الضريبي النموذجي ب: ⁽²⁾ 25 %، و نظرا لكون جزء كبير من الناتج المحلي الخام الذي يصل أحيانا إلى 35 % هو عبارة عن نفط، و أن الجباية البترولية دائما أكبر من 50 % من الحصيلة الضريبية، لذلك فإن اعتماد الضغط الضريبي للجباية العادية منسوبا إلى الناتج المحلي الخام خارج المحروقات يكون أكثر دلالة.

يمكن توضيح تطور مستويات الضغط الضريبي الاجمالي وخارج المحروقات من خلال عرض الجدول أدناه، والذي يوضح التباين الكبير بين معدلات الضغط الضريبي الإجمالي، و معدلات الضغط الضريبي خارج المحروقات بحيث بلغت في الأول 33.23% كمتوسط في الفترة (1990 – 2008) ب 33,14 %، بينما وصلت في الثاني إلى 15,41 % في المتوسط خلا نفس الفترة.

(1) المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، مشروع تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2000، الدورة السابعة عشرة، ماي 2001، ص 70.

(2) للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: - عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص ص: 156-163.

الجدول رقم(12): تطور الضغط الضريبي في الجزائر (1990-2008) الوحدة: %

السنوات	الضغط الضريبي الاجمالي	الضغط الضريبي خارج المحروقات
1990	28,49	18,81
1991	31,06	17,38
1992	28,87	13,62
1993	26,14	13,78
1994	28,31	14,49
1995	29,53	16,04
1996	31,53	16,49
1997	32,60	16,83
1998	26,89	15,79
1999	28,10	14,11
2000	38,12	14,08
2001	32,99	14,23
2002	33,46	16,13
2003	35,62	15,48
2004	34,98	15,15
2005	39,57	15,21
2006	41,31	15,54
2007	38,29	14,70
2008	45,54	15,06

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على الجدول(09) و(11) و الملحق(01)

وعليه فالضغط الضريبي خارج المحروقات يعتبر منخفضا مقارنة مع المستوى الذي حدده كولان كلارك عند مستوى 25 %، و يمكن إرجاع هذا الإنخفاض ، إلى إنخفاض الإقتطاعات الضريبية بفعل إنخفاض المقدرة التكاليفية للدخل الوطني (الناتج المحلي خارج المحروقات)، ضف إلى ذلك الإنخفاض في الدخل الفردي، والتهرب الضريبي، ونقص فعالية الرقابة الضريبية. فعلى سبيل المثال، قدرت في سنة 2003 الملفات التي خضعت للرقابة الضريبية بـ12 % من العدد الاجمالي للملفات⁽¹⁾، والتي تعتبر ضعيفة، سيما و أن النظام الضريبي الجزائري نظام تصريحي، كما يساهم كذلك في هذا الإنخفاض إنتشار البطالة، بحيث تعمل على الحد من قدرة الدولة على فرض الضرائب على فئة كبيرة من أفراد المجتمع.

المبحث الثالث: وضعية التوازن الاقتصادي العام خلال الفترة (1990-2008)

ليس ثمة ريب أن قرار الحكومة للقيام بالإصلاحات الاقتصادية الهيكلية قد جاءت وليدة رغبة صادقة في علاج أزمة الاقتصاد الوطني، التي تراكمت أسبابها عبر فترة طويلة نسبيا، وتمثلت تلك الأزمة في اختلال التوازن الداخلي والخارجي واختلال علاقات النمو بين قطاعات الاقتصاد المختلفة، عجز الموازنة العامة للدولة، عدم تناسب كمية النقود مع عرض السلع.

بهدف الوقوف على وضع التوازن الاقتصادي العام للجزائر وموقعه من الإصلاحات التي انتهجتها الحكومة (أنظر المبحث الأول) خلال الفترة (1990-2008) نتناول الموضوعات التالية: التوازن المالي الداخلي، التوازن الخارجي، التوازن النقدي و التوازن الاجتماعي.

⁽¹⁾ - Ministère des finances, Direction générale des impôts, termes de performances, juin 2004.

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

المطلب الأول: التوازن المالي الداخلي (رصيد الموازنة العامة)

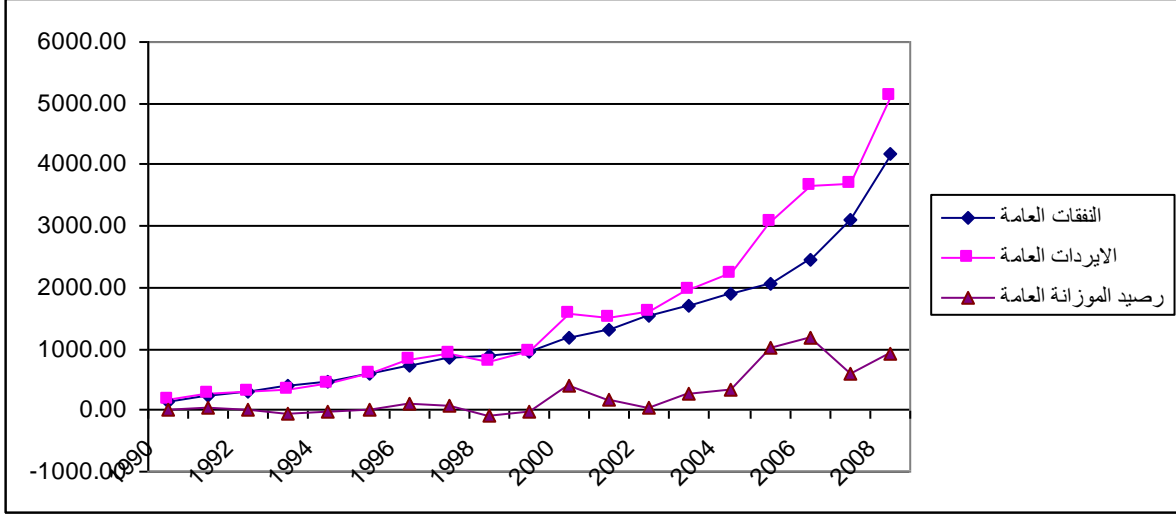
تميز رصيد الموازنة بالتذبذب وانقسم بين العجز و الفائض خلال فترة الدراسة، لكون الإيرادات تركز بنسب عالية على الجباية البترولية، وهذه الأخيرة تخضع بدرجة كبيرة لما يطرأ على السوق النفطية، و اعتبارا لما تمثله الميزانية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه، يظهر واضحا مدى تبعية وتيرة الإنعاش لمستوى مداخيل الجزائر من إيرادات المحروقات، أما موارد الميزانية الأخرى (الجباية العادية) فهي مرتبطة بتيرة النشاط الاقتصادي وهذا الأخير تتحكم فيه المتغيرات الخارجية بدرجة كبيرة وبالأخص سعر النفط وسعر الصرف. و لتتبع تطور وضعية التوازن المالي الداخلي (رصيد الموازنة العامة) نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تطور رصيد الموازنة العامة (1990-2008) الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الإيرادات العامة	رصيد الموازنة العامة	نسبة الرصيد إلى PIB (%)
1990	142,5	160,2	17,70	3,25
1991	239,6	272,4	32,80	3,81
1992	308,7	316,8	8,10	0,75
1993	390,5	320,1	-70,40	-5,92
1994	461,9	434,2	-27,70	-1,86
1995	589,1	600,9	11,80	0,59
1996	724,6	824,8	100,20	3,90
1997	845,2	926,6	81,40	2,93
1998	876,0	774,6	-101,40	-3,61
1999	961,7	950,5	-11,20	-0,35
2000	1178,1	1578,1	400,00	9,76
2001	1321,0	1505,5	184,50	4,35
2002	1550,6	1603,2	52,60	1,18
2003	1690,2	1974,4	284,20	5,40
2004	1891,8	2229,7	337,90	5,49
2005	2052,0	3082,6	1030,60	13,63
2006	2453,0	3639,8	1186,80	13,93
2007	3108,5	3687,8	579,30	6,23
2008	4175,7	5111,0	935,30	8,55

المصدر: معطيات الجدولين رقم (7) و(9) و الملحق (1)

الشكل رقم(23): تطور رصيد الموازنة (1990 - 2008) الوحدة:مليار دج



المصدر : معطيات الجدول رقم (13)

إذا تتبعنا رصيد الميزانية وعلاقته بنمو الإيرادات والنفقات العامة ، لوجدنا أن معدل نمو الإنفاق العام متباطئ إلى غاية 1998 ، وهذا اعتمادا على ضغط نمو كل من أجور الموظفين والتحويلات الجارية وعلى الأخص مخصصات صندوق الدعم، والتي تدخل في إطار الإصلاحات الاقتصادية التي انتهجتها الجزائر بدعم من المؤسسات المالية الدولية التي تقتضي تقليص الإنفاق العام وترشيده ، في الوقت الذي تتراجع فيه معدلات نمو الإيرادات هي الأخرى تدريجيا حتى 1998 حيث سجلت تراجعا بمعدل 16,40% بين 1997 و 1998 ، وهذا يعني أن العجز المسجل في عام 1998 الذي بلغ 101,4 مليار دج، أي ما يعادل 3,58% من الناتج الداخلي الخام. إنما هو راجع في الأساس إلى تدهور الإيرادات، و بالتحديد تدهور الجباية البترولية نتيجة انخفاض أسعار المحروقات من 19,49 دولار إلى 12,85 دولار للبرميل ذات العلاقة الوطيدة بنمو إجمالي الإيرادات من جهة و برصيد الميزانية الكلي من جهة أخرى ، في الوقت الذي أقرت فيه تخفيضات و إعفاءات جبائية واسعة النطاق.

إنّ الأوضاع البترولية السلبية سنة 1998 استمرت آثارها إلى غاية نهاية السداسي الأول من سنة 1999 أين سجل سوق النفط تحسنا سمح بتقليص العجز إلى 11,2 مليار دج أي ما يعادل 0,35% من الناتج الداخلي. و هكذا سجل رصيد الميزانية مع بداية الألفية الثالثة و إلى غاية 2008 فائضا معتبرا بلغ أقصاه سنتي 2005 و 2006 حيث قدر ب 1030,6 و 1186,8 مليار دج على التوالي. وذلك راجع للمستويات القياسية التي سجلتها أسعار النفط هاتين السنتين، و ما نجم عن ذلك من ارتفاع الإيرادات من الجباية البترولية و التي مكنت من تغطية النفقات العامة كلية. ونشير أنه خلال الفترة (2000-2008) بلغت تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة نسبة 91,48%.

وعليه و من خلال ما سبق نجد أن الضعف الهيكلي في الموازنة العامة في الجزائر على مدار فترة الدراسة، يتمثل أساسا في ضعف مساهمة الجباية العادية، وارتفاع حصة النفقات خاصة التسييرية منها، بالإضافة إلى ارتفاع المصاريف الموجهة لضمان الموارد اللازمة بالنسبة للدولة لإنهاء مشاريع التجهيز و النفقات المتكررة الناتجة عنها، وهذه الأسباب تفرض تسييرا حذرا لسياسة الموازنة العامة. ومن أجل الاستجابة لهذه الانشغالات ، وعلى غرار ما يجري في الدول المنتجة للبتترول فقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد بواسطة قانون المالية التكميلي لسنة 2000، و موارد هذا الصندوق متكونة من إيرادات الجباية البترولية تخصص لضبط توازن الموازنة العامة، بالإضافة إلى ضبط النفقات وتخفيض الدين العمومي. وأخيرا يتضح أن رصيد الموازنة عرف اختلالا كبيرا خلال فترة الدراسة عكسه اختلال العلاقة بين معدلات نمو النفقات العامة و الإيرادات العامة، و يمكن إرجاع ذلك إلى:

◀ صعوبة التحكم في النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى مما يستلزم إعادة النظر في نجاعتها.

◀ تذبذب الإيرادات العامة، التي تعتمد على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز، و هي إيرادات غير عادية، بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية لما يحدث في السوق العالمية من تقلبات تمس سعر البرميل من النفط، و تنعكس على إيرادات الجباية البترولية.

المطلب الثاني: التوازن النقدي (التضخم)

تميزت الفترة (89-98) بتنفيذ الجزائر لبرامج للإصلاح الاقتصادي مدعومة من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي تجسدت أساسا في تنفيذ ثلاثة برامج للاستقرار والتثبيت الاقتصادي ما بين (89-94)، ثم برنامجا للتصحيح الهيكلي للاقتصاد الجزائري للفترة (95-98).

انطوت برامج الاستقرار على تنفيذ سياسات صارمة لإدارة الطلب و إجراء تخفيض كبير في قيمة العملة بنسبة تزيد عن 60% ما بين (88-91) والتحرير الجزئي للأسعار المحلية للسلع و الخدمات وأسعار الفائدة، و طبقت الحكومة سياسة مالية متشددة كانت دافعا لهبوط ملحوظ في السيولة النقدية بالإضافة إلى تحرير عمليات التجارة الخارجية، و قد كانت مجمل الإصلاحات النقدية والمالية و في القطاع الخارجي متدرجة إلى غاية التحرير الكامل.

و كانت النتيجة المنطقية لهذه الإصلاحات المرتكزة على ضغط الطلب الداخلي هو الارتفاع في معدلات التضخم مثلما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم(14):تطور معدل التضخم وفق مؤشر أسعار عند الاستهلاك (1990 - 2008)

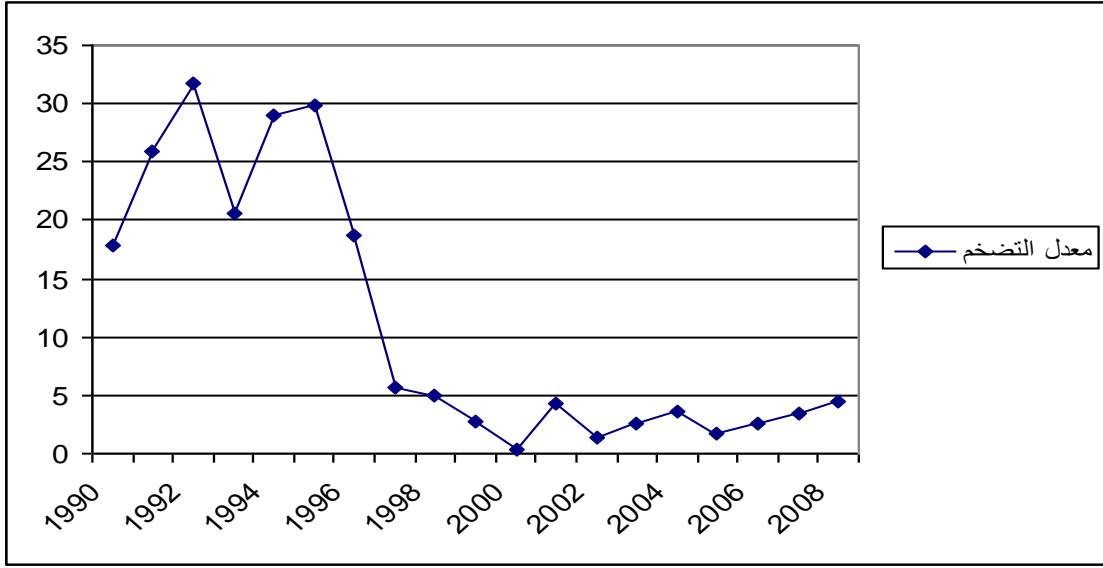
السنوات	المؤشر العام	معدل التغير %
1990	117,9	17,87
1991	148,4	25,87
1992	195,4	31,67
1993	235,5	20,52
1994	303,9	29,04
1995	394,4	29,78
1996	468,1	18,69
1997	494,9	5,73
1998	519,4	4,95
1999	533,2	2,66
2000	534,8	0,34
2001	557,6	4,26
2002	565,4	1,4
2003	580,2	2,62
2004	600,8	3,55
2005	610,6	1,63
2006	626,0	2,52
2007	648,0	3,51
2008	676,9	4,46

Source : ONS, collections statistiques N0 113, 2004

- Banque d'algerie, evaluation economique et monitaire en algerie, rapport (2004,2008).

- Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002

الشكل(24) : تطور معدل التضخم وفق مؤشر أسعار الاستهلاك خلال الفترة (1990-2008) الوحدة: %



المصدر: معطيات الجدول رقم (14)

يبين الجدول والرسم البياني أن التضخم ارتفع بشكل سريع ما بين (90-95) حيث انتقل من 17,87% سنة 1990 إلى 29,78% سنة 1995 وهو أعلى معدل يسجل خلال فترة الدراسة كلها، وهذا بسبب الإصلاحات الاقتصادية ومرحلة تحول الاقتصاد الجزائري، والملاحظ بعد هذا العرض لتطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك خلال هذه الفترة أن برنامج الإصلاح الهيكلي قد بدأ يعطي ثماره بخصوص التحكم في التضخم ابتداء من سنة 1996، لأنه ابتداء من هذا التاريخ انخفض معدل التضخم بشكل معتبر منتقلا من 18,69% سنة 1996 إلى 0,34% سنة 2000 وهو أدنى معدل يسجل خلال فترة الدراسة كلها، و يتجاوز حتى ذلك السائد في دول الاتحاد الأوروبي، ليرتفع قليلا بعد بسبب برامج الإنعاش الاقتصادي و زيادة الإنفاق العمومي. ويعود الانخفاض المسجل في معدل التضخم إلى السياسة المتشددة في إدارة الطلب من جهة وضغط العجز الموازي، أي تبنى سياسة ميزانية صارمة، حيث أصبحت الميزانية العامة تساهم في تكوين الادخار الوطني من خلال الفائض الذي تحققه ابتداء من سنة 2000 بعد العجز المسجل في سنتي 1998 و 1999، كما بلغت إيداعات الخزينة العمومية لدى بنك الجزائر 430,6 مليار دج نهاية سنة 2002، ووصلت إلى حدود 459,8 مليار دج نهاية سنة 2008، هذا الادخار الذي تشكله الخزينة يمثل سندا مهما لمباشرة برنامج الإنعاش الاقتصادي⁽¹⁾. و من جهة أخرى إلى سياسة نقدية تتركز على وضع حدود لنمو الكتلة النقدية وتقييد توزيع القروض للاقتصاد.

هاتين السياستين النقدية والمالية كان لهما الفضل في انخفاض معدل التضخم خلال هذه الفترة من الإصلاحات، أي أن العوامل الأساسية التي تؤثر على تطور المستوى العام للأسعار وهي التغيير في عرض النقود (M_2) وسعر الصرف الاسمي الفعلي، وتحركات أسعار النفط العالمية كانت ملائمة. (أنظر الملحقين رقم (03) و(05))

⁽¹⁾ Banque d'Algérie, Rapport 2008

بعد الانخفاض الملاحظ في معدل التضخم إلى غاية سنة 2000 حيث بلغ 0,34%، تميزت سنة 2001 بارتفاع مؤشر الأسعار عند الاستهلاك إلى 4,2% مقارنة بالسنة التي قبلها، في حين نلاحظ في سنة 2002 أن معدل التضخم عرف نوعا من التباطؤ والتراجع إلى 1,4% أي هناك انخفاض بحوالي 03 نقاط مئوية، ثم ليرتفع بعد ذلك ليصل سنة 2008 إلى 4,46% أي بارتفاع حوالي 3 نقاط مئوية مقارنة بسنة 2002.

هذا التراجع في معدل التضخم رغم ارتفاع الطلب الوطني يفسر بما يلي:

- آثار إصلاح التعريفات الجمركية، حيث تم الانتقال سنة 2002 من نظام ذو أربعة معدلات لحقوق الجمارك (40%، 25%، 15%، 5%) إلى نظام ذو ثلاث معدلات (30%، 15%، 5%)، وانخفاض الحق الإضافي المؤقت (DAP) من 60% إلى 48% وهو ما أثر على أسعار الاستيراد وعلى المؤشر العام للأسعار عند الاستهلاك.

- تكييف العرض مع الطلب من خلال الزيادة المعتمدة في الواردات (+1,44% سنة 2008 مقارنة مع سنة 2007) وزيادة الإنتاج الوطني.

و أخيرا يمكن القول أن مكافحة التضخم في الجزائر عرفت نجاحا بارزا من خلال السعي لتحقيق التوازنات النقدية تجسدت في تراجع معدل التضخم بصفة واضحة من حوالي 30% سنة 1995 إلى معدل تضخم من رقم واحد أقل من 3% في المتوسط خلال (1999-2008) وذلك رغم استكمال تحرير الأسعار، مواصلة تخلص الخزينة من المديونية الداخلية، و التي هي في الواقع عوامل دافعة نحو ارتفاع التضخم.

و هنا يمكن القول أن تخفيض التضخم إلى مستويات دنيا كانت تكلفته بطالة مرتفعة بلغت في المتوسط 20,5% من القوة العاملة النشطة (منطق منحنى فيليبس) ما بين (1990-2008).

ومن جهة أخرى فإن مصادر الضغوط التضخمية لا زالت متوفرة: المطالبة برفع الأجور من طرف مختلف القطاعات، حركات الإضرابات العمالية، إعادة هيكلة القطاع العام وما ينتج عنه، الإبقاء على ضغط قوي على التوسع في القرض، زيادة الضرائب على العديد من المنتجات، تغيرات أسعار الصرف، وهو ما يدفع نحو ارتفاع أسعار الاستهلاك، و بالتالي من الصعب القول أن معدل التضخم سيبقى في حدود دنيا، خاصة مع التوسع في الإنفاق العام من خلال برنامجين للإنعاش الاقتصادي بمبلغ يفوق 60 مليار دولار أمريكي.

و يمكن للحكومة الجزائرية استهداف التضخم بشرط استيفاء ثلاثة معايير: أن تلتزم التزاما صريحا بتحقيق معدل تضخم محدد مستهدف أو مدى مستهدف خلال إطار زمني محدد، وأن تعلن بصورة منتظمة أهدافها للجمهور، أو أن تكون لديها ترتيبات مؤسسية، لضمان إخضاع البنك المركزي للمساءلة عن تحقيق الهدف مادام البنك المركزي مستقلا عن الحكومة (قانون النقد والقرض 1990)، أي أنه حر في السعي لتحقيق هدفه من التضخم حتى وإن حددته الحكومة، و إبقاء الحكومة على موازنة المالية العامة تحت السيطرة، و أن لا تحاول إجبار البنك المركزي على تمويل عجز مفرط من خلال التوسع النقدي.

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

و تجري عملية استهداف التضخم بأن يوجه البنك المركزي جميع أدوات سياسته مباشرة نحو التضخم، وعندما يبدأ التضخم في الانحراف بعيدا عن الهدف المعلن أو المدى المستهدف، يستخدم البنك المركزي أدوات سياسته النقدية لكي يجعل المستوى الذي يتوقعه من التضخم متماشيا مع الهدف (سواء معدل مستهدف أو نقطة وسطى أو حد أعلى). و لكن يجب أن لا يتم إخضاع التضخم للسيطرة بسرعة أكثر لأن ذلك سيكون بتكلفة أعلى من حيث النمو الاقتصادي والعمالة اللذان سوف يتم افتقادهما. أو أن تنحو الحكومة الجزائرية منحى بعض البلدان، كالولايات المتحدة الأمريكية، بأن لا تستهدف التضخم بالرغم من التزام البنك المركزي بتحقيق مستوى منخفض من التضخم، في حين لا تعلن عن أرقام مستهدفة صريحة أو تكون لديها أهداف أخرى مثل التشجيع على حد أقصى من العمالة أو تحقيق أسعار فائدة معتدلة طويلة الأجل، إضافة إلى أسعار مستقرة.

المطلب الثالث: التوازن الخارجي

إن ميزان المدفوعات يعكس وضعية الميزان الجاري، وميزان حساب رأس المال، و رصيده النهائي يترجم في التغييرات التي تحدث على احتياطات الصرف، فإذا كانت احتياطات الصرف غير كافية، يتم الرجوع للمديونية الداخلية و الخارجية. للحكم على مدى تحقق التوازنات الخارجية للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2008) أم لا، يقتضي الأمر رصد التطور الحاصل في رصيد ميزان المدفوعات، تطور الاحتياطات الصرف الدولية وتطور المديونية الخارجية و محاولة تفسير ذلك؟.

أولا:رصيد ميزان المدفوعات

إن تحليل عناصر ميزان المدفوعات المدونة في الجدول رقم (15) تسمح لنا بالوقوف على الأسباب التي تقف وراء العجز في ميزان المدفوعات و الفائض وتغذيه باستمرار وتفسر إلى حد ما أي من البنود في ميزان المدفوعات وزنها النسبي كبير في صناعة الفائض أو العجز فيه.

الجدول رقم(15): تطور بنود ميزان المدفوعات (1990-2008) الوحدة: مليار دولار

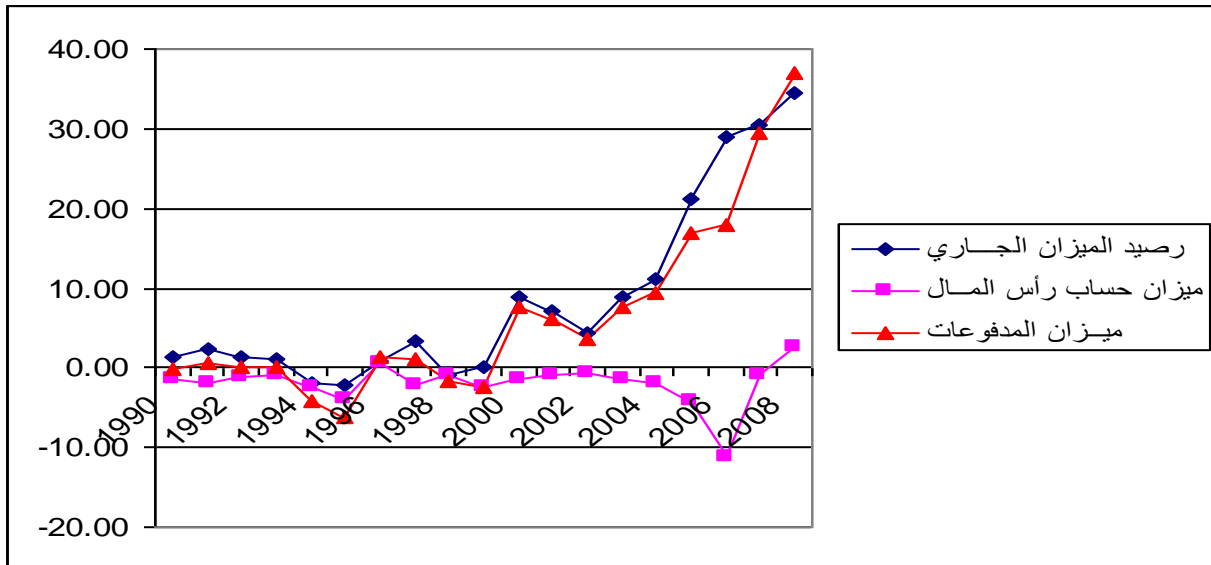
السنوات	رصيد الميزان الجاري	الميزان التجاري	الصادرات	الواردات	ميزان حساب رأس المال	ميزان المدفوعات
1990	1,35	1,92	13,40	11,48	-1,44	-0,09
1991	2,40	3,33	12,87	9,54	-1,87	0,53
1992	1,30	2,08	12,13	10,05	-1,23	0,07
1993	1,01	1,46	10,92	9,46	-1,03	-0,02
1994	-1,8	-0,3	8,90	9,20	-2,50	-4,30
1995	-2,3	0,10	10,30	10,20	-3,90	-6,20
1996	0,93	7,12	16,21	9,09	0,49	1,42
1997	3,45	5,69	13,82	8,13	-2,29	1,16
1998	-0,91	1,51	10,14	8,63	-0,83	-1,74

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

-2,38	-2,40	8,96	12,32	3,36	0,02	1999
7,57	-1,36	9,35	21,65	12,30	8,93	2000
6,19	-0,87	9,48	19,06	9,58	7,06	2001
3,65	-0,71	12,01	71,18	6,70	4,36	2002
7,59	-1,31	13,32	24,46	11,14	8,90	2003
9,25	-1,87	17,95	32,22	14,27	11,12	2004
16,94	-4,24	19,86	46,33	26,47	21,18	2005
17,83	-11,12	20,68	54,74	34,06	28,95	2006
29,55	-0,99	26,35	60,59	34,24	30,54	2007
36,99	2,54	37,99	78,59	40,60	34,45	2008

Source: Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002
- Banque d'algerie, évaluation économique et monétaire en algerie, rapport (2004,2008).

الشكل رقم (25): تطور بنود ميزان المدفوعات (1990-2008) الوحدة: مليار دولار



المصدر: معطيات الجدول رقم (15)

إن قراءة الجدول السابق تمكننا من تسجيل النتائج التالية:

سجل ميزان المدفوعات عجزا قدره 0,9 مليار دولار سنة 1990، و الذي نتج عن الرصيد السالب لحساب رأس المال بقيمة 1,44- مليار دولار ، إلا أن العجز تحول خلال السنتين المقبلتين إلى فائض طفيف، ليبلغ 0,53 و 0,07 مليار دولار سنتي 1991 و 1992 على التوالي، و يرجع ذلك إلى تحسن أسعار النفط

(حرب الخليج) الذي انعكس إيجابا على صادرات المحروقات وهو ما سمح بزيادة رصيد الميزان التجاري و التي فاقت القيمة السالبة لحساب رأس المال.

تميزت الفترة (1993- 1995) و هي سنوات الأزمة الحادة في المدفوعات الخارجية التي عرفت الجزائر بسبب انهيار أسعار المحروقات و زيادة خدمات الديون الخارجية ومستحقات الديون قصيرة الأجل، و استمر العجز في ميزان المدفوعات الناتج أساسا من عجز الميزان التجاري، فالواردات تفوق الصادرات سنة 1994 بالإضافة إلى الرصيد السالب لميزان العمليات الجارية منتقلا من -1,80 مليار دولار سنة 1994 إلى -2,30 مليار دولار سنة 1995، ويعود هذا إلى مدفوعات خدمة الدين وانخفاض التحويلات و الرصيد السالب للميزان التجاري.

أما ميزان حساب رأس المال فقد استمر في تسجيل أرصدة سالبة منذ سنة 1993 ولكنها تزايدت بالقيمة المطلقة، وهو ما يعكس تسديد أصل الديون التي انتقلت من 7,04 مليار دولار سنة 1992 إلى 15,7 مليار دولار سنة 1993 (أنظر الملحق رقم(06)) بما فيها الديون قصيرة الأجل، وغياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نتيجة تراجع الوضع الأمني خلال هذه السنوات.

و لمواجهة هذا الاختلال في الحسابات الخارجية اتخذت السلطات العمومية مبادرة كبرى للإصلاح بمساندة صندوق النقد الدولي، وذلك بعقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته سنة ثم اتفاق لمدة ثلاث سنوات للتصحيح الهيكلي للاقتصاد الجزائري في إطار تسهيل الصندوق الموسع ما بين ماي 1995 و أبريل 1998 بالإضافة إلى برنامج شامل لإعادة جدولة الديون مع الدائنين العموميين والخواص.

بدأت تبرز نتائج الإصلاحات المتخذة ابتداء من سنة 1996 بخصوص القطاع الخارجي من خلال الرصيد الموجب لميزان المدفوعات 1996 و 1997 والناتج أساسا عن الرصيد الموجب للميزان التجاري، بحيث نسجل ارتفاعا في صادرات المحروقات بالحجم وزيادة إيرادات الصادرات بفعل التطور الإيجابي لسعر النفط و ضغط الواردات، منتقلا من-0,3 مليار دولار سنة 1994 إلى 5,69 مليار دولار سنة 1997.

بينما نسجل عودة العجز لميزان المدفوعات سنتي 1998 و 1999 بما قيمته -1,74 و -2,38 مليار دولار على التوالي، و رغم أن رصيد الميزان التجاري موجبا لكنه يلاحظ انخفاض واضحا فيه بحوالي 4,2 مليار دولار نتيجة تراجع حصيلة إيرادات الصادرات التي انخفضت بدورها من 13,82 مليار دولار سنة 1997 إلى 10,14 مليار دولار سنة 1998، أي بتراجع قدر 3,70 مليار دولار رغم مستوى الواردات المنخفض جدا مقارنة مع سنوات الأزمة 1993، 1994، 1995. والسبب هنا هو نفسه الذي يتكرر باستمرار و هو تراجع أسعار النفط من 20,70 دولار للبرميل سنة 1996 إلى 12,85 دولار سنة 1998 ، حيث تتشكل معظم الصادرات من المحروقات في حين أن الصادرات خارج المحروقات تظل محدودة جدا معبرة عن غياب التنوع في سلة الصادرات، وهي خاصية مميزة للاقتصاد الجزائري منذ عقد السبعينات. (أنظر الملحق رقم:(02))

و كادت الجزائر سنة 1998 و هي سنة الخروج من الاتفاق مع صندوق النقد الدولي أن تعود مجددا لعمليات إعادة الجدولة، حيث يلاحظ تراجعاً معتبراً في رصيد الميزان التجاري بـ 73,46 % في سنة 1998 مقارنة مع سنة 1997 نتيجة انخفاض الصادرات بحوالي 26,63 % في مقابل ارتفاع الواردات بحوالي 6,15 % و بروز العجز مجدداً في ميزان المدفوعات، لكن مستوى احتياطات الصرف المعتبر مكن من تجاوز هذا التراجع، حيث نسجل انخفاض احتياطات الصرف بحوالي 3 مليار دولار ما بين (98-99) بالإضافة إلى انتعاش السوق البترولية مجدداً بحلول سنة 2000 أين ارتفعت أسعار النفط إلى حدود 28,85 دولار للبرميل.

هذا الارتفاع في سعر النفط منذ سنة 2000، والذي وصل إلى أسعار قياسية جداً حيث قارب 100 دولار للبرميل سنة 2008 جعل الوضعية المالية الخارجية للجزائر جد متينة، حيث ارتفع رصيد الميزان التجاري من 3,36 مليار دولار سنة 1999 إلى 12,30 مليار دولار سنة 2000 لينخفض قليلاً إلى 9,58 و 6,70 مليار سنتي 2001 و 2002 على التوالي، و يعود هذا التراجع في رصيد الميزان التجاري إلى الزيادة المعتبرة في الواردات منتقلة من 9,48 مليار دولار سنة 2001 إلى 13,72 مليار دولار سنة 2003، وهي زيادة معتبرة في حدود 40 % لتعكس التوجه الجديد للخروج من دائرة الركود الاقتصادي وخفض النمو لتصحيح الحسابات الخارجية إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي.

ثم ارتفع الميزان التجاري بعد ذلك خلال السنوات الموالية، إلى أن بلغ أقصى قيمة له خلال فترة الدراسة كلها بـ: 40,60 مليار دولار خلال سنة 2008، و ذلك نتيجة الزيادة المعتبرة لصادرات المحروقات.

إن الانعكاس الجيد لتحسن أسعار النفط جعل إجمالي الإيرادات سنة 2008 يساوي 4 أضعاف إجمالي الإيرادات بالعملة الصعبة لسنة 1999، و انتقل معدل تغطية الواردات بالصادرات من 96,74 % سنة 1994 إلى حدود 206,87 % سنة 2008.

كما نسجل التطور المتزايد للرصيد الموجب لميزان العمليات الجارية لسببين: الأول يتمثل في انخفاض مدفوعات الفائدة للديون الخارجية من 3,09 مليار دولار سنة 2000 إلى 0,19 مليار دولار سنة 2008. أما الثاني فيرجع إلى زيادة التحويلات الصافية من 0,79 مليار دولار سنة 2000 إلى 2,78 مليار دولار سنة 2008.

أما ميزان رأس المال فاستمر في تسجيل أرصدة سلبية ولكنها أقل من سنة 1999 وسنة 2000، و ذلك بسبب استقرار مدفوعات أصل الديون الخارجية (2,86 مليار دولار في سنة 2000، و 3,04 مليار دولار في سنة 2001 ثم 3,22 مليار دولار في 2002) و تسديد الديون القصيرة الأجل. بالإضافة إلى ذلك الزيادة النسبية في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وصل صافي هذه الاستثمارات إلى حوالي 2.33 مليار دولار⁽¹⁾ سنتي 2006 و 2008.

(1) Banque d'Algérie, Rapport 2008,P:20.

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

و عموما يمكن القول أنه منذ سنة 2000 يسجل ميزان المدفوعات فائضا معتبرا، وصل إلى ما يقارب 37 مليار دولار سنة 2008، والسبب المباشر لذلك هو التحسن في أسعار النفط، و في ظل انجاز الميزانية العامة للدولة على أساس سعر مرجعي بـ 19 دولار للبرميل، والفائض الناتج عن ذلك يسجل ضمن إيرادات صندوق تسوية الإيرادات (FRR) المؤسس لهذا الغرض بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، وتستعمل إيراداته لتخفيض المديونية العمومية كما أشرنا إليه سابقا.

ثانيا: مؤشرات المديونية الخارجية

إن تحليل المديونية ينبغي على دراسة التطور الحاصل في أهم مؤشراتها والتي نستعرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(16):تطور مؤشرات المديونية (1990 - 2008) الوحدة مليار دولار

البيان	مخزون المديونية	الديون الطويلة و متوسطة الأجل	الديون قصيرة الأجل	خدمات المديونية	خدمات المديونية /الصادرات (%)	المديونية / الصادرات (%)	المديونية / الناتج الداخلي الخام (%)
1990	28,38	26,59	1,79	8,89	66,34	211,79	45,87
1991	27,88	26,64	1,24	9,51	73,89	216,63	61,45
1992	26,68	25,89	0,79	9,28	76,50	219,95	54,17
1993	25,72	25,02	0,70	9,05	82,88	235,53	50,50
1994	29,49	28,85	0,64	4,52	50,79	331,35	69,57
1995	31,57	31,32	0,25	4,24	41,17	306,50	75,08
1996	33,65	33,23	0,42	4,28	26,40	207,59	67,02
1997	31,22	31,06	0,16	4,47	32,34	225,90	64,83
1998	30,47	30,26	0,21	5,18	51,08	300,49	63,23
1999	38,32	28,14	10,18	5,12	41,56	311,04	78,62
2000	25,26	25,09	0,17	4,50	20,79	116,67	46,40
2001	22,57	22,31	0,26	4,46	23,40	118,42	41,17
2002	22,64	22,54	0,10	4,15	22,18	121,00	40,49
2003	23,35	23,20	0,15	4,35	17,78	95,46	34,43
2004	21,82	21,41	0,41	5,66	17,57	67,72	25,63
2005	17,19	16,48	0,71	5,84	12,61	37,10	16,72
2006	5,61	5,06	0,55	-	-	10,25	4,82
2007	5,60	4,88	0,72	-	-	9,24	4,14
2008	5,58	4,28	1,30	-	-	7,10	3,28

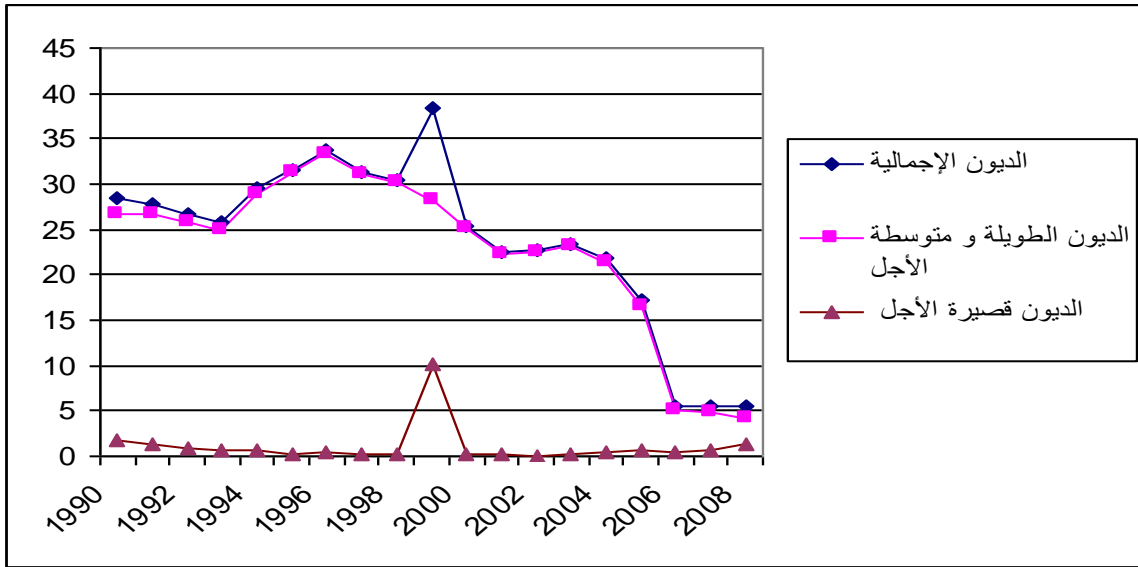
Source:Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de2002

- Banque d'algerie, évaluation économique et monétaire en algerie, rapport (2004,2008).

1-تطور المديونية بالقيمة المطلقة:

من خلال الجدول (16) نجد أن المديونية بالقيمة المطلقة انتقلت من 25,72 مليار دولار سنة 1993 إلى 29.5 مليار دولار سنة 1994 ثم بلغت سقف 33,6 مليار دولار سنة 1996 بسبب عمليات إعادة الجدولة، لتتخفف إلى مستوى 22,57 مليار دولار سنة 2001 وهو انخفاض هام يقدر بـ 11 مليار دولار عما كان عليه سنة 1996. و ابتداء من سنة 2004 و تحت تحسن أسعار المحروقات التي عرفت مستويات و كذا حجم صادرات المحروقات و ما نجم عن ذلك من تحقيق فائض معتبر في الميزان التجاري، عرفت المديونية انخفاضا ملموسا لتبلغ أدنى المستويات خلال الثلاث سنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وتستقر في حدود 5.6 مليار دولار سنة.

الشكل رقم(26): تطور مخزون المديونية الخارجية (1990-2008) الوحدة: مليار دولار



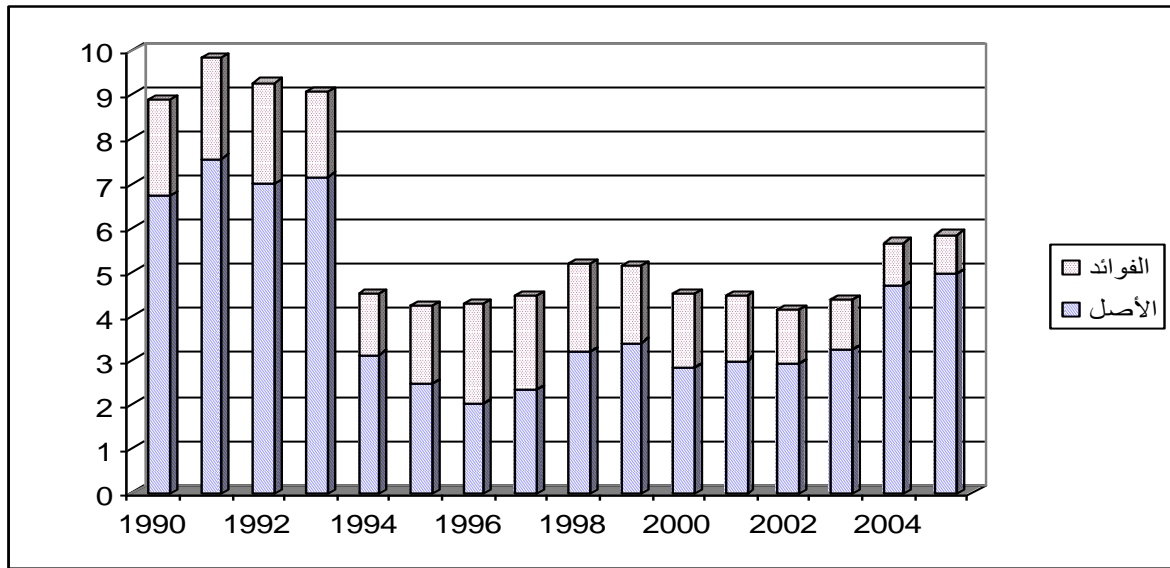
المصدر: معطيات الجدول رقم (16)

أما من حيث تركيب المديونية، فمنذ سنة 2000 تم التحكم في الديون على المدى القصير و التي تكاد تكون منعدمة ضمن هيكله الديون الخارجية للجزائر، ونفس الشيء ينطبق على الديون المتوسطة وطويلة الأجل، حيث تعرف هذه الأخيرة انخفاضا مستمرا منذ سنة 1996، حيث انخفضت بحوالي 29 مليار دولار في سنة 2008 بالمقارنة مع سنة 1996. إن الارتفاع الطفيف لهذه الديون بحوالي 700 مليون دولار بالمقارنة مع سنة 2002 (22,5 مليار دولار)، و الذي بلغ 23,2 مليار دولار في نهاية ديسمبر سنة 2003، يرجع أساسا إلى

تراجع قيمة الدولار أمام الأورو (20%) وكذا تعبئة المؤسسات الأجنبية قروضا غير مؤمنة من الدولة، للتذكير تتشكل هيكله الديون الخارجية بحوالي 70% من الدولار الأمريكي⁽¹⁾.

ومن هنا نجد أن خدمات المديونية انخفضت بـ 50%، حيث مثلت 9 مليار دولار خلال الفترة (90-93) مقابل 4,8 مليار دولار خلال الفترة (2000-2005)، أما مدفوعات الفائدة فكانت في مستوى (1,5-2,2) مليار دولار خلال عشرية التسعينات، و منذ سنة 1996 تمثل فوائد قروض إعادة الجدولة أكثر من 50% من مجموع الفوائد المستحقة. لتنتقل عند مستوى أقل من واحد مليار دولار خلال سنتي 2004 و 2005.

الشكل رقم(27): تطور مدفوعات خدمات المديونية (1990 - 2008)



المصدر: معطيات الملحق رقم(06)

2- تطور المديونية بالمعايير النسبية:

هناك عدة معايير يمكن على أساسها قياس درجة ثقل المديونية لبلد ما حسب تصنيفات المؤسسات المالية الدولية، فإذا ما تم تجاوزها يعتبر البلد في وضعية خطيرة بالنسبة لالتزاماته الخارجية وهي⁽¹⁾:

- المديونية / الناتج الداخلي الخام $\leq 50\%$.

⁽¹⁾ المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2003، مرجع سابق، ص: 109.
⁽¹⁾ Ahmed Benbitour, L'Algérie au troisième millenaire- défis et potentialites- édition Marinoor, Alger, 1988,P: 117.

- المديونية / الصادرات ≤ 275 %.
- خدمات المديونية / الصادرات ≤ 30 %.
- الفوائد / الصادرات ≤ 20 %.

ومقارنة مع وضعية الجزائر نسجل تحسنا في إجمالي المؤشرات مثل:

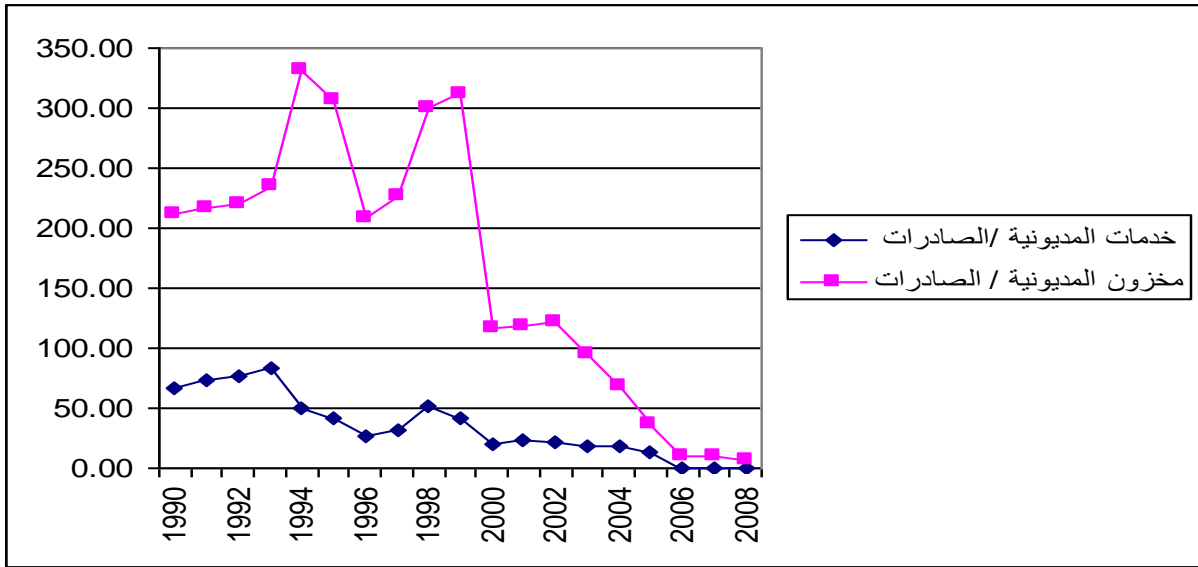
◀ انتقال نسبة المديونية/الصادرات من 331,35% سنة 1994 إلى حوالي 7,10% سنة 2008؛

◀ انتقال نسبة خدمات المديونية/الصادرات من 83% سنة 1993 إلى 12,61% سنة 2005

◀ انخفاض نسبة الفوائد/الصادرات من 17,4% سنة 1993 إلى 2% سنة 2005.

◀ مقارنة مخزون المديونية إلى الناتج الداخلي الخام توضح انتقال هذه النسبة من مستوى (45-78) % خلال عشرية التسعينات إلى مستوى (3-4) % خلال السنوات الثلاث الأخيرة من فترة الدراسة فمعيار الملاءة اعتمادا على هذه النسبة يعتبر جيدا، كما أن معيار السيولة الذي يقاس على أساسه نسبة خدمة المديونية/الصادرات يعتبر جيدا كذلك، وهو ما يجعلنا نؤكد التحسن الكامل لمؤشرات المديونية خلال هذه الفترة، وساعد على ذلك تحسن الأسعار في السوق البترولية والسياسة الحذرة في تسيير الديون الخارجية من طرف السلطات النقدية الجزائرية، وهو ما سمح للجزائر بالعودة إلى الأسواق المالية الدولية كمقترض طبيعي. و الشكل البياني أسفله يوضح أهم هذه المؤشرات

الشكل رقم(28): تطور المديونية وفق معياري الملاءة و السيولة (1990-2008)



المصدر: معطيات الجدول رقم(16)

ثالثا: تطور احتياطات الصرف

سمح التطور الايجابي الحاصل في بنود ميزان المدفوعات بإعادة تشكيل احتياطات الصرف بصورة مثيرة للانتباه والتساؤل، فبعد أن كانت في مستوى منخفض مثير للقلق في حدود 0,77 مليار دولار سنة 1990 (أقل من شهر استيراد) و 1,47 مليار دولار سنة 1993 (أقل من شهرين استيراد) انتقلت إلى 4,3 مليار دولار

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

سنة 1996 (حوالي 4.5 شهر استيراد) ثم قفزت إلى 12 مليار دولار سنة 2000 ثم إلى 143 مليار دولار سنة 2008 أي ما يعادل 35 شهرا من الاستيراد، وهذا من المتوقع أن تزداد هذه الاحتياطات خلال السنوات المقبلة في ظل انتعاش أسعار المحروقات، و الجدول أسفله يوضح تطور هذه الاحتياطات.

الجدول رقم (17): تطور احتياطات الصرف (1990 - 2008) الوحدة مليار دولار

السنوات	احتياطات الصرف	احتياطات الصرف بالأشهر استيراد
1990	0.77	0.81
1991	1.61	2.03
1992	1.51	1.8
1993	1.47	1.86
1994	2.6	2.81
1995	1.94	2.10
1996	4.23	4.51
1997	8.05	9.39
1998	6.84	7.56
1999	4.4	4.58
2000	11.9	12.19
2001	18	18.08
2002	23.1	19.14
2003	32.6	24.34
2004	43.11	23.72
2005	56.18	27.36
2006	77.78	36.66
2007	110.18	79.73
2008	143.1	34.99

Source:- Media Bank ,N^o 51, Décembre / Janvier 2001

- Banque d'algerie, evaluation economique et monetaire en algerie, rapport: (2004,2008).

و بذلك أصبحت الجزائر تتمتع بقدرة واضحة في التعامل مع أسواق النقد الدولية، حيث يعد مستوى هذه الاحتياطات من العوامل المحددة لثقة الدائنين في البلد وعامل مساعد للمستثمرين الأجانب على اتخاذ قرارات الاستثمار، و كنتيجة لذلك صنفت الجزائر سنة 2004 على رأس قائمة الدول الإفريقية المطلة على البحر

الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

الأبيض المتوسط بخصوص تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذا و بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في سنة 2004 ، 620 مليون دولار ثم لتنتقل 2,30مليار دولار سنة 2008، لكنها تبقى غير كافية لتحفيز النمو الاقتصادي و خفض معدل البطالة المرتفع.

تحسن المؤشرات الخارجية للاقتصاد الجزائري ساهم في تسيير سياسة الصرف واستقرار سعر الصرف الحقيقي بسبب توفر العملة الصعبة في سوق الصرف ما بين البنوك، و زيادة مستوى الواردات من السلع والخدمات ومستوى التضخم المعتدل مقارنة مع أهم الشركاء التجاريين للجزائر.

إن توفير الشروط الضرورية لحماية الاقتصاد الوطني لا يمكن أن يتحقق دون اقتصاد قوي ومنيع ، و هذا لا يمنع التأكيد أن اقتصادنا قد حقق هذا الصرف نسبيا بفضل الظروف الملائمة التي ساعدت على إعادة تشكيل الاحتياطات وتحقيق فوائض في الحساب الجاري و التوفر على هيكل بالعملة الصعبة مطابق لهيكل الدفع الخارجي. صحيح أن زيادة الاحتياطات من شأنه أن يعطي الاطمئنان للدائنين بتحسين قدرة البلد بعد فترة تجميد الدين، ويعطي الاطمئنان للمستثمرين الأجانب في جدوى الاستثمار بعد تطبيق حزمة الحواجز و المزايا، و لا خلاف حول ضرورة استعادة تكوين الاحتياطات الدولية عند المستويات الآمنة، خاصة بالنسبة للجزائر التي تعتمد على تصدير منتج واحد بنسبة 98%، لكن الإفراط في تكوين هذه الاحتياطات و رفعها إلى مستويات عالية يحتاج إلى التفكير في مسألة تكلفة الفرصة البديلة بين الاحتفاظ بهذه الاحتياطات أو استثمارها ، إذ لا يمكن اعتبار هذه الاحتياطات المبالغ فيها نجاحا لسياسات الإصلاح الاقتصادي، خاصة أن ذلك تحقق في ظل ركود اقتصادي و زيادة في معدلات البطالة وخفض مستمر في مستوى معيشة الأغلبية الساحقة من المواطنين.

المطلب الرابع: التوازن الاجتماعي (البطالة)

تعتبر البطالة أهم مؤشر يقاس به درجة التوازن الاجتماعي، نظرا لما ينجر عنها من آثار بليغة على المجالات الاجتماعية و الاقتصادية، فالبطالة تشكل أحد مظاهر الهدر في استعمال الموارد البشرية، وهي مكلفة بأشكال مختلفة للفرد والأسرة والمجتمع عموما، فهي إفناء لطاقة إنتاجية لا يمكن تخزينها، و تقود إلى الفقر والانحراف أحيانا والجريمة، كما تقلص حصيلة الضرائب على الدخل التي تشكل أحد موارد الميزانية العامة للدولة. وللوقوف على وضعية الشغل و البطالة خلال الفترة محل الدراسة نستعرض الجدول التالي:

الجدول رقم(18): تطور البطالة و الشغل (1990-2008). الوحدة: بالآلاف

البيان	القوة العاملة النشطة	السكان المشغولون	السكان البطالون	معدل البطالة(%)
1990	5851	4695	1156	19,76
1991	6085	4852	1233	20,26
1992	6318	4974	1344	21,27
1993	6561	5042	1519	23,15
1994	6814	5154	1660	24,36
1995	7561	5436	2125	28,10
1996	7811	5602	2209	28,28
1997	8069	5710	2359	29,24
1998	8326	5993	2333	28,02
1999	8583	6073	2510	29,24

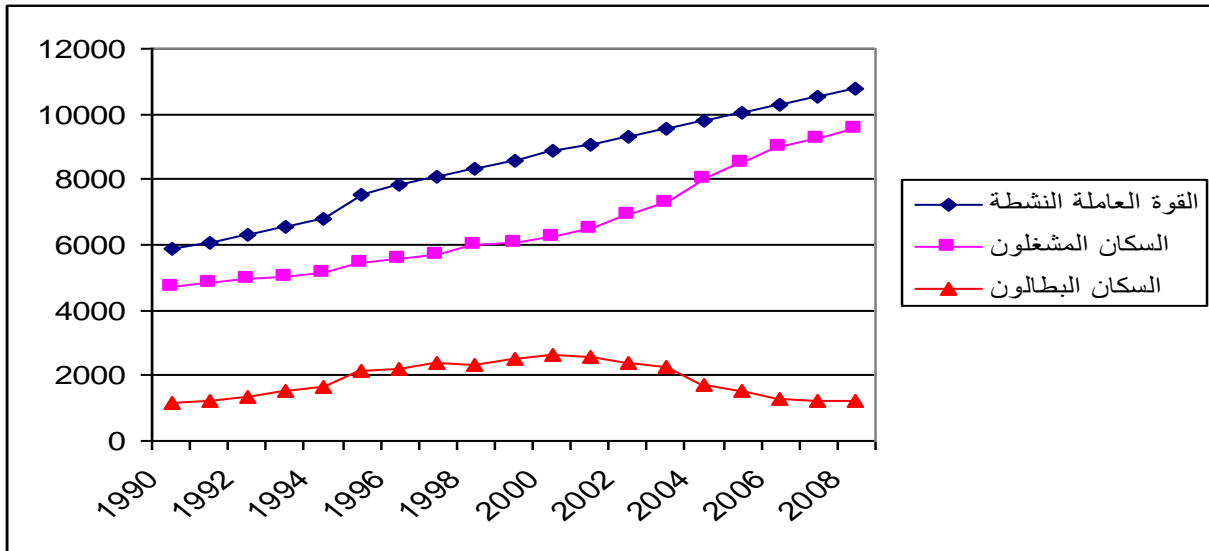
الفصل الثالث: السياسة المالية و توازنات الاقتصاد الجزائري في الفترة (1990-2008)

29,49	2610	6240	8850	2000
28,43	2581	6493	9074	2001
25,94	2413	6890	9303	2002
23,71	2262	7287	9540	2003
17,68	1729	8051	9780	2004
15,26	1530	8497	10027	2005
12,32	1265	9002	10267	2006
11,84	1245	9269	10514	2007
11,30	1220	9581	10801	2008

Source:- O.N.S, Rétrospective –statistique (1970-2002) édition 2005

- Banque d'algerie, évaluation économique et monétaire en algerie, rapport (2004,2008)

الشكل رقم(29): تطور البطالة و الشغل (1990-2008) الوحدة: بالآلاف



المصدر: معطيات الجدول رقم(25)

من خلال الجدول و الرسم البياني أعلاه يمكن تقسيم تطور البطالة و الشغل إلى فترتين:

◀ الفترة الممتدة من 1990-2000: نجد أن البطالة عرفت مستويات مرتفعة خلال هذه الفترة، والتي تزامنت مع برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي، هذه الأخيرة، أعطت الأولوية للبحث عن الاستقرار الاقتصادي من خلال سياسات خفض الطلب الكلي وتدنيه التضخم و ذلك على حساب البطالة، الأمر الذي أدى إلى تفاقمها حيث انتقلت من نسبة 20% سنة 1990، إلى 24% سنة 1994 لتصل إلى أكثر من 29% خلال الفترة (1997-2000)، حيث أن 52% من البطالة يكمن مصدرها من القطاع العمومي و 48% من القطاع الخاص، و قدرت البطالة في هذه المرحلة بحوالي 2 مليون شخص، مست 80% من فئة الشباب الذين لا يتجاوز سنهم الثلاثين سنة و 75% منهم يتقدمون لأول مرة بطلبات العمل، ومست كذلك 80 ألف من

خريجي الجامعات سنة 1996 و هذا من بين أكثر من 100 ألف جامعي. كما أن إعادة الهيكلة زاد من تفاقم البطالة بحيث أكثر من 360 ألف أجبر فقدوا مناصب عملهم أو إلى البطالة التقنية ما بين 1994-1998. إن غياب الإنعاش الاقتصادي وغياب برنامج لدعم الشغل آنذاك أدى إلى الطلب المتزايد عن العمل الذي يتراوح ما بين 250 ألف إلى 300 ألف طلب سنويا. كما أن غياب سياسة واضحة للتشغيل أدى إلى تزايد العمل الموازي وغير الرسمي وخاصة في مجال النشاط التجاري، ومما ساعد على هذه الوضعية ارتفاع التسرب المدرسي الذي تراوح ما بين 400 ألف إلى 600 ألف تلميذ يغادرون المدرسة سنويا . كما أن البطالة لم ترحم حتى المرأة حيث نجد أنها أخذت حصتها من البطالة، حيث ارتفعت نسبة النساء العاطلات من 125 ألف امرأة عاطلة سنة 1992 إلى 487 ألف امرأة عاطلة سنة 1996، مع العلم أن النساء يمثلن خمس البطالين وأغلبهن موجودات في المناطق الحضرية ، ونتيجة لغياب سياسة واضحة توحى بالقضاء على البطالة من منظور السياسة العامة للاقتصاد الجزائري، اكتفت الحكومة بمحاولات لتوفير منا صب عمل مؤقتة و اعتماد نظام التكفل و الشبكة الاجتماعية و التضامن الوطني. إن مختلف الدراسات التي قامت بها الهيئات الحكومية أو غير الحكومية بينت نتائج سياسة التعديل الهيكلي في هذا المجال و التي كانت كالتالي:

◀ زيادة البطالة و خاصة لدى الشباب.

◀ 45 % من البطالين فقدوا مناصب عملهم نتيجة تطبيق هذه السياسة حيث أن 10 % طردوا من العمل، 11,4 % نتيجة غلق المؤسسات، 11,1 % نتيجة لحل المؤسسات و البقية نتيجة الذهاب الإرادي.

◀ استمرار زيادة البطالين لدى فئة الإناث و خاصة المرأة الماكثة بالبيت.

◀ صعوبة إدماج طالبي العمل لأول مرة و هي أكبر نسبة من البطالين.

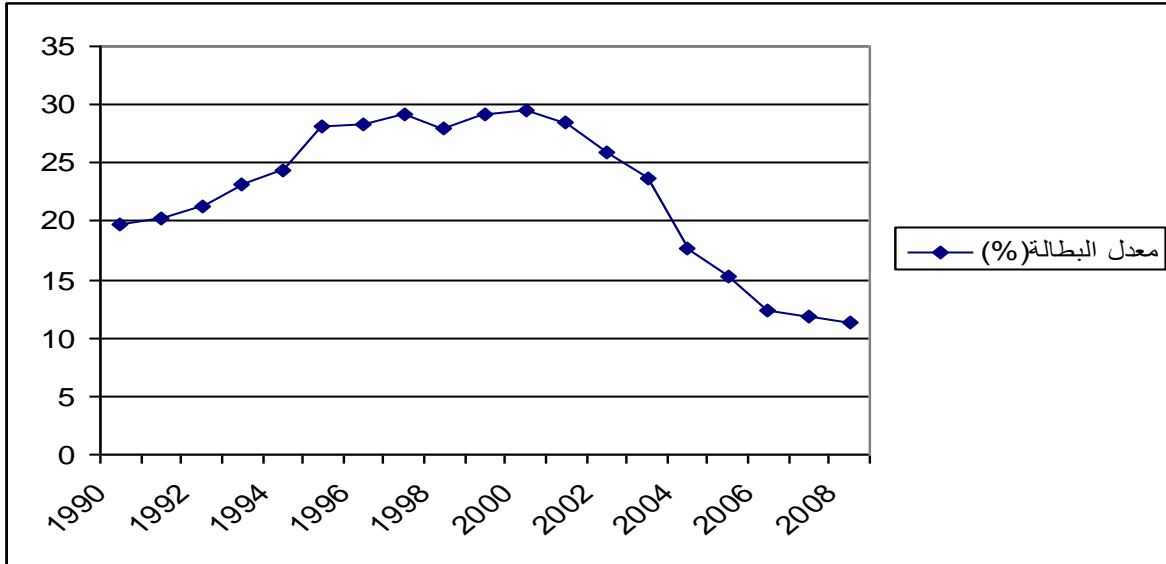
◀ التهميش الاجتماعي لفئة كبيرة من المجتمع هي فئة الشباب.

◀ زيادة مناصب العمل التعاقدية و الفصلية بالمقارنة بمناصب العمل الدائم و هذا يؤثر على السياسة العامة الاقتصادية⁽¹⁾.

◀ أما الفترة الممتدة من (2001-2008)، فتزامنت هذه الفترة مع ارتفاع أسعار المحرقات في الأسواق العالمية وتحسن مداخل الدولة، حيث شرعت الحكومة سنة 2001 في تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي، البرنامج الأول للفترة 2001/2004، بمبلغ يقدر بـ: 555 مليار دج، و الذي كان من بين أهدافه، هو رفع وتيرة النمو الاقتصادي و خفض نسبة البطالة، وقد سطر في هذا البرنامج خلق 626380 منصب شغل دائم و 1868850 منصب شغل غير دائم، كما تم تدعيم هذا البرنامج ببرنامج مكمل للفترة 2005-2009، لدعم النمو و رصد له 50 مليار دج، وبالفعل فقد نجح هذين البرنامجين في خفض معدل البطالة، حيث انخفض معدل البطالة من 17,68 % سنة 2004، إلى 11,84 % ثم 11,43 % سنتي 2007 و 2008 على التوالي.

(1) شيبوي عبد الرحيم و شكوري محمد، البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية ، المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية"، القاهرة -مصر، 17-18-مارس 2008، ص17.

الشكل رقم(30): تطور معدل البطالة خلال الفترة (1990 - 2008)



المصدر: معطيات الجدول رقم (25)

وأخيرا يبقى أن نشير إلى أهم الإجراءات و البرامج التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة محل الدراسة لتحسين وضعية الشغل والتخفيف من حدة البطالة التي خلفتها برامج التعديل الهيكلي. و يمكن عرض أهمها في النقاط التالية⁽¹⁾ :

◀ الشبكة الاجتماعية filets sociales: لقد تم الشروع في برنامج الشبكة الاجتماعية منذ سنة 1992 ليتدعم أكثر خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي، وذلك من خلال تخصيص إعانات وتعويضات مالية تهدف في مجملها إلى حماية وتدعيم الفئات الأكثر فقرا والأكثر تضررا نتيجة للقيود التي فرضتها طبيعة التوجه الانكماشى للاقتصاد الوطني. ويتكون برنامج الشبكة الاجتماعية المعتمد بالجزائر من مجموعة من الإجراءات

⁽¹⁾ عبد الله بلوناس، مرجع سابق، ص: 267- 270

الهادفة إلى توفير مداخيل لفائدة الفئة التي تأثرت ببرامج التعديل الهيكلي، من حيث اشتغالها وتعطلها. ذلك أن انخفاض حجم ومستويات التشغيل كان نتيجة لتراكمات في اختلال سوق العمالة من جهة، و نتيجة لموجة التسريحات التي عرفتها اليد العاملة الوطنية نتيجة لبرنامج الخوصصة كما تمت الإشارة إلى ذلك سابقا. و نتيجة لهذا الاختلال ظهرت مفارقة كبيرة من حيث الأجور و المداخيل المتاحة، الشيء الذي أدى إلى تدهور القدرة الشرائية واتساع جيوب الفقر، الذي أصبح يمس أكثر من 25 % من الجزائريين. فبعد ما كان نصيب الفرد من الإنتاج الوطني الخام (PNB) 2880 دولار أمريكي سنويا لسنة 1987، انخفض بحوالي 50 % خلال عشرة سنوات، ليصبح 1556 دولار سنة 1997.

◀ الأنشطة ذات المنفعة العامة "AIG": يهدف هذا الإجراء إلى تقديم منح مالية لفئة البطالين مقابل القيام بأنشطة للصالح العام، وذلك بموافقة البنك العالمي، وقد قدر الغلاف المالي لهذا البرنامج 22.000 مليار دج استفاد منها 1.515.000 شخص للفترة 1995-1998.⁽¹⁾

◀ المنحة الجزائرية للتضامن "AFS": يتم تقديم منح مالية تتراوح من 600 إلى 1200 دج شهريا للفئات عديمة الدخل بسبب عدم القدرة على العمل، وقد استفاد من هذا الإيراد 933.351 شخص، يرتفع هذا العدد إلى 1000.000 شخص سنة 1998.

◀ برامج عقود ما قبل التشغيل "CPF": يوجه هذا البرنامج لخريجي الجامعات والمعاهد قصد إدماجهم في سوق العمل بشكل يتلاءم مع مؤهلاتهم وقدراتهم التعليمية، وذلك لمدة أقصاها سنة ونصف مقابل تعويض مالي يتراوح بين 4500 إلى 8000 دج، على الرغم من أهمية هذا البرنامج في امتصاص البطالة ولو بشكل مؤقت إلا أن بعض الشباب يفضل التعطل على العمل بسبب انخفاض قيمة التعويضات مقارنة بالمستوى المعيشي.

◀ جهاز الإدماج المهني "ESIL": يهدف هذا البرنامج إلى إدماج الشباب في الحياة المهنية، إذ تم تطبيقه منذ 1990 حيث استفاد منه قرابة 332.000 شاب، للفترة 94-95 لمدة 06 أشهر في المتوسط موزعون على مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة الإدارة والبناء والأشغال العمومية تقريبا.⁽²⁾ أما بالنسبة للفترة 1995-1998 فقد انتقل عدد المدمجين من 141586 شاب بنسبة 80 % سنة 1995 إلى 152.900 شاب سنة 1998.

◀ أشغال المنفعة العامة ذات الاستخدام المكثف لليد العاملة "TUP.HIMO": تم العمل به سنة 1998 قصد معالجة البطالة الشبابية، وكذلك من أجل مساعدة الفئات المتضررة من برنامج التعديل والتصحيح الاقتصادي. وقد تم بموجب هذا الإجراء فتح 3846 ورشة عمل وفرت 140.000 وظيفة منها 42000 شبه دائمة بمتوسط 36 وظيفة لكل مشروع. أما المرحلة الثانية من هذا الإجراء فقد تزامنت مع برنامج الانعاش الاقتصادي (PSER) والذي سيساهم في إنشاء 22.000 وظيفة شبه دائمة سنويا.

⁽¹⁾ Evolution general des dispositifs d'emploi , alger ,2001,p:21. Rapport CNES,

⁽²⁾ Rapport CNES.OP.CIT.

◀ المؤسسات المتوسطة والصغيرة: "PME/PMI": تشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة قاطرة حقيقية للنمو الاقتصادي من حيث الإنتاج الداخلي ومن حيث مناصب الشغل التي يمكن توفيرها، فالجزائر تراهن كثيرا على هذه المؤسسات حيث أنها وفرت 65,25 % من مناصب الشغل خلال سنة 2001.

◀ برنامج القرض المصغر والمؤسسات المصغرة: يسمح هذا البرنامج بتنمية التشغيل الذاتي نتيجة لتراجع دور الدولة في توفير مناصب الشغل. و قد قدر عدد الملفات المودعة سنة 2001 بـ 145.600 ملف، تحصلت 89,5 % على الموافقة أي ما يعادل 364.685 وظيفة بمعدل ثلاثة وظائف لكل مشروع.

مما سبق نخلص في هذا الفصل أن السياسة المالية كانت في إطار التخطيط المركزي تركز أساسا على تخصيص العائد المحقق من صادرات المحروقات من أجل توفير الخدمات المدنية ذات الحجم الكبير بالإضافة إلى التحويلات والإعانات العامة لكل من الإنتاج والاستهلاك والقيام ببرنامج ضخم من الاستثمارات العامة غير ذات الأولوية.

و في عام 1986 تدهورت مظاهر الضعف المالي بدرجة كبيرة عندما انخفضت إيرادات الصادرات الهيدروكربونية، وتبعها لذلك انفجرت أزمة مدفوعات حادة و ارتفعت المديونية بشكل ملحوظ، حتى أصبحت خدمات المديونية خطرا يهدد الاقتصاد الوطني، أما التوازنات المالية الداخلية فلم تكن بأحسن حال من نظيرتها الخارجية.

و بهدف تصحيح الإختلالات المالية والتخفيض من العجز الموازني خاصة، أجبرت الحكومة على القيام بعمليات تصحيح مالي أكثر قوة في إطار برنامجين بمساعدة صندوق النقد الدولي، حيث تم تطبيق الإصلاحات الهيكلية في السياسة الاقتصادية عامة، والمتعلقة بالسياسة المالية خاصة و قد نجح برنامج التصحيح المنفذ عام 1994 إلى حد كبير في تخفيض عجز الميزانية و قد اتخذت الحكومة السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق العام كأداة فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

و تجدر الإشارة إلى أن السياسة الإنفاقية للجزائر خلال الفترة (1990-2008) تميزت بزيادة معدلات النفقات العامة باستمرار، وأخذت نفقات التسيير حصة الأسد من النفقات الإجمالية ثم تأتي نفقات التجهيز في المرتبة الثانية التي عرفت نوع من الزيادة خلال السنوات الأخيرة من سنوات الدراسة؛ أما السياسة الإيرادية فتميزت باعتمادها على الجباية البترولية حيث مثلت هذه الأخيرة أكبر من 60% من الإيرادات الإجمالية، غير أنّ الجباية العادية عرفت نوع من التحسن من خلال الإصلاحات الضريبية المنتهجة، والشيء الملاحظ هو أن نسبة زيادة الإيرادات العامة لم تلاحق زيادة النفقات العامة مما أدى إلى نتيجة تمثلت في عجز الميزانية في بعض سنوات فترة الدراسة و بالتالي أصبح التوازن الداخلي مختل و راجع إلى تأثره بالمتغيرات الخارجية لاعتماده على الإيرادات النفطية.

أما على مستوى التوازن الخارجي فقد حققت الجزائر نتائج حسنة في أغلب سنوات الدراسة وتمثلت هذه النتائج في الفائض الذي حققه ميزان المدفوعات و هذا راجع إلى زيادة صادرات الجزائر وخاصة المحروقات من جهة وارتفاع أسعارها من جهة أخرى، وبالتالي يصبح الاقتصاد الجزائري هشاً و عرضة للمتغيرات الخارجية. وأخيراً نخلص إلى أن التوازن الاقتصادي العام للجزائر يعاني من مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن الهيكلي بصورة عامة و العجز الموازني بصورة خاصة والناج عن زيادة النفقات بمعدل أكبر من الإيرادات من جهة، وتقلب أسعار النفط من جهة أخرى.

الخاتمة

إن دراسة موضوع السياسة المالية أدى بنا إلى استكشاف بانوراما اقتصادية و ذلك من خلال التعرف على الآثار التي تتركها هذه السياسة على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي، و من ثم الدور الذي تلعبه في تحقيق التوازن في الاقتصاد الوطني و تصحيح الإختلالات التي يتعرض لها ، ولعل هذا ما يمنح النظام المالي للدولة إمكانية التأقلم مع جميع الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية، و يحدد طبيعة هيكله و بنيانه، و عليه فإن من شأن التخطيط المالي الإستراتيجي أن يؤدي إلى استغلال كل الطاقات الإنتاجية و قيادة الاقتصاد الوطني نحو وضعية التشغيل الكامل، بالإضافة إلى أنه يسمح بترقية الحياة الاجتماعية نحو وضع الرفاهية، و من ثم تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة.

كذلك فإن تأثير السياسة المالية لا يتحدد بصفة منعزلة و لكن يتحدد في سياق سياسة اقتصادية و اجتماعية شاملة تأخذ بعين الاعتبار كل المتغيرات و المعطيات الكفيلة بتحقيق التوافق بين أهداف مختلف السياسات الاقتصادية الأخرى من جهة و أهداف السياسة المالية من جهة أخرى. و هو ما يفرض التدقيق في طبيعة السياسة المالية المعتمدة و نوعية القرارات العمومية المتخذة، و لا سيما في ما يتعلق باختيار طبيعة الاقتطاعات الضريبية و ملاءمة نسبها أو معدلاتها ، و كذا ترشيد الإنفاق العام وفق معايير الجدوى الاقتصادية و الاجتماعية.

و في الجزائر أظهرت الإختلالات الاقتصادية بنوعها الداخلي و الخارجي التي تعرض لها الاقتصاد الوطني إثر الأزمة النفطية لسنة 1986، عن مدى هشاشة توازنات هذا الاقتصاد من جهة، و ضعف فعالية السياسات الاقتصادية الحكومية المتبعة من جهة أخرى. و هو ما استدعى إلى مراجعة و إجراء تصحيحات هيكلية في السياسة الاقتصادية عامة، و المتعلقة بالسياسة المالية خاصة، في محاولة للوصول إلى السياسة المالية الأكثر كفاءة للاقتصاد الوطني. وقد اتخذت الحكومة السياسة الضريبية و سياسة الإنفاق العام كأدوات فعالة من أدوات السياسة الاقتصادية الكلية، لمواكبة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي يشهدها الاقتصاد الوطني، و مواجهة التحديات المستقبلية.

أولاً: نتائج البحث

انطلاقاً من طريقة الطرح المعتمدة و التي شملت التحليل النظري للموضوع، مع محاولة تقييم الواقع الجزائري من خلاله، فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

01- تعتبر السياسة المالية أداة في يد الدولة للقيام بدور فعال وقوي في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي، فهذا الدور لم ينشأ من فراغ أو بقرار حكومي أو إيديولوجي، و إنما نشأ نتيجة لمتطلبات و مقتضيات التطور الاقتصادي.

- 02-** هناك علاقة وثيقة بين السياسة المالية و مستوى توازن و نمو النشاط الاقتصادي. حيث تساهم السياسة المالية في تخصيص الموارد و الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي و إعادة توزيع الدخل، وأخيرا تحقيق التنمية الاقتصادية
- 03-** تتميز السياسة المالية عن باقي السياسات الأخرى بأدواتها و المتمثلة في الإيرادات العامة والإنفاق العام بالإضافة إلى الموازنة العامة، لما لها من دور فعال في تعديل كل من الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، حيث تؤثر هذه الأدوات على العديد من المتغيرات الكلية للاقتصاد الوطني ومن ثم التأثير على وضعية التوازن الاقتصادي.
- 04-** العجز الموازني لأي دولة لا يعتبر خطأ في حد ذاته مادام في خدمة التوازن الاقتصادي لكن الخطأ أن يلزم ذلك العجز الموازنة لسنوات عديدة الأمر الذي ينبأ عن خلل اقتصادي يجب معالجته.
- 05-** أهمية التنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية ومنها الجزائر بهدف الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما وعدم إعاقة إحداها للأخرى في الوصول إلى هذه الأهداف، حيث أن عدم التنسيق بين السياستين له أثر سلبي على التوازن الاقتصادي العام.
- 06-** تميزت السياسة الإنفاقية بنمو النفقات العامة وارتفاع معدلاتها من سنة لأخرى وهذا راجع لتوسع نشاط الدولة وقد مثلت نفقات التسيير النسبة أكبر فيها وهذا راجع إلى ارتفاع النفقات التحويلية بالإضافة إلى ارتفاع كتلة الأجور وخاصة المتعلقة بإطارات الدولة هذا من جهة، و سوء استعمال النفقة العامة وتبيد الأموال العمومية بشتى الطرق من جهة أخرى. أما نفقات التجهيز هي الأخرى عرفت نمو متواصل في أغلب سنوات الدراسة وهذا راجع لتراكم المشاريع غير المكتملة و هنا يطرح مشكل نجاعة هذه النفقات التي مازالت تسيير بعشوائية.
- 07-** إن السياسة الايرادية في الجزائر تعتمد اعتماد كبيرا على الجباية البترولية(حوالي 60 % في المتوسط)، والتي ترتبط بالتغيرات الخارجية والمتمثلة خصوصا في أسعار النفط. ومن ثم أصبح الاقتصاد الجزائري يرتبط ارتباط وثيقا بإيرادات الجباية البترولية، وعليه يمكن القول أن الاقتصاد الجزائري كان و لازال رهين التغيرات الخارجية وخاصة المتعلقة بسعر النفط وسعر الصرف.
- 08-** تحسن مؤشرات الوضع الاقتصادي في مطلع الألفية الثالثة سواء تعلق الأمر بالداخلية أو الخارجية منها و هذه النتائج لا يستهان بها وتبعث على التفاؤل وإمكانية العودة إلى الوضع الطبيعي والمستقر، لكن لا بد أن لا يغطي هذا النقائص المسجلة في تسيير شؤون الاقتصاد الوطني، لأن هذا الوضع ظرفي و يرجع إلى تحسن في أسعار النفط.
- 09-** بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية المدعومة إلا أنها لم تخلو من النتائج السلبية والتي تمثلت أساسا في إهمال البعد الاجتماعي(ارتفاع معدلات البطالة، ضعف القدرة الشرائية و انتشار الفقر)، كما ركزت على تعظيم الآثار المباشرة لأدوات السياسة المالية و إهمال

دور الحوافز الضريبية في رفع إنتاجية نشاط القطاع الخاص وعدم تطوير وتدعيم الإدارة الضريبية، وهو ما أثر على معدلات النمو الاقتصادي.

10- التحليل العلمي الدقيق للحالة الراهنة للاقتصاد الوطني يدل على أنه يعاني منذ فترة طويلة من اختلالات في التوازن الاقتصادي العام، و بمعنى آخر أن الاقتصاد الوطني يعاني من خلل في هيكله من جهة، وقصورا في نظام إدارته من جهة أخرى.

11- إن الإختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني مردها إلى عاملين رئيسيين: الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة بالإضافة إلى أسعار الصرف؛ أما الثاني يتمثل في ضعف كفاءة السياسات المالية التي تم إتباعها في السنوات الماضية والتي تمخض عنها عجز لازم الميزانية وكان سببا رئيسيا في اختلال التوازن الاقتصادي العام.

ثانيا: الاقتراحات

إن الخلل في الاقتصاد الوطني هو انعكاس إلى الخلل في السياسة المالية من جهة وضعف أداء الإدارة العامة من جهة أخرى، ويعتبر إصلاح السياسة المالية على رأس أولويات الإصلاح في الاقتصاد الوطني وذلك من خلال:

01- دراسة ترشيد الإنفاق الاستثماري و تظهر الحاجة إلى مساهمات الدولة و بشكل فعال في الاستثمار في البنية التحتية و رأس المال البشري، بالإضافة إلى الاستفادة من المشاريع الإنتاجية القائمة حاليا.

02- مراجعة الإنفاق الجاري من خلال جهات رقابية خارجية محايدة، ولكن باتجاه زيادة الرواتب و الأجور مع إيجاد نظام ربط الإنتاجية بالحوافز، بالإضافة إلى تخفيض النفقات الإدارية.

03- ضرورة وضع سياسة متكاملة للدعم مع أهمية توجيه الدعم لمستحقيه.

04- التركيز على إصلاح جانب الإيرادات بسبب المدة الزمنية الطويلة التي يحتاجها إصلاح هذا الجانب، وتستدعي الإختلالات العميقة في النظام الضريبي إصلاحات سريعة من خلال:

- إصلاح الإدارة الضريبية بشكل حازم بحيث تكون شفافة و تحترم سيادة القانون مما يجعلها تكسب ثقة المكلفين و هذا يحتاج إلى كوادر مؤهلة ومدربة لتنفيذه؛
- التركيز على تحصيل ضريبة الدخل الأكثر عدالة و شمول التكاليف كبار المكلفين؛
- إعادة النظر بالإعفاءات الضريبية وفقا للغاية التي وضعت من أجلها و بما يخدم الأهداف التنموية؛

05- إن تنويع الإيرادات العامة يستدعي إصلاح القطاع العام لأهميته في تمويل الموازنة العامة ، بالإضافة إلى تشجيع الصادرات خارج المحروقات عن طريق منح مزايا للمستثمرين وتشجيعهم على التصدير للخارج وبالتالي فك الميزانية والاقتصاد الوطني ككل من أثر التغيرات الخارجية؛

- 06-** من أجل تحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد العامة لابد من إخضاع الإنفاق العام لمعايير الجدوى الاقتصادية؛
- 07-** ضرورة التنسيق بين البنك المركزي ووزارة المالية في تحديد الأهداف النقدية و أن يتولى البنك المركزي صياغة واختيار الأدوات المناسبة لتنفيذ هذه السياسة؛ مع ضمان عدم التداخل والازدواجية بين السلطتين ومهامهما؛
- 08-** إن توازن الميزانية لا يجب أن يكون الهاجس للسياسة المالية رغم أن أحد أهم أهدافها هو الاستقرار الكلي للأسعار إلا أن الحاجات التمويلية للدول في مرحلة الإصلاح يجعل من تحقيق معدلات عجز ضمن الحدود المقبولة ، بما يتناسب مع مديونية الدولة و احتياطاتها أمراً مقبولاً.

ثالثاً: آفاق البحث:

يهدف بحث البحث العلمي و ضمان تواصله نقترح المواضيع التالية :

- 1- قياس أثر السياسة المالية على متغيرات الاقتصاد الوطني.
- 2 - دور السياسة المالية في ترقية الصادرات خارج المحروقات.
- 3 - أثر استقلالية البنك المركزي على فاعلية السياسة المالية.
- 4-أثر السياسة المالية على مؤشرات أداء سوق الأوراق المالية.

و بهذا نأمل أن نكون قد وفقنا في عملنا و الله نسأل الأجر.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة، عمان، 2002.
- 2- أحمد زهير شامية، النقود و المصارف ، الطبعة الأولى، دار زهران للطباعة و النشر و التوزيع ، عمان-الأردن، دون تاريخ نشر.
- 3- أسامة بشير الدباغ، البطالة و التضخم (المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية)، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 2007.
- 4- باري سيجل، النقود و البنوك و الاقتصاد، ترجمة طه عبد الله وعبد الفتاح عبد الرحمان، جامعة الملك سعود، 1987.
- 5- بول.آ. سامويلسون، الاقتصاد، ترجمة هشام عبد الله، الطبعة الأولى، الدار الأهلية، عمان، 2001.
- 6- جيمس جوارتيني و آخرون، الاقتصاد الكلي القائم على الفطرة السليمة، الطبعة الأولى، ترجمة عباس أبو التمن، منشورات منتدى بغداد الاقتصادي، 2006.
- 7- جيمس جوارتيني و ديجار استروب، الاقتصاد الكلي (الاختيار العام و الخاص)، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمان و آخرون، دار المريخ للنشر و التوزيع، الرياض، 1988.
- 8- حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- 9- حسن عواضة و عبد الرؤوف قطيش، المالية العامة(الموازنة العامة- الضرائب- الرسوم) دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، دار الخلود للطباعة و النشر والتوزيع، بيروت، 1995.
- 10- حسن عواضة، المالية العامة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، بيروت، 1973.
- 11- حسنين أحمد سعيد، مبادئ في النظرية الاقتصادية، دار الهناء للطباعة، القاهرة، 1971.
- 12- حسين مصطفى حسين، المالية العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 13- حمدية زهران، مشكلات تمويل التنمية الاقتصادية في البلاد المتخلفة ، دار النهضة العربية، مصر ، 1971.
- 14- خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مكتبة النهضة العربية، بغداد، 1987.
- 15- رمزي زكي، التضخم والتكيف الهيكلي في الدول النامية، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1996.

- 16- رمزي زكي، انفجار العجز (علاج عجز الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الانكماشى والمنهج التنموي)، دار المدى للثقافة والنشر، 2000.
- 17- رمضان محمد مقلد و علي عبد الوهاب، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- 18- رياض الشيخ ، المالية العامة ، مطابع الدجوى، القاهرة ، 1989.
- 19- سامي خليل، النظريات و السياسات النقدية و المالية، الطبعة الأولى، شركة كاظمة، الكويت، 1982.
- 20- سلوى علي سليمان، السياسة الاقتصادية، الطبعة الأولى، وكالة المطبوعات الكويت، 1973.
- 21- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي (دراسة تحليلية تقييمية)، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2000.
- 22- سهير محمود معتوق، أمينة عزا لدين عبد الله، المالية العامة، القاهرة، 2000.
- 23- السيد عبد المولى، المالية العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.
- 24- السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التوزيع العادل للدخول، التنمية الاجتماعية و ضبط التضخم، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.
- 25- صالح صالحى، السياسة النقدية و المالية في إطار نظام المشاركة في الاقتصاد الإسلامى، الطبعة الأولى، دار الوفاء، الجزائر، 2001.
- 26- صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983.
- 27- طارق الحاج، المالية العامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
- 28- عادل أحمد حشيش، أصول الفن المالى للاقتصاد العام- مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1997.
- 29- عادل فليح العلي وطلال محمد كداوي، اقتصاديات المالية العامة، الكتاب الأول، الدار الجامعية للطباعة و النشر، جامعة الموصل، 1988.
- 30- عادل فليح العلي، المالية العامة و التشريع المالى و الضريبي ، الطبعة الأولى، دار ومكتبة الحامد، 2003.
- 31- عبد الحميد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالى فى الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، دون تاريخ نشر.
- 32- عبد الحميد قاضي، اقتصاديات المالية العامة، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1980.
- 33- عبد الحميد قاضي، مقدمة فى التنمية و التخطيط الاقتصادى، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، 1989.
- 34- عبد الرحمان يسري، النظرية الاقتصادية الكلية و الجزئية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- 35- عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقر والإنفاق العام، دراسة بظاهرة عجز الموازنة وأثارها الاقتصادية والاجتماعية فى البلدان العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997.

- 36- عبد الكريم بركات، دراسة في الاقتصاد المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1973.
- 37- عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية و التخطيط (1962- 1982)، د.م.ج، الجزائر، 1982.
- 38- عبد الله الطاهر، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، جامعة الملك سعود، الرياض، 1989.
- 39- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
- 40- عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي (تحليل كلي)، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003.
- 41- عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف، الجزء الأول، الطبعة الثانية، مطبعة الديواني، بغداد، 1986.
- 42- عبد المنعم السيد علي و نزار سعد الدين العيسي، النقود و المصارف و الأسواق المالية، دار الحامد، عمان، 2003.
- 43- عبد المنعم فوزي، المالية العامة و السياسة المالية، دار النهضة العربية، بيروت، 1972.
- 44- عبد الوهاب أمين، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار ومكتبة حامد، عمان، 2002.
- 45- عزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، قسنطينة، 2006.
- 46- علي خليل وسلمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، 2000.
- 47- علي لطفي و محمد العدل، اقتصاديات المالية العامة، مكتبة عين شمس، القاهرة، دون تاريخ نشر.
- 48- عوف محمد الكفراوي، السياسة المالية في ظل الاقتصاد الإسلامي دراسة تحليلية مقارنة، الطبعة الأولى، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 1997.
- 49- غازي الصالح الطائي، الاقتصاد الدولي، دار الكتب والوثائق، بغداد، 1999.
- 50- كمال بكري، مبادئ الاقتصاد، الدار الجامعية، بيروت، 1986.
- 51- لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة للدولة، الطبعة الأولى، دار الفجر، القاهرة، 2004.
- 52- لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر و التوزيع، القاهرة، 2004.
- 53- مايكل ابدجمان، الاقتصاد الكلي (النظرية والسياسة)، ترجمة محمد إبراهيم، دار المريخ، 1988.
- 54- مبارك حجير، التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية، مكتبة الأنجلو المصرية، دون سنة نشر.
- 55- مجدي محمود شهاب، الاقتصاد المالي (نظرية مالية الدولة و السياسة المالية للنظام الرأسمالي)، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 1999.

- 56- مجيد علي وعفاف عبد الجبار، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر و التوزيع، بيروت، 2004.
- 57- محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة(النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة للدولة)، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
- 58- محمد الشريف إلمان، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي(نظريات و نماذج التوازن و اللاتوازن)، منشورات برتي، الجزائر، 1994.
- 59- محمد الصغير بعلي ويسرى أبو العلا، المالية العامة (النفقات العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة)، دار العلوم، عنابة، دون تاريخ نشر.
- 60- محمد بلقاسم حسن بهلول، سياسة التخطيط و التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، الجزء الثاني، د.م.ج، 1999.
- 61- محمد دويدار، مبادئ الاقتصاد السياسي(الاقتصاد المالي: النظرية العامة في مالية الدولة- السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي)، الدار الجامعية، بيروت، دون سنة نشر.
- 62- محمد طاقة وهدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، عمان، 2007.
- 63- محمد مبارك حجير، السياسة المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، القاهرة، دون تاريخ نشر.
- 64- محمد مدحت مصطفى و سهير عبد الظاهر أحمد، النماذج الرياضية للتخطيط والتنمية الاقتصادية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 1999.
- 65- محمد ناظم حنفي، الإصلاح و الاقتصاد وتحديات التنمية، كلية التجارة، طنطا، 1992.
- 66- محمود حسين الوادي و زكرياء أحمد عزام، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
- 67- مصطفى أحمد فريد، حسن سمير محمد، النقود والتوازن الاقتصادي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
- 68- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1975.
- 69- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف والنظرية النقدية، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر، عمان، 1999.
- 70- نزار العيسى و إبراهيم سليمان، مبادئ الاقتصاد الكلي الطبعة الأولى، دار و مكتبة الحامد، عمان، 2006.
- 71- نعمت الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد للتحليل الجمعي، جامعة الإسكندرية، 2000.
- 72- الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، 1996.
- 73- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، الطبعة الأولى، دار جرير للنشر، عمان، 2006.

74- وجدي حسين، المالية الحكومية والاقتصاد العام، الإسكندرية، 1988.

ب- الرسائل والأطروحات الجامعية:

- 75- بوكابوس سعدون، الاقتصاد الجزائري، محاولتين من أجل التنمية (1962-1982، 1990-2005)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، 1999.
- 76- بوفليح نبيل، أثار برامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، دراسة حالة برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) المطبق في الجزائر، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2004
- 77- جاري فاتح، الإصلاحات الاقتصادية وأثرها على التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2000.
- 78- حيدر نعمت بخيت، سياسات الاستقرار الاقتصادي في بلدان مختارة، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الكوفة، 2008.
- 79- زايد مراد، دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق (حالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.
- 80- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة (1990-2000)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002.
- 81- عبد الله بلوناس، الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى انجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.
- 82- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية (دراسة حالة الجزائر: 1970-2004)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2006.
- 83- فريد بن طالبي، السياسات النقدية و السياسات المالية و عوامل نجاحهما في ظل التغيرات الدولية (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001.
- 84- فلاح محمد، السياسة الجبائية الأهداف و الأدوات (بالرجوع لحالة الجزائر)، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- 85- محمود حميدات، دور السياسة الميزانية في تمويل التنمية تطبيق عملي على الجزائر، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1995
- 86- مدوخ ماجدة، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل الإصلاحات الراهنة (دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2002

87- مسغوني منى، علاقة سياسة الواردات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، 2005.

ج- دوريات، مجلات، ملتقيات ومؤتمرات دولية:

- 88- بلقاسم العباس، التثبيت والتصحيح الهيكلي، مجلة جسر التنمية، العدد 31، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، مايو/أيار 2004.
- 89- حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية، نتائج وانعكاسات - دراسة حالة الجزائر، ورقة مقدمة لملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية جامعة سطيف، 29 - 30 أكتوبر 2001.
- 90- سوزان فينيل وآخرون، النمو والاستقرار المالي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، التمويل والتنمية، واشنطن، مارس 1996.
- 91- شيببي عبد الرحيم و شكوري محمد، البطالة في الجزائر مقارنة تحليلية وقياسية، المؤتمر الدولي حول "أزمة البطالة في الدول العربية"، القاهرة - مصر، 17-18-مارس 2008.
- 92- علي توفيق الصادق وآخرون، السياسات النقدية في الدول العربية، العدد الثاني، سلسلة بحوث ومناقشات، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 1996.
- 93- علي توفيق الصادق وآخرون، سياسات وإدارة أسعار الصرف، صندوق النقد العربي، العدد الثالث، سلسلة بحوث ومناقشات أبو ظبي، 1997.
- 94- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. صندوق النقد الدولي، واشنطن، 1998.
- 95- مصطفى العبد الله، التصحيحات الهيكلية والتحول إلى اقتصاد السوق في الدول العربية، بحوث الندوة الفكرية التي نظمها المركز الوطني للدراسات و التحليل الخاصة بالتخطيط، الجزائر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

د- التقارير:

- 96- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن تنفيذ المخطط الوطني لسنة 1994، جانفي 1996.
- 97- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية لبرامج التعديل الهيكلي، الدورة العامة الثانية عشر، نوفمبر 1998.
- 98- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 1999.

- 99- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير حول الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر خلال السداسي الثاني 2001.
- 100- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي ،مشروع التقرير حول تقويم أجهزة الشغل، الدورة العامة العشرون، لجنة علاقات العمل، جوان 2002.
- 101- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2003.
- 102- المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول نظرة عن السياسة النقدية في الجزائر، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون،جويلية، 2005.

هـ- القوانين

- 103-قانون رقم 88- 02 المؤرخ في 12/01/1988 الخاص بإصلاح منظومة التخطيط بالجزائر،الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة في 13جانفي 1988.
- 104- قانون رقم 88-01 الصادر بتاريخ 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات الاقتصادية، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة في 13جانفي 1988.
- 105- قانون رقم 89-12 الصادر في 05/07/1989 الجريدة الرسمية رقم 29، الصادرة بتاريخ 19/07/1989.
- 106- قانون 90- 10 المؤرخ 14/04/1990 و المتعلق بالنقد و القرض، الجريدة الرسمية العدد 19.
- 107- قانون 84 /17 المؤرخ في 07/07/1984 المتعلق بقوانين المالية. الجريدة الرسمية عد 28، الصادرة بتاريخ 10جويلية 1984.

ثانيا: باللغة الأجنبية:

I –Les Ouvrages :

- 108- Ahmed Benbitour, **L'Algérie au troisième millenaire- defis et potentialites**- édition Marinoor, Alger, 1988.
- 109-A. Barrere,**la problématique de l'équilibre Budgétaire**, édition Dalloz, Paris, 1961.
- 110- Francis Querol, **l'élaboration de la loi de finance**, édition economica, paris, France.

- 111-** Hocine Benissad , **L'Ajustement structurel , l'expérience du Maghreb**, OPU Algérie , 1999.
- 112-** Hocine Benisaad "**Algerie : restructuration et réformes économique (1979-1993)**", O.P.U Algérie ,1993.
- 113-** J.Genereux , **Politiques économiques** , édition Seuil , Paris;1996.
- 114-** Joël Jalladeau, **Introduction à la macroéconomie** . De Boeck & Larciens .a , 2^{ème} édition , Paris , 1998.
- 115-** J.P. Paulet , **Dictionnaire d'économie**,édition Eyrolles, Paris, 1992
- 116-** Luc Saidj, **Finances publiques**, 3edition, Dalloz, paris, France, 2000
- 117-**Ménendian Claude., « **Fiches de macroéconomie** », Edition Ellipses, Paris, 1997.
- 118-** Piere Lalumiere, **Finances publiques**, Ed Armand colin, Paris , 1973.
- P. Loïc, **Finances publique**, édition CUJAS, Paris 1989**11**
- 119-**Tammar Hamid, **Stratégie du développement indépendant, le cas de l'Algérie**, OPU, Alger, 1983.

II – LES RAPPORTS & Revues Périodiques:

- 120-** BANQUE D'ALGERIE] ,Rapport 2002, **évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2003.
- 121-** BANQUE D'ALGERIE] ,Rapport 2004, **évolution économique et monétaire en Algérie**, juillet 2005.
- 122-** BANQUE D'ALGERIE] ,Rapport 2008, **évolution économique et monétaire en Algérie**,juin 2009.
- 123 -** C.N.E.S, Rapport: **Evolution général des dispositifs d'emploi**, Alger ,2001.
- 124-** Media Bank , **N° 51, Décembre / Janvier 2001**
- 125-**Ministère des finances, Direction générale des impôts **termes de performances** , juin 2004.

126-Ministère des finances, **rapport de présentation du projet de loi de finance pour 2008**, sep 2007.

127- Ministère de finances, **Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002**, nov 2003.

128- O.N.S, **Rétrospective –statistique (1970-2002)**, édition 2005

129- ONS, **collections statistiques N° 113**, 2004.

130- ONS, **Rapport Sur La Situation Economique Et Sociale En 1997**, Edition Septembre, 1998.

131-Philippe callier and others ,**imf country raport N 01/163** ,september 2001.

الملاحق:

الملحق رقم(01): تطور الناتج الداخلي الخام و الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات(1990 - 2008) الوحدة: مليار دج

البيان	ن.د.خ	معدل النمو بالحجم(%)	ن.د.خ.م	معدل النمو بالحجم(%)
1990	544	1,1	419	-0,7
1991	862	-1,2	611	-2,9
1992	1075	1,6	801	1,8
1993	1190	-2,2	915	-3,6
1994	1487	-0,9	1126	-1,3
1995	2005	3,8	1454	3,7
1996	2570	4,1	1762	3,4
1997	2780	1,1	1865	-1,7
1998	2810	5,1	2089	6,3
1999	3213	3,2	2231	2,3
2000	4099	2,4	2483	1,2
2001	4242	2,1	2798	4,6
2002	4455	4,7	2994	3,7
2003	5264	6,9	3391	8,8
2004	6150	5,2	3830	3,3
2005	7564	5,1	4211	5,8
2006	8521	2,0	4639	-2,5
2007	9306	3,0	5217	-0,9
2008	10944	2,4	5944	-2,3

Source:Ministère de finances,Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002
- Banque d'algerie, évaluation économique et monétaire en algerie, rapport: (2004,2008)

الملحق رقم(2): تطور مساهمة صادرات المحروقات إلى إجمالي الصادرات (1990 - 2008) الوحدة: مليار دولار

أخرى		صادرات المحروقات		السنوات
النسبة(%)	القيمة	النسبة(%)	القيمة	
7,91	1,06	92,09	12,34	1990
6,99	0,90	93,01	11,97	1991
10,63	1,29	89,37	10,84	1992
12,18	1,33	87,82	9,59	1993
3,37	0,30	96,63	8,60	1994
5,63	0,58	94,37	9,72	1995
22,02	3,57	77,98	12,64	1996
4,63	0,64	95,37	13,18	1997
3,65	0,37	96,35	9,77	1998
3,33	0,41	96,67	11,91	1999
2,73	0,59	97,27	21,06	2000
2,78	0,53	97,22	18,53	2001
3,21	0,60	96,79	18,11	2002
1,92	0,47	98,08	23,99	2003
2,08	0,67	97,92	31,55	2004
1,60	0,74	98,40	45,59	2005
2,06	1,13	97,94	53,61	2006
1,62	0,98	98,38	59,61	2007
1,78	1,40	98,22	77,19	2008

Source:

- Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002
- Banque d'algerie, evaluation economique et monitaire en algerie, raport: (2004,2008)

الملحق رقم (03): تطور أسعار الصرف وأسعار البترول (1990 - 2008)

سعر البترول (دولار/البرميل)	سعر الصرف (دج/دولار)	البيان
24,32	8,96	1990
20,44	19,00	1991
19,93	21,82	1992
17,75	23,36	1993
15,80	35,09	1994
17,01	47,68	1995
20,70	54,77	1996
19,49	57,73	1997
12,94	58,74	1998
17,91	66,64	1999
28,85	75,29	2000
24,85	77,26	2001
25,24	79,69	2002
29,03	77,37	2003
38,66	72,07	2004
54,64	73,37	2005
65,85	72,65	2006
74,95	69,36	2007
99,97	64,58	2008

Source:-Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002.

- Banque d'algerie, evaluation economique et monitaire en algerie, rapports (2004,2008).

الملحق رقم (04): تطور مكونات الجباية العادية (1990 - 2008) الوحدة: مليار دج

حقوق التسجيل و الطابع		الرسوم الجمركية		الضرائب على السلع و الخدمات		الضرائب على الدخل و الأرباح		البيان
النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	النسبة (%)	القيمة	
4,44	3,5	14,34	11,3	53,81	42,4	27,41	21,6	1990
3,30	3,5	17,42	18,5	58,10	61,7	21,19	22,5	1991
4,86	5,3	25,02	27,3	44,36	48,4	25,76	28,1	1992
5,47	6,9	23,79	30,0	42,98	54,2	27,76	35,0	1993
4,04	6,6	29,35	47,9	40,38	65,9	26,23	42,8	1994
2,74	6,4	31,43	73,3	42,84	99,9	22,98	53,6	1995
3,13	9,1	29,05	84,4	44,58	129,5	23,24	67,5	1996
3,38	10,6	23,42	73,5	47,15	148,0	26,06	81,8	1997
3,43	11,3	22,89	75,5	46,97	154,9	26,71	88,1	1998
4,03	12,7	25,48	80,2	47,55	149,7	22,94	72,2	1999
4,64	16,2	24,69	86,3	47,21	165,0	23,46	82,0	2000
4,22	16,8	26,04	103,7	45,00	179,2	24,74	98,5	2001
3,73	18,0	26,59	128,4	46,26	223,4	23,23	112,2	2002
3,68	19,3	27,40	143,8	44,56	233,9	24,37	127,9	2003
3,38	19,6	23,91	138,8	47,21	274,0	25,50	148,0	2004
3,06	19,6	22,47	143,9	48,22	308,8	26,25	168,1	2005
3,26	23,5	15,93	114,8	47,35	341,3	33,46	241,2	2006
3,67	28,1	17,36	133,1	45,31	347,4	33,66	258,1	2007
3,32	29,7	17,11	153,2	45,00	402,9	34,58	309,6	2008

Source : - O.N.S, Rétrospective –statistique (1970-2002) édition 2005

-Banque d'algerie, évaluation économique et monétaire en algerie, rapport:(2002,2004,2008).

- Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002

الوحدة : مليار دج

الملحق رقم(5) : تطور الكتلة النقدية (1990-2008)

البيان	الكتلة النقدية (M2)	وتيرة التوسع (%)	سيولة الاقتصاد (%)
1990	343,1	11,5	61,71
1991	413,7	20,58	49,02
1992	515,9	24,70	49,37
1993	627,43	21,62	53,81
1994	723,5	15,31	48,49
1995	799,6	10,52	40,16
1996	915,1	14,44	33,28
1997	1081,5	18,19	38,90
1998	1592,5	47,25	56,25
1999	1789,4	12,36	55,26
2000	2022,5	13,03	49,04
2001	2473,5	22,30	58,05
2002	2901,5	17,30	63,83
2003	3354,4	15,61	63,94
2004	3644,3	8,64	59,48
2005	4070,4	11,69	53,96
2006	4827,6	18,60	57,04
2007	5944,6	23,14	63,44
2008	6955,9	17,01	63,28

Source:Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de2002

- Banque d'algerie, évaluation économique et monétaire en algerie, rapport: (2004,2008)

- سيولة الاقتصاد=(الكتلة النقدية/ الناتج الداخلي الخام) × 100

الوحدة: مليار دولار

الملحق رقم (06): تطور خدمات المديونية (1990 - 2008)

البيان	الأصل	الفوائد	المجموع	خدمة الدين / الصادرات (%)
1990	6,73	2,16	8,89	66,34
1991	7,55	2,29	9,84	73,89
1992	7,00	2,27	9,27	76,50
1993	7,15	1,90	9,05	82,88
1994	3,13	1,39	4,52	50,79
1995	2,47	1,77	4,24	41,17
1996	2,03	2,26	4,29	26,40
1997	2,35	2,11	4,46	32,34
1998	3,20	1,98	5,18	51,08
1999	3,40	1,72	5,12	41,56
2000	2,82	1,68	4,50	20,79
2001	2,99	1,47	4,46	23,40
2002	2,92	1,23	4,15	22,18
2003	3,24	1,12	4,36	17,78
2004	4,69	0,97	5,66	17,57
2005	4,94	0,90	5,84	12,61

Source: Ministère de finances, Rapport de La situation économique et financière à la fin de 2002

- Banque d'algerie, évaluation économique et monétaire en algerie, rapport: (2004,2008)

الملخص:

واجه الاقتصاد الجزائري العديد من المشاكل و الإختلالات الاقتصادية و المالية على المستوى الداخلي و المستوى الخارجي، الأمر الذي أدى إلى تعثر جهود التنمية و تراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي. ما جعل الحكومة تقوم بإصلاحات عميقة مست جميع جوانب السياسة الاقتصادية ، و قد احتلت السياسة المالية مكانة هامة بينها ، باعتبارها من أهم الأدوات التي تستعملها الدولة لإدارة الاقتصاد الوطني حيث تستطيع من خلال أدوات هذه السياسة (النفقات العامة ، الإيرادات العامة) التأثير و بشكل فعال على المتغيرات الاقتصادية الكلية ، و من ثم التأثير على التوازن الاقتصادي العام، فالنفقات العامة تخلق آفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي، أما الإيرادات العامة فتعتبر وسيلة مهمة لتوفير الموارد المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية.

لذلك جاءت هذه الدراسة بهدف إرساء مقاربة علمية جادة حول إشكالية دور السياسة المالية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام. ضمن إستراتيجيات السياسة الاقتصادية العامة للمجتمع من خلال البحث عن إطار نظري للسياسة المالية، تصور محتوياتها، وكذا تصور اندماجها الاقتصادي في ظروف جد متغيرة بالاعتماد على الفكر الاقتصادي وعلى تغيرات الظرف الاقتصادي و الاجتماعي. وذلك للمساهمة في بناء سيناريوهات السياسة المالية الناجحة في المستقبل.

و قد توصلت الدراسة إلى أن التوازن الاقتصادي في الجزائر يعاني مشكلات أساسية وجوهرية تعكس في واقع الأمر حقيقة انعدام التوازن البنوي بصورة عامة، أي أن الخلل يعتبر هيكليا في الأساس، فغالبا ما كان تحسن الوضع الاقتصادي ناتج عن تطور اقتصادي ظرفي متمثل أساسا في تحسن أسعار النفط. و عليه فالإختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني يمكن ردها إلى عاملين رئيسيين: الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساسا من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط خاصة بالإضافة إلى أسعار الصرف؛ أما الثاني فيمثل في ضعف كفاءة السياسات المالية المتبعة والتي تمخض عنها عجز لازم الموازنة العامة و كان سببا رئيسيا في اختلال التوازن الاقتصادي العام. لهذا السبب فإنه يظهر من الضروري تبني نهج الإصلاح الاقتصادي و المالي الحقيقي.

الكلمات المفتاح: السياسة المالية، النفقات العامة، الإيرادات العامة، عجز الموازنة، التوازن الاقتصادي العام، الإختلالات الاقتصادية، الإصلاح الاقتصادي.

Résumé :

L'économie algérienne a confronté de nombreux problèmes et des déséquilibres financière et économiques au niveau interne et au niveau externe, c'est la chose qui abouti à la régression des efforts du développement et les indicateurs de la performance économique. Ce qui a poussé l'état de faire des réformes profondes touchant tous les côtés de la politique économique. La politique financière a pris une grande importance dans ces réformes, en qu'elle est considérée comme l'outil le plus important des outils utilisés par l'état pour diriger l'économie nationale, où l'état pourrait à travers les outils de cette politique (dépense publique, recettes publique) d'influencer de façon efficace sur variables macroéconomiques, et par la suite, influencer sur l'équilibre économique global. Les dépenses créent des larges horizons pour dynamiser l'activité économique, et les recettes publiques sont considérées comme un moyen important pour fournir les ressources financières nécessaires au développement économique.

Le but de cette étude est de fonder une approche scientifique sérieuse sur problématique du rôle de politique financière dans l'équilibre économique global, dans le cadre de ces stratégies de politique économique globale de la société, à travers la recherche d'un cadre théorique de la politique financière, la conception de son contenu, ainsi que la conception de son intégration économique dans des conditions forte variables, en se basant sur la pensée économique et sur les variations de la conjoncture socio-économique. Et cela pour contribuer à la construction des scénarios une politique financière réussie dans le futur.

Cette étude a conclu que l'équilibre économique en Algérie souffrent de problèmes fondamentaux qui reflètent impérativement, la réalité du manque de l'équilibre structural, c'est-à-dire le déséquilibre est considéré structural dans la base, souvent l'amélioration de la situation économique se résulte du progrès économique circonstanciel représente principalement à l'amélioration des prix du pétrole. Et de là, les déséquilibres qui ont touché l'équilibre global de l'économie nationale peut être attribuée à deux facteurs principaux: le premier, les chocs externes, qui se compose principalement de troubles qui affectent le prix du pétrole, en particulier, en plus le taux de change, et le second représente la faiblesse de l'efficacité des politiques financières envisagées desquelles s'est produit un déficit de budget publique qui était la cause principale dans le déséquilibre économique global, C'est pour cette raison qu'il apparaît nécessaire d'adapter le chemin de la réforme économique et financière réelle.

Mots clés: politique financière, dépenses publiques, recettes publiques, déficit de budget publique, l'équilibre économique global, les déséquilibres économiques, la réforme économique.